٢٣٢
تاريخ المصريين

الرأسمالية الأجنبية في مصر

(١٩٣٧ - ١٩٥٧م)

الجزء الثانى

د. فرغلى على تسن هريدى



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

إهـــــــداء ٢٠٠٦
الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الرأسمالية الأجنبية في مصر

(١٩٣٧ - ١٩٥٧ م)

الجزء الثاني

د. فرغلى على تسن هريدى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٣

الاخراج الفني :

محمـــود الجـــزار

البـــاب الثـــالث

الرأسمالية الأجنبية فى مصر .
١٩٤٧ ــ ١٩٥٢

(تنظيم وجود الشركات)

الفصل الأول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

الفصل الثانى : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف والتأمين

الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق العـــامة

الفصـــــل الأول

تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

بدأت هذه الفترة بأبرز وأهم القوانين التى صـــــــدرت فى شأن محاولات تنظيم (تمصـــير) الرأســـمالية الأجنبية فى مصر ، وهو القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الصــــادر فى ٢٩ يولية(١) بشأن بعض الأحكام الخاصـــة بشـــركات المســـاهمة ، وقد حد هذا القانون من نشـــاط الاجانب ورءوس اموالهـم الى حد ما ، كما كان أكثر دقة وانضـــباطا من القوانين التى ســـبقته بشأن التنظيم ، حيث زادت بمقتضاه نســـبة المصـــريين فى عضـــوية مجلس الادارة وفى عدد الموظفين والعمال وكذا فى قيمة رءوس أموالهم بالشركات .

فقد نص القانون على وجوب الا يرخص بانشـــاء شـــركة مســـاهمة يقل عدد المســـاهمين فيها عن ســـبعة أشخاص وان يكون التأسيس رسميا أو على الأقل أن يكون مصـــدقا فيه على الامضاءات .

وفيما يتعلق بالاكتتاب فى راس المال والدفعة الأولى ، فقد أوجب القانون انه لا يتم تكوين شـــركات مســـاهمة بصـــفة

نهائية الا بعد الاكتتاب فى بيع أسـهم رأس المال وتسديد ٢٥٪ من القيمة الاسـمية المكتتب فيها بشـرط الا يقل أول مبلغ مدفوع عن جنيه مصـرى واحد بأى حال عن كل سـهم ، كما لا يجوز اصـدار الاسـهم المنشأة لزيادة رأس المال بأقل من قيمتها الاسـمية وفى حالة اصـدارها بأكثر من ذلك تضـاف علاوة الاصـدار الى الاحتياطى ، أيضـا لا يجوز لشـركات المساهمة أن تصـدر سـندات اسمية أو لحامليها تتجاوز قيمتها مقدار رأس المال المدفوع والموجود طبقا لآخر ميزانية مصـدق عليها ، الا بعد قرار من الجمعية العمومية .

أما عن رأس المال فيجب تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم الشـركة المساهمة للمصـريين سـواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال ، ولا يدخل فى حساب هذه النسـبة الاسـهم التى تكتتب بها الأشـخاص المعنوية ، كما لا تسـرى على الشـركات التى تأسست قبل صـدور هذا القانون الى أن تنتهى مدتها على ان تراعى فى حالة تجديدها (مادة ٦)(٢) وبذلك أصبح هناك نوعان من الشـركات ، الأول طبق عليه القانون وهو الشـركات الجـديدة ، والثانى غير مطبق عليه القانون وهو الشـركات القديمة ، ويمر بفترة انتقالية ، ومعنى هذا أن هنـاك العديد من الشـركات لا نصيب للمصـريين فيها حتى بعد صدور القـانون .

ولكن المشـكلة ان أغلب الشـركات الأجنبية لم تلتزم بهذه النسبة والبعض قد التزم بها ، فمن الشـركات التى لم تلتزم على سـبيل المثال شـركة أراضى البحـيرة التى لجأت الى الحصـول على الجنسـية المصـرية لمسـاهميها الأجانب حتى تزيد من نسبة رأس المال المصرى (اسميا) (٣) ، أما الشـركة

الأهلية للمنســوجات « ممفيس » فقد بلغت نســبة رأســمال المصريين فيها حقا وليس جنسية سنة ١٩٥٠ — ٥٠٪ فقط(٤) .

وفيما يتعلق بمجلس الادارة فقد اشــترط القانون على عضو مجلس ادارة أية شــركة مســاهمة أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشــركة يوازى جزءا من خمســين من راسـمال الشــركة ضــمانا لادارته ، مع جواز أن ينص نظام الشــركة على عدم زيادة القيمة الاســمية للســهم التى يودعها كل عضو على الف جنيه مصــرى على أن تودع أحد المصــارف المعتمدة بوزارة المالية ، واذا لم يقدم الضــمان بطلت عضــويته(٥) وذلك لضمان جدية عضــو مجلس الادارة ، ومن الملاحظ ان شــروط العضوية فى هذا القانون لم تختلف عن الفترة السابقة .

كما نص القانون على وجوب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من اعضــاء مجلس ادارة أية شــركة مســاهمة من المصــريين ، والا بطلت جميع قراراته ، فضــلا عن جواز الحكم على الشــركة بغرامة لا تزيد على الفى جنيه ، ومع ذلك ترك لمجلس الوزراء صــلاحية تجاوز هذا الشــرط فيما يتعلق بالشــركات التى يكون نشــاطها موجها بصــفة خاصة الى الاشتغال المالى فى مؤسسات أغلبها فى الخارج (مادة ٤)(٦) .

وفى هذه المسألة نتناول بعض الشــركات كنماذج لمجالس الادارة فى هذه الفترة ومنها الشــركة المســاهمة المصرية لانشاء الطرق حيث تخطت نسبة المصــريين فى مجلس ادارتها النسبة المقررة فى القانون اذ بلغت ٣و٨٣٪ (٧) بسبب حصــول الاجانب على الجنســية المصــرية وكذلك البنك البلجيكى والدولى بمصر اذ بلغت نسبة أعضــاء مجلس الادارة المصــريين ٩ر٤٢٪ (٨) .

وهناك العديد من الشركات التى لم تلتزم بالنسبة القانونية لأعضاء مجلس الادارة مثل شركة جباسات البلاح اذ بلغ عدد المصريين فى المجلس واحدا فقط من خمسة وهم جملة الأعضاء ، أى بنسبة ٢٠٪ (٩) ، وكذلك شركة الازيكية البلجيكية المصرية كان عددهم ستة وجميعهم أجانب(١٠) وشركة بهرند للتجارة كان عدد الأعضاء ٨ منهم ثلاثة مصريين بنسبة ٣٧٫٥٪ .

وليس هذا فقط بل نجد أن أغلب أعضاء مجلس الادارة الأجانب كانوا أعضاء فى العديد من الشركات ، فعلى سبيل المثال « سلفاتور سلامة » رئيس مجلس ادارة شركة بهرند للتجارة وكان عضوا فى أكثر من ثمانى شركات(١١) .

كما أوجب القانون عدم جواز الجمع بين وظيفة من الوظائف التى يتناول صاحبها مرتبا عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها(١٢) ، ومع هذا فهناك شركات لم تلتزم بذلك مثل شركة الطوب الأبيض الرملى حيث وجد بها عام ١٩٥٢/٥١ « الدكتور فانوس » الذى جمع بين الوظيفتين السابقتين وهذا مخالف لنص القانون(١٣) .

كما نص القانون على وجوب الا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة ، وكذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة على أن يتم استيفاء هذه النسب المقررة على مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون بحيث ينفذ منها الثلث على الاقل كل عام الى ان تكتمل النسبة ،

وتسـري هذه الاحكام على ما يوجد فى مصـر من فروع أو وكالات أو مكاتب لشـركات مسـاهمة منشأة فى الخارج (مادة رقم ٥)(١٤) ويلاحظ أن القانون ميز الأجانب على المصـريين فى الأجر ، فجعل نسبة الأجر أقل من العدد بالنسبة للمصريين ، وأكثر بالنسبة للأجانب ، مع انه كان يجب أن يسـوى بين الاجانب والمصريين من حيث تساوى نسبة الأجر مع العدد .

وقد التزم كثير من الشـركات بتنفيذ هذه المـادة مثـل شركة كوم امبو(١٥) وكذلك الشـركة المسـاهمة المصـرية لانشـاء الطرق حيث بلغت نسـبة الموظفين المصـريين بها ٨٧ر٥٪ (١٦) والشـركة الأمريكية الشـرقية للتجارة والملاحة حيث بلغت نسـبة الموظفين فيها فى ٤ نوفمبر ١٩٤٧ نحو ٥٣٪ ومرتباتهم بنسبة ٤٨ر٣٪ زادت هذه النسـب واكتملت سنة ١٩٥٠ الى ٧٦٪ للعدد و ٦٤٪ للمرتبات(١٧) ، وان كانت نسـبة المرتبات سنة ١٩٥٠ لم تصـل الى النسـبة المقررة ، الا أن النقص كان يعتبر ضئيلا ويمكن التجاوز عنه .

وهناك العديد من الشـركات التى لم تهتم بذلك مثل شركة جباسـات البلاح(١٨) ومحلات شيكوريل(١٩) ، اما محلات سليم وسـمعان صـيدناوى وشـركاهما ليمتد فقد لجأت الى حصـول موظفيها الأجانب على الجنسية المصـرية حيث بلغ عدد الأجانب الذين حصـلوا على الجنسـية المصـرية فى الشركة سنة ١٩٤٨ نحو ١٢٣ موظفا أجنبيا اعتبروا مصـريين(٢٠) سـواء فى مجالس الادارة أو الوظائف الادارية أو الفنية أو العمالية ، وكذلك بالنسبة لرأس المال ، الا أن الأجانب بذلوا قصـارى جهدهم للتهرب من هذا القانون والتحايل عليه ، خاصـة فى الحصـول على الجنسية المصـرية فيبدو الأمر وكأن نسـبة المصـريين قد زادت فى الشـركات ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر عملوا على التهرب

من أحكام القانون عن طريق اعداد سـجلات واحصـاءات خطأ خاصـة ان هذا القانون لم ينص على عقوبات رادعة فى حالة المخالفة ، اللهم الا فى المادة الخامسـة (فقرة سـابعة) والتى تنص على أن « يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه عضـو مجلس الادارة المسـئول عن ادارة الشـركة ، وكذلك المسئول عن ادارة الفرع أو التوكيل أو المكتب للشـركة المنشأة فى الخارج فى كل حال تثبت فيها مخالفته أحكام هذه المادة » هذا بالنسـبة للقانون عامة ، وغرامة ألفى جنيه بالنسبة للمادة الرابعة(٢١) .

ويلاحظ أن هذه العقوبة لم تكن مؤكدة حيث نص على كلمة (لا تزيد على) بمعنى انه يمكن أن تقل أو تصبح لا شىء خاصـة ان المرحلة الانتقالية للقضـاء المختلط تنتهى فى عام ١٩٤٩ اى انه لم يكن بدرجة كافية من النزاهة لحماية حقوق المصريين ، اضـف الى ذلك انه لم يكن من الصـعب على الأجانب دفع هذه الغرامة البسـيطة لتحقيق أغراضـهم المخلة بالقوانينن المصرية خاصـة انهم يحققون أرباحا طائلة لا تؤثر فيها مثل هذه الغرامة ، بالاضـافة الى أن مثل هذه المخالفات يمكن أن تحقق لهم ما يسهل دفع مثل تلك الغرامة .

والخلاصـة أن هذا القانون اقتصـر همه على قدر ضـئيل من التنظيم يتصـل بوجه خاص بعضـوية مجالس ادارة تلك الشـركات والقيود الخاصـة بموظفى الدولة ، وقد ظهر فيه طابع التحفظ خاصـة ان تطبيقه عاصـر ذكريات مريرة رسبت فى النفوس من جراء طول العهد بنظام الامتيازات الأجنبية مما ترتب عليه فتور ظاهـر فى اقبال المدخرين على استثمار أموالهـم فى الشـركات واسـراف جائر من بعض القائمين على ادارتها(٢٢) ومع هذا فقد وجـه « كريبس Cripps» وزير الشـئون

الاقتصادية البريطانية نقدا لهذا القانون موضحا أن تنفيذ قانون الشركات الجديد فى مصر من شأنه اعاقة رواج كثير من المنتجات البريطانية الرئيسية فى مصر ، لأن قيود الحكومة المصرية على استثمار الأموال الأجنبية تعترض جهود الشركات البريطانية فى ترويج سلعها ، ثم بين ضرورة الحرص على صون العلاقات التجارية وجعلها بمنأى عن شئون السياسة(٢٣) وذلك من وجهة نظر بريطانى يعمل على مصلحة بريطانيا ، ولا تهمه مصلحة مصر بطبيعة الحال .

وفى سنة ١٩٤٩ عرض على مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن النقل العام للركاب بالسيارات يقضى بألا يقل نصيب المصرين فى رأسمال اية شركة تؤسس فى هذا الشأن عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام التى يجب الا تزيد على عشر سنوات .

وقد أوضحت المذكرة الايضاحية للمشروع أن الملتزم لابد أن يكون شخصا أو أشخاصا طبيعيين من المصريين أو أن يكون شركة مصرية لا يقل نصيب المصريين فى راسمالها عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام ، ومفهوم هذا الشرط انه اذا تعلق الأمر بشركة مساهمة مصرية وجب أن يكون ٧٥٪ من أسهمها أسمية لا يجوز تداولها الا بين المصريين طوال مدة الالتزام(٢٤) .

على ان أهم فارق بين هذا المشروع وقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ هو زيادة نصيب المصريين بالنسبة لراس المال حيث ان قانون ١٩٤٧ نص على ألا يقل نصيب المصريين من رأس المال عن ٥١٪ اما مشروع ١٩٤٩ فقد نص على الا يقل عن ٧٥٪ من مجموع رأسمال الشركة ، غير ان هذا المشروع لم يخرج الى حيز التنفيذ .

وبالاضافة الى عمليات التمصير السابقة أصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية التى تمسك بها الدفاتر وجميع الوثائق المصرية(٢٤م) .

وبخصوص المناجم والمحاجر فقد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن حظر استغلال البترول من جانب الشركات التى لا تتمتع بالجنسية المصرية(٢٥) ، ويلاحظ أن القانون أكد فقط على تمتع الشركات المستغلة للبترول بالجنسية المصرية التى كان يحصل عليها الأجانب هربا من عمليات التنظيم (التمصير)، ومن ناحية أخرى لم يكن الأمر يحتاج أكثر من اضافة لفظة (شركة مساهمة مصرية) مع استمرار الشركة برأسمالها كما هو لا تغيير فيه مع تطبيق قانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، والدليل على ذلك هو استمرار شركات البترول الأجنبية كما هى مثل شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية وكاليفورنيا وغيرها .

وفيما يتعلق بالتشريعات التى صدرت بشأن البنك الأهلى المصرى ، فانه لما كان على البنك المذكور ضرورة وجود مقابل للأوراق المتداولة لحاملها أو التى تدفع عند تقديمها النصف على الأقل ذهبا والنصف الآخر سندات حسب نص الدكريتو الخاص بانشاء البنك فى ١٨٩٨ ، الا أن نسبة السندات المصرية فى الغطاء كانت بسيطة ولم يتوسع البنك فى استخدامها زعما منه بأن قيمتها عرضة لتقلبات عنيفة اذ تتصف القوى المالية بضيقها ، لهذا عندما خرجت مصر من كتلة الاسترلينى فى يوليو ١٩٤٧ كان عليها أن تعيد النظر فى نظام الاصدار ، فصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذى بمقتضاه تغطى أية زيادة جديدة فى الاصدار بأذونات على

الخزانة المصرية بدلا من أن يشترى البنك الأهلى سندات الخزانة البريطانية ، وتيسر الحكومة للبنك الحصول على أذونات الخزانة المصرية فى حدود ٥٠ مليون جنيه(٢٦) .

وكان خروج مصر من منطقة الاسترلينى فى يوليو ١٩٤٧ وصدور قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بدء! لاستقلال النقد المصرى عن الاسترلينى ، فبينما كان البنك الأهلى فى ظل نظام الاسترلينى يشترى أذونات الخزانة البريطانية ويستخدمها فى الغطاء أوقف هذا الاجراء طبقا للقانون المذكور .

ولكن للظروف التالية لاصدار قانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ أثبتت جمود شروطه فيما يختص بتحديد الحد الأقصى لاصدار الأذون التى تستخدم فى غطاء بتكنوت جديد ، ففى ١٩٥٠ زادت الحاجة الى النقد لتمويل محصول القطن الذى ارتفعت أسعاره واستنفد الحد الأقصى للأذون ، وكان أن اضطرت الحكومة الى الالتجاء الى البرلمان للحصول على موافقته فى زيادة الحد الأقصى لاصدار أذون الخزانة الى ١٠٠ مليون جنيه . وقد أحدث التأخير فى زيادة الأذون الحكومية وبالتالى التأخير فى توفير النقد اللازم ضغطا نزوليا فى أسعار القطن(٢٧) .

وأما بالنسبة لفكرة تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى التى بدأت منذ بداية الحرب العالمية الثانية على نحو ما سبقت الاشارة اليه فقد استمرت أيضا خلال تلك الفترة .

ففى فبراير ١٩٥٠ م تقدمت الحكومة بمذكرة تستبعد فكرة انشاء بنك جديد يكون حكوميا بحتا أو يكون ملكا خاصا للمساهمين تحت اشراف الحكومة ، وذلك لأن انشاء بنك مركزى جديد يلزمه وقت طويل حتى يقوم بالأعمال التجارية على نطاق واسع

حتى تمكنه مسايرة البنوك الأخرى ، وبذلك لا يستطيع توجيه النظام المصرفى ، وهذا بخلاف البنك الأهلى القائم فعلا .

وأما عن فكرة تأميم البنك الأهلى فقد كان « زكريا مهران » يرى أن الحكومة لا تستطيع تنفيذ ذلك خاصة بعد أن عمل البنك الأهلى على امتلاك معظم الأرصدة ليضع امامها عقبة لا تستطيع أن تتخطاها الا اذا ارادت أن تعرض نفسها لاخطار تسوية الأرصدة التى تصبح دينا للحكومة المصرية على الحكومة البريطانية(٢٨) .

وفى مارس ١٩٥١ تقدم فؤاد سراج الدين وزير المالية لمجلس النواب بمشروع قانون بتمويل البنك الأهلى الى بنك مركزى للدولة ، وقد قوبل المشروع بهجوم كبير من عدد من أعضاء المجلس الذى رفض ذلك التحويل مستندا فى ذلك الى سوابقه المالية السيئة فى تاريخ مصر ، ولانه يمثل السلطة الانجليزية والاحتلال الانجليزى للبلاد وانه بنك أجنبى خاضع لتوجيه وسياسة انجليزية ، وانه لم يقم بتنفيذ اتفاقية ١٩٤٠ المعقودة بينه وبين الحكومة الخاصة بتحقيق قدر من التمصير قبل تحويله الى بنك مركزى فضلا عن أنه لم يحقق منها شيئا وظل أجنبيا فى راسماله وادارته(٢٩) .

وانتهى الأمر باصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى للدولة يعمل على ثبات قيمة النقد المصرى وتنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة وتحقيق استقرار النقد وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادى أو مالى محلى أو عام ، والتعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية ، والاشراف على نشاط البنوك الأخرى التى تعمل فى مصر ، وتقديم سلفيات

للزراع برهن أو بدونه ، وخصم أذونات الخزانة التى تصدرها الحكومة وخصم الكمبيالات والسندات الأذنية التى تدفع فى مصر ، وقبول الودائع والسندات والاسهم والتعهدات والنقود والمعادن والأشياء الثمينة(٣٠) ، وأجيز للبنك أن يقدم قروضا للحكومة لتنظيم ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لثلاثة اشهر أخرى(٣١) .

ويقوم البنك بوضع قواعد خاصة للرقابة على البنوك غير التجارية ، مثل شروط قبول الودائع وتحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان وآجال الاستحقاق ، وتحديد سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، والقواعد الخاصة بالاشتراك فى تأسيس منشآت أخرى أو شراء أسهمها(٣٢) ، وبذلك يكون على البنك المركزى مراقبة البنوك المتخصصة ومزاولة الأعمال العقارية وهى امور لم تكن موجودة قبل تحويله الى بنك مركزى .

واللافت للنظر أن تعدل الحكومة عن تأميم البنك الأهلى وقد سايرها فى ذلك البرلمان : وفى الوقت نفسه استبعدت فكرة انشاء بنك مركزى جديد مملوك للدولة لأسباب متصلة بالأرصدة الاسترلينية والاستقلال عن المؤثرات السياسية . حيث ان هذا لم يكن منافيا لاتجاه التشريع المصرفى الحديث وكان من شأنه أيضا تقليل الأمل فى نجاح البنك فى أداء مهمته .

ومن الملاحظ أيضا أن غالبية مساهمى البنك عند صدور لقانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ كانوا من الأجانب دون أن يتجاوز نصيب المصريين من اسهم البنك ٣٤٪ (٣٣) .

ومن قصــــور هذا القانون انه استثنى البنك من بعض مواد القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشـــركات المساهمة لم تكن تســرى بعض أحكام القانون المذكور على محافظ البنك (كالمادة الســادسة منه) حيث قرر القانون الجديد اســتمرار المحافظ الحالى للبنك الأهلى محافظا للبنك المركزى الفترة الباقية من مدة خدمته التى تنتهى فى ١١ مايو ١٩٥١ (المادة ٢٥) .

كما احتفظ القانون الجديد للمقيمين فى مصــر اعضـــاء مجلس الادارة الحاليين فى البنك الأهلى المصـــرى والذين لا تتوافر فيهم الشـــروط المنصـــوص عليها فى المادة (٤) بعضويتهم الى تاريخ انتهاء العضوية الحالية(٣٤) .

وأهم ما يوجه الى القانون الجـــديد من نقد أنه أغفل ذكر الأوراق التجارية كضـــمان فى الغطاء مع أن حركة خصـــم الأوراق التجارية فى مصــر فى نمو ظاهر نتيجة نشـــاط التجارة الداخلية وازدياد حجمها . كما أن القانون لم ينجح فى علاج مشكلة تراكم الأرصـــدة أو الفصـــل بين الجنيه المصرى والاسترلينى . هذا فضـــلا عن جموده وتعقيداته وقصر استخدامه على تمويل القطن(٣٥) .

أما عن البنكنوت فقد قضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ بأن يظل للبنك امتياز اصــــدار أوراق النقد الممنــوح للبنك الأهلى المصـــرى بموجب الأمر العالى ١٨٩٨ الخاص باعتماد نظام البنك ، والمعدل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ م وتكون عمليات الإصـــدار قائمة بذاتها ومســتقلة تماما عن العمليات الأخرى التى يزاولها البنك ويمسك حسابا خاصا لتلك العمليات(٣٦) .

ولذلك فان القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ م (بالنسـبة لنظـام الاصـــدار) نص على أن يقابل الأوراق الموجـودة فى التداول

ويقدر قيمتها تماما رصيد مكون من ذهب وأذونات الحكومة المصرية وصكوك أجنبية ونقد أجنبى . ويعين وزير المالية مقدار نسبة الذهب فى الغطاء وكذلك الصكوك الأجنبية والعملات الأجنبية وذلك بالاتفاق مع البنك وبعد موافقة مجلس الوزراء(٣٧) .

وعن الأرباح قضى القانون المذكور بأن يوزع صافى الارباح كربح اضافى للمساهمين فاذا ما جاوز ما يوزع من الربح على المساهمين ٢٠٪ من قيمة رأسمال البنك المدفوع ، يدفع للحكومة مبلغا مساويا لكل علاوة فى الربح تدفع للمساهين أكثر من ٢٠٪(٣٨) ، ونتيجة لكثرة اصدار البنكنوت وعمليات أخرى كثيره حقق البنك أرباحا طائلة بلغت سنة ١٩٥١ حوالى ٢ر٢١٤ر١٣٩ ج.م(٣٩) ، وهى أرباح عالية اقتربت من رأسمال البنك الذى ارتفع من مليون ج . ك عند التأسيس الى ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية ١٩٥١(٤٠) ، وقد عاد جزء كبير من هذه الارباح على الأجانب المساهمين والعاملين فى البنك .

أما مجلس إدارة البنك فقد أصبح من خمسة عشر عضوا بموجب (المادة الثالثة) من القانون المذكور لم يوجد بينهم أعضاء أجانب سوى عضوين بالاضافة الى وكيل المحافظ « أ . بريس »(٤١) ، بعد أن كان مكونا من ثلاثة عشر عضوا قبل تحويله الى بنك مركزى — مباشرة منهم ستة أجانب(٤٢) وهى نسبة تتمشى وقانون تنظيم الشركات المساهمة ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ سواء قبل تحويله الى بنك مركزى أو بعد تحويله . بل اصبحت الغالبية العظمى من المصريين بعد تحويله .

واصبح المركز الرئيسى للبنك المركزى فى القاهرة ، وله فرع فى الاسكندرية ، كما كان الحال بالنسبة للبنك الأهلى المصرى سابقا(٤٣) ، هذا بالاضافة الى فروعه الأخرى

فى محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى(٤٤) ، ولمجلس الادارة أن ينشىء فروعا أو وكالات اذا رأى موافقتها المصلحة فى أية جهة أخرى فى مصر أو فى الخارج(٤٥) .

ولتأمين سيطرة الحكومة على البنك وتوجيهها لسياسته الوجيهة التى تحقق الصالح العام ، نص القانون على أن يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من مجلس الوزراء ، ويرمى المشروع من وراء اشتراك الحكومة فى اختيار المحافظ ونائبه الى التأكد من سلامة الاختيار ، نظرا لخطورة المسئولية فى توجيه سياسة النقد والائتمان والصرف(٤٦) .

ويحدد مجلس ادارة البنك المركزى نسبة الاحتياطى ونسبة السيولة ، وعادة يسمح بتخفيض نسبة الاحتياطى فى موسم تمويل القطن ، ويقرض البنوك الأخرى بضمان الأوراق المالية عندما تقترب حركة تمويل القطن من ذروتها(٤٧) ، كما باشر سلطة تحديد الاحتياطى القانونى الذى يتراوح ما بين ١٠٪ و ٥ر١٢٪ من ودائع البنوك التجارية(٤٨) ، وبذلك أصبح تدخل الحكومة اكثر من ذى قبل ، حيث الاغلبية المصرية فى مجلس الادارة وبالتالى الجمعية العمومية ، بالاضافة الى بعض مساهمين مصريين ، وقد قلل هذا من الآثار السيئة التى طبعت على جبين البنك الأهلى المصرى والتى كان يقوم بها الأجانب .

كما أوجب القانون أن يحتفظ فى البنك وبدون فوائد برصيد دائن بنسبة معينة ما لديه من الودائع وتحدد هذه النسبة بقرار تصدره اللجنة العليا بالبنك المركزى ، كما أبطل القانون العمل بأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ، حيث نصت المادة (١٨) من القانون الجديد أنه « فى حالة تصفية البنك يؤول للحكومة نصف أى مبلغ يزيد فى أموال البنك الاحتياطية(٤٩) .

وبالنسبة لشـــركات التأمين لم يكن فى مصـــر حتى هذه الفترة قوانين منظمة لها ســـوى القانون رقم ٩٢ الذى صـــدر فى عام ١٩٣٩ وكان ســـاريا طوال الفترة الســـابقة ، وخلال هذه الفترة اتضـــح أمام الحكومة كثير من الأمور جعلتها تنظر الى أن القانون به الكثير من القصور ، لذا أصـــــدرت الحكومة قانونا عام ١٩٥٠ معالجا لبعض القصـــور فى القانون السابق ، وهو بشأن الاشـــراف وفرض الرقابة على جميع هيئات التأمين فى مصـــر بلا اســـتثناء ، وهذا يعنى أنه لم يستثن هيئات التأمين البحرى والتأمين على التأمين (اعادة التأمين) كما كان فى القانون الســـابق .

هذا فضـــلا عن أن القانون الجديد اشـــترط على هيئات التأمين العاملة فى مصـــر أن تزيد أموالها فى مصـــر الى ١٠٠٪ بدلا من ٦٠٪ المنصوص عليها فى القانون السابق(٥٠) .

أما فيما يتعلق بملكية الأراضى الزراعية فى مصر فقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ الذى يمنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصـــحراوية ، مع عدم ســـريان أحكام هذا القانون بأثر رجعى بالنســـبة للأراضى التى ســـبق أن تملكها الأجانب قبل العمل به ، ومن ناحية أخرى فقد اســـتثنى هذا القانون عدة حالات أجيز فيها للأجانب تملك الأراضى الزراعية حتى بعد العمل بأحـــكامه ، حيث أجاز للأجنبى ملكية الأراضى الزراعية اذا آلت اليه بطريق الارث أو الوصـــية من أجنبى آخر ، أو اذا كان الأجنبى عبارة عن شـــركة مســـاهمة تقوم بالأعمال المصـــرفية وكانت دائنة بحق الرهن ورســـا عليها مزاد الأرض المرهونة ، وما كان ينطبق على الشـــركات فى هذا الخصـــوص ينطبق أيضا على الأفراد(٥١) . كما أباح القانون للأجانب تملك العقـــارات المبنية المخصصة للسكن

لاقامة المصـــانع أو المتاجر(٥٢) ، ومع أن هذا القانون كان خطوة على طريق التحرر الاقتصـــادى الوطنى فانه أباح للأجـــانب استمرار ملكياتهم القائمة . مما أضـــعف فى أثره عدم تحقيق الغرض منه كاملا .

والحقيقة أن محاولات التنظيم الســابقة لم يكن معناها نجاح الحكومة فى الحد من الرأسمال الأجنبى ، بقـــدر ما كان عـــاملا ســاعد على الاضــــرار بالاقتصاد القومى للدولة وعدم الاضرار بالايدى العاملة المصــرية أو الاقلال من شأنها ، ومحاولة الحد من النفوذ الأجنبى من نواحى الحياة العامة المختلفة ، وفى هذا دفاع عن قانون التنظيم (التمصــــير) الجزئى للشـــــركات الجديدة(٥٣) .

كان من الطبيعى أن يعمل الأجـــانب على عدم تطبيق قوانين التنظيم لأنهم رأوا فى ذلك اضـــرارا برءوس أموالهم وبوظائفهم خاصة فى شـــركات المســاهمة ، اذ لجأوا الى كثير من الحيــل للتهرب من عملية التمصير .

وأهم هذه الحيل كانت الحصــول على الجنســية المصرية كما ســبقت الاشـــارة ، فعلى سبيل المثال وافقت ادارة الجوازات والجنسية على اعطاء « رينيه جان نورى » شـهادة الجنســية المصــرية حيث قدم مســـتندات تفيد أنه يعتبر داخلا فى الجنسية المصــرية بحكم قانون الجنســية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩(٥٤) . وبالاضــافة الى حصــول الأجانب على الجنســية المصــرية هناك أفراد حصلوا عليها وهناك جماعات ، ففى ١٩٥١ صدر مرسوم بمنح الجنســية المصــرية لأكثر من ٤١ أجنبيا(٥٥) وليس هذا فقط ، فهناك الكثير من وثائق مصلحة الشــركات ومجلس الوزراء وعابدين تشــير الى حصــول الأجانب على الجنسية المصــرية وبكل ســهولة ويســر حتى ان لم ينطبق عليهم قانون التجنس

بالجنسية المصرية ، وذلك لاستخدامهم للمصريين أصحاب المناصب فى الحكومة عن طريق اشراكهم فى مجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية واعطائهم عضوية وأسهما من رأسمال هذه الشركات ، لهذا عمل المصريون الاحتكاريون الذين أصبحوا تابعين للراسمالية الأجنبية على تثبيت أقدام الأجانب والحد من تعيين المصريين الاكفاء والتوسط لحصول الأجانب على الجنسية المصرية .

كما لجأ الأجانب الى اكثر من وسيلة للتهرب من عملية التنظيم ، وهناك الكثير من الأمثلة التى تشير الى ذلك داخل شركة البيرة المساهمة بومنتى والاهرام مثلا ، خلال تلك الفترة (أواخر ١٩٥١) ، أولها أن « اسكار بتروفان هوجلان » وهو مدير الشركة الفعلى وعضو مجلس الادارة المنتدب ، ولكنه أنكر تلك الوظائف أمام مراقبة الشركات ، وذلك كى يقلل من نسبة الأجانب ، مما يؤدى الى زيادة نسبة المصريين وكذلك بالنسبة للمرتبات ، وثانيها وجد بالشركة المذكورة أجنبى يدعى « أميل نانى » — مرتبه ١٢٠ جنيها (كان ١٩٤٠ لا يزيد على ١٠ جنيهات) أخرجته الشركة من نسبة الأجانب مدعية أنه خبير خاص بالصناعة تم استدعاؤه من الخارج للاستعانة به لمدة قصيرة ، ومع هذا لا يوجد معه مساعد مصرى ليحل محله ، فى حين أنه يعمل بالشركة منذ فترة طويلة تصل الى أكثر من ١٢ عاما ، وثالثها كى تزيد الشركة من نسبة المصريين بها اسميا قيدت بعض العمال بكشوف الموظفين (لأن فى معظم الشركات نسبة العمال كبيرة فمهما حذفت فلا يؤثر على نسبة المصريين) ، ورابعها هناك اتفاق بين الشركة ومكتب العمل وقسم مراقبة الأجانب على أن يحل أحد الموظفين المصريين الجامعيين فى خدمة الشركة محل الأجنبى « هانز بيجر » الخبير

فى الصناعة ، الا أن الشركة استطاعت الحصول على اذن بدخول الأجنبى « أولمبرج » بدلا من « هانز بيجر » مع العلم بأن هذا الأجنبى « أولمبرج » لم تكن لديه أية مؤهلات علمية أو شهادات تثبت تخصصه أو خبرته فى هذه الصناعة(٥٦) .

أيضا من أنواع التحايل والتهرب من هذه القوانين عدم ادراج أجانب فى الكشوف التى تعرض على مصلحة الشركات ، ففى البنك الايطالى المصرى مثلا لم يدرج اسم المدير وهو أجنبى ، كما وجد سبعة موظفون مصريون مشكوك فى جنسيتهم ولم تتم الموافقة على أنهم مصريون ، كما لوحظ أن عاملين أجنبيين لم يسجلا فى النسب بحجة انهما سيغادران البلاد المصرية ، فى حين أنه كان يجب ادراجهما حيث كانا لايزالان فى خدمة الشركة(٥٧) .

أما عن دور مصلحة الشركات فى هذا الشأن فانها كانت تطلب من جميع الشركات المساهمة فى مصر أن تقدم كشوفا بأسماء موظفيها من الأجانب والمصريين على السواء وكذلك عمالها ومرتباتهم جميعا ورأسمال الشركة ، وكانت تركز على تأكيد الجنسية على أن يقدم المتمصرون جنسيتهم المصرية التى حصلوا عليها ، فاذا ما لوحظ عدم انضباط الشركة والتزامها بالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ كانت تعيد الكشوف للشركة مرة أخرى ثم تقوم بالتفتيش عليها لضبط مخالفتها ؛ ففى بنك سوارس تمت اعادة أحد الموظفين من كشف المصريين الى كشف الأجانب لعدم ثبوت جنسيته(٥٨) ، وفى بنك الأراضى المصرية ظهر لمصلحة الشركات أن عدد موظفى البنك الأجانب كانوا فى ١٩٤٨ نحو ٥٠ موظفا ، أصبحوا فى ١٩٤٩ نحو ٣٢ فقط ولم يقابل هنا النقص اية زيادة فى عدد الموظفين المصريين

الا ثلاثة كانوا فى ١٩٤٨ نحو ٦٠ موظفا أصبحوا فى ١٩٤٩ نحو ٦٣ موظفا ، لذا تم اقتراح الأمر بالتفتيش على هذه الشـــركة للتأكد من أنها قد اســـتغنت عن الموظفين الأجانب فعلا(٥٩) ، وفى هذا النوع من التحايل يبدو الأمر وكأن نسبة المصريين قد زادت فى الشركة .

ومن الطرق الملتوية التى لجأ اليها الأجانب للتحـايل على القانون ، أن محلات شـــملا الكبرى لم تف بالنسبة المقـــررة من الموظفين المصـــريين بها مدعية ان النار اشـــتعلت بالمحل مما عاق الشـــركة عن الوصـــول الى النسبة القانونية بســـبب انصـــراف العاملين بالشـــركة الى حصـــر قيمة الخسائر التى منيت بها الشـــركة من جراء هذا الحريق لمطالبة شـــركات التامين بها ، وان الشـــركة طلبت مهلة من مراقبة الشـــركات لاســـتكمال النسبة المطلوبة(٦٠) .

والواقع لم توجد شـــركة مســـاهمة الا وبها العـــديد من المخالفات واللجوء الى التحايل على القوانين المصـــرية ، والتهرب من عمليات التمصـــير ، ومحاولة الحصـــول على الجنســـية المصـــرية أو غير ذلك على نحو ما سبق ، ولهذا ظل اغلب موظفى الشـــــركات أجانب كما كان أغلب المؤسسين أيضا أجانب ، فمجلس ادارة الشـــركة الشرقية « ايسترن كومبانى Eastern Company مكون من سبعة أعضاء ، أربعة أجانب ، ويشـــك فى جنســـية اثنين آخرين ، ويشـــك فى مصـــرية عدد كبير من الموظفين المصـــريين بالشـــــركة البالغ عددهم ٢١٩ موظفا(٦١) وفى عقد انشـــاء شـــركة الملح والتعدين الأهلية وجدت اســـماء ليســـت مصرية ولكنها مصـــرية بحكم التجنس(٦٢) وفى شـــركة بهرند للتجارة لعبت الشـــركة دورها فى التحايل على القانون ،

ففى ١٩٥١/٥٠ وجد أن نسـبة المصريين قد زادت بسبب حصول الأجانب على الجنسية المصرية(٦٣) .

وبقدر الانصـاف الذى قدمه القانون ١٣٨ لسنة ١٩٣٧ للمصريين بقصـد التنظيم فى جميع الحالات السـابق توضيحها عن المحاولات التى سـبقته ، فان ما يؤخذ عليه عدم الجـدية التامة فى تطبيقه حيث اسـتطاع الأجانب الافلات منه بعديد من الطرق ، كما أن عدم مسـاواة المصـريين بالأجانب فى المرتبات على نحو ما سـبق قلل من شأن المصريين .

* * *

لقد قصـد بهذه التشـريعات تنظيم الوجود الأجنبى بما لا يجعله متفوقا على الرأسـمال المصـرى المحلى ، ولم يكن يقصد بها الرأسـمالية الأجنبية بالمرة ، بدليل أنه يلاحظ مع صـدور قوانين التنظيم صـدرت قوانين أخرى تتعلق بتشـجيع الرأسمال الأجنبى ، فمثلا صـدر القانون ٨٠ لسـنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد وفيه اعفاء العمليات المقررة للاستثمارات التى تتم فى المنطقة الحرة(٦٤) ، كما سـاهمت الدولة فى انشـاء البنك الصـناعى المصـرى كشـركة مسـاهمة مختلطة ١٩٤٧ تخصصت فى عمليات منح الائتمان الصناعى ومساعدة المشروعات الصناعية(٦٥) .

وفى سنتى ١٩٥٠ و ١٥٩١ طالب أعضـاء مجلس النواب بضـرورة تشـجيع رءوس الأموال الأجنبيـة للمسـاهمة فى المشـروعات الحيوية المصـرية دون خوف من أن توظف هذه الأموال فى مصـر مادامت البلاد قد اسـتكملت سيادتها المالية والاقتصادية وسنت التشريعات اللازمة لحماية هذه السيادة(٦٦) .

ومن الملاحظ أن قانون التنظيم الصـــادر ١٩٤٧ كان أثره كبيرا فى تراجع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار فى مصـــر ومن جانب آخر فان مســـاهمة رؤوس الأموال المصـــرية كانت محدودة لا يمكنها التوازن أو التعادل مع خطط التنمية ، فكان على الحكومة أن تشـــجع رؤوس الأموال الأجنبية ، لذا لجأت الى الاعفاءات الضـــريبية تشـــجيعا لرأس المال الأجنبى ، ويتضح ذلك من قوانين الاعفاءات الضريبية التى صـــــدرت خلال تلك الفترة .

وقد بدأت هذه القوانين تصـــدر تباعا من ١٩٤٩ حيث أعفى من الضـــريبة خلال هذا العام الأشخاص الذين لم تتجاوز مجموع ايراداتهم ١٠٠٠ ج . م سنويا بمقتضى القانون رقم ١٩ لســـنة ١٩٤٩ (مادة ٤)(٦٧) .

ولكى تجذب الحكومة رؤوس الأموال الأجنبية فى المجـــال الزراعى أصـــدرت القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة رقم ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن ضـــريبة الأطيان الزراعية حيث تم اعفاء المنشآت الزراعية من الضـــــريبة اذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة(٦٨) .

كما أعفى من الضـــريبة أيضا الأفراد والشـــــركات فى شـــركات التضـــامن والشركاء المتضامنون فى شركة التوصـــية الذين لا يتجاوز ربحهم الســـــنوى ١٠٠ ج . م مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التى يباشـــرونها اذا كانوا غير متزوجين وتزيد قيمة الأرباح التى تســـــرى عليها الضـــريبة بالنســـبة للاعالة(٦٩) .

اما بالنسبة للشـــركات المســـاهمة المصـــرية التى تمارس نشـــاطها التأمينى فى بلاد أجنبية لا تحتم ايداع قيم منقولة كضمان،

فقد صـــدر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الذى قــرر اعفــاء مبلــغ عشرة آلاف جنيه لكل نوع من أنواع التأمين بشــــرط الا يزيد مجموع الاعفاء على ثلاثين ألف جنيه اذا زادت أنواع التأمين على ثلاثة(٧٠) .

وتشــجيعا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصــــر ادخلت تعديلات سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ كان من شأنها اعفاء معظم الآلات والمعدات الصناعية من الرســوم الجمركية ، وكان الهدف الواضـــح هو تشجيع الاستثمار(٧١) .

وفى ١٥ اكتوبر ١٩٥١ صـــدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ينص على عدم ســريان الاعفاء على فوائد السلفيات التى تعقدها دور التســليف العقارى للشـــركات والمنشآت اذا كانت قيمة الســلفة تجاوز مائة الف جنيه مصرى) مادة ١٥ (٧٢) وكان هذا تعنى اعفاء مبالغ كبيرة (١٠٠ر٠٠٠ ج . م) تســمح باغراء وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر .

* * *

أمــا عن نظــام الضــرائب بالنسبة لرءوس الأموال الأجنبية فى مصـــر ، فقد بدأت تلك الفترة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل للمادة ٩٧ من القانون لسنة ١٩٣٩ ـــ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة والمعدلة بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٤٤ تعتبر المبالغ التى اســـتحقت فى المدة من أول سبتمبر ١٩٣٨ الى ٣١ ديســمبر ١٩٤٤ بصــفة ضــريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة واجبة الأداء ، ولا يســقط حق الحكومة فى المطالبة بها الا بمضى عشـــر ســنوات بالنســبة لسنوات ٣٨ و ٣٩ و ١٩٤٠ وتســع ســنوات لسنة ١٩٤١ وثمان لسنة ١٩٤٢ وســبع لسنة ١٩٤٣ وســت لسنة ١٩٤٤(٧٣) .

وقد حدد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ شـروط خضـوع المنشأة الأجنبية فى مصـر للضـريبة حيث يتعين قيامها فى مصر ومزاولتها أعمالا تجارية أو صـناعية بها ، أما اذا كانت المنشأة فى الخارج فيجب أن يكون بها ممثلون فى مصـر خاضـعون لأوامرها ، فاذا لم يكن لها ممثلون تقوم فى مصـر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تقسم بسمة الاعتياد (المادة ٣٣)(٧٤) .

كما صـدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ فى ٢٥ يولية ١٩٤٩ الذى عامل الاجانب بنفس معاملة المصـريين بالنسـبة لفرض الضـريبة على صـافى ايراداتهم الكلية حتى لو كانت هذه قد نتجت جزئيا او كليا خارج مصر ـ وأسـاس سـريان هذه الضـريبة على هؤلاء الأجانب هو توطنهم فى مصر ، على أن تكون أغلب مصـالح الممول الأجنبى فيها(٧٥) .

ومنذ صـدور القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحتى بداية تلك الفترة نجد انه ظهرت عدة ثغرات تتعلق بدفاتر المولين الضـريبة والتى يرجع اليها مأمور مصـلحة الضـرائب وهى عيوب كبيرة تضـلل الأرباح والحسـابات الحقيقية وتظهرها بأنها ارباح أقل من الواقع مما أثر على الخزانة العامة للدولة وبالتالى على الاقتصاد المصرى ، وفى هذا الشأن كان القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قاضيا باخضـاع المولين بامساك الدفاتر وحسـابات تقيد بها ايراداتهم ومصـروفاتهم بطريقة يسـهل تتبعها ، ولما كان القانون قد نص على أن تسـرى الضـريبة على صافى الايراد الكلى للأجانب المتوطنين فى مصـر حتى لو كانت ايراداتهم ناتجة من مصـادر خارج مصر (المادة الأولى) ، فقد جعل ذلك صعبا على مصلحة الضـرائب للتأكد من صـحة الايرادات التى يجب أن تخضـع للضـريبة فى البلاد الأجنبية ، ولهذا رأى البعض انه كان من

الأفضـــل ان يقتصـــر المشـــرع على اخضـــاع الايرادات الناتجة فى مصر وعلى ما يســتورد الى مصـــر من ايرادات منتجة فى الخارج(٧٦) .

أما عن الايراد الســنوى الصــافى الذى يحصـــل عليه الممول فى مصر فيتحدد من واقع ما للممول من عقارات ورؤوس أموال منقولة وفقا لنص (المادة السادسة) من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

وقد عمد المشـــرع الى تحديد طرق تقدير الايرادات ففرق بين الايرادات العقـــارية وبقية الايرادات ، فبينما نص على أن تحدد الأخيرة طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضـــرائب النوعية الخاصـــة بها نجده يقرر أن يكون تحديد ايراد العقارات مبينة كانت أم زراعية على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المبانى أو ضـــريبة الأطيان بعد خصم ٢٠٪ مقـــابل جميع التكاليف ، غير أنه عاد وقرر امكانية تحديد هذه الايرادات على أساس الايراد الفعلى شـــريطة أن يطلب الممول ذلك وان يمســـك دفاتر منتظمة يبين فيها ايراداته وتكاليفه(٧٧) ، أما باقى الايرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها(٧٨) .

كما حرص المشـــرع على تحديد طرق تقدير هذه الايرادات ، غير أن الرأى الغالب يذهب الى تحديد وعاء هذه الضـــريبة بأنه مجموع أوعية الضـــرائب النوعية المقررة ، وقد تميز هذا الرأى بأنه جعل الضـــريبة العامة على الايراد ضـــريبة تكميلية تتوج حقيقة نظام الضـــرائب النوعية بما يحقق الهدف الأصـــلى من فرضـــها ، الا أن البعض يرى ذلك معيبا وبعيدا عن نص المادة السادسة حيث حدد المشـــرع المصـــادر التى تخضع ايراداتها

لهذ الضـــريبة(٧٩) والواقع ان هذه الضـــرائب كان من شأنها أن تعول على تراجع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار · لذا كانت بعض الاعفاءات على نحو ما ســبق ، وكان من الســهل على الأجانب والمصـــريين على حد سواء التهرب من دفع هذه الضـــرائب .

وبسبب ما ظهر فى القانون ٩٩ لســـــنة ١٩٤٩ والقوانين الســابقة له من عيوب ظهرت بعض الآراء المعارضـــة تطالب بزيادة مســاهمة أصــحاب رؤوس الأموال المنقولة والثابتة من ذوى الأرباح التجارية والصــناعية والذين يكســبون أموالا كبيرة للنهوض بالبلاد ورفع مســتواها ، والعمل على تقديم دفاتر منتظمة وحقيقية ، حيث ان كل هذه الثغــرات التى ظهــرت فى قوانين الضـــرائب حتى ذلك الوقت عيوب ســـاعدت الأجانب على التضليل فى دفاترهم .

لهذا كان يطلب من البنوك المودع لديها ضــمان العضــوية أن تقوم بتوريد تلك الأسهم لايداعها حافظة الأوراق المالية لمصلحة الضــرائب بالبنك الأهلى المصرى ، حيث ان هذه الاسهم . من ذمة المدينين يصح التنفيذ عليها قهرا وفاء لمطلوبات الضرائب(٨٠) .

كما صــدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٠ الذى أوجب على أصــحاب المصـــارف والتجار الذين من مهنتهم دفع ايرادات القيم المنقولة ، وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصـــحاب المهن التجارية وغيرهم أن يقدموا الى موظفى مصــلحة الضـــــرائب عند كل طلب الدفاتر التى يقضى عليهم القانون بامســاكها لكى يتمكن موظفو مصــلحة الضــرائب من تنفيذ جميع الأحكام التى يقررها القانون (المادة ٨١) .

كما نص القانون على أن الممول الذى يمتنع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات المنصوص عليها فى المادة السابقة أو اتلافها قبل اقتضاء مدة التقادم التى يسقط بعدها حق الحكومة فى المطالبة بالضرائب التى يقررها هذا القانون ، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها (المادة ٨٣)(٨١) ويلاحظ أن هذه الغرامة كانت بسيطة خاصة بالنسبة للأجانب اصحاب الأموال ذات الارباح العالية ، فالغرامة لا تشكل نسبة كبيرة من الارباح أو من الأموال التى يقوم الأجانب بالتضليل بها ضمن السهل دفعها ، كما أن التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالمبالغ المستحقة لها كان يعطى الممولين اجانب ومصريين فرصة التهرب من دفع الضرائب ، ولهذا صدر القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ينص على وقف التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى الارباح الاستثنائية(٨٢) .

وفى ١٥ اكتوبر ١٩٥١ تم تعديل بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وقد نص القانون على زيادة سعر الضريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الى ١٦٪ على أن يعمل بهذا التعديل ابتداء من أول يناير ١٩٥١ (المادة الأولى) ، كما قضى القانون بالاطلاع على بيانات المنشآت حيث توجد هذه البيانات اثناء ساعات العمل العادى وبغير حاجة الى اعلان سابق (المادة ٨١) ومعاقبة من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضرائب أو اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة (المادة ٨٥)(٨٣) ويلاحظ أن هذا القانون كان أدق من القوانين السابقة له حيث أعطى مصلحة

الضـــرائب حق المفاجأة فى الاطلاع على بيانات الشـــركات حتى لا تلجأ الى وســـائل التهرب من أداء الضـــريبة .

وتعد من الشـــركات التى تعمل فى مصر وحدها كل شركة أجنبية غرضـــها استثمار منشأة فى مصـــر ولو كان مقرها الرئيسى فى الخارج وهى خاضـــعة لضـــريبة القيم الأجنبية بمقتضى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المادة ٤)(٨٤) .

كما صـــدر القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضـــريبة عامة على الايراد ، وكان اهم تعديل لوحظ فى هذا الشأن هو اضـــافة اربع مواد برقم ٢٤ مكرر ١/١ و ٢٤ مكرر ٢/١ و ٢٤ مكرر ٣/١ و ٢٤ مكرر ٤/١ على القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، وقد نصـــت المادة ٢٤ مكرر ١/١ أنه على الشـــركات والمصـــارف والهيئات والأشـــخاص الذين مهنتهم بصفة أصـــلية او تبعية أداء ما تنتجه القيم المنقولة من ايرادات وأرباح وغيرها ان يقدموا الى مصـــلحة الضـــرائب قبل أول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به أسماء وألقاب ووظائف أو مهن وعنوان محال اقامة الأشـــخاص الذين أعطيت اليهم اية مبالغ مما تنتجه القيم المنقولة ، وكذلك قيمة المبالغ المؤداة لهم خلال السنة السابقة .

ونصت المادة ٢٤ مكرر ٢/١ أنه على أصـــحاب ومديرى المنشآت الذين يؤدون بمناســـبة قيامهم بأعمال مهنتهم عمولة أو ســـمسرة أو رد تجارى لأى شـــخص آخر ملزمون بأن يقدموا لمصـــلحة الضـــرائب قبل أول مارس من كل سنة اقرارا مبينا به البيانات التى وردت بالمادة ٢٤ مكرر ١/١ ، والمادة ٢٤ مكرر ٣/١ ويعاقب من لم يقدم الاقرار المنصـــوص عليه فى المادتين الســـابقتين فى الميعاد او قبله متضـــمنا بيانا غير صحيحة مع

علمه بذلك بالغرامة المقررة فى القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والتى تعاقب بغرامة الفى قرش للمتأخر او مثلها لمن يقدم بيانات غير صحيحة (المادة ٢١)(٨٥) .

هذا عن الضـــريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، اما بالنسبة للضـــريبة على الارباح التجارية والصناعبة فالقانون ٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل للمادة ٦٧ من القاون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضـــريبة على الارباح التجارية والصـــناعية المعدلة بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٤٤ اعتبر المبالغ التى اســـتحقت فى المدة من أول ســـبتمبر ١٩٣٨ الى أخر ديسمبر ١٩٤٤ بصـــفة ضـــريبة على الارباح التجارية والصـــناعية واجبة الآداء ، ولا يســـــقط حق الحكومة فى المطالبة بها الا بمضى ١٠ ســـنوات بالنســـبة لســـنوات ٣٨ و ٣٩ و ١٩٤٠ وتسع لسنة ١٩٤١ وثمان لســـنة ١٩٤٢ وسبع لسنة ١٩٤٣ وست لسنة ١٩٤٤(٨٦) .

كما صـــدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفيه تســـرى الضـــريبة على الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الاســـهم على اختلاف انواعها وحصص التأسيس والشـــركات والمنشآت عامة ســـــواء كانت مالية أم صـــناعية أم تجارية ، كما نص القانون على ســـريان الضـــريبة على كل ما يؤخذ من أرباح الشـــركات لمصلحة عضـــو أو اعضـــاء مجالس الادارة او لمصلحة اى صـــاحب نصـــيب آخر ، وكذلك على كل ما يمنح بأية صـــفة كانت الى اعضـــاء مجالس الادارة مقابل حضـــورهم الجلسات أو من المكافآت والأتعاب الأخـــرى على اختلافها (المادة الأولى) وذلك ابتداء من اول يناير ١٩٥٠ على أن يزيد ســـعر الضـــريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الى ١٤٪ (المادة الرابعة) .

أيضا تسرى الضريبة على الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء العقارات أو المحال التجارية ، وعلى السماسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وعلى الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضى البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد ذلك .

كما نص القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بوقف التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالمبالغ المستحقة لها بالنسبة لضريبة الارباح التجارية والصناعية(٨٧) .

وقد فرضت الضريبة على الارباح التجارية والصناعية على أساس مكانية القانون أو اقليميته ؛ أى تفرض الضريبة حيث ينشأ الدخل ، وكانت مصلحة الضرائب ترى أن عدم وجود توكيل أو فرع لشركة أجنبية فى مصر لايمنع من خضوع الارباح التى تحققها هذه الشركة المحلية ، وقد أخذ القضاء المصرى بهذا فى كثير من الاحكام ، ففى دعوى من « شركة كوتو نفشيويوستنديه » الايطالية والتى ليس لها فرع أو توكيل فى مصر بأنها تعاقدت مع محل « رود وكانكى وشركاه » فى ١٩٤٧ على شراء ٣٦٠٠ بالة من القطن المصرى صدر منها ٦٠٠ ولم يتم تصدير الباقى الذى بيع فى مصر بربح مرتفع ، رأت محكمة الاستئناف أن الشركة لم تباشر فى مصر نشاطا تجاريا بصفة مستمرة وانه تحقيقا لمبدأ اقليمية الضريبة فان أرباح هذه العملية التجارية لا تخضع للضريبة(٨٨) وفى هذا الشأن سبقت الاشارة الى أن الجزء المباع فى مصر كان يجب خضوعه للضريبة . غير أن القضاء رفض تطبيق ذلك لأن مثل هذه العمليات فردية غير متكررة فالعملية الفردية لا تكفى لوجود منشأة .

أما عن الضـــريبة على الأطيان فقد نص القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ (الصـــادر بشأن فرض ضــريبة عامة على الايراد) على تحديد ايراد الأراضى الزراعية على أســاس القيمة الايجارية التى اتخذت أساسا لضــريبة الأطيان بعد خصم ٣٠٪ نظير الادارة والصـــيانة واســتهلاك المبانى والآلات ، مع جواز تحديد ايراد الأراضى الزراعية على أســـاس الايراد الفعلى اذا طلب الممول ذلك ، كما اشــترط القانون أن يمســـك الممول دفاتر منتظمة لعملياته (المادة ٦)(٨٩) .

ونص القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن الضـــريبة تسرى على أرباح « من يســتأجر أرضـــا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صفقة واحدة (المادة ٣٢ (٩٠) .

وهناك ضرائب أخرى تمثلت خلال تلك الفترة فى الرســـوم الجمركية خاصـــة رســـم الدخان ، وقد اهتمت الحكومة بهذه الســلعة حيث كانت تحقق منها موردا كبيرا(٩١) كما فرضـــت رسوم الترخيص على السيارات الخاصة بالأجانب والمصريين(٩٢) . كما أخضـــع القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الصـــادر فى ٩ نوفمبر ١٩٥١ جميع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر وكذلك الاوراق المالية الاجنبية فى مصر لرسم الدمغة(٩٣) .

* * *

أما عن تنظيم القضـــــاء ففى خلال تلك الفترة انتهت فترة الانتقال المقررة للمحاكم المختلطة ، وقبل انتهائها بعام وبالتحديد فى ١٩٤٨ أرسلت السفارة البريطانية فى القاهرة الى الدول الموقعة على اتفاق مونترو تنبهها الى قرب انتهاء فترة الانتقال وتدعوها الى عقد مؤتمر فى القاهرة لبحث بعض الشئون المتعلقة بالأجانب فى مصـــر ، وقد أعربت الحكومة المصـــرية عن اســتعدادها

لعقد معاهدات اقامة وصـــداقة مع الدول المختلفة ، ويلاحظ على كتاب الســـفارة المذكورة أن بريطانيا انتحلت لنفســـها صـــفة ليس لها ســـند من القانون أو الواقع ، الا اذا كانت لاتزال مقيمة على دعواها القديمة ، الا وهى حماية الأجانب والأقليات فى مصر ، وان بريطانيا اقتصرت على التوجه الى مصـــر طالبة اليها عقد معاهدة اقامة وصـــداقة معها بالتطبيق لتصـــريحها الملحق باتفاق مونترو ، كما اقحمت بريطانيا نفســـها فى البحث عن مســـائل أخرى مثل قانون الشـــركات الجديد ومعاملة المسجونين الأجانب ومركز الاجانب المقيمين فى مصـــر(٩٤) ، وهى مســـائل فى صميم السلطات المقررة لكل دولة ، وكان هذا يعنى أن بريطانيا كانت ماتزال حتى هذا التاريخ تفكر بأســـلوب القوة المحتلة ، بل كانت دائما تعلق آمالها على انها مســـئولة عن الوضع الخاص بالأجانب فى مصر ، وان مصر مازالت تحت سيطرتها .

ولذلك عملت مصر على توحيد النظام القضـــائى المصرى ، فصـــدر القانون المدنى الجديد فى ١٦ يوليه ١٩٤٨ وهو القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وهذا القـــانون لم يكن كالقوانين السابقة المقتبســـة من القـــانون الفرنسى ، بل انه كان يســـاير أحـــداث الاتجاهات التشـــريعية فى الأمم المتحضـــرة ، كما صـــدر أيضا قانون جديد آخر للمرافعات المدنية والتجارية وهو القانون ٧٧ الصـــادر فى ٢٩ يوليه ١٩٤٨ ، وغير ذلك من القوانين التى صـــدرت بمناســـبة الغاء المحاكم المختلطة ، وقد أصـــبحت هذه القوانين نافذة منذ ١٥ اكتوبر ١٩٤٩ تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية للمحاكم المختلطة(٩٥) .

وهكذا وفى ١٩٤٩ احتفلت مصـــر بتمصير المحاكم المختلطة فى كل من القاهرة والاسكندرية(٩٦) ، وتم انتقال اختصاصاتها

الى المحاكم الأهلية التى أصبح اسمها عندئذ بالمحاكم الوطنية ، ولها حق النظر فى مسائل الأحوال الشخصية وان كان مقصورا على الأجانب(٩٧) ومنذ ذلك التاريخ آلت ولاية القضاء العامة الى المحاكم المصرية بلا قيد ولا شرط أى أن كل المقيمين فى مصر أصبحوا يخضعون لقضاء هذه المحاكم ، وكذا الى الشرائع التى تسنها البلاد سواء كانوا أجانب أم مصريين بلا أى تمييز أو استثناء ، وبذلك تكون مصر قد استردت سيادتها الكاملة فى القضاء والتشريع(٩٨) .

ورغم مساوىء النظام القضائى المختلط فقد كان له أثره المحمود فى تاريخ القانون المصرى ، فقد انتقلت الى البلاد عن طريقه لأول مرة التشريعات الحديثة ، وقد صدرت عن قضائه احكام ذات مبادىء ساعدت على ارساء أصول هذه القوانين المستحدثة فى البلاد وهى لاتزال مرجعا للباحثين فى القوانين المصرية ، مع عدم انكار تمييز الأجنبى عن المصرى حتى فى المحاكم .

وقد كان من مآثر هذا القضاء كذلك استقرار الملكية العقارية والائتمان العقارى على أسس ثابتة بعد أن نظمت مكاتب التسجيل وخضع الأجانب جميعهم فى المسائل العقارية للقانون المصرى(٩٩) .

هوامش الفصل الأول

(١) الوقائع المصرية ، عدد ٧٢ فى ١٩٤٧/٨/٤ .

(٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ ج ١ وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المصرية . صدر بقصر القبة فى ١٩٤١/٧/٢٩ ، وانظر : احصاء شركات المساهمة . يونية ١٩٥٠/٤٩ ص ، ١٠ .

(٣) محفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ٨٢ ١— ٣/١٨٢ ج ١ ، وثيقة ٣٦ ، ٣٧ : ١١٥ شركة أراضى البحيرة .

(٤) ملحق الوقائع المصرية عدد ١٠١ فى ١٩٥٠/١٠/٢٦ م .

(٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٥٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨ فى ١٩٤٩/٤/١٨ ، وانظر : احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٢ .

(٦) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ ج ١ ، وثقية ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(٧) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٥٣ ج ١ ، وثيقة ٢٧ بيانات سنة ١٩٤٧ .

(٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٦١ .

(٩) نفســه ، ص ٣٩٠ .

(١٠) نفسه . ص ١٥١ .

(١١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٧٩ ج ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ص ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .

(١٢) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٥٢ ج ٢ ، وثيقة ٣٤ فى ١٩٥٢/٤/١٦ ، وثيقة ٣٥ .

(١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٥٢/٦/١٩ .

(١٤) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(١٥) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨١ — ٣/٢١ ج ١ : وثيقة ١٥٨

(١٦) محفظة ١١٥ مصلحة الشركت ، ملف ١٨٢ — ٣/١٥٣ ج ١ ، وثيقة ٣ فى ١٩٤٨/١/٢٢ .

(١٧) محفظة ٩٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٥٣ ج ١ وثيقة ٩٣ احصاءات الشركة الامريكية الشرقية للتجارة والملاحة .

(١٨) محفظة ٢١ مصلحة الشـــــركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ١٤١ فى ١٩٥٢/٥/٢٧ ، وثيقة ١٥٤ فى ١٩٥٢/١٠/٩ .

(١٩)) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٧ ج ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٠) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٦٠٢ ج ١ ، وثيقة ٤٧ ، ٤٨ .

(٢١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ١٩٤٧/٧/٢٩ .

(٢٢) د . على حسن يونس : القانون التجارى — شركات الأموال والقطاع العام ، دار الحمامى للطباعة . القاهرة ص ٩ .

(٢٣) د . لطيفة محمد سالم : الصحافة والحركة الوطنية ٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ . ص ٦٤ .

(٢٤) محفظة ٦ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١ مشروع قانون بشأن النقل العام للركاب بالسيارات ، والمذكرة الايضاحية للمشروع فى ١٩٤٩/١٢/٢٠ .

المادة الثالثة : يشترط فى الملتزم أن يكون مصريا أو شركة مصرية مشترطا فى تأسيسها الا يقل نصيب المصريين فى رأسمالها عن ٧٥٪ طوال مدة الالتزام في أن تتضمن وثيقة الالتزام الشروط الآتية :

أولا : يؤدى الملتزم أتاوة سنوية للحكومة لا تقل عن ٤٪ من اجمالى الايرادات علاوة على رسوم الترخيص .

ثانيا : ألا تزيد مدة الالتزام على عشر سنوات .

ثالثا : أن يكون للحكومة الحق فى استرداد المرفق فى أى وقت خلال مدة الالتزام وتبين وثيقة الالتزام شروط وأوضاع هذا الاسترداد .

(٢٤م) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ١٩ ، انظر أيضا : روبرت مابرو ، ترجمة ، د. صليب بطرس : المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٢٥) ابراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ فرعى ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : د . جمال الدين محمد سعيد : البنك المركزى والرقابة على البنوك والائتمان فى مصر ، طبعة اولى ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٧ ، ص ٢١ — ٢٣ ، القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ينص على « الأذن لوزير المالية فى اصدار أذون على الخزانة فى حدود مبلغ خمسين مليونا من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الأهلى المصرى وتمويل محصول القطن انظر محفظة ٦ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ فرعى ، وثيقة ١ ، كذلك البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ . ص ١٠٩ .

(٢٧) د . صبحى تادرس قريصة : النقود والبنوك ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢٨) زكريا مهران : البنك المركزى فى العصور المختلفة ، مرجع سابق ، ص ٩ ، ١٠ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٢٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٣٢٩ .

(٣٠) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ فرعى وثيقة ١ البنك الأهلى المصرى ، الوقائع المصرية ، عدد ٣٠ فى ٥/٤/١٩٥١ ، انظر أيضا : د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١٨٥ — ١٨٩ .

(٣١) محفظة ١٢ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٥ فى ١١/٨/١٩٥٢ .

(٣٢) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٣٣) د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق . ص ٣٢٥ .

(٣٤) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ فرعى ، وثيقة ١ ، القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ انظر أيضا : د عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٣٥) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٣-٢٦ .

(٣٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٢ مرعى ' وثيقة القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

(٣٧) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٣٨) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ حـ ٢ فرعى ، وثيقة القانون ٥٧ ١٩٥١ .

(٣٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٣٢٧ .

(٤٠) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ حـ ٢ فرعى ، وثيقة ١٣٩ .

(٤١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣ .

(٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٥٢ .

(٤٣) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ١ ، وثيقة ١٩ البنك الأهلى ، وكذلك :

Jurna ldu Commerc eet de la Marine, Année 47 e. No. 19032, 4, Avril 1956..

(٤٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٨ .

(٤٥) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٤٦) د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٤٧) د. صبحى تادرس قزيصة : دراسة مقارنة للنظام المصرفى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ، ص ٣٩٢ .

(٤٨) د. عبد الرازق عبد المجيد : دور القطاع المصــــفى فى الخطة القومية ، المطبعة العالمية ١٩٦١ ص ١٤ ، ١٥ .

(٤٩) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ٨٢ ١— ١٣/٣ حـ ٢ فرعى ، وثيقة ١ — القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

(٥٠) مجلس النواب ، جلسة ٢ فى ١٩٥٠/٦/١٢ ص ١١١ .

(٥١) مجلس النواب جلسة ١٩٥١/٢/١٢ . ص ٢٥ .

(٥٢) نفسه ، ملحق ١٣ فى ١٩٥١/٢/٥ ، ص ٦٩ .

(٥٣) آمال محمد كامل بيومى : المرجع السابق . ص ٢٩٧ .

(٥٤) حفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٩/١٠/١٧ المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

(٥٥) الوقائع المصرية ، عدد ٨٥ فى ١٩٥١/١٠/١ .

(٥٦) حفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ فى ١٩٥٢/١/١٣ .

(٥٧) حفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ ج ٢ ، وثيقة ١١٨ فى ١٩٥١/٧/٣ .

(٥٨) حفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٤ ، ٩٥ فى ١٩٥٢/٣/١١ .

(٥٩) حفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١١٥ فى ١٩٥٠/٤/٢٢ .

(٦٠) حفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٥١/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٥ فى ١٩٤٩/٣/٨ .

(٦١) حفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ١ (أ) ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ١ ، وثيقة ٤٤ فى ١٩٤٨/٤/١٢ .

(٦٢) حفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة بدون رقم فى ابريل ١٩٤٨ .

(٦٣) حفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ ج ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف شركة بهرند للتجارة ، وثيقة ٥٨ ، ٥٩ .

(٦٤) د . ابراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٦٥) حفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣ ٤٥٠ ج ١ وثيقة ٩٢ بشأن انشاء البنك الصناعى ، انظر أيضا : د جميل أحمد توفيق ، د . صبحى تادرس قريصة : اقتصاديات الأعمال ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ، ١٩٦٩ ، ص ٢١٩ .

(٦٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السبق ، ص ١٠٢ — ١٠٤ .

(٦٧) مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٦٨) حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ ، وانظر أيضا : قطب ابراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٦٩) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الثالثة عن ١٩٥٠ ، ص ٦٩٧ .

(٧٠) د٠ حسن محمد كمال ، د ٠ صلاح الدين ابراهيم صالح : المرجع السـابق ، ص ٤١ .

(٧١) روبر مابرو ، سمير رضوان ، ترجمة ، صليب بطرس : التصنيع فى مصر ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ ـ السياسة والاداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٨٥ ٠

(٧٢) الوقائع المصرية ، عدد ٩٦ فى ١٩٥١/١٠/٢٠ .

(٧٣) نفسه ، عدد ٣٠ فى ١٩٤٧/٤/٧ .

(٧٤) حسن الفكهانى ، عبد المنعم حسن : الموسوعة الذهبية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٧٥) د . شريف رمسيس تكلا : المرجع اسلسابق ، ص ٣٥٦ .

ويعتبر الأجنبى متوطنا فى مصر اذا اتخذ المملكة المصرية محلا لاقامته الرئيسية أو اذا كانت مصالحه الرئيسية فى المملكة المصرية .

(٧٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٧٧) د . شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ، ص ٣٥٧ : ٣٥٨ .

(٧٨) مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٧٩) د . شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٨٠) وقد حدث ذلك كثيرا للاجانب مثل « يوسف واتورى وجوستاف ريكس » المولين بشركة النيل للمنسوجات واعضاء مجلس ادارتها ، وكذلك الشـركة التجارية الاقتصادية .

محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٧٩/٣ ح ٣ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ شركة النيل للمنسوجات .

(٨١) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الثالثة عن ١٩٥٠ ، ص ٧٠٥ .

(٨٢) نفسه ، ص ٢١١ .

(٨٣) الوقائع المصرية عدد ٩٦ فى ١٩٥١/١٠/٢٠ ، وانظر :

محفظة ٢٢٦ عابدين ، مالية ، منشورات ، قانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وثيقة بدون رقم .

(٨٤) على مجاهد شاهين : المرجع السابق ، ص ٩ .

وتؤدى القيمة الضريبية لمصلحة الضرائب فى خلال ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق أو على الأكثر فى بحر ٦٠ يوما .

(٨٥) الوقائع المصرية . عدد ١٠٢ فى ١٩٥١/١١/٥ .

(٨٦) نفسه ، عدد ٣٠ فى ١٩٤٧/٤/٧ .

(٨٧) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٧١١ .

(٨٨) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٨٩) مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٩٠) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، ص ٦٦٦ .

(٩١) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ؛ ميزانية ١٩٤٧/٤٦ ص ٣٨ ، انظر أيضا : د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٩٢) محفظة ٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٨ وثيقة ١ .

(٩٣) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الرابعة عن ١٩٥١ ص ٨٠٤ ، ٨١٦ ، ٨١٧ .

(٩٤) الاخبار ، عدد ٥٠١٦ فى ١٩٤٨/٤/٢٤ .

(٩٥) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٩٦) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية وثيقة ٢ فى ١٩٤٩/١٢/١٩ .

(٩٧) د . شفيق شحاتة : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٩٨) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٩٩) د . شفيق شحاتة ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

الفصــــل الثــــانى

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

اولا ــ فى مجــــال الزراعــــة :

كان لصــدور قانون الشــركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أثر كبير فى تناقص حجم الملكية الزراعية للأجانب فى مصــر ، حيث حد من نشــاط الاجانب فى امتلاك الأراضى الزراعية(١) ، كما أن مطالبة أعضــاء مجلس النواب بالحد من ملكية الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر كان من شأنها بلا شــك أن تؤثر فى نشــاط الأجانب الزراعى ، ففى نفس السنة طالب أعضــاء مجلس النواب الحكومة بشــراء الأراضى التى يمتلكها الأجانب وتوزيعها على صــغار الفلاحين باســعار تقســط على آجال طويلة وبفــائدة مخفضــة(٢) .

وفى مارس ١٩٤٨ أثير نفس الموضــوع فى مجلس النواب، حيث كانت المطالبة باســتيلاء الحكومة على الأراضى التى يمتلكها الأجانب مقابل تعويضــهم ، كما كانت المطالبة بتحــريم تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصــر ، ومن اللافت للنظر أن الحكومة ترفض هذا المطلب ، حيث طلب وزير العدل من رئيس

المجلس عدم الموافقة على ذلك وعدم اثباته فى مضبطة المجلس مما يثير كثيرا من علامات الاستفهام حول تشابك المصالح(٣) .

يضاف الى ذلك مشروع القانون الذى تقدم به عضو مجلس الشيوخ « عبد الرحمن الرافعى » فى شهر ديسمبر ١٩٤٨ وطالب فيه بجعل ملكية الأراضى للمصريين دون الاجانب وذلك حفاظا على كيان الوطن وثروته .

كان لهذه التطورات التى حدثت منذ بداية الفترة أثرها فى انخفاض نسبة ملكية الأجانب فى مصر الى حوالى ٠٠٠ر١٠ فدان فى عامى ١٩٤٩/٤٨(٤) كما تناقص عدد الملاك الأجانب ١٩٤٩ الى نحو ٣٨٠٠ مالك أجنبى ، وتناقصت ملكياتهم الى نحو ٢٣٣٠ر١٣ فدان ، وبينما نجد أن متوسط ما يملكه الأجنبى فى نفس العام بلغ ٣٢ر٦١ فدان ، كان متوسط ما يملكه المصرى ٨٩ر١ فدان(٥) .

وفى ١٩٥١ صدر القانون رقم ٣٧ الذى يقضى كما سبقت الاشارة بحظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية كقاعدة عامة(٦) وقد أدى ذلك الى تراجع الملكية الأجنبية للأراضى الزراعية فى مصر ، وذلك عن طريق بيع الأجانب ملكياتهم من الأراضى الزراعية للمصريين(٧) .

ومما لاشك فيه أن جميع القوانين والمحاولات السابقة ساعدت على انخفاض نسبة تلك الأجانب للأراضى الزراعية ، وهى خطوة لها أهميتها على طريق التحرر الاقتصادى فى مصر حتى وان أبقت على ما بيد الأجانب من اراض ، وبصفة عامة نلاحظ أن هذه الفترة قد اختلفت عن سابقتها من حيث الاتجاه العام نحو التخلص من سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على

الأراضى الزراعية والحد من نشـــاط الأجانب فى هذا المجال :
والعمل على رفع المستوى الاقتصادى والتصدى لســـوء الأحوال
الاجتماعية للفلاحين .

أما عن ملكية الشـــركات الزراعية الأجنبية فى مصــــر ،
فلم تنشىء خلال تلك الفترة الا شـــركة واحدة هى شــــركة
البســـاتين والكروم المصــرية تأسست سنة ١٩٤٧ ومع زيادة
عدد الشـــركات بشركة واحدة على الفترة الســـابقة فان ملكية
الشـــركات قد انخفضـــت عما كانت عليه قبل تلك الفترة (فمن
١٨٨ر٧٧٩ فدان ١٩٤٠) الى ١٨٠ر٦٥٩ فدان ١٩٤٩/٤٨ ينقص
قدره ٨ر١٢٠ فدان(٨) .

وقد كان لقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أثر فى انخفاض هذه
الملكية عن طريق اســـراع بعض الشـــركات فى التخلص من
بعض أراضـــيها بالتأجير أو الحصـــول على الجنســـية المصرية
أو الاندماج فى شـــركات أخرى او التصـــفية مثل شـــركة أراضى
الوردان التى كانت تحت التصـــفية حتى عام ١٩٥١/٥٠(٩)
ورغم هذا استطاعت الأراضى الرئيسية الضـــخمة حتى نهـــاية
الفترة أن تحقق الاســـتمرار والصـــمود والبقاء حتى ســـنوات
الأزمات مثل شـــركة أراضى البحيرة(١٠) .

والجدير بالذكر أن حجم ملكية الشـــركات الزراعية الأجنبية
فى مصـــر كان يختلف من شـــركة الى أخـــرى ومن فترة الى
أخرى ، وفيما يلى بعض نماذج للملكية بعض الشـــركات خلال تلك
الفترة ، تقدر مســـاحة الأراضى التى تمتلكها شـــركة بساتين
مصر وكرومها منذ تأسيسها ١٩٤٧ بنحو ٥٢٦٣ فدانا ، كما بلغت
مســـاحة املاك شـــركة ســـيدى سالم فى نهاية السنة نفســـها
نحو ١٦٥٩ فدانا منها ٤٩٥ فدانا مبانى وعزبة وجنينة(١١) وفى

١٩٤٩/٤٨ بلغت جملة أراضى شـــركة وادى كوم امبو نحو ٦٨ر٥ ألف فدان ، وبلغت ملكية شـــركة أراضى البحيرة نحو ٥٠ ألف فدان ، كما بلغت ملكية الشركـــة الانجليزية المصريـــة أكثر من ٢٠٠٠ فدان(١٢) ، أما الشـــركة المســـاهمة العقارية لتفتيش الســـيوف فقد قدرت ملكيتها من الأراضى الزراعية فى نهـــاية ١٩٤٩ بنحو ٤٢٠ فدانا بخلاف أراض أخرى للبناء ، أما شـــركة أبو قير ليمتد فكانت حتى نهاية مارس ١٩٥٠ نحو ٣٥١٨ فدانا منها ١٧٠٧ أفدنة فى أبى قير و ١٨١١ فدانا بالبرلس(١٣) .

وفى خلال تلك الفترة كان التناقص الذى يحدث فى ملكيات بعض الشـــركات لا يعنى افلاســـها فما كان يحدث هو انتقال ملكيتها من شـــركة الى أخرى بسبب اختلاف نوع الاســـتغلال بين هذه الشـــركات ، فمثلا شـــركات كان ينحصـــر نشـــاطها الرئيسى فى اصلاح الأراضى وبيعها لتحقيق الربح مثل شـــركة سيدى سالم والشركة المساهمة الزراعية والصـــناعية وشـــركات مهمتها زراعة الأراضى المستصلحة واستغلالها مثل شـــركة كوم امبو وشركة الكروم والكحول المصرية ، ليس هذا فحسب فقد حدث أن غيرت شركة الكروم المذكورة نشاطها من اصلاح الاراضى وبيعها الى المزراعين الى الزراعة(١٤) .

وهناك شـــركات عملت على الاســـتغلال بهدف التوسع فى الأراضى الزراعية مثل شركة الشـــيخ فضـــــل التى أخذت فى تصـــفية أنصـــبة شـــركائها فى الأراضى بغية الاســـتقلال بها بها وقد تم لها ذلك بصـــفة نهائية فى أثناء١٩٤٩(١٥) . كما أن جزءا مهما من أراضى الشـــركة المســـاهمة الزراعية والصناعية التى اشـــــترتها خلال الأربعينات انتقلت الى شـــركات أخرى (حوالى ٢٠٠٠ فدان لشـــركة أراضى الغربية ، وأكثر من هذا لشركة تأجير الأراضى الزراعية)(١٦) .

وتناقصت ملكيات الشركات الزراعية الأجنبية بسبب التشريعات الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت مبيعات شركة أراضى أبو قير ١٩٤٨ نحو ٣٫٦٧٣ فدان(١٧) ، وبلغت مبيعات شركة أراضى الغربية ١٩٤٩ نحو ٣٧٨ فدانا ، وفى ١٩٥١ بلغت مبيعاتها ٢٩٦ فدانا(١٨) أما شركة سيدى سالم فقد بلغت مبيعاتها ١٩٥٠ نحو ٢٧٤ فدانا(١٩) ، وبهذا فالتشريعات خاصة قانون ١٩٤٧ أدت الى الحد من نشاط الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر وانخفاض ملكيتها ، وفى الوقت نفسه زادت ملكية المصريين زيادة محدودة الى حد ما .

وهناك شركات حاولت الصمود أمام هذه القوانين فكانت مبيعاتها محدودة للغاية . فعلى سبيل المثال بلغت مبيعات شركة المباحث والأعمال المصرية فى ١٩٤٩ نحو ١٩ فدانا(٢٠)، ليس هذا فقط فهناك شركات عملت على التوسع عن طريق اصلاح الأراضى البور مثل شركة الشيخ فضل التى عملت على تجديد آلاتها فى مشروع كلفها حوالى ٥٠ ألف ج . م فضلا عن التوسع فى الأراضى المزروعة قطنا وقصبا خلال سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠(٢١) . وكذلك شركة سيدى سالم التى قامت باستصلاح نحو ١٥٠٠ فدان ١٩٥٠(٢٢) .

وهناك شركات ارتفع رأسمالها بسبب نشاطها الضخم وتحقيق أرباح كبيرة ، فعلى سبيل المثال شركة وادى كوم امبو ارتفع رأسمالها الى نحو ١٢ مليون ج . م ١٩٥١ علما بأن رأسمالها عند التأسيس كان ٣٠٠٫٠٠٠ ج . م فقط(٢٣) والجدير بالذكر أن الشركة تعرضت لعوامل جوية سيئة على نحو ما سبق مما أدى الى انخفاض أرباحها ولكن يبدو أن ضخامة الشركة لم يؤثر فيها ما قد أصابها من خسائر .

وفى نهاية تلك الفترة وضعت شركة اراضى الوردان تحت التصفية ، والجدير بالذكر أن جميع أطيانها كانت مؤجرة من الباطن الى شركة أخرى هى شركة المرافق العقارية المساهمة منذ ١٩٢٨ نظير ايجار سنوى قدره مائة جنيه فقط ومع ضآلة الايجار فان الشركة الثانية لحقتها الخسائر لقيامها باستصلاح الأراضى الصحراوية المؤجرة لها ، وبقى هذا الايجار دينا ثابتا فى دفاترها لشركة وردان الموضوعة تحت التصفية ، وقد تبين أن حسابها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بلغ ٤٩١ر١٣٧٦ر١ ج . م(٢٤) ومن الملاحظ أن جميع أراضى شركة وردان كانت صحراوية ولهذا لم تحقق أرباحا مع شركة المرافق ، كما يلاحظ أن الحكومة لم تعاقب على الايجار من الباطن .

والجدير بالذكر أن شركة المرافق العقارية كانت قائمة فعلا والعضو المنتدب لادارتها هو « قسطنطين ديموبولو » وهو فى نفس الوقت مصفى شركة وردان وهذا لا يعنى اندماج الشركتين . اذ ان لكل شركة منهما كيانها الخاص(٢٥) .

وهناك شركات لم يتغير رأسمالها خلال تلك الفترة عن الفترة السابقة مثل شركة المباحث والأعمال المصرية التى بلغ راسمالها خلال الفترتين السابقة والحالية حوالى ٥٢٠ر١٢٧ ج . م واستمر كذلك حتى ١٩٥١(٢٦) .

وهناك شركات تغير رأسمالها مثل الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف التى زاد رأسمالها زيادة ضخمة حتى بلغ اضعافه عند التأسيس حيث بلغ ١٩٤٩ حوالى ٦٨٨ر٢٧٩ ج . م ولذلك نشطت الشركة فى أعمالها(٢٧) ، كما بلغ راسمال شركة نستور جاناكليس الزراعية والتجارية ١٩٤٧ حوالى ١٤٠ر١٧٢ ١٤٠ر١٧٢ ج . م(٢٨) ، أما شركة بساتين مصر وكرومها

فقد قامت باصلاح أراضيها خلال تلك الفترة وتحسين وسائل ريها وذلك للتوسع فى زراعة الكروم ، لهذا عقدت قرضا عقاريا قيمته ٦٠٠٠٠ ج . م ـ يسدد على أقساط سنوية(٢٩) وكان مدير الشركة أجنبيا وهو نفسه مدير شركة الكروم والكحول المصرية(٣٠) .

أما عن ايجارات الأراضى الزراعية ، فقد استمرت فى الارتفاع التدريجى منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٤٩(٣١) ، وقد وضعت القيمة الايجارية على أساس ضريبة الأطيان فى ١٩٤٩ (القانون ٩٩) وكان من المفروض أن تتساوى الحدود القصوى للايجارات التى وضعت على أساس هذا القانون مع الايجارات التى حددتها عوامل السوق فى تلك السنة ، ونظرا لهبوط الأسعار الذى كان قد صاحب انتهاء فترة الرخاء التى سببتها الحرب الكورية حدث انخفاض نسبى فى هذه الايجارات(٣٢) ، ولكن القيمة الايجارية عادت وارتفعت مرة أخرى وأصبحت تعادل نصف المحصول فى العادة مع نهاية تلك الفترة ، بل وصلت الى ما يعادل ٨٠٪ من قيمته فى بعض الأحيان ، واستمرت فى ذلك الى أن صدرت قوانين الاصلاح الزراعى ١٩٥٢(٣٣) مع ملاحظة أن أغلب الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر كانت تقوم بتقسيم أجزاء كبيرة من ملكيتها لتأجيرها الفلاحين .

* * *

أما عن نشاط الأجانب فى تكوين الشركات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة فلم يكن كبيرا اذ لم يؤسس الأجانب الا شركة واحدة وهى « شركة البساتين والكروم المصرية » ١٩٤٧ لاقتناء واستثمار المزارع والمصانع والأراضى المخصصة

للمنتجات الزراعية وخاصة الكروم والنخيل(٣٤) ويبدو أن هذه الشركة كانت تابعة « لشركة الكروم والكحول المصرية » حيث ان مدير الشركة الأولى هو نفسه مدير الشركة الثانية(٣٥) ، على أن اسهم الشركة كانت لدى البنك التجارى المصرى . كما بلغت أرض الشركة درجة كبيرة من التقدم خاصة فى نهاية تلك الفترة(٣٦) .

أما عن الشركات الأخرى القديمة التى ظلت قائمة خلال تلك الفترة فمنها التى أضافت اعمالا أخرى بجانب أعمالها الرئيسية التى تخصصت فيها بسبب التوسع فى نشاطها مثل شركة أراضى أبو قير الانجليزية التى توسعت فى زراعة أشجار الفاكهة ١٩٥٠ ، كما عملت على انشاء مشروع جديد لانتاج الالبان(٣٧) .

وبسبب نشاط الشركات المستمر أضافت الى عملها الزراعى أعمال البناء مثل شركة أراضى الغربية المتخصصة فى شراء وبيع واستغلال الأراضى الزراعية عمدت ١٩٥٠/٤٩ الى اعادة بناء بعض القرى القديمة ، كما شيدت منازل جديدة ، وقامت باشاء سكة ترام تخترق مزارعها(٣٨) ، وهناك شركات كانت تقوم بتنفيذ برامج وانشاء معاصر جديدة لتمكينها من تنفيذ البرنامج الخاص بتوسعها(٣٩) .

ومن الملاحظ أنه لم يكن هناك تغيير جوهرى فى أعمال الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة عن الفترة السابقة ، كما أن هذه الشركات استطاعت الاستمرار فى أعمالها ولم يكن للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ تأثيرا بالدرجة التى تؤدى الى تصفية بعض هذه الشركات حيث وجدت أغلبها أواخر فترة البحث .

أما عن الشبكات التى تمت تصفيتها خلال هذه الفترة فهى شـــركة أراضى الورديان التى وضـــعت تحت التصفية فى ١٢ فبراير ١٩٥١ ، ولهذا لم توضـــع لها ميزانية(٤٠) .

أما بالنســـبة لنشـــاط الأجانب فى زراعة القطن باعتباره من أهم المحاصيل النقدية المربحة لهم فقد كان مربحا ، ومن أهم الشـــركات الأجنبية التى كانت تقوم بزراعة مساحات كبيرة منه مثل شـــركة اراضى الغربية التى اهتمت بزراعته والعناية به عن طريق تطوير مشـــاريع الرى وشـــراء ماكينات رى جديدة فى تفتيش رأس الخليج وتفتيش الصـــبية بالبحيرة ١٩٥٠ بســـبب ارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الكورية(٤١) وكذلك شـــــركة أراضى أبو قير الانجليزية والتى كانت تزرع مســـاحات كبيرة من القطن(٤٢) .

أما عن نشـــاط الأجانب فى ثانى محصـــــول نقدى وهو محصول قصـــب الســـكر فى مصر فقد ســـبقت الاشارة الى أن شـــركة الســـكر هى الشركة الوحيدة فى مصر التى تسيطر على انتاج الســـكر فى مصـــر ، وان شركة كوم امبو تعتبر من أهم الشـــركات التى تمد الشركة الأولى بقصب السكر .

ورغم ان صـــناعة الســـكر فى مصـــر خضـــعت لرقابة الحكومة المباشرة(٤٣) . فان رؤوس الأموال الأجنبية هى التى كانت تقوم بالســـيطرة على زراعة القصـــب مثل شـــركة وادى كوم امبو التى عملت على شـــراء أراض جديدة وضـــمها الى أملاكها وتم عقد اتفاق بينها وبين شـــركة الســـكر العمومية على توريد قصـــب الســـكر من مزارعها لمصـــانع الشـــركة وبدأت بتوريد نحو ٥٣ الف طن من القصـــب ؛ ولكى تســـتمر الشـــركة فى ذلك الاتفاق عملت على زيادة المســـاحة المنزرعة قصـــبا حتى

بلغت خلال ١٩٥٠/٤٩ نحو ٥٤٠٠ فدان لزيادة كمية القصب المصدرة من الشركة الى شركة السكر(٤٤) وهذا يعنى أن مراقبة الحكومة كانت تتمثل فى الاهتمام بالتوسع فى زراعة القصب وضبط أسعاره وانتاج السكر فى المصانع وضبط أسعاره فى السوق أكثر من دخولها فى رأس المال والادارة .

وكان للأجانب نشاط كبير فى الاسمدة خلال تلك الفترة حيث برز ذلك من خلال مصنع للسوبر فوسفات فى أبى زعبل ١٩٤٨ بطاقة تبلغ ٣٥ الف طن ، وفى أوائل الخمسينات أصبحت السوبر فوسفات المصرية تقوم بدور البديل القوى للواردات .

وفى ١٩٥١ بدأ انتاج المخصبات الأزوتية وكانت ملائمة للتربة المصرية ذات الحموضة العالية غير ان نسبة الآزوت فيه كانت منخفضة .

هذا بالاضافة الى ما كان ينتج من مشروع خزان أسوان، ومع هذا فان هذه المنشآت لم تكن كافية لتخصيب التربة فى مصر ، خاصة مع ازدياد الطلب على السماد فى مصر العليا نتيجة للتحول الى نظام الرى الدائم ، كما أن استخدام الطريقة الكهربائية فى انتاج السماد كان خطوة ناجحة ، وقد بدأ مصنع كيما الذى عاصرت انشاءه كهربة خزان أسوان فى الانتاج ، وقد سيطر الأجانب على تجارة وانتاج الأسمدة الكيماوية سواء المحلى بالنسبة للمنتج بالطريقة الكهربائية أم بالنسبة للمستورد من الخارج ، وقد بلغ سعر السماد من أزوتات الكالسيوم ١٩٥١ نحو ٣١ جـ. م للطن مقابل ٢١ جـ . م للطن المستورد من نفس النوع ، وكان الفرق بين السعرين حماية اسمية بنسبة ٤٨٪(٤٥) .

* * *

كان للشـــــركات الزراعية الأجنبيـــة فى مصـــر كثير من المساوىء خلال تلك الفترة امتدادا للفترات الســـابقة من حيث عدم الالتزام بقانون الشـــــركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، مثل تجاهل الوفاء بالنســـب المنصـــوص عليها فى هذا القانون سواء بالنســـبة لرأس المال او أعضـــــاء مجلس الادارة أو الموظفين والعمال أو مرتباتهم ، فعلى ســـبيل المثال نجد أن معظم رؤوس الأموال كانت أجنبية ، وقد خص القانون ٥١٪ من راس المال للمصـــريين الا أن الشـــركات باعتبارها اجنبية تهربت من ذلك عن طريق حصـــول المســـاهمين الأجانب على الجنســـية المصرية كما ســـبقت الاشـــارة مما يؤدى الى زيادة راس مال المصريين اســـميا ، وقد حدث ذلك فى شـــركة أراضى البحيرة وغيرها من الشركات الأخرى(٤٦) ، التى تحولت الى شـــركات مساهمة مصـــرية فى حين أن رأس المال فى الغالب كان أجنبيا ، وخير دليل على ذلك أن شـــركة كوم امبو اعادت تســـجيل نفســـها كشركة مصرية وليست أجنبية(٤٧) .

ليس هذا فحسب بل اســـتغل الأجانب حصـــــولهم على الجنســـية المصـــرية فى عمليات شـــائنة بالاقتصـــاد المصرى واســـتغلوها أسوأ اســـتغلال ، وقد كان خير مثال على ذلك شـــركة الكروم والكدرل المصـــرية بأبى المطامير وخاصة مديرها (فرانجيلوس)(٤٨) .

وبالاضـــافة الى عدم التزام الشركات بالقانون ١٣٨ لســـنة ١٩٤٧ هناك الكثير من المســـاوىء التى اســـاءت الى مصـــــر واقتصـــادها ، والدليل على ذلك أن شركة أراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد (شـــركة انجليزية) لم يكن يوجد بها مصـــرى واحد ســـوى الخدم وكان المسئولون بها أجانب يقومون بجمع

الأموال فى مصر ويرسلونها الى (تل أبيب) بفلسطين .
وكذا الشبان الأجانب خاصة اليهود منهم الذين فى سن العسكرية كانوا يرسلونهم الى ايطاليا ومنها الى تل أبيب على حساب الشركة بالتآمر مع اليهود الموجودين بكثرة فى « المعادى » لاشتراكهم فى حرب فلسطين ومساندة يهود اسرائيل(٤٩) . وفى الحقيقة أن ارسال الشركة للشبان الى الخارج لم يكن فى تقديرى يشكل خطورة اقتصادية على مصر فمن الصالح مغادرة هؤلاء الشبان الأجانب للشركة حتى يحل محلهم مصريون ، وان كان ذلك يشكل خطورة على عروبة فلسطين لأن فى ذلك زيادة فى أعداد اليهود فيها ، ومن ثم على العرب جميعا ، ولكن الخطر الحقيقى لهؤلاء اليهود كان يكمن فى ارسال الأموال المصرية (أموال الشركة) الى يهود فلسطين الأمر الذى أدى الى الاضرار بالاقتصاد المصرى .

ومن الامثلة التى توضح مساوىء هذه الشركات أراضى البحيرة التى استولت على أموال الفلاحين بطرق فيها من النصب والتزوير ما يكشف عن مساوىء الشركة واغتصابها لأموال المصريين . حيث استولت ١٩٥٠ على أموال الفلاحين بحجة بيع أراض زراعية لهم ، الا أن الفلاحين حينما ذهبوا لاستلام الأرض وجدوها أراضى بور وهضاب عالية لا تصلح للزراعة(٥٠) . أيضا كانت معاملة الشركة لموظفيها وعمالها المصريين سيئة(٥١) وكانت الشركة تقوم باغتصاب حقوق عمالها المصريين وتجعلهم يعملون ساعات زائدة بدون أجر ، ليس هذا فحسب بل قامت الشركة بتخفيض أجورهم رغم عملهم الشاق(٥٢) ، ويلاحظ أن هؤلاء الأجانب كانوا يعيشون على أرض الوطن ويتمتعون بخيراته ولكنهم يتآمرون ضد ابنائه ويغتصبون حقوقهم كأنهم ليسوا أصحاب هذا الوطن .

وهناك العديد من الوثائق الخاصة بمصلحة الشركات التي تشير الى مساوىء الأجانب أصحاب الشركات الزراعية ومخالفتهم للقوانين المصرية وقيامهم بأعمال سيئة فى حق مصر والمصريين كالاستيلاء على أراضى الفلاحين ومحاصيلهم وتهريب الأموال الى الخارج وعدم الالتزام بنصوص القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ونصل الموظفين والعمال دون وجه حق وخلاف ذلك كثير(٥٣) .

وقد روعى ابراز ما قدمته الشركات الزراعبة الأجنبية من خدمات بالرغم مما سبق من سلبيات مع العلم بأن كل ما قدمته هذه الشركات من خدمات ليس للصالح العام المصرى والأجنبى على حد سواء ، بل كان لنصالح الأجنبى فى المقام الأول ، انما ما عاد من هذه الخدمات على الصالح المصرى فقد كان من قبيل الدعاية لنفس هذه الشركات ، بمعنى أن الخدمة التى قامت بها أية شركة انما هى فى الأصل لصالح الشركة للتوسع فى أعمالها أو تسهيل هذه الأعمال أو خلاف ذلك ، وفى نفس الوقت من الممكن أن يستفيد منها المصريون القريبون منها بطريق غير مباشر ، فعلى سبيل المثال انشأت شركة أراضى الدلتا المصرية والانستمنت ليمتد سنة ١٩٤٧ مستعمرة لسكن العمال والخدم تشمل ٤٠ مسكنا وقد استمرت حركة الانشاء والتعمير ، ففى غضون سنتى ١٩٤٩/٤٨ قامت ببناء جزء كبير من مستشفى مبرة محمد على بضاحية المعادى التى تمتلك فيها حدائقها ، كما قامت بتوصيل التيار الكهربائي ومياه الشرب النقية الى جزء كبير من حدائق المعادى(٥٤) .

ايضا قامت شـــركة سيدى سالم بتزويد المستشفى الأميرى بســـيدى ســـالم بمياه الشـــرب وساهمت مع ميرة محمد على فى انشـــاء مركز صحى معد لعيادة مرضى الناحية(٥٥) .

كما قامت شـــركة كوم امبو بعدة خـــدمات ، ففى ١٩٤٨ أقامت عددا كبيرا من الطرق وخطوط الســـكك الحديدية والترع وبعض المبانى كالعمارات والمحلات ، كما أقامت مسجدا ومستشفى بكوم امبو(٥٦) وبذلك تكون الشـــركة قد ســـاهمت فى تفريج أزمة المســـاكن بمركز كوم امبو بطريقة غير مباشرة القصد منها مصلحة الشركة .

وهناك شـــركات زراعية أخرى ســـــاهمت فى تطـــور الصـــناعة القائمة على المحصـــولات الزراعية فى مصـــر مثل شركة « نستورجناكليس الزراعية والتجارية ليمتد » التى ادخلت ضـــمن نشـــاطها صـــناعة المربات وحفظ الفاكهة ، وشـــــركة الكروم والكحول المصـــرية التى اقامت معاصـــر الزيوت وتوليد الطـــاقة الـــكهربائية اللازمة لادارة الآلات الصـــناعية والورش والمعاصـــر ، مما مهد الطريق أمام الشركة للتوسع فى اعمالها الزراعية والصناعية(٥٧) .

وكان لهذا النشـــاط اثر كبير فى تحقيق ارباح طائلة عادت على الأجانب ، والدليل على ذلك أن الشـــــركة المســـــاهمة العقارية لتفتيش الســـيوف بلغت أرباحها ١٩٤٩ نحو ٢٤ر٧٧٤ ج . م(٥٨) ، كما بلغت أرباح شـــركة المباحث والأعمال المصرية ١٩٥١ نحو ٨ر١٢٩ ج . م(٥٩) .

وهناك شـــركات أصـــابتها الخسائر ، فعلى سبيل المثال ، واجهت شـــركة كوم امبو ١٩٤٨ صـــعابا كثيرة بسبب الظروف

الجوية غير المناسبة ، وبسبب انتشار وباء الملاريا فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود والمخصبات مع ثبات سعر القصب مما أدى الى انخفاض ارباحها(٦٠) ، التى بلغت حوالى ٧٧٢ر٠٨٥ ح . م فى نفس السنة(٦١) .

ومما لا شك فيه أن القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ كان له أثره فى نشاط الأجانب الزراعى فى مصر حيث حد من نشاطهم ، مع محاولاتهم المتكررة فى التهرب من نصوص هذا القانون بشتى الحيل والطرق ، الا أن القانون أفاد المصريين بعض الشيء عن طريق تشغيلهم فى المزارع الخاصة بالأجانب أو شركاتهم مع محاولة تخفيض عدد الاجانب فى هذه الشركات كما كان للقانون أثره فى تخفيض ملكية الاجانب للأراضى الزراعية، لهذا لم نجد شركات كثيرة تأسست خلال تلك الفترة الا شركة واحدة على نحو ما سبق .

ثانيا ــ فى مجال الصناعة :

واجهت الصناعة المصرية بعد الحرب الثانية بعض المشاكل ، كان أولها خروج المعدات الصناعية من الحرب منهوكة القوى وحاولت تجديد معداتها بالكامل الى جانب تمويل استثمارات جديدة أخرى ، ولذلك نعتبر أن بداية تلك الفترة هى نقطة البدء فى حياة المعدات الرأسمالية ، لهذا ارتفعت الواردات من آلات النسيج على سبيل المثال من ١٠٠٠ طن فى بداية الحرب الى ٥٠٠ر١١ طن خلال الفترة حتى ١٩٥٠(٦٢) ، وثانيها مشكلة تضخم التكاليف والارباح الناتجة عن ظروف الحرب واستمرت حتى ١٩٤٩ عندما أحدثت المنافسة الأجنبية المتزايدة ضغطا شديدا على الصناعة المصرية(٦٣) .

أما عن الاستثمارات الأجنبية فى الصناعة فى مصر خلال تلك الفترة فقد بلغ عدد أصحاب المصانع الاجانب ١٩٤٧ نحو ١٫٠٤٢ أجنبى مقابل ٣٠٫٥٥٧ مصرى ، ويشمل الرقم الأخير المتمصرين باعتبارهم مصريون بالجنسية(٦٤) .

وبلغت جملة عدد المصانع ١٩٤٧ نحو ١١٧٫٩٩١ مصنع منها ١١٥٫٧٠٤ مصنع مصرى و ٢٫٢٨٧ أجنبى ، ثم ارتفع ذلك العدد الى ١٣٣٫٦١٩ مصنع فى ١٩٤٨ كان منها ٤٥٫٧٩٧ مصنع لا تستخدم عمالا — ورش صغيرة يقوم بالعمل فيها أصحابها — ر٨٧٫٨٢٢ مصنع تستخدم عمالا(٦٥) ، منها ٢٦٫٧٤٣ مصنع منتج .

وبلغ عدد العاملين بالمصانع (موظفين وعمال) حوالى ٣٦٧٫٣٣٦ منهم ٩٫٤٤٧ أجنبى مقابل ٣٥٧٫٨٨٩ مصرى(٦٦) .

وقد تركزت الصناعة بشدة فى المدن الصناعية الكبرى والتى أهمها مدينة القاهرة وكذلك الاسكندرية وبورسعيد ، ففى القاهرة باعتبارها المدينة الصناعية الأولى فى مصر كان بها ١٩٤٧ نحو ٤٫٦٥٤ مصنع بها ٢٫٨٠٦ عمال وموظفين وأصحاب مصانع أجانب من ٢٦٫٧٤٣ مصنع فى كل أنحاء مصر بها ٣٦٧٫٣٣٦ موظف وعامل(٦٧) ، وبالتالى فهناك مركزية شديدة في الصناعة فى خلال تلك الفترة .

أما عن رؤوس الأموال فى المصانع المنتجة فقد بلغت سنة ١٩٤٧ نحو ٧١ مليونا من الجنيهات(٦٨) خص الأجانب منها نحو ٢٦٪ بينما خص المصريين نسبة اعلى بلغت نحو ٨٤٪ ، اما عن الفترة من ٤٨ — ١٩٥٠ فقد كانت جملة رؤوس الأموال المستثمرة بما فيها قناة السويس سنة ١٩٤٨ ١٣٨٫٨٦٣٫٠٠٠ جنيه خص الأجانب منها ٩٢٫٥٥٤٫١٧٧ والمصريين ٤٠٦٨٠٣٨٣٣

جنيه(٦٩) ، وبهذا هبط نصـيب المصـريين فى رأس المال عن نصيب الأجانب ، والذى رفع نصيب الأجانب هو قناة السويس .

اما فى ١٩٥٠ فقد أرتفع رأس المال المخصص للصـناعة فى المصـانع المنتجـة الى ١٠٩ ملايين جنيه(٧٠) حيث كان للحرب الكورية التى أدت الى رفع أسعار القطن وارتفاع القوى الشرائية فى الداخل أثر واضـح فى زيادة الاسـتثمار فى الصناعة(٧١) ، اما جملة الاسـتثمارات فى نفس السنة فقد بلغت ١٤٠ر١٤٨ر٠٩٤ ج.م خص الأجانب ٧٧١ر٧٦٢ر٩١ جنيه والمصريين ٣٢٣ر٣٨٥ر٤٨ جنيه . ويلاحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية قد انخفضـت فى الوقت الذى كان يجب فيه أن ترتفع أو تقف عند حدها ولا توالى الهبوط بسبب محاولات تشـجيع الحكومة للاستثمارات الأجنبية ، بينما ارتفعت الأموال المصـرية ، ولكن مدى ارتفـاع رؤوس الأموال المصـرية وانخفاض الأجنبية بالنسـبة لحجم رأس المال الأجنبى حوالى الثلث تقريبا من جملة رأس المال المسـتثمر فى مصر(٧٢) .

وقد اختلف حجم الاستثمار من صناعة لأخرى ، ففى صناعة حلج القطن خلال تلك الفترة يلاحظ انخفاض عدد مصانع الحلج فى مصـر سنة ١٩٤٧ الى ٧١ محلجا وثلاثة مكابس فقط(٧٣) ، وذلك بالمقارنة لعددها خلال فترة الحرب ، وذلك لاسـتهلاك الجزء الأكبر منها فى فترة الحرب وعدم استيراد بديل من الخارج هذا من جانب ومن جانب آخر المنافسـة الشديدة التى تعرضت لها الصناعة المصرية بعد الحرب .

وهناك كثير من الشـركات التى اسـتمرت خـلال تلك الفترة ، فعلى سـبيل المثال شـركة حلاجى الأقطان المصـرية

ليمتد التى بلغ راسمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٢١٠ر٦٠٠ ج ٠ م وقد استمر راس المال بنفس القيمة حتى نهاية الفترة ، وعدد محالجها فى نفس السنة أربعة محالج فى كل من كفر الزيات والمحلة الكبرى والقناطر الخيرية وكفر الدوار ، وبلغ مجموع الدواليب العاملة فيها ٣٧٦ دولابا ، كما كان للشركة معصرة زيوت بالقناطر الخيرية(٧٤) .

اما شركة اقطان كفر الزيات فقد بلغ رأسمالها سنة ١٩٤٧ الى ١٩٤٩ نحو ٧٢٠ر٠٠٠ ج٠م(٧٥) .

وكان من أهم مصانع النسيج التى انشئت خلال تلك الفترة شركة الاسكندرية للغزل والنسيج سنة ١٩٤٧ برأسمال اجنبى ومصرى قدره ٢٠٥ر٠٠٠ جنيهات مصرية(٧٦) وفى سنة ١٩٥٠ ساهم الأجانب مع بعض المتمصرين فى تأسيس الشركة الأهلية للمنسوجات « ممفيس » برأسمال ١٤٠ر٠٠٠ ج٠م مناصفة بين الاجانب والمصريين(٧٧) .

اما عن رأسمال الشركات القديمة فقد تغير فى كثير منها خلال تلك الفترة فعلى سبيل المثال بلغ راس مال شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات نحو مليون جنيه سنة ١٩٤٧ بزيادة قدرها الضعف على العام السابق وبذلك اصبحت الشركة ضخمة يعمل بها نحو ٥٠٠ عامل(٧٨) ، كما ارتفع رأسمال الشركة العربية للغزل والنسيج الى نصف مليون جنيه فى نفس السنة(٧٩) وفى عام ١٩٤٨ بلغ رأسمال اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة نصف مليون جنيه بزيادة قدرها ٤٧٠ر٠٠٠ ج ٠ م عما كان عليه فى الفترة السابقة(٨٠) ، كما زاد راسمال شركة صناعة كتان الشرق فى نفس السنة الى نحو ٢٧٠ر٠٠٠ ج ٠ م بزيادة ١٠٠ر٠٠٠ ج ٠ م عما كان عليه

فى الفترة السابقة(٨١) . وفى سنة ١٩٤٩ تقررت زيادة رأسمال شركة الاسكندرية للغزل والنسيج بمبلغ ٧٠٫٠٠٠ ج . م حتى أصبح الاجمالى ٢٧٥٫٠٠٠ ج . م(٨٢) .

وبجانب استمرار استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الصناعات النسيجية استمرت أيضا فى الصناعات الأخرى من أهمها الصناعات الاستخراجية وأهمها البترول وقد سبقت الاشارة الى رؤوس أموال الشركات القديمة فى مصر مثل شركة آبار الزيوت الانجليزية التى تعتبر من أنشط شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر ، ففى ١٩٤٨ حصلت الشركة من الحكومة على حق استغلال منطقة أخرى كشفت فيها حقلى عسل ورأس مطارمة ، أما حقول سيناء فشاركت كل من شركة سكونى فاكوم وشركة شل فى استخراج البترول منها(٨٣) .

وحتى ١٩٥٠ أصبح للشركة ١٢٩ بئرا المنتج منها حوالى ٩٥ بئرا ، كانت تنتج يوميا نحو ٣٥٠٠ طن من البترول الخام ، والواقع لم يتمتع الاقتصاد المصرى بفوائد بقدر ما عاد على الشركة الانجليزية التى تمتعت بالنصيب الأكبر فى أرباح البترول المنتج فى مصر(٨٤) .

أما عن رأسمال الشركة فقد ارتفع من مليون ج . ك ١٩١٢ الى ١٫٨٠٨٫٠٠٠ ج . ك ١٩٤٩(٨٥) .

أما عن الشركات التى انشئت خلال تلك الفترة فكانت « شركة استاندرد أويل أف ايجبت Standerd Oil of Egypt Co. وهى شركة أمريكية ، طلبت فى سنة ١٩٤٧ من الحكومة المصرية التصريح لها باقامة وتشغيل محطة مركزية بالسويس ومحطات فرعية متفرقة واحضار اجهزة لاسلكية على أن تدار بمعرفة

موظفى مصلحة التليفونات مقابل أن تدفع الشركة للحكومة رسما سنويا قدره خمسين جنيها لرخصة المحطة المركزية وعشرة جنيهات لكل محطة فرعية ، وخمسين جنيها عن كل محطة مركزية أو فرعية مقابل قيام المصلحة بتشغيل هذه المحطات بمعرفة موظفيها الذين توفر لهم الشركة وسائل النقل والسكن لمبيتهم(٨٦) .

وفى سنة ١٩٤٨ بدأت الشركة عملها بمنطقة البحر الأحمر والصحراء الشرقية ومنطقة السويس واستمر الحفر حتى سنة ١٩٤٩ حيث عثرت على البترول فى أحد الحقول التى حفرتها ثم توقفت حيث اكتشفت أن هذا البترول لا يكفى أو لا يتناسب والتكاليف العالمية للانتاج ، فضلا عن أن الشركة كانت تخشى اتجاهات التمصير وتدخل الدولة(٨٧) .

وفى أوائل سنة ١٩٥٠ بدأت شركة ستاندرد المتفرعة من شركة ستاندرد أويل أف ايجبت نشاطها بعد أن آلت اليها شركة النفط « أ ٠ أ مائتاشوف وشركاه » السوسرية والأصول الخاصة بشركة ستاندرد أويل المصرية(٨٨) .

أما عن رأس المال الأجنبى فى الصناعات الهندسية والتعدينية فقد اندمجت الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) سنة ١٩٤٩ مع شركة مخازن الثلج والتبريد النيلية وامتلكت الشركة بعد الاندماج نحو ٨٥١١ سهما من أسهم شركة الأسماك والحاصيل المصرية البالغ عدد أسهمها ١٢ر٥٠٠ سهم ، وبلغ رأسمال الشركة فى نفس السنة حوالى ٨٠ر٠٠٠ ج ٠ م علما بأن رأسمال الشركة العمومية المذكورة وحدها عند التأسيس سنة ١٩٤٥ كان ٢٠٠ر٠٠٠ ج ٠ م ٠ ويبدو أن هذه الشركات قد منيت بخسائر جسيمة أدت الى انخفاض

رؤوس أموالها . مما أدى الى الاندماج(٨٩) كما ظهرت خلال تلك الفترة شـــركات جديدة لصناعة الغسالات الكهربائية(٩٠) .

أما صناعة ســبك الحديد فقد زاد رأسمال شـــركة شفيلد (مصر) من ٥٠٠٠ ج . م ١٩٣٧ الى ١٧٥٠٠٠ ج . م ١٩٤٩(٩١) ، وفى نفس السنة طلبت الشركة تعديل اسمها الى شركة سبك المعادن (مصر)(٩٢) .

أما عن صناعة الالمنيوم فقد أنشأ الأجانب مصـــنع « سلفر الوم » بالقاهرة وكان يســـتورد الالمنيوم الخام من انجلترا لتشكيله أكوابا وأوانى مختلفة للاستهلاك المحلى بالمصنع ٢٢٠ عاملا(٩٣) .

وبالاضـــافة الى ذلك اتفقت وزارة الحربية والبحرية المصرية مع « مستر بوخر » صـــاحب امتياز صـــنع « طائرات باستمان » على صنع هذه الطائرات فى مصـــر ، وقد بدأ العمل بالمصـــنع فعلا ابتداء من ٢٢ يوليه ١٩٤٩(٩٤) ، وعين « المستر ويكندن Mr. Wirkenaon البريطـــانى لعمـــل الرســـــومات التفصيلية بالمصـــنع(٩٥) .

وبالنسبة لصـــناعة الســـكر فقد طلبت شركة السكر سنة ١٩٤٩ من الحكومة مبالغ للتجديد فحصـــلت على مبلغ أربعـــة ملايين من الجنيهات(٩٦) . ولما كانت كميات الســـكر المنتجة غير كافية فقد رأت الشركة انشاء مصنع آخر للسكر فى ادفو(٩٧) .

كما انتشـــرت المصـــانع المرتبطة بصـــناعة الســـكر فى اغلب أنحاء مصـــر مثل مصـــانع الحلوى والشيكولاتة والكاكاو ، ففى سنة ١٩٤٧ وجد نحو ١٩١ مصـــنعا كبيرا فى هذا المجال(٩٨) اهمها محل جروبى(٩٩) .

وفى سنة ١٩٤٧ ساهم ثلاثة من الأجانب بنصـــف رأس

المال تقريبا مع بعض المصريين بالنصف الآخر فى انشاء شركة مضارب الارز المصرية بالاسكندرية(١٠٠) .

أما شركة كراون بربورى فلم يحدث تغيير فى رأسمالها البالغ ١٣٢٫٤٤٠ ج . م خلال تلك الفترة علما بأن الشركة انشأت مصنعين ١٩٥٠ فى الاسكندرية احدهما للجعة والآخر للموليت Malt (١٠١) .

وهناك شركات كان يجب أن يتأثر رأسمالها لانتهاء أجلها ، الا أنها حاولت الاستمرار مرة أخرى . لذا استمر رأسمالها دون أن يتأثر كثيرا ، مثل شركة الملح والصودا المصرية التى انتهى امتياز استغلالها لملاحات المكس ووادى النطرون ١٩٤٧ ، وتقرر منح ترخيص بحث لمن يتقدم لاستخراج ملح النطرون أو أية أملاح أخرى مثل ملح الطعام أو سلفات الصودا بشروط قانون الشركات والمناجم والمحاجر(١٠٢) الا ان الحكومة فى نفس الوقت طلبت من الشركة أن تستمر فى استغلال الملاحات المشار اليها بصفة مؤقتة الى أن تفصل الهيئة التشريعية نهائيا فى الموضوع ، وفى أول سبتمبر ١٩٤٨ انتهى أجل الاستغلال المؤقت لملاحات المكس وانتظرت الشركة قرار الحكومة بالنسبة لوادى النطرون(١٠٣) .

وبالاضافة الى ملاحات المكس استغل الأجانب أيضا رؤوس أموالهم فى صناعة تجفيف الملح من بحيرة مريوط(١٠٤) .

وفى ١٩٤٨ وبرأسمال مختلط بين أجانب ومصريين تكونت شركة الملح والتعدين الأهلية The National Salt & Mining Co. برأسمال ١٠٠٫٠٠٠ ج . م لاستغلال الملاحات والقيام بأعمال المناجم والمحاجر(١٠٥) وقد تم الترخيص للشركة فى ابريل ١٩٤٩(١٠٦) .

وبالنسبة للصناعات الكيماوية فقد وافق مجلس الوزراء فى ١٩٤٧ على انشـاء مصنع لانتاج الاسـمدة الأزوتية بجوار السويس بقيمة أصل وفوائد القرض الذى قدمه بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى للشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية ، وكان مقدار القرض ٠٠٠ر٥٠٠ر٦ دولار . وفى ٣٠ مايو ١٩٤٨ وافق المجلس على ضمان تموين الدولارات اللازمة لتسديد الزيادة فى القرض الى ٠٠٠ر١٠٠ر٧ دولار لتمكين الشركة من شراء ما يلزمها للمصنع من الولايات المتحدة الامريكية بدلا من انجلترا(١٠٧) .

وحتى ١٩٥١ كان نحو سبعة مصانع مملوكة لأفراد تعمل فى انتاج ٠٠٠ر٢٠ طن من الورق والكرتون ، وكانت رؤوس أموال هذه المصانع كلها لا تتجاوز مليونا ونصف المليون من الجنيهات(١٠٨) .

وفى ١٩٤٧ بلغ عدد مصانع الكبريت فى مصر نحو خمسة مصانع كبيرة بالاضافة الى عدد من المصانع الصغيرة(١٠٩) .

ايضا استمر رأس المال الأجنبى حتى بداية هذه الفترة مسيطرا على صناعة السجاير خاصة شركة ايسترن كومبانى التى أصبحت تضم نحو تسع شركات لصناعة الدخان(١١٠) وجميع هذه الشركات تخضع للاشراف المباشر للايسترن كومبانى التى تمتلك القدر الأكبر من أسهمها(١١١) .

ويبدو أن هذه الشركات قد توقفت عن العمل فى منتصف هذه الفترة تقريبا حيث عثر على خطاب من الشركة الشرقية بالقاهرة فى ١٩٤٨ يفيد بأن الشركات التابعة لها لاتزاول أى نشاط وليس لديهم موظفون أو عمال ، لهذا يوجد ما يحتم

تطبيق قانون الشـــركات عليها(١١٢) وان كل شـــركة منهم كتبت اقرارا بعد وجود موظفين أو عمال لديها وأرســـلته الى مراقبة الشـــركات(١١٣) ، ولا يستبعد أن يكون هذا من باب التحايل على القانون ، أما عن ملكيـــة رؤوس أموال هذه الشـــركات فهي إنجليزية(١١٤) .

وفى مجال مواد البناء اســـتمر رأس المال الأجنبى يعمـــل بكفاءة أعلى من الفترات الســـابقة وذلك لاتســـاع العمل في هذا المجال لزيادة عدد الســـكان والحاجة الى المســـاكن أكثر مما أدى الى زيادة رؤوس أموال الشـــركات العاملة فى صـــناعة مواد البناء ، فعلى ســـبيل المثال زاد راســـمال شركة مصر لأعمال الأســـمنت المســـلح الى ١٠٠٠،٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٨(١١٥) بزيادة قدرها ٩٦٠٠٠٠ ج . م وهى زيادة ضـــخمة تبلغ نحو ٣١ ضعفا عما كانت عليه وقت التأسيس مما يدل على مدى انتعاش هذا الاستثمار وحاجة السوق المحلية للاسمنت .

أما شـــركة اســـمنت طرة فقد تحولت من شـــركة بلجيكية الى شركـــة مصريـــة مـــع استمرار رأس المال البلجيكى والادارة الأجنبية ولكن كشـــركة مصـــرية اسما فقط ، مع تغيير رأس المال من الفرنك الى الجنيه المصـــرى ، كما زاد ســـنة ١٩٤٩ الى ١،١٣٠،٠٠٠ ج . م بزيادة قدرها ٩٣٠،٠٠٠ ج . م عما كان عليه وقت التأسيس(١١٦) . كما زاد راســـمال شـــركة أسمنت بورتلاندى بحلوان ١٩٥٠ الى حوالى ١،١٠٠،٠٠٠ ج . م بزيادة قدرها ٩٠٠،٠٠٠ أى أكثر من أربعة أضـــعاف رأس المال عند التأسيس(١١٧) .

وأدى انتعاش ســـوق الأســـمنت الى تقدم الأجـــانب لانشـــاء مصـــانع أخرى جديدة ، ففى سنة ١٩٤٨ تأسس مصنع

شـــركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند براسمال ۰۰۰ر۰۰٥ ج ۰م زيد الى ۰۰۰ر۰۰٦۰۰ ج ۰ م فى ۱۲ ديســـمبر ۱۹٤۹(۱۱۸) وكان يعمل بالمصـــنع ۱٥٥ عاملا(۱۱۹) بطاقة انتاجية نحو ۰۰۰ر۱۰۰ ص(۱۲۰) ، كما طالب مجلس ادارة الشـــركة بشـــراء فرن ثان مع المعدات والمهمات اللازمة له لزيادة انتاج المصنع(۱۲۱) ؛ وكان انتاج الشـــركة يتم بواســـطة استئجارها لمناطق أحجار جيرية وطفلية واجبســـية من الحكومة بواســـطة عقد اســـتئجار لهذه المناطق طبقا للمادتين ۱۷ و ۲۰ من القانون ۱۳٦ لسنة ۱۹٤۸ الخاص بالمحاجر التى تحوى الجرانيت والديونيت والحجر السماقى والبازلت والأحجار الجيرية والرملية والطباشيرية والجبس والزلط والرمل والطفل والطمى والرخـــام والمرمر والاردواز والكوارتزت وغير ذلك(۱۲۳) .

ومع بداية الفترة تأسس مصـــنع لمنتجات البلاســـتيك فى الاسكندرية على يد الأجنبى « شافرمان »(۱۲۳) .

* * *

وكان للأجانب نشـــاط كبير فى مختلف الصـــناعات التى أنشأوها فى مصـــر ، ففى مجال حلج القطن ســـيطر الانجليز على عمليات حلج وكبس القطن ، ففى شـــركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد تم حلج ۳۰۰۱۹٦ قنطارا ۱۹٤۸/٤۷(۱۲٤) قفـــزت الى ۳۹۳٤٥٤ قنطارا ۱۹٥۱/٥۰ بزيادة قدرها ۹۳۲٥۸ قنطارا(۱۲٥) . كما قام الانجليز بالاشـــتراك مع الأيطاليين فى شـــركة حلج الوجه القبلى بحلج نحو ۱۹۷۱۱۷۹٦ قنطارا ۱۹٤۹ بمحالجها فى أبى تيج والنعياط وطهطا(۱۲٦) .

وقد استأثر الاجانب بهذا النشـــاط ولم يكن للمصـــريين دور كبير فيه باستثناء شـــركة مصـــر لحلج الأقطان التى أنشأها

بنك مصر وبعض المساهمات الفردية لبعض المصريين الأغنياء في شركات حلج وكبس القطن الأجنبية(١٢٧) ، وبذلك فان هذا النشاط أصبح حكرا على الأجانب فى رأسماله وادارته .

أيضا في مجال صناعة الغزل والنسيج تعددت أنواع الأنشطة المختلفة التى قام بها الأجانب ، فعلى سبيل المثال اشتهرت شركة الاسكندرية للغزل والنسيج بصناعة وتجارة الغزل والنسيج داخل مصر وخارجها من المواد الليفية ، كالقطن والحرير والكتان والصوف والجوت والبلاستيك والتنظيف والصباغة(١٢٨) .

وكانت مصانع شركة صباغى البيضا تعتبر من أحدث المصانع فى العالم آنذاك ، ففى ١٩٤٩/٤٨ كانت الشركة تمزج الأقمشة المطبوعة على نطاق واسع ذات خيوط ملونة تمتاز بالجودة وثبات الألوان(١٢٩) .

كما استأثر الأجانب بالشركات الكبيرة مثل شركة الغزل الأهلية المصرية بالاسكندرية التى كان مصنعها يستهلك ٥٠٠٠٠ قنطار من القطن المصرى فى كل عام ، ويصنع نحو ٣ ملايين ونصف المليون رطل انجليزى من الخيوط ، كما يصنع ما بين ٨ — ٩ ملايين من الياردات من المنسوجات(١٣٠) .

وشارك الأجانب المصريين فى كثير من الشركات الصناعية مثل شركة مصر للحرير الصناعى وهى احدى شركات بنك مصر وقد اتفقت الشركة ١٩٤٧ مع « شركة كوهورن ببنما » على توريد العدد والآلات اللازمة لاقامة مصنع لانتاج فتلة الحرير الصناعى والألياف القصيرة والورق الشفاف وتقديم الخبراء والفنيين اللازمين لادارة هذا المصنع ، وتدريب

المصـــريين على هذه الصـــناعة(١٣١) وحتى ١٩٥٠ أصـــبح بالشركة حوالى أحد عشر خبيرا تابعين لمحلات كوهورن(١٣٢) .

وشـــاركت شـــركة صـــباغى البيضا ١٩٤٩ فى أســـهم شـــركة مصـــر للغزل والنســـيج الرفيع بكفر الدوار وهى احدى شـــركات بنك مصـــر وقدمت لها الكثير من الخدمات ، وقامت الشـــركة بابتكار طرق انتاج الخامات الممتازة(١٣٣) عن طريق اســـتعمال أجود الأصـــباغ واســـتيراد أحدث الآلات والاستعانة بالمهارة الفنية لبعض الخبراء من الأجانب الذين مارسوا هذا الفن فى الخارج حتى يمكن لمنتجات الشـــركة الوقوف أمام المنافســـة الأجنبية(١٣٤) ، والجدير بالذكر أن جميع شـــركات بنك مصـــر قد دخلها الأجانب مشـــاركين فى رؤوس أموالها وادارتها وذلك منذ أزمة بنك مصر ١٩٣٩ ، وبذلك فان هذه الشـــركات أصبحت تتميز بالطابع الأجنبى ، كما أصبح جزء كبير من مكاســـب هذه الشركات يعود على الأجانب الذين شاركوا فيها .

وفى نهاية تلك الفترة (٤٩ ــ ١٩٥١) جابهت صـــناعة الغزل والنســـيج بعض الصـــعوبات بســـبب عودة الواردات الأجنبية من الغزل والمنســـوجات للمنافســـة ، وتراكم فائض كبير من الانتاج كان لابد من تصـــريفه فى الأســـواق الأجنبية . وصـــعوبة تصـــدير هذه المنتجات لارتفاع أســـعار تكلفتها عن المنتجات الأجنبية المنافســـة ، وذلك لاضـــطرار المصانع المحلية لاستخدام الأقطان طويلة التيلة التى تزيد فى أســـعارها كثيرا على مثيلاتها المســـتخدمة فى الانتاج المماثل فى الخارج(١٣٥) .

وقد قدرت قيمة منتجات مصـــانع النســـيج ١٩٥٠ بحوالى ٦٨ مليون جـ . م بنسبة ٢٤٪ من قيمة الانتاج الكلى للمصانع(١٣٦) كما بلغ حجم ايرادات صـــناعة المنســـوجات فى نفس السنة نحو

٧٠٠ر٥٢٣ر١٧١ ج . م ، الا أن مصـــروفات هذه الصـــناعة قدرت بحوالى ١٩٦ مليون جنيه مصـــرى ، وهذا يعنى أن هناك عجزا حوالى ٣٠٠ر٤٧٦ر٢٤ ج . م(١٣٧) .

وفى مجال الصـــناعات الاســـتخراجية نشـــطت شـــركات البترول خلال تلك الفترة عن الفترة الســـابقة التى ارتفع فيها انتاج البترول لحاجة القوات الموجودة فى مصر الى البترول ، اذ بلغ المنتج من البترول ١٩٤٩ حوالى ٣٢٧ر٢٩٢ر٢ طن مترى وهو يعادل ضعف المنتج منه ١٩٤٣ تقريبا(١٣٨) .

وهناك العديد من الأدلة على نشـــاط الشـــركات ، فعلي ســـبيل المثال نجد أن شـــركة شل المحدودة قامت ١٩٤٩ بتوزيع الكيماويات المســـتخرجة من البترول لمصـــر ليمتد التى انشـــئت فى مصر مؤخرا(١٣٩) ، حيث كان بالشـــركة حوالي ١٤٢ر٣٠٠ر٣ عامل مصـــرى بأجر ٤٩٩ر٨٥٣ر٢٣ ج . م و ٧٣٠١ عامل اجنبى بمرتب ٧٩٥ر٢٣٧ر٢ ج . م(١٤٠) . ومن هذه الأرقام يتضـــح أن الشـــركة التزمت بقانون الشـــركات من حيث الاعداد والمرتبات كما قامت برصـــف كثير من الشـــوارع أهمها شـــوارع مدينة دمنهور(١٤١) .

وفى ١٩٤٩ طلبت شـــركة ســـكونى فاكوم من الحكومة المصـــرية الترخيص لها بتركيب وتشـــغيل أجهزة لاســـلكية لاســـتخدامها فى أعمال المســـاحة الســـيسمواغرافية التى تقوم بها شـــركات البترول فى البحث عن البترول فى الصحراء(١٤٢) وهكذا كان استخدام الشركات للآلات الحديثة عاملا مســـاعدا فى زيادة الانتاج .

كما اهتمت هذه الشـركات بمد خطوط البترول ، وقد بدأ ذلك منذ بداية الحـرب الى أن بلغت اطوال هذه الأنابيب حتى بداية ١٩٤٨ حوالى ١٢٠ كيلو مترا(١٤٣) .

وفيما يخص الصـناعات الهندسـية والتعدينية فقد كان للشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » لصناعة الثلاجات الكهربائية وهندسـة التبريد والكهرباء والميكانيكا نشـاط بارز فى كثير من اعمـالها فمن العمليات التى قامت بها عملية تكييف هواء بعمارة سـكنية ومستشفى جـديدة بالقاهرة ومصـنع السـكر بالحوامدية وتبريد وتسـخين بمؤسسة صـناعية لمنتجات الالبان بالاسكندرية وكانت الشـركة تعتبر الأولى من نوعها بمصـر من حيث السـعة وتنوع منتجاتها(١٤٤) وبالاضافة الى ذلك قام بعض الأفراد الأجانب بالعمل فى هذا المجـال مثل « هنرى رباط » الذى عمل فى تجميع أجزاء الثـلاجات(١٤٥) ، كما نشطت شركات أخرى لصناعة الغسالات الكهربائية(١٤٦) .

وفى ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ انشئت ثلاثة مصـانع متنافسـة تعتمد على الخردة المحلية كمادة أولية وهى شـركة الدلتا للصلب وشـركة النحاس المصـرية ١٩٤٨ ومصـانع المعادن الأهليـة ١٩٤٩ ، وكانت هذه المصـانع صـغيرة تضم افرانا كهربائية أو مواقد مفتوحة توقد بزيت البترول وكانت طاقتها الانتاجية تبلـغ ٣٠٫٠٠٠ طن سـنويا لكل مصـنع ، ويبدو أن هذه المصانع كانت تتمتع بادارة جيدة وكانت تدفع أجورا منخفضـة للعمال وتشترى الحديد الخردة بأسـعار رخيصـة ، لذلك عاد على اصـحابها ١٫٨١٨٫٢٦٠ ج . ك علما بأن راسـمال الشركة بلغ ١٫٨٠٨٫٠٠ ج . ك فى نفس السنة(١٥٩) وكان من الطبيعى أن تحقق هذه الشـركة ارباحا عالية فى جميع سـنوات عملها فى مصـر

حيث انها أولى الشـــركات المســـيطرة على أهم ثروة استراتيجية فى مصـــر وهى البترول .

وهناك شـــركات أجنبية حققت أرباحا عالية مما أدى الى التوســـع فى نشـــاطها ، فعلى ســـبيل المثال شركة الاسكندرية لاســمنت بورتلاند التى بلغ صـــافى أرباحها سنة ١٩٥٠ حوالى ١٨٫٩٩٥ ج . م ارتفع ارتفاعا هائلا سنة ١٩٥١ حيث بلغ ربح الشـــركة نحو ١٣٥٫٤٥٨ ج . م بزيادة قدرها ١١٦٫٤٦٣ خلال عام واحد ، واذا نظرنا الى رأسمال الشركة وهو ٥٠٠٫٠٠٠ ج . م فنجد أن أرباحها سنة ١٩٥١ قد اقتربت من ثلث رأسمالها ، مما أدى الى مطالبة مجلس الادارة بشـــراء فرن آخر لزيادة انتاج المصـــنع(١٦٠) . ومن الشـــركات الأجنبية التى حققت أرباحا طائلة أيضا شـــركة صـــباغى البيضـــا التى بلغ صافى ربحها سنة ١٩٤٩ نحو ١٨٩٫٤١٣ ج . م(١٦١) ، كما بلغ صافى ربح الشـــركة المصـــرية لغزل ونسيج الصـــوف سنة ١٩٥١ نحـــو ١٣٢٫٦٦٧ ج . م(١٦٢) .

وعلى العكس من ذلك هناك العديد من الشركات الأجنبية التى أصـــابتها الخســـائر لأســـباب مختلفة ، فعلى ســـبيل المثال نجد أن شـــركة الجوت المصـــرية لحقتها الخســـائر ١٩٤٩ بسبب ارتفاع أسعار الجوت المســـتوردة وعدم تناسبها مع تكاليف رؤوس أموال هذه الشركات بمكاسب عالية(١٤٧) .

وفى الصـــناعات الغذائية كان نشـــاط الأجانب كبيرا ، ففى شـــركة الســـكر بعد أن حصـــلت على معونة من الحكومة ١٩٤٩ قدرها أربعة ملايين من الجنيهات(١٤٨) زاد انتاجها أكثر مما كان عليه خلال فترة الحرب الثانية حيث بلغ الانتاج ١٩٥٠ نحو ١٩٠ الف طن من السكر ، ومع ذلك فان هذه الكمية لـــم

تكن كافية لذلك أنشأت الشركة مصنعا آخر للسكر فى أدفو(١٤٩) .

كما نشط الأجانب فى صناعة الثلج والمواد الغذائية المختلفة خاصة من المنتجات الحيوانية والنباتية ومشتقاتها وتوريد المأكولات للبواخر فى بورسعيد والاسكندرية والسويس عن طريق كثير من شركات الأغذية مثل الشركة العمومية للهندسة والتبريد وغيرها(١٥٠) .

ايضا كان للأجانب نشاط بارز فى المطابع مثل مطبعة الجورنال دى جييت والزمان ولابترى وجرونبرج ، وكان لهذه المطابع دور كبير فى مساعدة شركة الاعلانات الشرقية التى نسفت ١٩٤٨(١٥١) ، ويبدو انها توقفت بعد هذا التاريخ كما يبدو أن حرب فلسطين لها دور فى الاقدام على نسفها .

* * *

قامت الغرف التجارية بتوجيه الصناعة لعدم وجود غرف صناعية حتى بداية تلك الفترة ، غير أن الغرف التجارية بطبيعة تكوينها هيئات اقليمية لا يعدو اختصاصها حدود الاقليم الذى يوجد فيه مركز الصناعة المصرية ، ومع اتجاه الحكومة الى تمصير الشركات الصناعية فى مصر عملت على انشاء غرف صناعية مركزية مستقلة للعناية بالمصالح المشتركة للصناعات المختلفة ، واقتصر الانضمام اليها على أصحاب المصانع دون المتاجر ، حيث أن الغرف الصناعية من شأنها أن تخلق العلاقات الطيبة بين أصحاب المصانع والعمال ، وتقرر أن يشكل مجلس ادارة الغرف الصناعية على أساس تمصير الشركات الصناعية مع الانتفاع بجهود الأجانب وخدماتهم ورؤوس أموالهم فى مجال الصناعة(١٥٢) .

ومنذ بداية الفترة وصـــدور قانون الشـــركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وبدء دخول المصـــريين مســـاهمين فى الصناعات الأجنبية وان كانت مســـاهمة محدودة وبعضـــها مســـاهمة صورية فقط للشكل والمظهر ومجاراة القوانين واللوائح التى نصـــت على تحديد رأس المال الأجنبى والمصـــرى ، ومع ذلك ظل العنصر الأجنبى قويا فى ادارة الأعمال الصناعية فى مصـــر كالوظائف والأعمال الفنية وأعمال الملاحظة والاشـــراف فى شـــركاتهم الصناعية ، وقد اســـتمر ذلك طوال تلك الفترة .

وقام أصـــحاب رؤوس الأموال الأجانب بتجديد مصـــانعهم التي استهلكت خلال الحرب الثانية لانها كانت تعمل بكامل طاقتها ، كما قام هؤلاء الأجانب باســـتيراد المواد الخام اللازمة باستخدام الأرصـــدة المحلية والإسترلينية وســـاعد على ذلك القيود التى وضعتها الحكومة على الاستيراد(١٥٣) .

كما كان لانشاء البنك الصـــناعى ١٩٤٩ لتمويل الصـــناعة أثر فى توســـع انشاء بعض الصناعات ، وان بقيت عملياته فى البداية محصـــورة فى حدود ضـــيقة . فانها عادت واتســـعت بعد قيام الثورة(١٥٤) .

وكان للحرب الكورية ١٩٥٠ والتى أدت الى رفع أســـعار القطن وارتفاع القوى الشـــرائية أثر واضح فى زيادة الاستثمار الأجنبى فى الصناعة(١٥٥) .

وبذلك يمكن القول بأن الصناعة خلال تلك الفترة قد نشطت حيث توافرت لها الحماية الجمركية ومصـــــادر التمويل مما أدى الى اطمئنان أصـــحاب رؤوس الأموال الأجانب والمصـــريين الى استثمار أموالهم فى الصـــناعة ، حيث ان الوضـــع اصبح ملائما لتحقيق أرباح صناعية .

وقد ساعدت هذه الأوضاع على ورود جانب كبير من الماكينات الأمر الذى أدى الى زيادة الانتاج ، فعلى سبيل المثال قفزت كميات القطن المحلوج فى شركة واحدة مثل « شركة خلاجى الأقطان المصرية ليمتد » (شركة انجليزية) من ١٩٦ر٣٠٠ سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الى حوالى ٣٧٧ر٨٤٧ قنطار ١٩٤٨/١٩٤٩ ، بزيادة قدرها ٧٧ر٦٥١ قنطار(١٥٦) .

كما ارتفعت الارباح خلال هذه الفترة حتى انها سجلت ارقاما عالية فى كثير من الشركات الصناعية الأجنبية ، بل ان بعض الشركات الكبيرة منها ارتفعت ارباحها عن رأس المال المدفوع ، ومع بداية الفترة المذكورة ، تأثرت الصناعات الأجنبية فى مصر التى كانت قد نمت واتسعت بأثر منافسة الواردات الأجنبية الرخيصة بالنسبة الى منتجاتها فهبطت أرباحها ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر كان للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ اثره فى الحد من نشاط الأجانب الأمر الذى أدى الى هبوط الارباح .

وفى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ عادت الارباح الى الارتفاع البسيط نظرا لأن الارباح العالية العائدة من بيع القطن أثناء الحرب الكورية قد أدت الى زيادة الطلب على المصنوعات وزيادة أثمانها ، وبعد أن انتهت الحرب الكورية عادت الارباح الى الهبوط ، وبذلك فان هذه الفترة قد شهدت عدة تغييرات ، والدليل على ذلك أن الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) وزعت ٦٣ر٤٥ قرش صافى ربح السهم الواحد ١٩٥٠ ثم انخفض الى ٦٠ قرشا ١٩٥١(١٥٧) .

هذا من جانب ، ومن آخر تاثرت الارباح فى بعض الشركات الأجنبية بالضرائب ففى شركة المكابس المصرية وزعت

الارباح بواقع ٦٥ قرشا للسهم خلال السنوات ١٩٤٨/٤٧ و ١٩٥١/٥٠ الا أن الضريبة المقررة على السهم ١٩٤٨ كانت ١٢٪ فأصبح صافى الربح ٥٧٫٢ قرشا وفى ١٩٥١ انخفض صافى الربح الى ٥٤٫٦ قرشا لارتفاع الضريبة المستحقة على السهم الى ١٦٪(١٥٨) .

وهناك شركات استطاعت أن تحقق أرباحا ضخمة اقتربت فى بعض الأحيان من راس المال ، وقد تمثل ذلك فى شركة آبار الزيوت الانجليزية التى بلغ صافى ربحها ١٩٤٩ نحو انتاجه فى الشركة ، مما أدى الى حدوث خسائر كبيرة بالشركة ، وفى ١٩٥١/١٩٥٠ ألغت حكومة الهند القيود المفروضة على تصدير الجوت من الهند مما أدى انى انخفاض الأسعار فى الهند مما شجع المستوردون على استيراد كميات كبيرة من الخيش وطرحها فى السوق بأسعار منخفضة وبناء على الاتفاقات التى تمت بين الهند ومصر والتى تحتم على مصر عدم فرض حماية جمركية ، لذلك كان من الطبيعى الا يتيسر لمصر خدمة الشركة فى الاستمرار ، مما ادى الى خسارة الشركة واغلاق مصنعها حوالى شهرين ونصف الشهر لعدم المقدرة على تحمل الخسارة التى استمرت حتى نهاية الفترة وبعدها(١٦٣) ومما لا شك فيه كان لذلك اثره على عمال وموظفى المصنع .

* * *

سيطر الاجانب خلال تلك الفترة على كثير من المشروعات الصناعية وعلى ادارتها وقد ساعدهم على ذلك بعض العناصر المصرية أصحاب النفوذ الذين كانوا دائما يسعون وراء مصالحهم الشخصية دون النظر الى المصالح القومية للبلاد .

واستمر نظام تسمية الشركات الأجنبية باسماء مصرية ، كما كان خلال الفترة السابقة ، فكانت الشركات الأجنبية دائما تسمى بشركات مساهمة مصرية ، والواقع أن هذا الوصف لم يكن يعنى اطلاقا أن الشركة مصرية فى رأسمالها أو ادارتها ، بل هى مصرية لأنها تأسست فى مصر طبقا للمادة ٤٢/٤١ من القانون التجارى الأهلى المختلط التى تنص على أن الشركات المساهمة التى تؤسس فى مصر يجب حتما أن تكون مصرية الجنسية وان يوجد فيها مركزها الرئيسى ، وقد جاء القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المنظم للشركات المساهمة فى مصر ، ورغم ذلك فهناك العديد من الشركات الأجنبية لم تطبق القانون وبالذات بالنسبة لعدد ومرتبات الموظفين والعمال ، خاصة ان القانون نص على وجوب رفع نسبة المصريين فى الشركات الأجنبية المختلفة واستثمار المناجم والمحاجر لذا نجد ان هذا القانون كان له أثره فى ذلك حيث زاد عدد العمال والموظفين من ٢٤٧ الف عامل وموظف الى ٥٧٨ الفا ١٩٤٨(١٦٤) .

ومن الشركات التى لم تنفذ قانون الشركات شركة اقطان كفر الزيات ، فصاحب الشركة هو نفسه نائب الرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب (الخواجة زربيبى) وقد ساعد على سيطرة الاجانب على رؤوس أموال الشركة وادارتها ، وشركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد ـ معظم اعضاء مجلس ادارتها أجانب(١٦٥) وكذلك شركة سباهى التى لم يوجد بين أعضائها سوى متمصر واحد والآخرون هم اسرة سباهى(١٦٦) وشركة النيل للمنسوجات التى سيطر الاجانب على وظائفها ، فمدير المصنع والخبير الفنى « ايطاليين » بالاضافة الى ميكانيكى « يوغسلافى » وثلاثة مهندسين « فرنسيين »

وغيرهم من الأجانب الآخرين ، ولم يكن للمصـــريين ســوى الوظائف غير المهمة بالشركة(١٦٧) .

وشـــركة صـــباغى البيضا التى كانت تعامل المصـــريين معاملة احتكارية ســـيئة ، وقد تمثل ذلك فى مدير المصـــنع (مستر بيرد) وأعوانه الانجليز والمصـــريين عن طريق محاربة النقابة التى كونها عمال الشـــركة(١٦٨) ، كما أن الشـــركة لم تلتزم بقانون الشـــركات حيث وجد بها عجز فى مرتبات المصريين ١٩٥٠ بلغ حوالى ٢٪ تقريبا(١٦٩) .

ومجلس ادارة شـــركة مطاحن المحمودية عدد أعضـــائه ثمانية منهم ستة اجانب واثنان فقط من المصـــريين(١٧٠) ، وكذلك الشـــركة الشـــرقية ايسترن كومبانى لاحظت مصلحة الشـــركات ١٩٤٨ أن عددا كبيرا من الموظفين المصـــريين بها مشـــكوك فى جنسيتهم أو مصـــريتهم حيث انهم أجانب ، وقد بلغ عددهم نحو ٢١٩ موظفا(١٧١) .

كما ســـلكت الشـــركات الأجنبية مســـالك متعددة لتنفيذ اهدافها والوصـــول الى اغراضـــها ، وكان الباشوات فى مصـــر أحد هذه الطرق والمســـالك خاصـــة بعد صدور قانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذى نص على عدم تعيين الوزير أو المدير العام فما فوق فى ادارة الشـــركات الا بعد ثلاث ســـنوات من تركه الوزارة أو الوظيفة ، فلجأت الشـــركات الى الباشـــوات لاســـتغلالهم فى تحقيق مآربهم ، وقد أصـــبح الباشـــوات واجهة اســـتتر خلفها النشـــاط الأجنبى خاصة فى فترة شـــهدت تصاعد المد الوطنى بعد احداث حرب فلسطين ١٩٤٨ وما صـــاحبها من عداء شـــديد للأجانب واليهود ، فضـــلا عن الاستفادة بأموال الباشـــوات ومشـــاركتهم فى أســـــهم الشـــركات التى عينوا بمجالس ادارتها(١٧٢) .

هوامش الفصل الثانى

(١) محفظة ٦١أ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وانظر كذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٧٢ فى ١٩٤٧/٨/٤ ، وانظر أيضا : يوضح مدحت عبد النعيم أن قانون الشركات صدر ١٩٤٦ وأدى الى تحديد نشاط الأجانب فى ملكية الأراضى الزراعية وانخفاضها الى ٦٪ ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٦ فى ١٩٤٧/٢/١٦ ص ٨١٨ يلاحظ من الطلب المقدم من العضـــو « على الشيشينى » انه لمس سوء الأحوال الاجتماعية فى البلاد مما دفعه الى المطالبة بتوزيع الأراضى الزراعية المملوكة للاجانب على صغار الفلاحين وعلى حد قوله « انه لا يوجد بلد فى العالم يبيح للاجانب تملك الأراضى الزراعية فيه ، ويجب على الحكومة المصرية أن تقتدى بالبلاد الأجنبية » .

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٨/٣/٢ ص ١٠٩٦ .

(٤) نفسه ، ملحق الجلسة ١٢ فى ١٩٥١/٢/٥ ص ٩٩ ، انظر أيضا : د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٦) د . أبراهيم شحاتة : المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٧) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٣٤ لسنة ١٩٥١ أسيوط ، عقد بيع رقم ٣٣٣٠ فى ١٩٥١/٨/١١ بين مالك فرنسى ومواطن مصرى من ملوى بأسيوط وبالشهر العقارى العديد من عقود البيع من أجانب لمصريين .

(٨) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

وإذا قارنا هذه الملكية مع فترة ما قبل الدراسة (١٩٣٧) يلاحظ أن الفترة

السابقة كان حجم ملكيات الشركات الزراعية أكبر بكثير ، حيث بلغت ملكية الاجانب ١٩٣٢ نحو ٢٠٢٫٩٢٧ فدان .

(٩) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ـ ١٦/٥م١ . وثيقة ١٠٣ فى ١٩٥٢/١٠/٩ شركة أراضى الوردان .

(١٠) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(١١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٠٦ ، ٢٢٣ .

(١٢) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ٣٧ .

(١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٠٨ ، ٢٢٦ .

(١٤) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١١٧ .

(١٦) د . عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(١٧) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ـــ ٦/ ٨، ملف ١٨٤ ـــ ٩/١٠أ ، وثيقة ٦٠ .

(١٨) محفظة ١٠٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـــ ٣٣/٣ جـ ١ تقرير مجلس الأدارة فى ١٩٥١/٣/٣١ .

(١٩) محفظة ١٠٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـــ ٥٠/٣ هـ ١ ، الجمعية العمومية العادية وميزانية شركة سيدى سالم فى ١٩٥١/٥/٩ م .

(٢٠) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ .

(٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٧ .

(٢٢) مدحت محمد عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٢٣) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـــ ٢١/٥ جـ ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٤/٢٩ ، وانظر ، وانظر أيضا : مدحت محمد عبد النعيم ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٢٤) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ـــ ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ـــ ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ .

(٢٥) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ـــ ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ٩٦ فى ١٩٥١/٣/١٣ .

(٢٦) شركة الباحث والاعمال المصرية ، تقرير ١٩٥١/٣/٢٨ مرجع سابق ،

(٢٧) حفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢١٠ فى ١٩٥١/١٢/٣١ ، وانظر ايضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٢٦ .

(٢٨) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٤٠ .

(٢٩) نفسه ، ص ١٠٦ .

(٣٠) حفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ح ٢ ترجمة الوثيقة ١١٤ فى ١٩٥١/٣/٢٨ .

(٣١) شركة المباحث والاعمال المصرية ، تقارير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥١/٣/٢٨ ، الميزانية وحساب الارباح والخسائر ، اسكندرية ، دار الجعران للنشر ١٩٥١ .

(٣٢) بنت هانسن ، كريم نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣٣) سريانيان : ص ١٩ .

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٨ ،

(٣٥) حفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ح ٢ ، ترجمة الوثيقة ١١٤ فى ١٩٥١/٣/٢٨ .

(٣٦) البنك التجارى المصرى ، السنة المالية ١٩٥٠ ، الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥١/٤/٢٤ .

(٣٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٨ .

(٣٨) نفسه ، ص ١٢٨ .

(٣٩) نفسه ، ٤٦٢ .

(٤٠) حفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ١٦/٥ م ١ ، وثيقة ١٠٣ فى ١٩٥٢/١٠/٩ .

(٤١) حفظة ١٠٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٢/٣ ج ١ ، تقرير مجلس ادارة الشركة في ١٩٥١/٣/٣١ .

(٤٢) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/٦ وثيقة بدون رقم .

(٤٣)

(٤٤) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ وثيقة ٨٢ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٣٨ .

(٤٥) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ .

(٤٦) حفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٨٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٦ ، ٣٧ ، ١١٥ ، شركة أراضى البحيرة ، وفى نهاية ١٩٤٧ طلب رئيس مجلس ادارة شركة أراضى البحيرة (مستر ميشيل سلفاجو) يونانى الجنسية وبعض الأجانب الآخرين الجنسية المصرية تفاديا لقانون الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(٤٧) د . عصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٤٨) حفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ــ ٢١٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٠ .

(٤٩) حفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٤/٣ جـ ١ وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٩/١/٣ .

(٥٠) حفظة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٨٣/٣ جـ ١ وثيقة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥١) نفس الحفظة ، ملف ١٨٢ ــ ١٨٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٥٦ فى ١٩٥١ .

(٥٢) نفس الحفظة ، والملف ، والوثيقة .

(٥٣) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات أرقام ٩٩ ، ١٢ ، ١١٣ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٨٥ .

(٥٥) نفسه ، ص ١٢٣ .

(٥٦) نفسه ، ص ١٣٨ .

(٥٧) نفسه ، ص ١٤٠ ، ٤٦٢ .

(٥٨) حفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٣٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥١ .

(٥٩) شركة المباحث والأعمال المصرية ، تقارير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المنعقدة فى ١٩٥١/٣/٢٨ (الميزانية وحساب الارباح والخسائر) . اسكندرية ، دار الجعران للنشر ، ١٩٥١ .

(٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٣٨ .

(٦١) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٦٢) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٦٠

(٦٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦٤) مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى ١٩٤٧ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٦٥) عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٤ .

(٦٦) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ، ٣٩
يذكر عيسوى أن عدد العمال ١٩٤٧ حوالى ١٠٠ر٤٠٥ عامل .
Jssawi : Egypt : in a Revolution, Op. Cit., P. 87.

ويذكر رضوان انهم ٥٥٣ ألف عامل .
S. Dadwan : Capital formation in Egyptian Industry and Argri-culture 1882 — 1967, London, Oxford 1974, P. 198.

وفى تقدير آخر أن عدد العمال ١٩٤٧ فى ٥٨٧ مشروعا صناعيا ما يزيد على ٢٠٠ ألف عامل أى حوالى ٦٠٪ و ١٤ ألف عامل كانوا يعملون فى ٦٤ مشروعا من أضخم المشاريع التى يزيد عدد العاملين فى كل منها على ٥٠٠ عامل أى ثلث العمال العاملين فى الصناعة تقريبا . انظر : سيرانيان ، ص ٤٠ .

(٦٧) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٦٨) نفسه ، ص ١٧ و ٧ .

(٦٩) احصاء شركات المساهمة يونية ٤٩/١٩٥٠ ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٩ ، انظر أيضا : عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٧ .

(٧٠) د . أحمد أبو اسماعيل : هيكل الصناعة التحويلية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٩ ، ص ١٢٩ .

(٧١) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٩ ، انظر : أيضا : عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٨٨ .

(٧٣) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ص ١ ، ٣ .

(٧٤) حفظة ٥٨ مصلحة الشركات — ملف ١٨٢ — ٥٧٦/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٣٧ ، وكذلك احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ .

(٧٥) نفسه ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٧٦) الوقائع المصرية ، عدد ٦٥ فى ١٩٤٧/٧/١٤ .

(٧٧) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠١ فى ١٩٥٠/١٠/٢٦ .

(٧٨) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٧٩) محفظة ٣٨ مصلحة الشركات ١٧ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣٥٧/٢ ج ١ ، وثيقة ١٤٦ .

(٨٠) محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٠/٢ ج ١ وثائق ٩٤ — ١١١ .

(٨١) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات (أ) ، ملف ١٨٢ — ٣٤٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ٧١ .

(٨٢) الوقائع المصرية — عدد ٣٤ فى ١٩٤٩/٣/٧ ، ص ٢٢ .

(٨٣) د . البراوى : ثورة البترول فى أفريقيا ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

يذكر يوسف الحارونى « أن شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية (شل) » تشاركها سكونى فالكوم في الحقول الجديدة فقط بسدر وعسل ورأس مطارمة « قضية البترول مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، ومعنى هذا أن شركة آبار الزيوت الانجليزية هى نفسها شركة شل ، مع أن شركة شل شركة أخرى خلاف الأولى ، ولكن يربط الشركتان اتفاقا مؤداه أن جميع ماتنتجه الشركة الأولى من المواد البترولية محظور عليها أن توزعه أو تسلمه الى غير شركة شل المهيمنة على الشركة الأولى ، وان مدير الشركة الأولى هو نفسه مدير شل وان الجزء الاكبر من السهم شركة آبار الزيوت فى يد شركة شل ، ونتيجة لذلك فان السياسة الانتاجية لشركة آبار الزيوت تتبع السياسة التجارية لشركة شل الاحتكارية .

انظر : محفظة ٤٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التموين ، وثيقة ٥٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ ، وكذلك : محفظة ١٤ عابدين . مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ م . ويذكرها الحارونى أيضا فى موضوع آخر بأنها شركة مستقلة لها حقولها فى سدر وعسل ، نفس المرجع ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٨٤) التجارة العربية الانكليزية : المجلد الثالث ، العدد الرابع ، مارس وابريل ١٩٥٠ ، ص ٨٩ ، ٩١ .

(٨٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٩٢ .

(٨٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ، وثيقة ١١ فى ١٩٤٧/٧/٢١ .

(٨٧) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(٨٨) د . البراوي : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٩٠) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138

(٩١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٥٩٨ .

(٩٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩ فى مايو ١٩٤٩ .

(٩٣) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٩٤) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٥ فى ١٩٥٠/١/٢٩ .

(٩٥) نفس المحفظة ، وثيقة ٦ فى ١٩٥٠/١/٢٩ .

(٩٦) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٦١٠ ج ١ ، وثيقة ٢٤ اتفاق بين الشركة والحكومة عام ١٩٤٩ .

(٩٧) الاخبار ، عدد ٥١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٣ .

(٩٨) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ٩ .

(٩٩) البلاغ ، عدد ٨٠١٦ فى ١٩٤٨/١/٧ .

(١٠٠) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١٠١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٤٦٩ .

(١٠٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية والصناعة وثيقة ٤٦ فى ١٩٥٢/١٠/١٩ .

(١٠٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٥٠١ .

(١٠٤) Hassan El-Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 18.

(١٠٥) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية والصناعة وثيقة بدون رقم ، عقد شركة الملح والتعدين الأهلية فى أبريل ١٩٤٨ .

(١٠٦) نفس المحفظة ، وثيقة ٣٦ فى ابريل ١٩٤٩ .

(١٠٧) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢١ فى ١٩٥٠/٢/١٦ .

(١٠٨) هانسن ، ونشاشيبى : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .

(١٠٩) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ١٩١٨ .

(١١٠) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٠٥ تقرير ١٩٥٠ .

(١١١) والشركات هى : دخان وسجاير ماتوسيان شركة مساهمة — الشركة المساهمة للدخان والسجاير بابابتولوجو — اطلانطيق توبكو كومبانى ليمتد — أ . جسرجان ليمتد — سبيروفرير ليمتد — نقولا صوصة ليمتد — لفريكان ميجاريت كومبانى — أكسبورت توباكو كومبانى (أوريانت) ليمتد — وان عنوان هذه الشركات هو مصنع ماتوسيان ٤ شارع الاهرام بالجيزة انظر :

محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨ فى ١٩٤٩/٣/٢٢ ، انظر الملحق رقم ٣ .

والجدير بالذكر أن عدد هذه الشركات ثمانية فقط ، وفى حين أن الوثيقة رقم ٢٠٥ تذكر الرقم تسعة دون أن يذكر بها أسماء هذه الشركات ، أيضا : د . نبيل عبد الحميد يذكر انهم تسعة ولكن اختلف فى اسماء هذه الشركات ، فالاسماء التى أوردها منها أربعة لم ترد اسماؤهم بالوثيقة ٨ السابقة — كما انه نسب هذه الشركات الى الشركة الشرقية ايسترن كومبانى على نحو مسبق ، وفى موضع آخر يذكر أنه بجانب الشركات التسع يوجد أربع شركات أخرى أولها الشركة الانجليزية الامريكية للدخان والسجاير (أى أن هذه الشركة الأخيرة هى الشركة الرئيسية ، وفى نفس الوقت هى فرع من نفس الشركة) وثانى الشركات شركة ايسترن كومبانى المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(١١٢) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٢ فى ١٩٤٨/٤/٧ .

(١١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثائق ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ فى ١٩٤٨/٨/١٦ اقرارات الشركات بعدم وجود موظفين أو عمال لها .

(١١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٩ فى ١٩٤٨/٨/٣ ، انظر ملحق رقم ٤ .

(١١٥) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٢١ .

(١١٦) محفظة ١١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢١/٣ ج ١ وثيقة ٩٩ .

(١١٧) محفظة ١١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٧/٣ ج ١ ، وثيقة ١٤٣ .

(١١٨) حفظة ١١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٣٤/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٠٧ فى ١٩٥٧/٨/٢٥ ، وانظر : الوقائع المصرية ، عدد ١٠٥ فى ١٩٤٨/٧/٢٦ ويذكر د . جمال سعيد أن الشركة تكونت ١٩٤٧ — التطور الاقتصادى ، ص ١٤٤ .

(١١٩) حفظة ١١٨ مصلحة الشركات ٢٣ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٤٣٤/٣ ج ٢ وثيقة ١٤٤ .

(١٢٠) د . جمال سعيد : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٢١) حفظة ١١٨ مصلحة الشركات ٢٣ (ب)) ، ملف ١٨٢ — ٤٣٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣١ فى ١٩٥٢/١/١٩ .

(١٢٢) نفس الحفظة ، ملف ١٨٢ — ٤٣٤/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ فى ١٩٥٤/١١/٢٤ .

(١٢٣) مايرو ، ص ٢٢١ .

(١٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ .

(١٢٥) حفظة ٥٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٧٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ١ تقرير مجلس الادارة عن ١٩٥١ .

(١٢٦) حفظة ٥٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٥٩ .

(١٢٧) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٨٢ .

(١٢٨) الوقائع المصرية ، عدد ٦٥ فى ١٩٤٧/٧/١٤ .

(١٢٩) حفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٨ فى ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(١٣٠) د . أحمد أبو اسماعيل : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٦ .

(١٣١) حفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٤٩/٣ ج ٤ ، وثيقة ٩٦ .

(١٣٢) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ١١١ فى ١٩٥٠/١٠/١٨ .

(١٣٣) حفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٨ فى ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(١٣٤) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٢٦ فى ١٩٥٠/١١/٧ .

(١٣٥) ابراهيم سعد عقل ، ص ١٢٦ .

(١٣٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ٤٨ .

(١٣٧) الاخبار ، عدد ٥٠٩٦ فى ١٩٥٠/٤/٢٠ .

(١٣٨) د . البراوى : ثورة البترول فى أفريقيا ، ص ٢٣٥ .

(١٣٩) التجارة العربية الانكليزية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، سبتمبر — أكتوبر ١٩٤٩ ، ص ١٩ .

(١٤٠) د . جمال سعيد : التطور الإقتصاد في مصر ، ص ١١٣ ، ١٢١ .

(١٤١) محفظة ٢٤٤ عابدين ، وزارة الداخلية ، موضوعات مختلفة ، وثيقة بدون رقم .

(١٤٢) محفظة ٣٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، المواصلات ، وثيقة ٥٣ مذكرة رقم ٢١ فى ١٩٤٩/٤/٧ — وقد تمت الموافقة على الاستخدام فى ١٩٤٩/٥/١٠ .

(١٤٣) الاخبار ، عدد ٣٠٠٢ فى ١٩٤٨/١/١٧ .

(١٤٤) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٩٥٠/٥/١٦ ، وملف ١٨٢ — ٣٨٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣٣ فى ١٩٥١/٤/٢٦ .

(١٤٥) مابرو : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(١٤٦) Dr. Rashed Al-Marawy : Op. Cit., P. 138.

(١٤٧) هانسن ، نشاشيبى : ص ٣٤٤ .

(١٤٨) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦١٠/٥ ج ١ ، وثيقة ٢٤ اتفاق ١٩٤٩ بين الشركة والحكومة .

(١٤٩) الاخبار ، عدد ٥١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٣ .

(١٥٠) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣١٦/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٥ تقرير السنة المالية ١٩٤٩ ، وثيقة ١٠٨ فى ١٩٤٩/١١/٤ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٩٥٠/٥/١٦ .

(١٥١) د . خليل صابات : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، ٢٧٧ .

(١٥٢) محفظة ٢٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩٦ .

(١٥٣) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ٦ ، ٧ .

(١٥٤) حفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ ج ١ ، وثيقة ٩٢ .

(١٥٥) ابراهيم سعد غفل : المرجع السابق ، ص ٧ .

(١٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ .

(١٥٧) عبد السلام عبد الحليم ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(١٥٨) حفظة ٦٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٩ ج ٣ ، وثيقة ٨ فى ١٩٤٨/١٢/٢٢ ، وثيقة ٤ فى ١٩٥١/١٢/١٩ .

(١٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ص ٩٩٢ — ٩٩٤ .

(١٦٠) حفظة ١١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٣٤ ج ١ ، وثيقة ١٣١ فى ١٩٥٢/١/١٩ .

(١٦١) حفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٥ ج ١ ، وثيقة ٢٨٨ فى ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(١٦٢) حفظة ٥٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٢٥ ج ٢ ، وثيقة ٣٠٤ .

(١٦٣) حفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٤ ج ١ ، وثيقة ١٨٠ — ١٨٢ فى أغسطس ١٩٥٣ .

(١٦٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ٨٩ .

(١٦٥) حفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ (أ) ، ملف ١٨٢ — ٥/١٠ ج ١ ، وثيقة ٣١ ، ١١٣ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ .

(١٦٦) حفظة ٤٠ مصلحة ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٧٨ ج ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/٨/٢٠ .

(١٦٧) حفظة ٢٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٧٩ ج ٢ ، وثيقة ٧٢ .

(١٦٨) حفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٥٣ ج ٣ ، وثيقة ٥٥ ، ٥٦ فى ١٩٥٢/١٠/٢٧ ، وثيقة ٥٨ فى ١٩٥٢/١١/٤ ، وثيقة ٦٠ فى ١٩٥٢/١١/١٦ .

(١٦٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٥٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٥٨ — ١٦٠ .

(١٧٠) محفظة ١٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥ .

(١٧١) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ حـ ١ ، مشفقة ٤٤ فى ١٩٤٨/٤/١٢ .

(١٧٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٦٦ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد ، ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

الفصـــل الثـــالث

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج والمصـــارف والتــأمين

اولا ــ فى مجـــال التجـــارة :

الاستثمارات الأجنبية ودورها فى تجارة مصر الداخلية خلال تلك الفترة :

بلغ عدد المحلات والمؤسسات التجارية فى مصـــر سنة ١٩٤٧ حوالى ١٥١ر٤٢٣ منها ٣٥٧٨ أجنبية ، وعدد العـــاملين فيها ١٤٨١٤٢ منهم ١٨٢٠٥ أجانب(١) . وبالتالى زاد عدد المحلات والمؤسســات بصــفة عامة عما كان عليه منذ عشـــر ســـنوات بنحو ١٢٧٤٨ مع انخفاض الأجنبى منها بحــوالى ٤٠١٧ وانخفاض عدد العـــاملين الأجانب فى مجال التجارة بحوالى ٣٧٣١ أجنبيـــا الأمر الذى أدى الى زيادة ما يقـــابل ذلك من المصـــريين ، وهذا الانخفاض لم تكن هناك مؤشـــرات أدت اليه خلال تلك الفترة ، حيث انه فى بدايتها ، انما تأثر بأحداث الفترة الســـابقة والتى تتمثل فى الغاء الامتيازات الأجنبية ومخاوف الأجانب من القوانين والقرارات المصـــرية بعد هذا الحدث ، وأيضـــا محاولات التنظيم

التى ظهرت خلال الفترة السـابقة ، وأن تأثير هذه المحاولات اقل بكثير من الفترات القادمة حيث أنه لم يصـدر قانون رسمى يعمل على التنظيم وانما هى مطالب فقط ، هذا فضـلا عن الحرب الثانيـة .

ويلاحظ من تعداد عام ١٩٤٧ أن أكثر المسـتثمرين الأجانب فى مجال التجارة بمصـر هم البريطانيون حيث بلغ عددهم ٣٢١١ يليهم اليونانيون ١٣٨٨ ثم الايطاليون ٤٥٨ ، فالفرنسيون ٣٢٢(٢) وان كانت أعداد الايطاليين والفرنسيين قليلة بالنسبة للبريطانيين واليونانيين وذلك من آثار الحرب الثانية .

تركز معظم هؤلاء الأجانب فى الاسـكندرية وبلغ عددهم ٨٥٣١ والقاهرة ٧٠٩٣ ثم القنال ١٩٥٨ وقد خلت منهم أكثر من محافظة وندر فى البعض الآخر ، فلم يوجد فى دمياط الا واحد فقط(٣) .

اما عن راسـمال الشـركات التجارية الأجنبية فى مصر ، فهناك شـركات قديمة ظلت قائمة خلال الفترة وقد سـبقت الاشـارة الى انخفاض أعداد هذه الشـركات والعاملين بها من الأجانب ، كما انخفض أيضا راسـمال بعضـها ، فعلى سبيل المثال شـركة التصـديرات الشـرقية التى انخفض راسمالها من ١٥٠،٠٠٠ عند التأسيس الى ٦٠،٠٠٠ سنة ١٩٥٠(٤) .

وهناك بعض الشـركات التى توقفت خلال تلك الفترة على أثر انخفاض راسـمالها ، مثل شـركة بهرند للتجارة والتى حاولت الاسـتمرار ولكن دون جدوى فقد عملت فى بادىء الأمر على تخفيض راسـمالها ١٩٤٨ من ٧٥،٠٠٠ ج . م الى ١٥،٠٠٠ ج . م(٥) ، وعندما منعت الحكومة تصـدير بذرة القطن للخارج فى ٥٠ / ١٩٥١ اضطرت الشـركة الى التوقف واجرت الشئون

واســتغنت عن بعض الموظفين ، ويبدو أن الشــركة لم تتوقف نهائيا حيث أنه بالتفتيش عليها اتضــح انها حققت أرباحا تقدر بحوالى ٥٧٣١ ج ٠ م(٦) ، ولكن ما يؤكد التوقف انـــه لم يوجد بالشــركة ســوى موظف واحد متمصر يدعى (كلودويس) ولا يقوم الا بالأعمال العادية كالرد على المكاتبات وبعض الأعمـــال الكتابية الأخرى ، وان الشــركة عهدت الى « شــركة الشرق الأدنى للمراجعة » باســتلام البضــاعة وتشوينها وتسليمها نظير أجر متفق عليه ، لهذا رأت ادارة التفتيش انه من غير المعقول أن تحقق الشــركة الأرباح الســابقة نتيجة لجهود موظف واحد ، لهذا عملت الادارة على اجراء فحص دقيق للشـــركة لمعــرفة المصــروفات وقيمة المرتبات والتأكد من صــحة عدد الموظفين وبالتالى الارباح(٧) ، ويبدو أن الارباح التى حققتها الشـــركة كانت من خلال شــركة الشـــرق الأدنى للمراجعة التى تولت أعمال الشــركة المتوقفة ، أو أن الشــركة توقفت شكلا وظلت تعمل فى الخفاء تهربا من الضــرائب ونسب الموظفين أو خلاف ذلك .

وفى المقابل هناك شركات زيد رأســمالها ، فعلى ســبيل المثال شــركة ســليم وسمعان صيدناوى وشــركاهما ليمتد زيد رأســـمالها ٢١٥،٠٠٠ ج . ك الى ٦٤٥،٠٠٠ ج . ك ١٩٤٩ بزيادة قدرها ٤٣٠،٠٠٠ ج . ك (أى الى الضعفين)(٨) وزيد رأســمال الشــركة المســاهمة المصــرية (كاريا) لتجارة قطع الغيار واسطوانات الاطفاء من ٢٠،٠٠٠ ج ٠ م سنة ١٩٣٨ الى ٥٠،٠٠٠ ج ٠ م سنة ١٩٤٨(٩) ، أما الشــركة التجارية المصــرية فقد زيد رأســمالها أكثر من مرة ، ففى سنة ١٩٤٧ بلغ ١٦٠،٠٠٠ ج ٠ م بعد أن كان ١٢٠،٠٠٠ ج ٠ م سنة ١٩٤٥ ، وفى سنة

١٩٤٨ زاد مرة أخرى الى ٢٠٠٠٠٠ر٢٠٠ ج . م وقد كانت الزيادات المستمرة للشركة نتيجة لرواجها المستمر(١٠) .

وهناك شركات استمرت بنفس راسمالها ولم يحدث به أى تغيير مثل محلات الملكة الصغيرة براسمال ٠٠٠ر٣٠ ج . م منذ التأسيس وحتى نهاية الفترة(١١) وشركة شيكوريل لم يتغير راسمالها منذ نهاية الحرب الثانية حتى ١٩٥١ حيث زيد من ٠٠٠ر٥٠٠ ج . م الى ٠٠٠ر٦٠٠ ج . م(١٢) . أما شركة الأسواق المصرية ليمتد فلم يتغير راسمالها طوال الفترة وقدره ٣٣٧ر٢٢ ج . ك(١٣) . وكذلك راسمال شركة الاقطان المتحدة بالاسكندرية لم يتغير فقد بلغ سنة ١٩٥٠ م ٠٠٠ر١٠٠ ج . م وهو نفسه منذ تأسيس الشركة(١٤) .

ومن الشركات التى تأسست خلال تلك الفترة « شركة سنتروكومسيون الشرق للتجارة » لتجارة المنتجات الزراعية ومواد البناء والانشاء والأخشاب والورق والأصباغ والمواد الكيماوية والطبية والماكينات والآلات اللازمة للنقل والصناعة المختلفة والأدوات المنزلية ومواد النسيج والزجاج والصينى والقيشانى تأسست فى ٢٠ يونيه ١٩٤٩ ، براسمال ٠٠٠ر١٠ ج . م . قام بتأسيسها « انستاسى اكسينوس » اليونانى و « ازدينيك شميلهاوس » التشيكوسلوفاكى و « فلاستيميل اسكاكال » تاجر مقيم بالقاهرة لم توضح جنسيته وبعض المصريين(١٥) . « شركة الازياء الحديثة (بنزايون) Standerd Oil of Egypt Co. سنة ١٩٥١ براسمال مختلط قدره ٠٠٠ر٦٠٠ ج . م للمصريين أكثر من النصف حيث بلغ نصيبهم ٠٠٠ر٣٢٠ ج . م بينما بلغ نصيب صافى ربح نحو ٢٣٥ر٢١٣ ج . م(١٧) الا أنه انخفض فى السنة التالية (١٩٥٢) الى ٨٢١ر٨٨ ج . م(١٨) .

ومع انخفاض رؤوس الأموال الأجنبية خلال تلك الفترة ، الا أن كثيرا من الشـــركات اســـتمرت ولم ينخفض رأســـمالها اســـتطاعت الصـــمود وتحقيق أرباح طائلة ، فعلى ســـبيل المثال بلغ نصـــيب الســـهم فى شـــركة الاقطان المتحدة بالاسكندرية سنة ١٩٤٧ نحو سبعة جنيهات ونصف جنيه مصـــرى . وان كان قد انخفض نصـــيب الســـــهم فى ١٩٥٠ الى ســـتة جنيهات و ٧٥ قرشا(١٩) .

ومن الشـــركات التى اســـتطاعت الصـــمود وتحقيق أرباح عالية « شـــركة باتا » التى بلغت أرباحها ١٩٤٩ نحو ١١ر٤٠١ ج . م حيث بلغ عدد فروعها فى نفس العام نحو ١٣٠ محلا فى مختلف أنحاء مصـــر ، كما كان لها فروع فى دول أخرى (عدد فروعها سنة ١٩٣٧ كانت عشـــرة فروع فقط)(٢٠) .

وكانت أرباح شـــركة محلات ســـليم وســـمعان صيدناوى وشـــركاهما ليمتد ١٩٤٩ حوالى ١١٣ر١٣١ ج . م(٢١) ، كما بلغت أرباح شـــركة شـــيكوريل فى نفس العام نحو ٩٢٦ر١٦٣ ج . م وبلغت أرباح شـــركة الأســـواق المصـــرية ليمتد فى نفس العام ١٩٫٦٢٨ ج . ك(٢٢) كما حققت شـــركة التصـــديرات الشـــرقية سنة ١٩٥٠ أرباحا عالية بلغت ١٦٢ر٢٠ ج.م(٢٣) .

وبلغت أرباح محلات كاريا سنة ١٩٥٠ نحو ٠٨٥ر١٣ ج.م وترجع أســـباب هذه الأرباح الضـــخمة الى التوســـعات التى قامت بها الشـــركة ، حيث افتتحت مخازن جديدة واشـــترت كميات كبيرة من الاســـــطوانات الحديدية لكى تملأ بغاز ثانى اكسيد الكربون المســـتخدم فى اطفاء الحريق ، كما توســـعت فى كثير من الأعمال التجارية الأخرى(٢٤) .

وهناك بعض الشـــركات التى لحقت بها الخسائر لأسباب معينة ، ففى شـــركة شـــملا اليهودية الفرنسية لحقتها الخسائر لأكثر من ســـبب ، حيث وضـــعت الشـــركة تحت الحراســـة سنة ١٩٤٨ لقيام حرب فلســـطين ولأن العاملين بها يهود ، وتم اعتقال بعض المســـاهمين والمديرين الأجانب بها ، وقد أحـــدث ذلك نوعا من الفوضى والارتباك فى الأعمال التجارية للشـــركة ، فضـــلا عن قيام جهاز الحراســـة بتمصـــير هذه المحلات وتعيين موظفين مصريين بدلا من الأجانب ولم تكن لدى المصـــريين الخبرة الكافية لأعمال الشركة(٢٥) ، وبالاضـــافة الى ذلك فقد حدث حريق ضخم خلال نفس السنة (١٩٤٨) بالمحل الرئيسى للشركة ، مما أدى الى تكبيدها خســـائر فادحة وقيامها بمطالبة شـــركات التأمين بالتعويض عن هذه الخسـائر(٢٦) .

أما عن مجالس ادارة هذه الشركات فقد سيطر عليها العنصر الأجنبى حيث كان معظم أعضـــاء مجالس الادارات من الاجانب ، وقد كان ذلك مخالفا لقانون تنظيم الشركـــات الصـــادر ١٩٤٧ ، فعلى ســـبيل المثال نجد أن عدد أعضـــاء مجلس ادارة الشركة التجارية المصرية ١٩٤٨ سبعة أعضـــاء منهم أربعة أجانب واثنان متمصرين ومصـــرى واحد(٢٧) وشـــركة الدلتا التجارية ضـــم مجلس ادارتها ١٩٤٩ ستة أعضاء منهم عضوين بريطانيين وواحدا مصـــريا ، والثلاثة الآخرين تم حصـــــولهم على الجنســـــية المصرية تهربا من عملية تمصير الشركة(٢٨) .

اما شـــركة الاسكندرية التجارية فقد كان مجلس ادارتها ١٩٥٠ مكونا من « هدولوفنى جيمس شارل » بريطانى الجنســـية وعضـــو مجلس ادارة ومدير الشـــركة فى الوقت نفسه ، وكان للشـــركة مديران اخران وفقا لقانونها النظامى وهما « قسطنطين

جورجيا وهارولد أ . فينى » وهما عضـــوان بمجلس الادارة ، و « المسيو بيرون ديلابورتا » عضـــو مجلس الادارة المنتدب ورئيس مجلس الادارة(٢٩) .

وهناك شـــركات التزمت بقانون التنظيم بالنســبة لاعضاء مجلس الادارة مثل شـــركة بهرند التجارية التى بلغ عدد أعضاء مجلس ادارتها ١٩٤٨ نحو خمسة أعضـــاء منهم ثلاثة مصـــريين ، الا أن الأجنبيين الآخرين هما اللذين ســيطرا على ادارة الشركة وهما « ماكس سلامة رئيس مجلس الادارة ــ وسلفانور سلامة عضـــــو مجلس الادارة » والجدير بالذكر أن الاثنين يتمعتـــان بالجنسية المصرية .

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فســيطرة الأجانب على رؤوس الأموال والادارة أدت الى أن يكون الأجنبى عضـــو مجلس ادارة فى أكثر من شـــركة خاصـــة الأســر الأجنبية فى مصـــر ، وخير دليل على ذلك أنه حتى ١٩٤٨ نجد أن سلفانور سلامة عضو مجلس ادارة فى شـــركة مســاهمة مضـــارب الأرز برشـــيد ، والاسكندرية ، ومعامل الحليج والزيوت المتحدة ، وبنك الاستيراد والتصـــدير المصـــرى ، وشـــركة بهرند التجارة والشـــركة المصـــرية لبورصـــة مينا البصـــل ــ والشركة الانجليزية المصرية للصـــابون والمنتجات الغذائية ، والشـــركة المصـــرية لتعبئة الزجاجات وشركة اسكندرية الأهلية لتعبئة الزجاجات(٣٠) .

وبالنســـبة للموظفين فقد بدأت هذه الفترة بصـــدور قانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وطوال الفترة لم تلتزم كثير من الشركات الأجنبية فى مصـــر بتطبيقه ، وكانت مصـــلحة الشـــركات دائما تقوم بالتنبيه والتهديد لهذه الشـــركات كى تســـتكمل نسبتها ، والبعض منها عمل على التهرب من القانون عن طريق حصـــول

الموظفين الأجانب على الجنسية المصرية ، والبعض حاول ادخال موظفين مصريين لرفع نسبتهم داخل الشركة ، فعلى سبيل المثال شركة شملا الكبرى بلغ عدد الموظفين بها سنة ١٩٤٩ نحو ١٦٦ موظفا منهم ٣٥ مصريا ٢١٪ لم تزد مرتباتهم على ٤ر١٥٪ من جملة مرتبات الشركة ، وقد بلغ عدد الأجانب بالشركة ١٣١ أجنبيا من جنسيات مختلفة بنسبة ٧٩٪ ومرتباتهم بنسبة ٦ر٨٤٪ ، بالاضافة الى عدد آخر من العمال بلغ عددهم ٩٦ عاملا أجنبيا ومصريا الغالبية العظمى للمصريين(٣١) . وهذا يعنى أن هناك عجزا فى عدد المصريين قدره ٥٤٪ وفى المرتبات قدره ٦ر٤٩٪ وهى نسبة عجز كبيرة بالنسبة لموظفى الشركة .

وفى شركة محلات سليم وسمعان صيدناوى بلغ عدد الموظفين المصريين ٢٥٨ بنسبة ٤ر٦٥٪ بعجز قدره ٦ر٩٪ والأجانب ١٣٤ بنسبة ٥ر٣٤٪ ، ويلاحظ محاولة الشركة العمل على التنظيم فارتفعت نسبة المصريين وان لم تصل الى النسبة المطلوبة ، وذلك للجوء الشركة الى الحصول على الجنسية المصرية لموظفيها الأجانب ، فقد حصل على الجنسية ١٩٤٨ نحو ١٢٣ موظفا أجنبيا ، ويوجة بالشركة ٣٧٩ عاملا مصريا وأجنبيا(٣٢) .

أما شركة شيكوريل فقد تحججت بأكثر من حجة فى شأن تطبيق القانون بها ، ومن هذه الحجج أن هذا القانون نص على الا يقل عدد الموظفين المصريين عن ٧٥٪ على أن تستوفى هذه النسب فى مدى ثلاث سنوات ينفذ منها ثلث الفرق على الأقل كل عام ، وان قانونها النظامى فى العقد ينص على أن تكون نسبة عدد الموظفين المصريين ومرتباتهم ٥٠٪ و ٩٠٪ لعدد

العمال ومرتباتهم ، وانه من المبادىء القانونية أن العقد شـــريعة المتعاقدين ، حيث انها ملتزمة بقانونها الأساسى ، وانها منحت هذا الحق من ولى الأمر ورئيس الدولة الأعلى . كما تحججت بعدم وجود مصـــريين أكفاء فى العمل(٣٣) وذلك لأن الشـــركة تشترط فى موظفيها اجادة اللغة الفرنســية(٣٤) . ومع هذا فقد تمكنت الشـــركة من توظيف أكثر من ٥٠ موظفا مصـــريا خلال سنتى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ حتى صـــارت النســـبة ٢٦ر٩٪ - ومن الملاحظ أن هذه النســـبة لم تصـــل حتى قانونها الأساسى الـــ ٥٠٪ - ويتضـــح من المذكرة المرفوعة من مصـــلحة الشـــركات الى وزير المالية مدى خطورة الشـــركة فى الاخلال بقانون الشـــــركات واعتمادها على العنصـــر الأجنبى دون المصـــرى ، ولهذا نجد أن المصـــلحة توجه للشـــركة تهديدا شـديد اللهجة بحتمية تنفيذ القانون حتى لا تتعرض لســـحب مرســـــوم تأسيسها ولما كانت الشـــركة تســـيطر على الســـوق التجارية والمالية فى مصـــر فقد رأت مصـــلحة الشـــركات انه لابد من تنفيذ القانون ورفع نســـبة المصـــريين(٣٥) . والواضـــح أن الشـــركة كانت تحاول الهروب من تطبيق قانون تنظيم الشـــركات ، كما يلاحظ تمســـك مصلحة الشـــركات بتنفيذ القانون .

أما شـــركة الدلتا التجارية ١٩٥٠ فكان يعمل بها نحو ٣٠٤ موظف منهم ٢٠٧ مصـــريين بنسبة ٦٨ر١٪ بعجز ٦ر٩٪ ، أما الاجانب فعددهم بالشـــركة ٩٧ بنسبة ٣١ر٩٪(٦) ، وبالشـــركة التجارية البلجيكية المصـــرية بلغت نســـبة الموظفين المصـــريين ٦١ر٥٪ بعجـــز ١٣ر٥٪ وبلغت مرتبـــــاتهم ٥٩ر٧٪ بعجـــز ١٥ر٣٪(٧٣) .

ومن الشـــركات التى طبقت القانون على موظفيها شـــركة شـــمال شـــرق افريقيا التجارية كان بها ١٩٤٨ نحو ٦٤ موظفا

منهم ٤٩ مصـــريا بنسبة ٧٦٫٥٪ و ٦٦ عاملا منهم ٦٣ مصـــريا بنسبة ٩٥٫٤٪(٣٨) . الا أن الشـــركة قامت بتعيين أجانب جدد مما أدى الى وجود عجز فى نســـبة عدد المصـــريين ١٩٥١ بلغ قدره ١٫٨ ٪(٣٩) ، وهى نسبة يمكن التجاوز عنها حيث انها ليست كبيرة ولاسيما أن العدد ليس كبيرا ، فنسبة ١٫٨ ٪ لم تزد على موظف واحد .

ايضا الشـــركة المساهمة المصرية (كاربا) بلغ عدد موظفيها ســـنة ١٩٥١ نحو ١٤ موظفا منهم ١١ موظفا مصـــريا بنســـبة ٧٨٫٦٪ و ٢٠ عاملا منهم ١٩ مصـــريا بنسبة ٩٥٪(٤٠) .

ومن الشـــــركات التى احتوت عجزها فى خـــلال الثلاث السنوات التى نص عليها القانون (اتمام تمصـــير ثلث الفرق كل عام ابتداء من ١٩٤٨) مكتبة هاشيت Hascit الفرنسية . التى كانت نسبة عدد الموظفين المصـــريين فيها ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ حوالى ٥٧٫١ ٪ و ٦٣٪ على التوالى بعجز ١٧٫٩٪ و ١٢٪ الى أن بلغت النسبة سنة ١٩٥١ نحو ٨٠٪(٤١) .

* * *

كان للأجانب نشـــاط واضـــح فى كثير من الأنشـــــطة التجارية المختلفة ، ففى مجال تجارة القطن وبذرته مثل شـــركة الاسكندرية التجارية التى كان لها نشـــاط واضـــح فى جميع الأقاليم المصـــرية ، حيث كانت تقوم بفتح اعتماد للتجار بالاقاليم تســـــهيلا لعملياتهم التجارية فى الاقطان وتقديم القروض لهم بفوائد ٦٪ وفى مواعيد التســـليم يدفع التاجر غرامة قدرها ٢٥ قرشـــا عن كل قنطار لم يســـلم من عدد القناطير المتفق عليها ، فعلى ســـبيل المثال سنة ١٩٥٠ قامت الشـــركة بفتح اعتماد لأحد الموظفين بأســـيوط بمبلغ ١٠٠٠ ج . م لمدة ثلاث ســـنوات

تنتهى فى سنة ١٩٥٣ على أن يورد فى كل موسم أقطان بحد أدنى ٦٠٠ قنطار وبشروط قاسية لصالح الشركة التى لها الحق فى الاستمرار فى مدة الاعتماد من عدمه(٤٢) .

ولم يقتصر الأمر عند تكوين الشركات ، فقد انتشر تجار القطن الأجانب فى الاقاليم المصرية ، وكانوا يقرضون الموظفين بالربا والفوائد القاسية بضمان عقود الملكية والعقارات مثل « نقولا ابوستوليدس » اليونانى(٤٣) .

كما قامت شركة الأزياء الحديثة (بنزايون) بشراء جميع محلات ب و أ . ليفى (محلات بنزايون الكبرى) وقامت الشركة بعمليات بيع وشراء واستيراد وتصدير وتجارة (جملة ونصف جملة وقطاعى) جميع انواع الازياء الحديثة والمنسوجات والملابس والأحذية والخردوات والبياضات والخيوط والروائح العطرية وجميع الادوات المنزلية والاثاث والأبسطة والسجاد والمفروشات والادوات الرياضية(٤٤) وكان أول ميزانية للشركة سنة ١٩٥١(٤٥) .

أما عن نشاط الأجانب فى تجارة البترول فقد كان لشركة الغاز الأهلية وشركة الغاز المصرية بصفتهما تابعتين لشركة الاومنيوم الفرنسية لامتلاكها الجزء الأكبر من راسمال الشركتين أثر كبير فى حرب فلسطين ١٩٤٨ فى خدمة اسرائيل ، كما كان للشركة فروع أخرى فى دمشق وبيروت(٤٦) .

ولما كانت الحكومة تقوم بتحديد سعر البترول بقرارات تصدر من لجنة التموين العليا ، فان الشركات كانت تعترض على ذلك ، ولما كثرت الاعتراضات واستجد عليها عامل جديد هو تخفيض سعر العملة المصرية بالنسبة الى الدولار « فيما يختص بالبترول المستورد من الخارج والمكرر محليا » قرر مجلس

الوزراء فى ٧ ديسمبر ١٩٤٩ تشــكيل لجنة وزارية لدراســة الموضــوع ، ومن أهم الأسس التى اقرها مجلس الوزراء لتسعير البترول فى ١١ ديسمبر ١٩٤٩ أنه تم قصــر الزيادة المترتبة على تخفيض العملة على المقادير المســتوردة فعلا من الخارج ، وعدم ســريان الزيادة على رصــيد الأصناف المســتوردة قبل ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ وعلى المســتورد منها بعد ذلك المقطوع ســعره قبل هذا التاريخ وهو تاريخ خفض العملة كما تــم الاتفــاق على جعل أســـعار المنتجات المحلية على أســاس التكاليف الفعلية مضافة اليها حصة الارباح التى تقدر وفقا لاحكام القوانين المصرية .

وكانت من أهم الشــركات التى اعترضــــت على قرار ١١ ديسمبر ١٩٤٩ شــركتا شــل وفاكوم ، اللتان تقدمتا الى وزير التجارة والصـــناعة فى أواخر يناير ١٩٥٠ بعــدم تنفيذ هذا القرار(٤٧) . وكانت مطالبهما كالآتى :

- الغاء الحد الأعلى لسعر المازوت والكيروسين الوطنى الذى ورد فى اتفاقية ١٩١٣ لكل انتاج معمل الشركة عدا ما يخص حقلى جمصة والغردقة البالغ قدره ٤٠ الف طن من مجموع انتاج مصر البالغ حوالى ٥ر٢ مليون طن .

- الغاء الحد الأعلى لسعر البنزين والاسولار والديزل الوطنى الذى كان محددا فى تسعيرة ابريل ١٩٤٨ .

- الغاء الحد الأعلى لصافى الربح .

- الغاء مبدأ تسعير المنتجات البترولية الوطنية بسعرها العالمى السـارى قبل خفض العملة .

- الغاء مبدأ تسعير المنتجات البترولية الوطنية بتكاليفها الفعلية زائدا الربح المعقول .

— استصدار قرار جديد من مجلس الوزراء بقبول تسعير الانتاج الوطنى من البنزين والكيروسين والسولار والديزل والمازوت بالسعر العالمى بسوق « الجولف كوست » مقوما لسعر العملة الجارى وقت التسعير ، علما بأن الشركات على استعداد لأن تقبل التدرج فى رفع السعر الى السعر العالمى خلال عامين .

وقد اعترض ديوان المحاسبة المصرى على هذه الطلبات واصر على ضرورة تسعير الانتاج المحلى بتكالبفه الفعلية مضافا اليه الربح المعقول(٨٤) .

والواقع أن طلبات الشركتين الاجنبيتين كانت مجحفة ، وتعملان على عدم قبول الأسعار التى قدرتها الحكومة حتى تستطيع التلاعب بالسوق ورفع أسعار البترول المباع محليا بالسعر الذى تريده ، وهذا يثقل كاهل المستهلكين . حيث ان عدم تثبيت الأسعار يتيح للشركات الاجنبية فرصة تحقيق أرباح أوفر وأسرع .

وفى ١٩٥١ أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات فى ابريل ويوليو وديسمبر بشأن تحديد أسعار منتجات البترول وتسوية الحسابات المتعلقة بين الحكومة وشركات البترول ، ونتيجة لقرارات مجلس الوزراء نشأت بعض المشكلات لما تطالب به الشركات المستوردة للبترول الحكومة بسداد المبالغ التى تراكمت لها والتى لا تستطيع مع عدم الحصول عليها الاستمرار فى تمويل عملية استيراد حصتها من المنتجات المستوردة(٤٩) حيث كانت الحكومة تقوم بمد الشركات بمعونة سنوية من ميزانية الدولة ، وبذلك يتضح مدى سيطرة شركات البترول الأجنبية على الحكومة .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على رفع أسعار المواد البترولية ابتداء من ١٩٥٢/١/١ بما توازى حصيلته حوالى ٧ ملايين جنيه فى ١٩٥٢ وحتى حصيلة هذ هالزيادة اتضح انها تقل عما تطالب به الشركات عملا بقرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر بحوالى ١٫٨٠٠٫٠٠٠ ج ٠م فى ١٩٥٢ ، هذا زيادة عما ترتب من عجز فى رصيد تثبيت الأسعار من ١٩٥١ بحوالى ٥٫٦٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م وبذلك أصبح رصيد تثبيت الأسعار كالآتى :

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ كان الرصيد دائنا بمبلغ ٣٫٦٦٤٫٥٨٤ ج ٠ م

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ كان الرصيد مدينا بمبلغ ١٫٩٧١٫٤٣٣ ج ٠ م

فى ٣١ مارس ١٩٥٢ كان الرصيد مدينا بمبلغ ٢٫٣٧٠٫٤٥١ ج ٠ م

فى ٣١ يونيه ١٩٥٢ كان الرصيد مدينا بمبلغ. ٢٫٨٠٠٫٠٠ ج ٠ م

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ يكون الرصيد مدينا بمبلغ ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م(٥٠) ٠

وبذلك أصبحت الحكومة مدينة لشركات البترول الاجنبية فى مصر خلال سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٢ بعد أن كانت دائنة ١٩٥٠ ٠

وقد طلبت هذه الشركات من الحكومة أن تدفع لها مبلغ ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م وهو الفرق بين تكاليفها فى انتاج واستيراد وتوزيع مبيعاتها من المنتجات البترولية فى مصر وحصيلتها لتلك المنتجات حتى نهاية يونية ١٩٥٢(٥١) ٠

أما فيما يتعلق بسـعر ما تكرره الشـركة بمعملها من بترول مستورد فقد كان للشـركة الحق فى أن تزيد سـعره بنسبة ما يوجد فى هذا البترول من جودة تفوق مثيله الناتج من مصر .

ويضـاف الى ما تقدم أن سـعر البيع الذى حدد بقرار مجلس الوزراء فى ديسمبر ١٩٥١ كان ٢٢٥ مليما للصفيحة ، وان تكاليف الاسـتيراد والتوزيع بلغ ٣١٨ مليما والفرق تتحمله خزانة الدولة بالنسبة الى المخابز والمطاحن(٥٢) .

ومن شـركات السـيارات التى ظلت قائمة بعد أن رفعت عنها الحراسـة بعد الحرب الثانية « شـركة فيات الشرق » حيث أنها ايطالية(٥٣) ، أما « شركة فورد » فقد تمكنت من فتح مكتب مبيعات لسـيارات فورد وقد عاد المكتب على الشـركة بمكاسب عالية ١٩٤٩ ، حيث بلغت أرباح الشـركة ١٢٨ر١٦٥ ج . م ولذلك شـرعت فى رفع رأسـمالها ، كما أنشأت الشركة مخازن ايداع لتخزين السيارات وأجزائها(٥٤) .

بسـبب انتشـار فروع شـركة الدلتـا لتجارة الثلاجات الكهربائية استطاعت الصـمود والاسـتمرار ، رغم المصـاعب التى لاقتها ، ومع هذا فقد حققت الشـركة أرباحا عالية بلغت ١٩٥٠ نحو ١٢١ر١٢٦ ج . م حيث غلب عليها الطابع الأجنبى الذى أهتم بهذا المجال(٥٥) .

اما بالنسبة لشـركات تجارة المواد الكيماوية والادوية فقد سـيطر بعض الايطاليين والفرنسـيين واليونانيين واليهود على شـركة مخازن الادوية المسـاهمة المصـرية وقد كان للأجانب المسـيطرين عليها دور كبير فى حرب فلسـطين ١٩٤٨ ، لذلك وضـعت الحكومة الحراسـة على الشـركة حتى ١٩٥٠ ، ثم استأنفت أعمالها بعد ذلك(٥٦) .

وفى ٢٠ يونيه ١٩٤٩ تأسست شـــركة سنتروكومسيون الشـــرق للتجارة ، بالقاهرة لمدة ٢٥ سنة للقيام بأعمال التجارة بالجملة ونصـــف الجملة والقطاعى فى المنتجات الزراعية ومواد البناء والانشاء والأخشـــاب والورق والأصباغ والمواد الكيماوية وغيرها(٥٧) .

أما عن تجارة الاســماك فقد ســيطر الأجانب على مناطق الصـــيد فى مصـــر وأضـــروا بالصـــيادين المصريين خاصة فى بحيرة المنزلة والبحر الأحمر وذلك بحصـــولهم على رخص الصـــيد أكثر من المصـــريين واســـتخدامهم لســـفن أحدث من ســـفن المصريين(٥٨) .

وبالنسبة لشـــركات الأســـواق ومخازن الايداع فقد سيطر الأجانب عليها فمنذ انفصـــلت شـــركة الأســـواق المصـــرية ليمتد بأســـواقها الخاصـــة ووجهت نشاطها بالاتفاق مع بعض المصـــريين لاقامة اســـواق فى الريف بلغت حتى ١٩٤٨ نحو ٧٥ ســـوقا أهلية كانت تدفع عنها ضـــرائب مزدوجة وباهظة فى بريطانيا وفى مصـــر حيث خضـــعت الشـــركة للضـــريبة البريطانية على الارباح والايرادات ، كما خضعت للضريبة المصرية على ضريبة القيم المنقولة وكانت تدفع ضـــريبة كالآتى :

الســـنة	فى انجلترا	فى مصر
١٩٤٨/٤٧	٦٢٠٠ جـ.ك	٧٢٤ جـ.ك
١٩٤٩/٤٨	٥٥٥٠ جـ.ك	٤٤٣ جـ.ك

المصدر : محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـــ ٣/ ٣٨٦ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ .

ويلاحظ ان بريطانيا كانت تحصل على ضريبة ضخمة جدا تعادل أضعاف ما كانت تحصل عليه مصر .

ولما رأت الشركة ضخامة الضرائب التى تدفعها فى انجلترا وفى مصر وقعت فى ١٩٤٩ عقد تكوين نقابة لنقل مركزها من لندن الى مصر لالغاء مصاريف مركز لندن والضرائب البريطانية ، وكان هذا العقد بين خمسة بريطانيين وفرنسى واربعة مصريين برأسمال ٢٥٣٫٦١٥ ج.ك ممثلة فى ٢٫٠٢٨٫٩٢٠ سهم قيمة السهم ٢ شلن و ٦ بنسات مدفوع منه ٢٢٫٣٣٧ ج.ك ، وقد انحصر نشاط الشركة فى مصر(٥٩) ، وبذلك استمرت الشركة ولم تتوقف اعتمادا على أسواقها الريفية . وأصبحت شركة مختلطة بعد ان كانت انجليزية مائة فى المائة ، وان كان قد سيطر عليها العنصر الانجليزى حتى بعد الغاء مركز الشركة فى لندن .

وفى سنة ١٩٥٠ رخص مجلس الوزراء لشركة جنرال موتورز المستودع الذى تخزن به السيارات وأجزاءها والذى تديره تحت نظام الايداع على أن تضاف الثلاجات وغير ذلك من (محركات الديزل والمطبوعات الخاصة بها كالمجلات ونشرات الدعاية الى الأصناف المرخص بها سابقا(٦٠) .

ومن شركات الايداع التى استمرت خلال تلك الفترة شركة المستودعات المصرية العامة فقد بلغ رأسمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٢٦٠٫٠٠٠ ج . م وقد سيطر الأجانب على ادارة الشركة من خلال القائمين بأعمال المحاسبة وهم « د . نيوبى محاسب معتمد و أ . هيوى محاسب قانونى للشركة » ، كما حققت رواجا عظيما للأجانب(٦١ .

دور الأجانب فى تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة :

بعد ضــوابط سنة ١٩٤٧ وتمشــيا مع محاولات الحكومة المصــرية المســيطرة على المجال التجارى فى مصر واستخلاصه من يد الأجانب حدث أكبر تغيير عندما قررت الحكومة الخروج من منطقة الاســترلينى ونقل النشـــاط التجارى بعيدا عن بريطانيا وأخذت الحكومة بنظام التجارة التبادلية الثنائية(٦٢) ، علما بأنه حدث تراجع فى نفس السنة بالنســبة للتجارة فى مصــر لما قررته الحكومة بشأن المنطقة الحرة والتجارة المحولة أو العابرة وتدخل بريطانيا فى ذلك(٦٣) .

وفى سنة ١٩٤٨ حاولت مصر تنويع أســواقها الخارجيــة نظرا لأن شــريكها التقليدى (بريطانيا) أصـــبح غير قــادر على اســتيعاب ما طلبته من مســتوردات . ولأن مصر لم تكن قادرة على تمويل الواردات المطلوبة من الولايات المتحدة والبلاد الاجنبية الأخرى لعجزها عن تحويل الأرصدة الاســترلينية الى دولارات ، وفى تلك السنة أبرمت أول اتفاقية تجارية ثنائية ، وارتفع نصيب روســيا الى ٨٪ من الصادرات المصــرية كان ضــئيلا حتى ذلك التاريخ ، كما ارتفعت نسبة الواردات الى ٧٪ ، ولكن الرخاء الكورى قضى على هذا التطور(٦٤) ، وقد اســتمرت بريطانيا خلال ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ فى المركز الأول كمشــترية ، ولكنها تخلت عن هذا المركز للهند ١٩٤٩ ثم عادت للمركز الأول مرة اخرى سنة ١٩٥٠(٦٥) .

واما عن الرســـوم الجمركية خلال تلك الفترة فلم تكن هناك رســوم جمركية اضــافية كما كان عليه من قبل عدا عدد قليل من السلع الكمالية ، وفى ١٩٥٠ و ١٩٥١ أدخلت تعديلات

كان من شأنها أن أعفيت فعليا معظم الآلات والمعدات الصـــناعية من الرســـوم الجمركية وذلك لتشجيع الاستثمار الأجنبى(٦٦) .

وخلال هذه الفترة عقدت مجموعة من الاتفاقات التجارية بين مصـــر والدول الأجنبية ، وكانت هذه الاتفاقات تحكم التجارة الخارجية صـــادرات وواردات وأهمها اتفاقية العمل على اعادة حرية العمل للايطاليين فى مصـــر وقد صـــدقت عليها الجمعية التأسيسية الايطالية فى ١٢ مايو ١٩٤٧(٦٧) .

وفى ٦ يونية ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على ابرام اتفاق تجارى واتفاق دفع بين مصـــر وفرنســـا تم توقيعه فى ٩ يونيه على أن يفتح البنك الأهلى المصـــرى حســـابا باسم بنك فرنسا ، ويفتح بنك فرنسا حســـابا باسم البنك الأهلى المصـــرى ، وكان من أهم الشـــروط المصـــرية أن تصـــدر فرنسا لمصـــر مواد اســـاسية مثل الحديد المبروم وعدد وآلات وأدوات الســـكك الحديدية وأدوات المبانى والادوات الصحية ، وقد وافقت فرنسا على ذلك(٦٨) .

ومن الاتفاقات التجارية أيضا الاتفاق التجارى المعقود بين مصـــر وســـويسرا فى ٥ يونية ١٩٤٩ ومن أهم شـــروطه أن تشـــترى ســـويسرا القطن حتى ٣١ أكتوبر ١٩٤٩ من الســـوق الحرة بالأسعار السائدة(٦٩) .

وفى نفس السنة وافق مجلس الوزراء ، على ايفاد بعثة اقتصـــادية الى بلغاريا للتفاوض على ابرام اتفاق تجارى ، وقد وافقت بلغاريا على ذلك ، والحق بالاتفاق قائمتين احـــداهما بصـــادرات بلغاريا الى مصـــر كالفحم والخشـــب والماشـــية والتبغ والزجاج والخزف ودقيق القمح(٧٠) . كما تم عقد اتفاق تجارى واتفاق دفع بين مصر ويوغسلافيا خلال نفس السنة(٧١) .

اما بالنسبة للاتفاقات التى بسبب اتجاه مصـر لاتباع نظام التجارة التبادلية الثنائية منذ ١٩٤٧ ، فقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفيتى ابتداء من ١٩٤٨ حين أوفدت روسيا بعثة اقتصادية لمصر للتفاوض على تبادل كميات من القطن المخزون لدى الحكومة المصرية بكميات من الحبوب الروسية ، وأسفرت المفاوضات على عقد اتفاق تجارى مؤقت بين الطرفين ، وكان لهذا الاتفاق أثره فى سوق القطن المصرية فان سحب ٣٨٫٠٠٠ طن من المخزون ، وما اتفق عليه من الاذن لروسيا بشراء ٢٠٫٠٠٠ طن أخرى من السوق الحرة ساعد على تماسك الأسعار ، وقد أحدث الاتفاق ردود فعل فى الدوائر البريطانية المهتمة بالقطن المصرى ، كما ان الانجليز أنفسهم كانوا سببا فى ارتفاع أسعار القطن ، فقد اشترت بيوتات انجليزية ستين الف بالة دفعة واحدة ، ثم تقدمت لعقد صفقة ثانية بنحو أربعين الف بالة .

وفى مايو ١٩٤٩ تم الاتفاق بين وزارة التموين المصرية وبين مندوبين من المفوضية الروسية على أن تشترى مصر من روسيا ١٠٠٫٠٠٠ طن من القمح فى مقابل قطن مصرى ، وقد اشترط الا تبيع روسيا كميات من القطن المصرى الذى تشتريه لآية دولة من دول الغرب ، وفى سنة ١٩٥٠ تم عقد صفقة تجارية بين البلدين بموجبها يقدم الروس ١٠٠٫٠٠٠ طن من القمح لمصر مقابل قطن مصرى(٧٢) .

اما الاتفاقات المصرية العربية ، فقد وجدت مجموعة اتفاقات فى نطاق جامعة الدول العربية ، وان لم يقدر لها بالتطبيق الا انها فتحت المجال التجارى بين دول الجامعة ، وأسوة بما فعلته دول « البنلكس Benelux سنة ١٩٤٨ تقدمت مصر فى

ابريل سنة ١٩٥٠ بمشروع « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى(٧٣) واهم ما نصت عليه المادة الثامنة من هذه الاتفاقية بالنسبة للتجارة هو تسهيل تبادل منتجات البلاد العربية(٧٤) .

اما عن نشاط الأجانب فى تجارة القطن الخارجية خلال تلك الفترة ، فمن الملاحظ أنه بعد انتهاء الحرب أخذت حركة تصدير القطن تتسع مع كثير من بلدان العالم ، وقد سبقت الاشارة أن مصر اتبعت نظام التجارة التبادلية الثنائية منذ ١٩٤٧ ، ففى نفس العام تم عقد اتفاق بين مصر وتشيكوسلوفاكيا لتصدير كميات من القطن طويل التيلة بمبلغ مليون جنيه مصرى(٧٥) .

أدت الحرب الكورية الى زيادة كبيرة فى أسعار القطن ، وقد تميزت سوق القطن سنة ١٩٥٠ بذلك الارتفاع وبتدخل الحكومة وفقا لما أملته الحالة فى سوق القطن للمحصول بمقدار ٥٠٠ر٠٠٠ قنطار خلال شهر مايو ، ويبدو أن ارتفاع أسعار عقود القطن متوسط التيلة يرجع الى شراء بيتين كبيرين من بيوت التصدير الاجنبية لكميات كبيرة وبذلك تمكن هذان البيتان من التحكم فى السوق ، وقد تأثر المضاربون على المكشوف ، أى البائعون لعقود لا يقابلها أقطان حاضرة ، بارتفاع الأسعار مما اضطرهم الى تصفية مراكزهم أو تغطية عملياتهم فى سوق ضيقة ، ويبدو كذلك أن عددا من البائعين الحائزين لاقطان لا يقبل تسلمها قد تحملوا خسائر فادحة اذ اضطروا لاعادة شراء العقود وبيع أقطان حاضرة بأسعار لا تمت بصلة لأسعار بورصة العقود(٧٦) .

وقد صحب الرخاء الكورى بعض الارتفاع فى الأسعار المحلية وزادت نفقات المعيشة بحوالى ٧٪ سنويا من ١٩٤٩ الى

١٩٥١ ، وفى آخر ١٩٥١ وبعد محاولة ذهبت سدى من جانب الحكومة المصرية لابقاء الأسعار العالمية للقطن طوية التيلة مرتفعا ، هبطت أسعار القطن المصرى هبوطا كبيرا ، ظهر واضحا خلال ١٩٥٢ (٧٧) . وأهم الدول التى قامت مصر بتصدير القطن اليها خلال الرخاء هى بريطانيا والهند واستراليا والصين وفرنسا والمانيا وغيرها من دول غرب أوربا(٧٨) .

والجدول التالى يبين المركز الاحصائى للقطن المصدر من مصر خلال الفترة (بآلاف القناطير) :

السنة	المرحل من المواسم السابقة	المحصول	جملة المعروض من القطن	الصادر	المستهلك محليا
١٩٤٨/٤٧	٢ر٨٨٠	٦ر٣٧٠	١٢ر٢٥٠	٧ر٩٦٨	١ر٠٣٧
١٩٤٩/٤٨	٣ر٢٥٧	٨ر٩٠٠	١٢ر١٥٧	٧ر٩٣٨	١ر١٤٠
١٩٥٠/٤٩	٢ر٢٢٦	٨ر٧٠٤	١٠ر٩٣٠	٨ر٨٤٨	١ر٢٨٦
١٩٥١/٥٠	٠ر٩١٠	٨ر٥٠٠	٩ر٤١٠	٦ر٤٢٦	١ر٣٥٢
١٩٥٢/٥١	١ر٦٤٨	٨ر٠٧٦	٩ر٧٢٤	٦ر٠٠٠*	١ر٤٠٠*

المصدر ر محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٦ .

(*) تقديرى كما جاء بمشروع الميزانية .

يلاحظ من الجدول ارتفاع صادرات مصر من القطن خلال العام ١٩٥٠/٤٩ على السنوات السابقة والتالية رغم انخفاض

المعروض منه عن السنوات السابقة وذلك لارتفاع أسعار القطن من جراء الحرب الكورية ، كما يلاحظ انخفاض الصادر منه خلال الفترة الأخيرة من سنوات الجدول نتيجة السياسة الخطأ حيال تصدير القطن وان زيادة المستهلك محليا نسبة بسيطة لا تغطى هذا الهبوط بمعنى انه لم يتأثر الصادر هبوطا نتيجة زيادة المستهلك ، وقد ادى ذلك الى تعطيل تصريف القطن وهبوط أرقام صادراته ، وقد تسبب ذلك فى عجز الميزان التجارى(٧٩) ، والجدير بالذكر أن موسم تصدير القطن يبدأ من أول سبتمبر وينتهى فى آخر أغسطس من العام التالى(٨٠) .

وأما عن بورصة القطن فى مصر ، فرغم وجود مندوب للحكومة ليشرف على أعمال بورصة الاقطان فان التجار الأجانب انطوت تصرفاتهم فى تجارة القطن على مصلحتهم الخاصة بدرجة كبيرة دون النظر الى مصلحة البلاد وسلامة الاقتصاد المصرى ، ومن أمثلة ذلك ما حدث من تكتل التجار الأجانب فى بورصة الاقطان فى سنة ١٩٥٠ أمام فريق آخر من التجار المصريين لكسب السوق وارتفاع أسعار أقطانهم المصدرة ، حيث اشترى التجار الأجانب كميات كبيرة من القطن متوسط التيلة من الداخل بأسعار منخفضة لاحتكار الصنف وبيعه بأسعار عالية ، وكانت ظروف الحرب الكورية وارتفاع أسعار القطن مواتية لهم ، ورأى التجار المصريون أن اكتناز التجار الاجانب لكميات كبيرة من القطن ليس فى مصلحتهم فدخل كل فريق منهم أمام الآخر يضارب بالصعود الى أن بلغت الأسعار درجة عالية جدا ، وكان نتيجة ذلك خسارة كبيرة اذ عزف الغزالون والمستوردون الأجانب عن الشراء لارتفاع الأسعار فى بورصة الاسكندرية واتجهوا للشراء من أماكن اخرى منتجة للأقطان خارج مصر ، ونتج عن ذلك كساد وقتى

لسوق القطن فى مصر ، ولم يستطع الاجانب تصريف القطن الذى اختزنوه .

وكانت الآراء تدور حول وجوب تدخل الحكومة لوقف المضاربة واغلاق البورصة ، كما نادت بعض الآراء الأخرى بقيام الحكومة بتعديل لائحة البورصة للقضاء على الفساد فيها والتلاعب بتجارة انقطن ومصلحة انبلاد(٨١) .

وهذا يدل على عدم مراقبة الحكومة للسوق التجارية ولبورصة القطن وعدم وجود لوائح تنظم بورصة القطن ، مما أدى الى سيطرة الأجانب على تجارة القطن وتخزين كميات كبيرة منه بهدف الربح مما نتج عنه كساد تجارة القطن والحاق الضرر بالاقتصاد المصرى .

وكان يوجد بالبورصة خبراء محلفون أجانب ومصريون ، ولكن كان يوجد تفضيل وسيطرة للأجانب عن المصريين وعدم المساواة بينهم خاصة فى المرتبات ، واعتماد البورصة طوال الفترة على العنصر الأجنبى(٨٢) . ومع هذا فان دور الأجانب فى تجارة الصادر خلال هذه الفترة قد انكمش .

ثانيا ــ فى مجال المصارف :

يتكون الجهاز المصرفى خلال تلك الفترة من :

اولا : البنوك التجارية فى (البنك الأهلى المصرى ــ **البنوك التجارية الأجنبية الأخرى**) .

ثانيا : البنوك المتخصصة (عقارية ــ زراعية ــ صناعية)
اخيرا : شركات التأمين .

اولا : البنوك التجــارية

البنك الأهلى المصرى :

لما كثرت الأموال خلال الحرب الثانية وفى أعقابها انخفضت اسـعار الفائدة الدائنة فى مصـــر ، فكانت الودائع فى الحساب الجارى خلال تلك الفترة لا تغل ســوى ٥ر٪ وكانت فى كثير من الأحيان لا تغل فائدة اطلاقا ، أما ســعر الفائدة على الودائع لأجل فكان يتراوح بين ٥ر٠٪ و ٥ر١٪ تبعــا لمقدار الايداع ومدته(٨٣) .

وفى أواخر ١٩٤٧ بلغت ودائع البنوك لدى البنك الأهلى نحو ١ر٤٠ مليون جنيه ، وفى أخر ١٩٤٨ بلغت نحو ٩ر٤١ مليون جنيه ، وفى ١٩٤٩ بلغت ٢٤ مليون جنيه ، وفى مارس ١٩٥٠ بلغت ٣ر٣٥ مليون جنيه(٨٤) .

ولم تتحســن الحالة بالنســبة للعملات الصــعبة الموجودة فى مصــر فى حين أن البلاد اســتطاعت أن تدبر ما يلزمها لمواجهة الارتباطات العاجلة ، وطبقا للاتفاق التجارى المعقود بين مصــر وفرنســا لشــراء القطن المصــرى فى يونيه ١٩٤٨ ، تراكمت بعض الفرنكات الفرنســية ، والجدير بالذكر أن الرصــيد المصــرح به لفرنســا كان يبلغ اربعة ملايين من الجنيهات ، ويقيد ما يعادل هذه المبالغ من الفرنكات الفرنسية لحساب مصر لحين تسويتها فى نهاية الموسم(٨٥) .

وكان البنك الأهلى يقوم بمهام البنك المركزى خلال الفترة حتى تم تحويله الى بنك مركزى فيما بعد ، فبجانب اصــداره لأوراق النقد كان يقوم بمنح البنوك الأخرى قروضــا ، وكانت

هذه القروض أكثر فائدة للاقتصـــــاد القومى من قيـــامه بتقديم القروض للأفراد رأســـا ، وذلك لأن البنوك التجـــارية تمكنها مضـــاعفة ما تقدمه من ائتمان بنحو ١٥ ، ١٦ ضـــعفا لما اقترضته من البنك الأهلى الذى منح المصـــارف ومصـــدرى القطن قروضا بلغت فى موســـم مايو ١٩٥٠ نحو ١٦ مليون جنيه ، ويبدو انها ـــ رغم كونها عاملا فى زيادة النقود المتداولة ـــ لم تســـاعد على توســـيع نطاق الائتمان العام . وقد تكون هذه الظاهرة خاصـــة بالهيكل المالى فى مصـــر ، والارقام التالية تصـــور العـــلاقة بين مجموع الودائع والنقد المتداول (بملايين الجنيهات) :

فى آخر	ودائع الحكومة وودائع البنوك والافراد فى البنك	لدى البنك الأهلى	البنكنوت المتداول
اغسطس ١٩٤٧	٢٧٩ر٥	٤٨ر٢	١١٩ر٩
ديسمبر ١٩٤٧	٢٩١ر٧	٤٠ر١	١٣٧ر٥
اغسطس ١٩٤٨	٢٧٨ر٠	٦٠ر٧	١٢٧ر٣
ديسمبر ١٩٤٨	٢٩٥ر٥	٤١ر٩	١٥٣ر٨
اغسطس ١٩٤٩	٢٧٨ر١	٥٤ر٩	١٣٥ر٨
ديسمبر ١٩٤٩	٢٩٥ر٠	٢٤ر٠	١١٦ر٢
مارس ١٩٥٠	٢٨٩ر٧	٣٥ر٣	١٦٢ر٩

المصدر : البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى سنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

ويبين الجدول الرقمين الأدنى والأعلى لكل موســـم ، كما

يلاحظ انخفاض الودائع فى مســتواها الادنى من اغسطس ١٩٤٧ الى أغسطس ١٩٤٩ بمبلغ ٤ر١ مليون جنيه أو ٥٪ فى حين أرتفع مســتواها الأعلى فيما بين ديسمبر ١٩٤٧ الى ديسمبر ١٩٤٩ بمبلغ ٣ر٣ مليون جنيه أو بما يزيد قليلا على ١٪ ولكن لم يتغير المســتوى الأعلى والأدنى منذ اغسطس ١٩٤٨(٨٦) ، اما عن أرقام البنكنوت المتداول فهو مقدار النقد المتداول وقت صــدوره فى أغسطس وديسمبر من كل عام ومن الملاحظ ان المقدار الصادر فى ديسمبر دائما أكبر من المقدار الصــادر فى اغسطس . كما تلاحظ الزيادة المستمرة فى كل منهما (اغسطس وديسمبر) من عام لآخر .

والجدول التالى يوضح قيمة البنكنوت المتداول خلال تلك الفترة (بالمليون جنيه)

الســـنة	البنكنوت المتـــداول
١٩٤٧	١٤٥ر٠٠
١٩٤٨	١٦٤ر٠٠
١٩٤٩	١٧٤ر٠٠
١٩٥٠	١٦٢ر٠٩
١٩٥١	٢٢٢ر٠٨

المصــــادر : احصــــاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٥٤ ، البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الاول ، عدد ٤ لسنة ١٩٤٨ ، ص ٢٠٩ ، المجلد الثالث ،

العدد الثانى لسنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٥ ــ ١٠٧ ، البنك الأهلى ١٨٩٨ ــ ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ، د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

يلاحظ من الجدول أن أوراق النقد المتداول قد زادت فى نهاية الفترة على بدايتها فقد ساعد ارتفاع اسعار القطن بسبب الرواج الذى أحدثته الحرب الكورية على ارتفاع التداول النقدى اذ يحدد مستوى أسعار القطن وسرعة نقل المحصول الى السوق وحجمها كمية النقد المتداول والتى تبلغ ذروتها فى العادة فى أوائل يناير من كل عام ، هذا فضلا عن صدور القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ بشأن تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى وأصبحت عملية الاصدار مستقلة عن العلميات الأخرى التى يزاولها البنك اما عن هبوط النقد المتداول ١٩٥٠ عن العامين السابقين له فيبدو أن ذلك قد حدث بسبب التأخر فى زيادة الاذون الحكومية وبالتالى فى توفير النقد المتداول على نحو ما سبق .

اما عن موظفى البنك فقد سار البنك فى طريق التمصير طبقا لقانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فمن ٦٢٫٩٪ نسبة عدد المصريين بعجز قدره ١٢٫١٪ و ٥٠٫٩٪ نسبة مرتباتهم بعجز قدره ١٤٫١٪ سنة ١٩٤٨(٨٧) الى ٨٣٫٩٪ نسبة عدد المصريين و ٧٠٫٩٥٪ نسبة مرتباتهم فى سنة ١٩٥٠(٨٨) .

البنوك التجارية الأجنبية الأخرى :

شهدت تلك الفترة تغيرات واضحة بالنسبة للبنوك حيث بدات الفترة بخروج مصر من منطقة الاسترلينى ١٩٤٧ وفرض الرقابة على التحويلات بين مصر وانجلترا وقد ساهم هذا الأجراء فى اضعاف اعتماد البنوك الأجنبية على مراكزها الرئيسية فى الخارج ومهد السبيل لاخضاعها لسياسة نقدية محلية(٨٩) .

والبنوك التجارية فى مصر كثيرة بلغت خلال تلك الفترة نحو ٢٤ بنكا منها ١٢ شركة مساهمة مصرية ، وهى برؤوس أموال أجنبية ، ١١ شركة اجنبية (٣ بريطانية ، و ٢ لكل من فرنسا واليونان وتركيا وفلسطين) ، وبنك واحد اتخذ صورة شركة تضامن(٩٠) .

وكانت هناك بنوك المانية وايطالية ويابانية أصابتها الحرب الثانية بالتوقف ، فلم تعد بنوك المانيا للعمل مرة أخرى ، ولم تفتح المانيا بنوكا أخرى جديدة بعد الحرب فى مصر بل اكتفت بتعيين ممثل مقيم لتسهيل عمليات الشركات الالمانية الكبرى ومتابعة الأعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية(٩١) . أما البنوك الايطالية فقد عادت للعمل مرة أخرى بعد أن رفعت عنها الحراسة سنة ١٩٤٨ مثل البنك الايطالى المصرى(٩٢) والبنك التجارى الايطالى للقطر المصرى(٩٣) .

كما تم ادماج فرعى البنك الوطنى للتجارة والصناعة بباريس فى بيروت وحلب فى البنك العقارى الشرقى للقطر المصرى ١٩٤٩ وقام بمباشرة جميع أعمال البنوك من أول يناير ١٩٤٩ وبناء على هذا القرار تم انتداب مدير البنك الوطنى للتجارة والصناعة فرع بيروت (السيد تركمان) الذى حضر الى مصر فى سبتمبر ١٩٤٨ لتنظيم هذا الاندماج ولتمرين موظفى البنك العقارى الشرقى على عمليات البنوك التى كانت نتيجته تعديل الغرض ثم عين مديرا له من أول يناير ١٩٤٩ ، وبالاضافة الى هذا تم فتح فرع له بالاسكندرية وبعض مدن مصر الأخرى(٩٤) .

وحتى أوائل ١٩٤٩ كان البنك باسم البنك العقارى الشرقى يقوم بأعمال رهونات على عقارات فقط ، أى أنه حتى ذلك التاريخ لم يكن بنكا تجاريا ، ثم باشـــر باقى عمليات البنك التجارى منذ أول يناير ١٩٤٩ بعد الموافقة على تغيير الغرض بناء على قرار مجلس ادارة البنك الوطنى للتجارة والصـــناعة بباريس بادماج فرعى بيروت وحلب(٩٥) هذا بالاضـــــافة الى عقـــد القروض والســـلفيات وفتح الاعتمادات مقابل ضـــمانات عقارية ومنقولة كرهن عقارى ورهن الســـندات والتنازل عن الديون والايجارات والايرادات وحقوق الانتفاع والأقساط السنوية(٩٦) .

يلاحظ أن نشـــاط البنك تداخل مع نشـــاط البنوك العقارية بعد تغيير الغرض بتحويله الى بنك تجارى ١٩٤٩ ، وكان هذا مخالفا للبنوك التجارية ، وهذا يؤكد أن الأجـــانب لم يحترموا القوانين المصـــرية .

ومن البنوك التى انشـــئت خلال تلك الفترة « البنك المصرى العربى » فى سنة ١٩٥٠ برأسمال ٣٠٠٫٠٠٠ ج ٠ م وهو بنك عربى مصـــرى ســـاهم فيه » بنك الأمة العربيةـــ مركزه القدس ـــ فلســـطين » بنصـــيب ١٤٣٫٠٠٠ ج ٠ م » ومحمد عبده حلمى » ســـورى الجنســـية بنصيب ١٠٠٠ ج ٠ م وســـبعة أخرون مصـــريون بالباقى وقدره ١٥٦٫٠٠٠(٩٧) وبذلك أصـــبح للمصريين أغلبية رأسمال البنك .

ويتخذ تمركز البنوك التجارية فى مصـــر صـــورة البنك ذى الفروع العديدة اكثرها لبنك مصـــر (٥٢ فرعا) ، ثم لبنك باركليز (٣٣ فرعا) ، ثم البنك العثمانى (١٢ فرعا) وله فروع أخرى فى جميع ارجاء الشـــرقى الادنى ، ومن بين ١٨ بنكا كانت تظهر فى ميزانياتها ١٩٥١ ودائع تقل قليلا عن ١٠ ملايين جنيه وتمثل

١٥٪ من مجموع ودائع البنوك التجارية ، وكانت ودائع بنكين كبيرين وحدهما تبلغ ٥٦٪ منها ، وفى هذين البنكين بلغت نسبة القروض ٤٢٪ من مجموع القروض الممنوحة فى الموســم . لقد نمت البنوك المصــرية نموا مطردا(٩٨) حيث بلغت جملة رؤوس الأموال المستثمرة للبنوك التجارية حوالى ١٥ر٤ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٥١(٩٩) .

والبيان التالى يبين استثمارات وودائع البنوك التجــارية خلال الفترة (بملايين الجنيهات) .

السنة	الاستثمارات	الودائع	سلف البنوك
١٩٤٧	١٥ر٧	١٢٣ر٩	٦١ر٣
١٩٤٨	١٣ر٧	١٤٢ر٥	٧٥ر١
١٩٤٩	١٣ر٩	١٣٧ر٨	٩٥ر٠
١٩٥٠	٩ر٥	١٤٠ر٨	١٠٥ر٠
١٩٥١	١٠ر٩	١٥٠ر٧	١٠٧ر١

المصادر : محفظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشــروع ميزانية الدولــة ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٢٢ ، د . على عبد الرسول : المرجع السبق ، ص ١٢٧ ، وانظر أيضا : محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٤ .

يتضــح من تطور الارقام الواردة بالجدول أن استثمارات البنوك التجارية كانت تتجه نحو الهبوط المســتمر خلال الفترة ، الا أنها ارتفعت ارتفاعا ضئيلا فى نهاية الفترة ، ويرجع ذلك الى عدم اتســاع الســوق المالية وتوافر الأوراق المالية ، كما أن

البنوك التجارية كانت جميعها اجنبية ، لم تكن تفضل استثمار فائض مواردها فى الأوراق المالية المطروحة بالسوق المصرية (مع ملاحظة ان بنك مصر غزاه الأجانب) ، كما يتضح أن هناك نموا مطردا فى الودائع باستثناء ١٩٤٩ ويرجع ذلك الى تغيرات اسعار القطن ، أما عن القروض فقد زادت زيادة تدريجية مستمرة من ٦١٫٣ سنة ١٩٤٧ الى ١٠٧٫١ سنة ١٩٥١ وقد كان الممنوح من هذه السلف بضمان بضائع وأوراق مالية وضمانات أخرى ، فعلى سبيل المثال بلغ الممنوح منها بضمان البضائع سنة ١٩٥٠ نحو ٦٢ مليون جنيه مقابل ٦٠٫١ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ، والسلف المقدمة بضمان أوراق مالية وضمانات أخرى ٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ مقابل ٤٧ مليون جنيه سنة ١٩٥١(١٠٠) .

وقد يكون من المفيد أن نورد بيانا لمحفظة الأوراق المالية لبنك من البنوك التجارية . وليكن على سبيل المثال محفظة الأوراق المالية للبنك التجارى المصرى (ش . م . م) عن السنة المالية ١٩٥٠ حيث يتضح من ميزانية البنك خلال هذا العام أن موجة التضخم التى سادت العالم فى أواخر ١٩٥٠ أدت الى اعادة النشاط لأسعار أسهم الشركات فى البورصة ، وقد استفادت منهم اسهم الشركات التجارية والصناعية التى اصبحت اقوى على كفاح المنافسة الأجنبية ، كما أن محفظة البنك من أسهم الشركات المصرية التى كانت تبلغ فى ١٩٤٨/١٢/٣١ مبلغ ٥٥٥٫٨٢٥ ج . م ، وفى ١٩٤٩/١٢/٣١ مبلغ ٢٧٣٫٤٢٨ ج . م قد هبطت ايضا فى الميزانية حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ بمبلغ ١٦٩٫٦٢٨ ج . م وقيمتها فى البورصة مبلغ ١٨٧٫٨٩٥ ج . م أى بزيادة قدرها ١٨٫٢٦٧ ج . م .

ولا تتضمن المحفظة سوى أسهم شركات يشترك البنك فى ادارتها منها شركة بساتين مصر وكرومها . وشركة التأمينات التجارية المصرية ، وبعض الشركات العقارية الاخرى .

فقد بلغت فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ نحو ١ر٤٢٨ر٣٩٠ ج . م نزلت الى ٨٦٧ر٦٦٥ ج . م وقد أدى الى تخفيض راسمال البنك من ١ر٢٠٠ر٠٠٠ ج . م الى ٥٠٠ر٠٠٠ ج . م ، وعند افتتاح الحسابات فى أول يناير ١٩٥١ هبطت قيمة المحفظة الى ٢٢٥ر٤٠ ج . م(١٠١) ، ومن الملاحظ أن البنك لا يوظف شيئا من امواله فى سندات الحكومة المصرية حيث يتضح توظيفها فى البورصة والشركات الأجنبية والتسليف على الاقطان ؛ وهذا يعنى عدم مساهمة البنك فى تنمية الاقتصاد المصرى .

ورغم هذه التخفيضات التى حدثت للبنك خلال تلك السنة سواء بالنسبة لقيمة المحفظة أو راس المال أو القروض ، فان البنك حقق أرباحا بلغ اجمالها ١٦٦ر١٠٣ ج . م والربح الصافى بعد المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات لتكوين رؤوس أموال مستثمرة واعباء مالية وطوارىء وخلافه بلغ ٢١ر٥١ ج . م(١٠٢) .

ومن غير الواضح أن البنوك التجارية دابت دائما على عدم الافصاح عن نوع الأوراق المالية المكون منها المحفظة ، غير انها تذكر فى ميزانيتها محفظة الأوراق المالية أو استثمارات وقد يكون ذلك غامضا وغير واضح للمساهمين أو المودعين أو العملاء حيث ان هؤلاء يجب ان يعرفوا الأوراق التى يستثمر فيها البنك امواله حتى يتسنى لهم الوقوف على حقيقة هذه الأوراق ، أهى اوراق حكومية (مصرية أو اجنبية) أم شركات حتى يمكن الحكم

على مدى قوتها وبالتالى يتحدد مدى قدرتها على تحقيق أهدافها من عدمه ، وقد وظهر جليا من ميزانيـــة البنك التجـارى المصرى على نحو ما سبق .

والبنك التجارى يحتفظ دائما بأرصـــدة حاضـــرة (نقدية) تتكون من نقود بنسبة معينة الى ودائعه ، والغرض من هذه الارصـــدة هو تحقيق الســـيولة اللازمة لعملياته والاســـتعداد لمقابلة طلبات عملائه ، وقد بلغت هذه النسبة فى ســـنة ١٩٥٠ حوالى ٣٢٪ من ودائع بنوك المقاصـــة(١٠٣) ، واذا أخذنا البنك التجارى المصـــرى مثالا على ذلك نجد أنه رغم الهبوط الحاصـــل فى البنك على نحو ما ســـبق فانه لدى البنك من الأموال الحاضرة ٢٧٤ر٥٤٨ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ زادت الى ٣٠٢ر٩٣٤ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠(١٠٤) بزيادة قدرها ٢٨ر٣٨٦ ج . م

ولما كانت البنوك التجارية مؤسسات تجارية هدفها الأساسى تحقيق الربح الســـريع ، ففى هذه الفقرة أيضا حققت كثير من البنوك التجارية أرباحا طائلة ، فاذا اســـــتعرضنا تقرير مجلس ادارة البنك التجارى الايطالى للقطر المصـــرى حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ على سبيل المثال نجد :

ـــ جانب الخصـــوم زادت الودائع حتى بلغت ١ر٣٩٢ر٦٧٧ ج . م مقابل ٦٨٧ر٣١٠ ج . م للعام الماضى .

ـــ جانب الأصول زادت فيه الســلفيات (القروض) حتى بلغت حوالى ٨٠٪ . كما أن الاعتمادات المستندية المفتوحة للبضائع ســـواء اســـتيراد أو تصـــدير تظهر فى الميزانية برقم يربو على حوالى ثلاثة أمثال سنة ١٩٥٠ .

ـــ وحســـابات هذه السنة المالية بعد اســـتهلاك بعض الحســـابات القديمة وبعد تغطية الرصـــيد وقدره ١٧ر٠٧٨ ج.م

الناتج من خسـائر السـنوات المالية السـابقة تبين ربحا قدره ٣٫٥٩٨ ج . م(١٠٥) .

ولما كانت هذه الفترة قد بدأت باصـدار قـانون تنظيم الشـركات المساهمة ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فكثير من البنوك حاولت التمصـير على مراحل كما نص القانون ــ وذلك بأن يتم خلال ثلاث سـنوات وبعدها تكون اكتملت نسبة المصـريين ــ فعلى سـبيل المثال كانت نسبة المصريين بالبنك الايطالى المصـرى كالآتى :

السنة	نسبة العدد	نسبة المرتبات
١٩٤٧	٢٧٫٥٪	٢٢٫٤٪
١٩٤٨	٥٢٫٣٪	٣٧٫٩٪
١٩٤٩	٦١٫١٪	٥٠٫١٪

المصدر : محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/ ٤٦٥ ج ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٤/١٢/١٩٥٠ .

يلاحظ أن البنك كان فى دور التمصـير ، وفى طـريقه لاسـتكمال النسـبة المقررة وكانت نسـبة الموظفين فى بنك سـوارس كمثال آخر فى ٢٦ يناير ١٩٤٨ نحو ٤٧٪ ونسبة مرتباتهم ٣٣٫٨٪ زادت فى ١٦ يوليه ١٩٤٩ الى ٦٣٫١٥٪ نسبة مرتباتهم ٤٨٫٥٪(١٠٦) ومع ان البنك سـار فى محـاولة التنظيم فانه حتى نهاية الفترة لم يكتمل النسـب المطلوبة حيث وجد به عجز سنة ١٩٥١ بلغ ٦٨٫١٪ فى العدد و٠٫٦٪ فى المرتبات طبقا

لبيانات الشـــركة ، الا أن النسبة ارتفعت الى ٥ر١٣٪ فى العدد و ٢ر١٢ فى المرتبات بعد نقل أحد الموظفين من كشـــف المصريين الى كشف الأجانب لعدم ثبوت جنسيته كذا اعتبار اثنين أدرجتهما الشـــركة فى كشـــف الموظفين بعد رفعهم من كشـــف العمال نظرا لطبيعة العمل الذى يؤديه كل منهما ، لهذا رأت مصـــلحة الشـــركات ضـــرورة اتخاذ الاجراءات القانونية ضـــد هذا البنك لمخالفته للقانون(١٠٧) .

هذا فضـــلا عن ارتفاع مرتبات الأجـــانب فى البنوك عن المصـــريين ، فقد كان مرتب ٦ موظفين أجـــانب بالبنك التجارى الايطالى للقطر المصـــرى ٤٢٢٧ جـ . م بينما بلغ مرتب ١٢ موظفا مصـــريا بالبنك نفسه ٣١٧٣ جـ . م(١٠٨)، حيث كانت مرتبات الأجانب تتراوح ما بين ٤٠٠ر٧٨ قرش و ٨٠٠ر٤٠ قرش مقـــابل ٦٠٠ر٣٠ و ٤٠٠ر٨ قرش للمصـــريين(١٠٩) ، هذا فضـــلا عن منح الاجانب شققا للسكن على نفقة البنك(١١٠) .

ثانيا : البنوك المتخصصة فى مصر

خلت الفترة الســـابقة من البنوك الصـــناعية ، ولكن هذه الفترة تخللها حدث مهم بالنسبة لتمويل الصـــناعة وهو انشاء أول بنك صناعى فى مصر .

أما عن بنوك الرهن العقارى والزراعى خـلال تلك الفترة ، فهى نفس البنوك التى ســـبقت الاشارة اليها فى الفترة السابقة ، وقد اســـتمرت هذه البنوك تزاول نشـــاطها خلال تلك الفترة دون توقف ، ودون انشاء بنوك جديدة أخرى .

ولكى تحصـــل هذه البنوك على المال اللازم لها لتمويل المشـــروعات واقراض العملاء كانت تلجأ الى مصـــادر ثلاثة هى

راس المال والاحتياطيات والسـندات وهى بذلك تشـبه البنوك التجارية ، فالبنك العقارى المصـرى كان رأسـماله سنة ١٩٤٨ ٤٠٠ر٠٠٠ سـهم لحامله قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك تبلغ مائتى مليون من الفرنكات قومت سنة ١٩٥٠ بالجنيهات المصـرية بلغت ٧ر٧١٥ر٠٠٠ جـ ٠ م مدفوع نصـفها وقد اسـتمر رأس المال طـوال تلك الفترة دون أن يطـرا عليه اى تغيير(١١١) وأما الاحتياطيات فكانت عبارة عن خصم جزء من أرباحه السـنوية وتجنيبها فى حسـاب مسـتقل يعرف بالاحتياطى وهى الأرباح غير الموزعة ، وقد بلغت قيمة الاحتياطيات لدى البنك فى ٣١ أكتوبر ١٩٥١ حوالى ٤ر١٩٤ر٥٤٧ جـ ٠ م جميعها مستثمرة فى استثمارات مختلفة مثل أوراق مالية أو عقارات ، أما السـندات فقد بلغت فى نفس التاريخ٣٥٨٤ر٦٣٨ جـ ٠ م ، وبذلك بلغ اجمالى أموال البنك من النواحى الثلاث السابقة حوالى ١٢ر٠٦٩ر٥٩٠ جـ ٠ م ٠

وقد واجهت البنك بعض المشاكل بالنسبة للتمويل والاستثمار، فقد وصـل مجموع الديون العقارية التى كانت للبنك ١٩٤٧ الى أدنى مسـتوى له ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ جـ ٠ م ، ولا شك أن رصيد هذه الديون يعنى بالتالى نقص رصـيد الفوائد المحصـلة منها وهى مصـدر أرباح البنك فى النهاية ، ولذلك كانت تقابل البنك مشكلة استثمار هذه القروض التى تسـدد اليه فكان يستثمرها فى الأوراق المالية حتى يتمتع بميزة السـيولة عندما يحتاج اليها فيمكن بيعها فى البورصـة والحصول على نقد سائل يقرضه لعملائه .

واذا قارنا بين النقود التى سـددها العملاء للبنك ١٩٤٧ بالنقود التى اقترضـوها منذ عشر سنوات (١٩٣٧) فسنجد أن الجنيه المصـرى هبطت قيمته الى الخمس وان العملاء يسددون ما عليهم نقدا ولكن لا يسـددون ما عليهم بنفس القيمة ، فهم

يســـددون مبلغ العشـــرة الآلاف جنيه التى اقترضوها منذ عشـــر ســـنوات ولكن قيمتها ١٩٤٧ تســـاوى الفى جنيه فقط ، والنبك خاسر فى هذه الحالة(١١٢) .

وعن مدى التزام البنك بقانون تنظيم الشـــركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، فقد عمل البنك على اكتمال النســـب المقررة بالتدريج ، وقد تم ذلك بالحصـــول على الجنســـية المصـــرية فحتى ٢٤ مايو ١٩٤٨ حصـــل على الجنســـية المصـــرية ٨ موظفون بالاضـــافة الى ٣٠ موظفا قدموا طلبات للحصول على شـــهادة الجنســـية المصـــرية(١١٣) ، وحتى ذلك التاريخ بلغت نسبة عدد الموظفين المصـــريين ٨ر٥٣٪ بعجز قدره ٢ر٢١٪ ، وقد تعددت الجنسيات فى هذا البنـــك وذللـــك ســـيطروا على ادارته ، وكان الفرنويون فى المركز الأول من حيث العدد يليهم اليونانيون ثم البريطانيون فالايطاليون(١١٤) ، وفى العام التالى عمل البنك على زيادة عدد المصـــريين بالمتمصـــرين حتى أصـــبحت النسبة ١ر٧٠٪ بعجز ٩ر٤٪(١١٥) وفى ٤ نوفمبر ١٩٥٠ اكتملت نســـبة المصـــريين المقررة فى البنك حيث بلغت ٨ر٧٥٪(١١٦) ، وأما عن أعضـــاء مجلس الادارة فقد بلغ عدد المصـــريين خمســـة أعضـــاء من اجمالى العدد البالغ ١٢ عضـــوا بنســـبة ٤١٪(١١٧) ، وبذلك فالبنك أكمل النســـبة المقـــررة لتمصـــير مجلس الادارة وطبقا لقانون البنك الأســـاسى كان كل عضـــو من أعضـــاء مجلس الادارة ملزما بأن يودع ١٠٠ ســـهم من أســـهم الشركة لـــدى بنـــك الخصم الأهلى الباريسى بالقاهرة(١١٨) .

أما البنك العقارى الزراعى المصـــرى فقد بلغ رأســـماله خلال تلك الفترة نحو ٥ر١ مليون جـ.م ، وأما عن احتياطيات البنك فقد بلغت ١٩٥٠ نحو ٦٤٦ر٣٢٣ جـ . م منها ٥٨ر٤٤٥ جـ . م

احتياطيا قانونيا ، وكان البنك يســـــتقطع سنويا ١٠٪ من الارباح تخصص كاحتياط خاص لمقابلة الاســـتهلاكات والديون المشكوك فيها ، فاذا وقعت خسارة يخصـــم مقدارها أولا من الاحتياطى الخاص ثم من الاحتياطى العام ، وما يتبقى من الارباح بعد خصم المصاريف العمومية والتكاليف يكون تحت تصرف الحكومة(١١٩) . حيث يتضـــح من عضــوية مجلس الادارة ان للحكومة الاغلبية فى رأس المال والادارة .

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نذكر أن هذه البنوك كانت تقوم بمنح قروض برهن عقارى . وتزداد هذه القروض كلما زاد نشاط البنوك وتوافرت أموالها ، وفى الواقع فان أموال هذه البنوك غالبا متوافرة حيث الفائدة التى تفرض على القروض وهى فى الغالب فائدة مركبة . وخير دليل على ذلك بنك الأراضى المصـــرية الذى بلغت قروضــــه سنة ١٩٤٧ نحو ٢١٣ر٤٦١ر٢ ج . م زادت سنة ١٩٤٨ الى ٢٣٣ر٤٧٦ر٢ ج . م ثم ارتفعت ســـنة ١٩٤٩ الى ٨١٥ر٥٢٧ر٢ ج . م بزيادة قدرها ٦٠٢ر٦٦ج . م على ســـنة ١٩٤٧ . مع ملاحظة ان رأســـمال البنك لم يتغير عما كان عليه عند التأسيس ، ففى سنة ١٩٥٠ كان ايضا مليون ج . ك منها ٠٠٠ر١٩٥ ســـهما عاديا قيمة كل منها ٥ ج . ك مدفوعة بالكامل و ٥٠٠٠ حصـــة تأسيس قيمة كل منها ٥ ج . ك(١٢٠) .

وقد سيطر على البنك مجلس ادارة فرنسى غالبا ، والعجب ان البنك مع صـــدور قانون التنظيم ســـنة ١٩٤٧ كانت نســـبة المصـــريين فى أعضـــاء مجلس الادارة مطابقة للقانون فقد كان اجمالى عدد الأعضـــاء سنة ١٩٤٨ عشـــرة منهم ٤ مصـــريون بنســـبة ٤٠٪(١٢١) وهى نســـبة مطابقة ، ولكن بمرور ثلاث ســـنوات تغير الوضـــع من مطابقة الى عدم مطابقة ففى سنة

١٩٥٠ بلغ أعضـــاء مجلس ادارة البنك أحد عشـــر عضـــوا منهم ثلاثة مصـــريين بنسبة ٢٧٫٣٪ بعجز ١٢٫٧٪ ، وباقى الاعضاء الثمانية فرنســــيين بنســـبة ٧٢٫٧٪(١٢٢) . وكانت تعاون هذا المجلس مجموعة كبيرة من الموظفين الفرنســيين واليونانيين وعددا آخر من البريطانيين والايطاليين ، وقد بلغت نســبة الموظفــين المصريين ٨ر٥٠٪ منهم عددا كبيرا أتراك متمصرين(١٢٣) .

اما البنك الســويسرى المصـــرى للقروض العقارية فلم يســتطع الاحتفاظ براسماله كاملا فقد تعرض لهزات اقتصادية أثرت على راســماله فمن ٥٠٠ر٨٣٤ر٣ فرنك سويسرى (١٩٣٧) الى ٥٠٠ر٢٥٤ر٢ فرنك ســويسرى عام ١٩٤٧ بانخفاض قدره ٠٠٠ر٥٨٠ر١ فرنك سويسرى ثم انخفض الى ٥٠٠ر٨٨٤ر١ فرنك سويسرى عام ١٩٥٠ وهو انخفاض شــديد بلغ أقل من نصــف ما كان (١٩٣٧) .

كما أن البنك طوال تلك الفترة لم يحاول اشــراك المصريين فى رأسماله أو ادارته ، فقد بلغ عدد أعضـــاء مجلس الادارة سنة ١٩٥٠ ســبعة أعضـــاء جميعهم اجانب ولا يوجد بينهم أى مصـــرى(١٢٤) .

وفى سنة ١٩٤٧ زيد رأســمال بنك التســليف الزراعى المصرى من مليون جنيه عند التأسيس الى مليون ونصف مليون جنيه(١٢٥) ، كما عدل نظام البنك اكثر من مرة فى ٢٠ ديســمبر ١٩٤٨ و ٢٧ ديســمبر ١٩٤٨ و ٢٨ مارس ١٩٤٩ حيث تغير اسم البنك الى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » وبنفس المساهمين عند التأسيس(١٢٦) وبدلا من أن يقوم البنك بتمصــير موظفيه قام بأعمال تعســفية ضــدهم وقام بفصــل عدد كبير كبير منهم بأســباب وبدون أسباب(١٢٧) .

وأهم حدث ظهر خلال تلك الفترة هو انشاء « البنك الصناعى » فى مصر فقد كانت مهمة البنوك التجارية تتركز فى تمويل التجارة الخارجية وكذلك تمويل محصول القطن وقد أحجمت عن تمويل الصناعة ، وذلك لأن التجارة الخارجية وتمويل القطن أو الاتجار فيه ، أعطت استثمارا آمنا سهلا ومضمونا لأموالها ، يضاف الى ذلك تأخر الصناعة وعدم وجود مقترضين أقوياء فى القسم الصناعى ، واحجام البنوك الأجنبية عن الاتصال مباشرة بالجمهور المصرى ، ومن العوامل التى جعلت البنوك تبتعد عن تمويل الصناعة كذلك الموقف المصرفى البريطانى التقليدى الذى أوضحه محافظ البنك الأهلى بقوله : « ان اشتراك بنوك الودائع فى خلق صناعات أو فى تطوير الموجود منها أوجد الكثير من المشاكل »(١٢٨) .

كما انه بقيام الحرب الثانية تكررت ظروف الحرب الأولى ، وهى الظروف التى وجدت فيها الصناعة المصرية مجالا لتدعيم مركزها المالى بفضل عدم وجود منافسة للمنتجات الأجنبية التى تمتاز عنها جودة وسعرا والتى انقطع ورودها خلال الحرب(١٢٩) ، وهنا انتقلت مصر الى مرحلة مهمة بشأن التسليف الصناعي ، وهي مرحلة تدخل الدولة فى المشاركة الفعالة في النهوض بالصناعة ، حيث ان البلاد في حاجة الي تنمية الانتاج الصناعي والتخفيف من حدة البطالة وايجاد توازن اقتصادى بين الانتاج الزراعي والصناعى ، وكان مظهر ذلك هو اشتراكها فى انشاء البنك الصناعى .

وقد تمت دراسة المشروع سنة ١٩٤٠ ، وتقدمت وزارة التجارة والصناعة بمذكرة مشروع قانون بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى بنك صناعى الى مجلس الوزراء سنة ١٩٤٥ ،

وفى سنة ١٩٤٧ صـــــدر القانون رقم ١٣١ الخاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى انشاء بنك صناعى .

وفى سنة ١٩٤٨ صـــدر نظام البنك الذى بدأ نشـــاطه الفعلى فى أكتوبر من العام التالى ، وهو شـــركة مساهمة مصرية برأســـمال قدره مليون ونصف مليون جنيه مقسمة على ٣٧٥,٠٠٠ ســـهما قيمة كل منها أربعة جنيهات ، وتشـــترك الحكومة فيه بحصـــة قدرها ٥١٪ ، أما الجزء الباقى فموزع بين الهيئـــات والأفراد ، وقد بلغ نصـــيب الآخرين ١٩٪ من رأس المال ، وتضـــمن الحكومة لحملة الاســـهم ربحا أدنى قدره ٣,٥٪ من القيمة الاسمية للسهم .

غير أن امكانات البنك المالية لم تقف عند حد راس المال اذ رخص له أن يقترض من الحكومة فى حدود مليونى جنيه وأن يصدر فى حدود خمســـة أمثال راس المال على أن تضـــمن الحكومة القيمة الاســـمية للســـندات وتســـديد الفـــائدة المقررة عند الاستحقاق(١٣٠) .

كما نص القانون ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ على استثناء البنك من أحكام (المادة السادسة) من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصـــة بالشـــركات المســـاهمة وتنظيمها بالنسبة لراس المال (المادة الأولى) .

ونص على استثناء البنك من أحكام (المادة العاشرة) من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ســـالف الذكر باعفاء أعضـــاء مجلس ادارة البنك الصـــناعى النائبين عن الحكومة من شـــرط ضـــمان الإدارة ـــ المنصـــوص عليه فى تلك المادة (المادة الثانية) . وأن البنك يعد بنكا مختلطا حيث ســـاهم الأجانب فى تأســـيسه ، والدليل على ذلك أن الـــ ٤٩٪ الباقية بعد نصـــيب الحكومة ،

ســــاهم فيها الأفراد والهيئات واغلبها أجنبية وكانت عبارة عن ١٩٪ للأفراد المصــريين على نحو ما سبق ، و ٣٠٪ للأشخاص المعنوية والطبيعية(١٣١) وهى كما يأتى :

البنك الأهلى المصرى ساهم

براسمال قدره ٥٠٠ر٥٠ جـم قيمة ٥٠٠ر١٢ سهم

البنك البلجيكى	١٩ر٠٠٠	٤ر٧٥٠
شركة الغزل الأهلية المصرية		
يمثلها « روبيرجاش »	١٥ر٠٠٠	٣ر٧٥٠
شركة مياه القاهرة	١٠ر٠٠٠	٢ر٥٠٠
شركة سباهى لخيوط		
الغزل	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
شركة مساهمة البحيرة		
يمثلها « البير لباردى »	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
ادارة صندوق التوفير	١٠٤ر٠٠٠	٢٦ر٠٠٠
الجمعية التعاونية للبترول	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
شركة الشرق للتأمين	١٥ر٠٠٠	٣ر٧٥٠
شركة اسكندرية للتأمين	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠
شركة صناعة نسيج		
الالياف	٥ر٠٠٠	١ر٢٥٠

الجمــــلة ٢٣٨ر٠٠٠ جـم. قيمة ٥٦ر٥٠٠ سهم

وقد تم دفع قيمة راس المال عند التأسيس وقيمته ٣٥٧٫٠٠٠ ج . م كما وجد مخصص للأفراد من المصريين ، وكذلك شركات مصرية مثل بنك مصر الذى اشترى عشرة آلاف سهم قيمتها أربعين الف جنيه((١٣٢) .

وقد رخص القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ للحكومة أن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات بفوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك (المادة الثانية)(١٣٣) .

ومشاركة الحكومة فى راسمال البنك وضمانتها له لدى البنك الأهلى دليل تشجيع الحكومة للصناعات المصرية خلال تلك الفترة .

وطبقا لنظام البنك الأساسى عهد اليه بالاقراض والاشتراك فى المشروعات الصناعية بغرض النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها وتحديد مهمة البنك فى الاشتراك فى انشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية ، وتقديم السلف الصناعية بضمان عينى أو شخصى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، ويقوم بمعاونة خريجى المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية بمنحهم سلفا بضمان عيني او شخصى او غير ذلك ويقوم البنك باستثمار الفائض من الأموال فى شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية ، ومساندة الصناعة المصرية بامدادها بالمواد الخام والآلات(١٣٤) .

وقد زاول البنك نشـــاطه ابتداء من أكتوبر ١٩٤٩ ومنذ ذلك التاريخ ولمدة خمس ســنوات أطلق على هذه الفترة (فترة الحذر) اذ كان شــديد الحســاسية الى درجة قد تصــل الى التضييق خاصــة بالنسبة للصــناعات الصــغرى والمتوســطة وعلى الرغم من الامكانات المالية التى كفلها القانون لموارد البنك فان رأس المال ــ على ضآلته وقصــوره عن أن يفى بحاجات الصناعة فى مصــر ــ لم يكن قد طلب بالكامل حتى نهاية الخمس سنوات (أغسطس ١٩٥٣) ، ولعل ذلك راجع الى انه كان على البنك أن يسير وئيدا خلال السنوات الأولى من حياته حتى تثبت أقدامه ويبين موضــعه .

ومع ذلك انتفع من القروض التى اصـــدرها البنك حتى نهاية تلك الفترة نحو ٩٣ مؤسسة وكانت القروض متوسطة الأجل هى الغالبة اذ بلغت ٦٣٤ الف ج . م انتفع بها ٥٢ مؤسسة ، بينما بلغت الســلف القصــيرة الأجل والاعتمادات ٥٣٤ الف ج . م انتفع بها مؤسستان فقط ، كما يتضــح من البيان الآتى :

السنة	سلف طويلة الأجل		سلف متوسطة الأجل		سلف قصيرة الأجل		اعتمادات	
	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار
١٩٥٠	٢	٣٧٫٠٠٠	٢٦	٣٢٦٫٩٢٥	١٣	١٠٧٫٨٠٠	٣	١٣٣٫٨٩٦
١٩٥١	—	—	٢٦	٣٠٧٫٣٩٨	١٩	٥٧٫٤٣٠	٤	٢٣٥٫٢٠١
المجموع	٢	٣٧٫٠٠٠	٥٢	٦٣٤٫٣٢٣	٣٢	١٦٥٫٢٣٠	٧	٣٦٩٫٠٩٧

ومن الميزانية العمومية للبنك نجد ان الارباح التى حققها زادت من ٢٠٠ ج.م سنة ١٩٥٠ الي ٢١٫٦٠٠ ج.م سنة ١٩٥١(١٣٥) .

وبذلك يمكن القول بأن الحكومة بمساهمتها بالجزء الأكبر فى انشاء البنك الصناعى استطاعت أن تعمل على تمويل قطاع كبير من الصناعة عن طريق منح القروض المتنوعة (طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل) للصناعات المختلفة .

والجدير بالملاحظة أن انشاء البنك الصناعى قد جاء فى وقت فقدت فيه مصر انتماء بنك مصر لمصر منذ دخلته العناصر الأجنبية والاحتكارية وسيطرت عليه بعد أزمة ١٩٣٩ ، وان كانت هناك عناصر أجنبية بالبنك الصناعى الجديد ، فان السيطرة التامة على البنك كانت للحكومة والمساهمين المصريين حيث كانت لهم الأغلبية العظمى فى رأسمال البنك وبالتالى فى مجلس الادارة الأمر الذى ترتب عليه التحكم فى الجمعية العمومية للبنك .

* * *

ومن أهم عوامل تحرير القطاع المصرفى من النفوذ الأجنبى خلال تلك الفترة خروج مصر من المنطقة الاسترلينية ١٩٤٧ وفرض رقابة على التحويلات بين مصر وانجلترا ، وهذا أضعف من اعتماد البنوك الأجنبية على مراكزها الرئيسية فى الخارج ، ومهد السبيل لاخضاعها لسياسة نقدية محلية بدأت تظهر مع تحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى .

هذا بجانب استمرار عدد كبير من البنوك الأجنبية فى قبول ديون مصر السنوية ويتحرك رأسمالها الى مراكزها الرئيسية فى لندن وباريس وبعض العواصم الأوربية الأخرى ، وانها تعتمد على التجارة الداخلية والأجنبية(١٣٦) ؛ فمن المعروف أن أغلب هذه البنوك لم تكن الا فروعا لشركات أجنبية توجد مراكز

ادارتها فى الخارج ، وهذه الفروع ليست لها شخصية معنوية مستقلة ، انما استمدت شخصيتها من الشركات التابعة لها فى الخارج(١٣٧) .

وفى سنة ١٩٤٩ أنشئت ادارة للاشراف على البنوك المرتبطة بالتزامات قبل الحكومة . الحقت بالادارة العامة لحسابات ومشتريات الحكومة ومخازنها وسميت الادارة باسم « ادارة مراجعة حسابات البنوك » ، وفى ٢ يوليه ١٩٥١ صدر قرار وزارى بتعديل اسمها الى « ادارة مراقبة البنوك » ، وكان من أهم خصائصها مراقبة تنفيذ الاتفاقات والقوانين الصادرة بانشاء وتنظيم البنوك ولوائحها الداخلية ، وفحص تقارير مجالس ادارتها ، والتفتيش على حساباتها وميزانياتها وتقارير مراقبى حساباتها وفحص العمليات التى تقوم بها لحساب الحكومة بطريق الحبشنى والتى لا تدخل ضمن اختصاصات ادارة محاسبة البنوك التى انشئت بوزارة التموين فى أعقاب الحرب الثانية(١٣٨) .

تحرير الجنيه المصرى من تبعيته للجنيه الانجليزى :

خرجت مصر من المنطقة الاسترلينية بموجب اتفاقية ١٩٤٧ وقد ترتب على ذلك التحرر المصرى من التبعية البريطانية ضرورة العمل على تكوين احتياطات مناسبة من الذهب والعملات الأجنبية ، فاضطرت الى الابقاء على نظام الرقابة على الصرف بما يكفل توفير استيراد المواد الانتاجية والأساسية وحسن توزيع احتياطياتها النقدية ولم تستمر هذه السياسة طويلا ، فاستخدمت مصر ما يسمى « حسابات جنيه التصدير » الذى كان يقضى بأن تقوم الحكومة المصرية باستيراد بضائع بلاد العملات الصعبة عن طريق دولة وسيطة تقبل الدفع

بجنيه التصدير المصرى ورغبة فى تكوين احتياط تقديرى من العملات الصعبة(١٣٩) ، وبهذا انخفضت ارصدة مصر لدى انجلترا فبلغت فى ١٩٤٨ نحو ٣٤٦ مليون جنيه استرلينى وفى ١٩٤٩ نحو ٣٢٢ مليون جنيه استرلينى(١٤٠) .

وفى مارس ١٩٤٩ عقدت اتفاقية بين مصر وانجلترا بمقتضاها تم تحويل خمسة ملايين من الجنيهات الى دولارات كما تم نقل ١٢ مليونا من حساب رقم ٢ الى حساب رقم ١ (الاسترلينى المفرج عنه) ، ولما كانت الأرصدة فى الحساب رقم ١ تبلغ ٤ر٧ مليون ج . م فلم يكن لعمليات التحرير هذه نتيجة مباشرة لأن عجز بريطانيا عن امداد مصر بالسلع باسعار المنافسة ظل هو المشكلة ، وعلاوة على ذلك فقد أضافت بريطانيا الى الاتفاقية تعديلا بقيود مشددة اذ اصرت على أن يكون الحق فى استخدام الاسترلينى مقصورا على المعاملات التى تتم فى بضائع مصدرها الأصلى هو البلد الذى يتم الدفع فيه ، وبذلك حرمت مصر من مصدر مهم للحصول على العملة الصعبة ، وردا على ذلك استحدثت مصر جنيها قابلا التحويل (فى حساب التصدير) لتمويل التجارة مع بلاد العملة السهلة(١٤١) .

ولما كانت البنوك فى مصر فرعا لبنوك أجنبية فى الخارج غالبا وتختص بعمليات تمويل التجارة الخارجية لسرعة انتقال هذه الأموال الى الخارج فقد توافق هذا التخصص مع اعتماد الاقتصاد المصرى على تصدير القطن واستيراد المنتجات الصناعية ، هذا يعنى أن الاقتصاد المصرى يتسم بتبعيته لرؤوس الأموال الأجنبية(١٤٢) . وكان الوجه الآخر لهذا الوضع هو ركود الاقتصاد المصرى وتخلفه(١٤٣) .

وقد دل سير الحوادث بعد انتهاء الحرب على أن كثيرا من العملات قومت بأكثر من قيمتها ، وان قيمتها الخارجية لم تتفق مع قيمتها الداخلية ، ولا أدل على ذلك من الصعوبات التى عانتها مصر فى بيع منتجاتها الى دول العملة الصعبة ، اذ ما كانت تستطيع الاستيراد من هذه الدول الا بسعر أعلى من سعر التعادل بين الجنيه المصرى وعملات هذه البلاد ، ومع هذا فان الجنيه المصرى واجه نقصا كبيرا أمام الدولار فى الأسواق الحرة ، فضلا عن أن مصر كانت تشترى السلع الأمريكية من الأسواق الحرة بثمن يزيد على الأثمان التى يحددها سعر التعادل الرسمى بين الدولار والجنيه المصرى ، ولما كانت مصر دائنة لانجلترا فان مجرد خفض الجنيه الاسترلينى بنسبة ٣٠٪ من قيمته سيؤدى الى تخفيض آلى فى قيمة دين مصر على انجلترا وبالتالى خفض فى قيمة غطاء البنكنوت(١٤٤) .

وبذلك يتضح أن الاقتصاد المصرى أضير كثيرا خاصة النظام النقدى المصرى ، وهذه الاضرار جزء من مخطط استعمارى بريطانى سعى لعدم استقلال مصر اقتصاديا ، فقد أدى ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى الى فقدان الجنيه المصرى استقلاله تماما حيث ارتبط سعر صرف الجنيه المصرى بالاسترلينى من حيث الانخفاض والارتفاع وأدى ذلك الى تعرض الاقتصاد المصرى لأى اضطرابات نقدية فى انجلترا ، كما فقدت مصر السيطرة على حجم الاصدار النقدى ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع فى مستويات الأسعار ، وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة فى مصر .

أضف الى ذلك تراكم الأرصدة الاسترلينية لمصر لدى انجلترا والتى شكلت تسويتها مشكلة كبيرة (مشكلة الارصدة الاسترلينية)(١٤٥) .

أما عن بورصـــة الأوراق المالية فى مصر خلال تلك الفترة :
فقد أدى الاتفاق المالى بين مصـــر وانجلترا الذى خرجت بموجبه مصـــر من المنطقة الاسترلينية سنة ١٩٤٧ الى الاضـــرار بالتجارة المصـــرية تماما(١٤٦) ، كما ادى الى هبوط الأســـعار فى بورصة مصـــر وأســـواقها التجارية بسبب أنه قد توافر لمصـــــر من العملات الصـــعبة اكثر مما تســـتطيع اســـتخدامه ، وبالتالى مزاحمة السلع الأجنبية للمنتجات المحلية ، وهذا أدى الى انخفاض اثمان الاســـهم المالية المحلية ومعظمها أسهم صناعية(١٤٧) .

كما أن هبوط أســـــعار القطن أدى الى هبوط أســـــعار الأوراق المالية ، ففى سنة ١٩٤٩ تدهورت الأســـعار الى اقل مســـتوى وصـــلت اليه منذ الحرب الثانية بسبب تدهور أسعار القطن الذى هوت بسببه أســـعار اســـهم شـــركات الأراضى ، الا أن اضـــــطرار تجار القطن الى بيع أوراقهم المالية لتغطية القروض المنوحة لهم من البنوك كان السبب المباشـــر فى هذا التدهور(١٤٨) .

وفى أواخر ١٩٥٠ ادت موجة النضـــخم التى ســـــادت العالم الى اعادة النشـــاط لأســـعار اسهم الشركات فى البورصة اســـتفادت منه أســـهم الشـــركات التجارية والصـــناعية التى اصبحت فى ذلك الوقت أقوى على كفاح المنافســـة الاجنبية ، وينطبق ذلك على كل الشـــركات المســـاهمة الاجنبية فى مصر ، فعلى ســـبيل المثال فمحفظة الأوراق المالية للبنك التجارى المصرى كأحدى شـــركات المســـاهمة تشـــر الى أن اســـهم الشركات المصـــرية فيها فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ بلغت ١٦٩ر٦٢٨ ج . م وقيمتهـــا فى البورصـــــة ١٨٧ر٨٩٥ ج . م بزيادة ١٧ر٢٦٧ ج . م(١٤٩) ، وفى سنة ١٩٥١ خضـــعت الأوراق المالية المصرية

والاجنبية فى البورصـــة لرســـم الدمغة(١٥٠) ، وهذا نوع من الضريبة التى اضيفت على الأوراق المالية فى مصر .

وقد اعتمدت بورصـــة الأوراق المالية فى مصـــر على العنصـــر الاجنبى خاصـــة الســـماسرة الذين كانوا يعتمدون اعتمادا كليا على ما يمكنهم اقتراضـــه من البنوك المختلفة ، وكانوا يســـتخدمون رؤوس اموالهم فى تمويل عملياتهم ويحصـــلون على أرباحهم عن طريق الاقتراض من البنوك نقودا تحت الطلب ولأجل قصير بسعر فائدة منخفض جدا(١٥١) .

ثالثا ـــ فى مجـــال التأمين :

أما عن التطـــورات فى قطاع التأمين فقد كانت فى نفس مســـتوى التطورات التى طرأت على الجهاز المصـــرفى ، حيث كان الطابع المســـيطر على شـــركات التأمين هو الطابع الأجنبى ، ولاسيما الفرنسى والانجليزى ، حيث ان نســـبة عدد شـــركات التأمين المصـــرية الى مجموع شـــركات التأمين المســـجلة فى مصـــر كانت لا تزيد على ١٣٪ خلال تلك الفترة ، والجدير بالذكر ان هذا النســـبة لم تكن مصـــرية مائة فى المائة . انما كانت مصـــرية اســـما واجنبية من حيث الســـيطرة والاتجـــاهات فلم تكن هناك شـــركات مصـــرية بالفعل ســـوى شركة مصر للتأمين التى انشأها بنك مصـر ١٩٣٤ .

وحتى نهاية هذه الفترة سنة ١٩٥٢ كان هناك ١١٢ شركة اجنبية تقوم بأعمال التأمين فى مصـــر منها ٥٧ شـــركة انجليزية و ١٨ فرنسية وعشر شركات سويسرية وثمانى شركات أمريكية وخمس شركات هندية والباقى شركات ايطالية ويونانية وجنسيات اخرى مختلفة هذا بالاضافة الى شركة مصـــر للتأمين(١٥٢) . والجدير بالذكر أن هذه الشركة بدات تدخلها العناصر الأجنبية تبعا

لدخول هذه العناصر لبنك مصر بعد أزمة (١٩٣٩) ، والدليل على ذلك أنه دخل مجلس ادارة الشركة ١٩٤٨ ثلاثة أعضاء بريطانيون من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ١٣ عضوا بنسبة ٢٣٪ للأجانب(١٥٣) .

كما يتضح أيضا من خلال عضوية الشركات التى كان يقدمها كل عضو الى الادارة العامة للشركات أن مدير الشركة المذكورة « هارفى بورنج » Harvey Bouting بريطانى الجنسية مقره س . ت . بورنج ، وشركة التأمين المتحدة بلندن ، ومن المعروف أن العضو أو المدير لابد أن يكون مالكا لبعض الاسهم (أسهم الضمان) طبقا لقانون الشركات المساهمة ، وبذلك فان رأسمال الشركة ايضا أصبح يشارك فيه الأجانب ولم يكن مصريا خالصا(١٥٤) ، هذا فضلا عن دخول الكثير من الموظفين الأجانب فى الشركة(١٥٥) .

وخلال هذه الفترة لم تؤسس شركات تأمين سوى شركتين هما « شركة النيل للتأمين وشركة التأمينات المصرية » الأولى تأسست سنة ١٩٤٧ برأسمال ٥٠٠,٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة ، وأغلب المؤسسين بريطانيين وشركات بريطانية وشركة فرنسية ويونانى وأربعة مصريين ، ويمتلك الاجانب فيها ٣٢٠,٠٠٠ ج . م (أى للأجانب حوالى ٦٤٪ وللمصريين ٣٦٪) ، وكان مجال الشركة القيام بأعمال الضامنين والمؤمنين والتعامل فى جميع أنواع التأمين فى مصر والخارج(١٥٦) .

ولما كانت الشركة قد تأسست مع صدور قانون التمصير ١٩٤٧/١٣٨ فقد اشترط الا يزيد أعضاء مجلس ادارتها على احد عشر عضوا ولا يقل عن ستة أعضاء ، والا يقل عدد الأعضاء المصريين عن ثلاثة أعضاء(١٥٧) .

أما الشـــركة الثانية فقد تأسست فى ١٩٥١ برأســـمال ٧٥,٠٠٠ ج . م وقد ســـيطر على الشـــركة مؤسسوها الأجانب والمتمصـــرون ، وكانت تقوم بجميع عمليات التأمين . كما عملت على شراء شركة الادخار المصرية(١٥٨) .

وفى سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ غيرت « شـــركة السـيكورتاه الأهلية المصـــرية » اســـمها الذى أصبح « شركة التأمين الأهلية المصـــرية » ـــ لجميع انواع التأمين فالاســـم الثانى لم يكن يعدل على أن الشـــركة حديثة ، انما هو الاســـم القديم للشـــركة (السيكورتاه) وحدث التغيير بناء على قرار صـــادر من الجمعية العمومية غير العادية للشركة فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ .

ولم يكن من الســـهل عملية تغيير الاســـم بل كان يتعين موافقة الحكومة المصـرية على ذلك ، وفى اجتماع مجلس الدولة فى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ وافقت وزارات التجارة والصناعة والزراعة والتموين على تعديل الاسم(١٥٩) .

وبجانب أعمال التأمين التى كانت تقوم بها شـــركات التأمين اهتمت هذه الشـــركات أيضا باستثمار أموالها فى بناء العمارات وأراضى البناء ، فعلى ســـبيل المثال نجد أن « شركة اسكندرية للتأمين » كانت تمتلك حتى سنة ١٩٥٠ العديد من العمـــارات الكبيرة ، أربعا منها فى الاسكندرية وواحدة فى القاهرة ، كما قامت شـــركة الشرق للتأمين بتشـــغيل أموالها فى شـــراء أوراق مالية مصرية وانجليزية وأمريكية وفرنسية(١٦٠) .

ومنذ انتهاء الحرب الثانية وعودة الثقة والطمأنينة الى شركات التأمين وشعورها بأنها يمكن ان تعمل فى أمان دون تعرضها لأى أخطار حربية ، لذا نشطت وحققت الكثير من المكاسب المالية ، فعلى سبيل المثال كان نشاط شركة التأمينات التجارية المصرية منذ تأسيسها بعد الحرب يزداد سنة بعد أخرى خاصة فى عمليات تحصيل الأقساط من فروع التأمينات العمومية ، ففى سنة ١٩٤٧ حصلت الشركة أقساطا قدرت بنحو ٢٠٠ر٢٨ ج . م زادت ١٩٤٩ الى ٥٠٠ر٧٨ ج . م ثم الى ٢٠٠ر١٤٩ ج . م سنة ١٩٥١ ، الأمر الذى جعلها تحقق الكثير من الارباح(١٦١) ، كما حصلت شركة اسكندرية للتأمين سنة ١٩٤٨ على أرباح كبيرة بلغ صافيها حوالى ٦٩١ر١٢٩ ج.م(١٦٢) .

والمتصفح لوثائق هذه الشركات يجد أن الكثير منها يشمل العديد من الفروع المنتشرة فى معظم أنحاء القطر المصرى ، فعلى سبيل المثال كانت شركة التأمين الأهلية المصرية حتى ١٩٤٩ تمتلك فروعا كثيرة فى القاهرة والمنصورة وبورسعيد والمنيا وغيرها الى جانب المركز الرئيسى فى الاسكندرية(١٦٣) . أما شركة اسكندرية للتأمين فكان لها فروع فى أغلب عواصم مديريات مصر بجانب مركزها الرئيسى فى الاسكندرية وفرع القاهرة(١٦٤) .

أما فيما يتعلق بمدى التزام شركات التأمين بقانون التنظيم ١٩٤٧/١٣٨ من حيث نسبة المصريين فالآتى حالة شركة التأمين الأهلية المصرية فى ٤ اكتوبر ١٩٤٨ .

	عدد	نسبة	عجز	مرتب	نسبة	عجز
مصريون	٦٤	٣٨ر٦٪	٣٦ر٤٪	١٢٠٤ ج٠م	٣٧ر٧٪	٢٧ر٣٪
اجانب	١٠٢	٦١ر٤٪	—	١٩٩١ ج٠م	٦٢ر٣٪	— (١٦٥)

وبالتالى فالعجز كان كبيرا بالنسبة لموظفى الشـــركة ومرتباتهم مع نهاية أول عام على صدور قانون الشركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

— مما لا شك فيه أن الجهاز المصـــرفى والتأمين فى مصـــر كان أجنبيا باستثناء القليل من الشـــركات التى أنشأها بنك مصر وان كان قد تخلله العنصـــر الأجنبى ســـواء بالنسبة لرأس المال أو الادارة خلال تلك الفترة ، وأيضا باستثناء الشـــركات التى للحكومة المصرية النسبة الغالبة فى رأسمالها مثل البنك الصناعى مثلا .

هوامش الفصل الثالث

(١) مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٤٧ جـ ٢ جداول عامة ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وانظر أيضا : د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ١٥٣ .

(٢) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، ص ٣٨٦ .

(٣) نفسه ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٣٢ .

(٥) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ جـ ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، شركة بهرند للتجارة ، وثيقة ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .

(٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٩ فى ١٩٥١/٦/١٢ ، وثيقة ٨٧ فى ١٩٥٢/٢/١٠ .

(٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٠ فى ١٩٥٢/١١/٤ .

(٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٧٩٨ .

(٩) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٧ ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ جـ ١ وثيقة ١٢١ .

(١٠) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٨/١/٢٩ .

وكذلك الوقائع المصرية ، عدد ٣٦ فى ١٩٤٧/٤/٢٤ ، عدد ١٣٤ فى ١٩٤٨/٩/٦ .

(١١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٥ ، ٢٦٣ محلات المملكة الصغيرة .

(١٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ص ٨١٣ ، وكذلك : محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٣٧/٣ جـ ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٦٢ .

(١٤) نفسه ، ص ٧٦٥ ، وانظر أيضا : أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٥) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء . وثيقة ٣ شركة سنتروكومسيون الشرق للتجارة .

(١٦) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٤٨٠/٣ جـ ١ ، وثيقة ١ شركة الازياء الحديثة (بنزايون) .

(١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ حساب الارباح والخسائر عن السنة المالية الأولى ١٩٥١ .

(١٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٠٦ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية الثانية للشركة ١٩٥٢ مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٣/٦/٣٠ .

(١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ .

(٢٠) نفسه ، ص ٧٦٥ ، ٦٧٦ .

(٢١) نفسه ، ص ٧٦٩ .

(٢٢) نفسه ، ص ١٣ ،٨ ٨٦٣ .

(٢٣) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٣٢ .

(٢٤) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٨٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٣ .

(٢٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٥١/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٢٩ محلات شملا الكبرى .

(٢٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٥ فى ١٩٤٩/٣/٨ .

(٢٧) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٤/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٨/١١/٤ .

(٢٨) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٧٨/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٨٣ فى ١٩٤٩/١١/٤ .

(٢٩) الشهر العقارى بأسيوط ، قلم الحفظ ، محفظة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠ ، صورة عقد رهن رقم ٢٨١٤ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ .

(٣٠) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٦/٣ جـ ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف شركة بهرند للتجارة ص ٤١ ، ٤٢ ، ٥٥ فى ١٩٥١/٢/٨ .

(٣١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٥١/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٠٣ فى ١٩٤٩/٣/٩ .

(٣٢) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ٤٧ ، ٤٨ .

(٣٣) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات — ١٤ (أ) ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٧ جـ ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣٤) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٧ جـ ٢ ، وثيقة ٥٣ ، ٥٤ .

(٣٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٣٧ جـ ١ ، وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣٦) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٨٦ ، فى ١٩٥٠/١٠/١٩ .

(٣٧) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١١٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٤١ .

(٣٨) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٢٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٤٤ فى ١٩٤٨/١١/٤ .

(٣٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٥ انحالة فى ١٩٥١ .

(٤٠) محفظة ١٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٢/١١/١١ .

(٤١) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٢٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٩٥ تقرير الفحص ١٩٥١ .

(٤٢) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٣٩ لسنة ١٩٥٠ ، صورة عقد رهن رقم ٢٨١٤ فى ١٩٥٠/٧/٢٧ ، صورة مستخرجة من مكتب توثيق الاسكندرية — عقد فتح اعتماد رهن تأمينى .

(٤٣) نفسه ، مسجل رقم ٣٨٤٧ فى ١٩٥٠/٧/٢٩ .

(٤٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٨٠/٣ جـ ١ وثيقة ١ شركة الأزياء الحديثة (بنزايون) .

(٤٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ الميزانية الأولى ١٩٥١ .

(٤٦) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٤٦ .

(٤٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .

(٤٨) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٥٢/٨/٢٤ ، وثيقة ٤٧ — فى ١٩١٣/٩/١٤ أبرمت الحكومة مع « شركة الانجلو اجيبيان أويل فليدز » اتفاقا ينص على أن يكون مدة رخصة البحث خمس من تاريخ الاتفاق وقد عرض الموضوع على قسم الرأى ١٩٥١/٤/٥ وباستعراض نصوص الاتفاقية وجد أن الاسعار المحددة فى المادة (١٢) منها تسرى بالنسبة لزيت الوقود وزيت الانارة الناتجين من تكرير البترول الخام المستخرج من أية نقطة من الأراضى المصرية تقوم شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية باستغلالها فى مصنع التكرير الخاص بها .

(٤٩) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/٨/٢٤ .

(٥٠) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥١) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥٢) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٤٧ .

(٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٤١٠ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٣٥ ، ٨٣٦ .

(٥٥) محفظة ١٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٨/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٥ فى ١٩٤٩/١١/٤ وكذلك : احصاء شركات المساهمة . يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٨٣٤ .

(٥٦) محفظة ١٤٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٢/٣ ، وثيقة ١٦٢ ، ١٨٩ : وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٣٦ .

(٥٧) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٣ .

(٥٨) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات أخرى حرفيون ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٨/١١/٢٢ .

(٥٩) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨٦/٣ عقود الشركات وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ .

(٦٠) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٢ فى ١٩٥٠/٢/١٨ .

(٦١) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شـــركات قديمة ، ملف ١٨٤/١٦٠/١ عقد امتياز فى ١٩٥٠/١٠/٢٨ .

(٦٢) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٧ ، ٣٩ .

(٦٣) Bent Hansen : Op. Cit., Vol. IV, P. 6.

(٦٤) روبرت مابرو ، سمير رضوان : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .

(٦٥) د . على لطفى : التطور الاقتصادى ، ص ٣٠١ .

(٦٦) مابرو ، رضوان : ص ٨٥ .

(٦٧) المصرى ، عدد ٣٥٢٩ فى ١٩٤٧/٥/١٣ .

(٦٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٢ الى ٩ يناير ١٩٤٩ ، وثيقة ٤٥ .

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٢٥ يناير ١٩٥٠ ، وثيقة ٤٤ .

(٧٠) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة ٤٥ .

(٧١) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة ١ .

(٧٢) فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ — ١٩٥٦ ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٤٢ — ٢٤٦ .

(٧٣) محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ــ دول البنيلكس هى بلجيكا وهولنده ولكسمبرج .

(٧٤) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، ١٩٧٤ ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، وانظر أيضا : Hurewitz : Op. Cit., P. 313.

(٧٥) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٣ فى ١٩٤٧/١/١٩ .

(٧٦) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٧٧) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٥٦ ، ٦٤ .

(٧٨) النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية والاقتصادية ، أكتوبر ١٩٥١ ، ص ٢ ، ٣ .

(٧٩) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٤ ، ١٣ .

(٨٠) النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية والاقتصادية ، أكتوبر ١٩٥١ ص ١ .

(٨١) د . نبيل عبد الحميد : ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٨٢) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢٢ فى ١٩٤٩/٤/٢٠ فى ١٩٤٩ طلب « زكى أحمد » خبير محلف للاقطان ببورصة مينا البصل بالاسكندرية بزيادة مرتبه أسوة « بمستر ووكر » الخبير المحلف بالبورصة نفسها ، الا أن مجلس الوزراء لم يوافق على ذلك .

(٨٣) د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٨٤) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣ ، العدد ٢ لسنة ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٨٥) نفسه ، المجلد الثانى ، العدد الأول لسنة ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٨٦) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٨٧) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٨١ فى ١٩٤٩/٤/٩ .

(٨٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٤ فى ١١/٤/ ١٩٥٠ .

(٨٩) زكريا أحمد نصر : التحليل النقدى — دراسة لأصوله وأساليبه فى الراسمالية ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلى الحلبى ، مصر ١٩٥٦ ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٩٠) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٩١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٩٢) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٦٥ فى ١٩٥٠/١٢/١٤ .

(٩٣) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٦/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٥ .

(٩٤) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٦ فى ١٩٤٩/٥/٩ .

(٩٥) محفظة ١٦! مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٦١/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٤٨/١١/٧ ، وثيقة ٤٧ ، وثيقة ٧٦ فى ١٩٤٩/١/١ .

(٩٦) احصاء شركة المساهمة ، يونية ١٩٥٤/١٩٥٣ ، ص ١٢ .

(٩٧) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٤٦٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٨ ، ٦٨ عقد الشركة .

(٩٨) التجارة العربية الانكليزية . المجلد الثالث ، العدد الثالث ، يناير وفبراير ١٩٥٠ ، ص ٧٩ ، انظر أيضا : فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٩٩) محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٠٠) محفظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٢٢ .

(١٠١) نشرة البنك التجارى المصرى (ش . م .) ــ السنة المالية ١٩٥٠ ، الجمعية العمومية العادية فى ٢٤ أبريل ١٩٥١ ــ شركة النشر المصرية بالاسكندرية ١٩٥١ ، ص ٥ ، ٦ .

(١٠٢) نفسه ، ص ٦ ، وكذلك محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٨٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٨٤ .

(١٠٣) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٦ ان البنوك التجارية غير الداخلة فى غرفة المقاصة لا تهتم كثيرا بتجارة القطن ، كما انها لا تمثل أكثر من ثمن مجموع نشاط البنوك التجارية فى مصر .

(١٠٤) نشرة البنك التجارى المصرى ، السنة المالية ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١٠٥) محفظة د مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٩٩/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١ تقرير ١٩٥١/١٢/٣١ .

(١٠٦) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ١٠ فى ١/٢٦/ ١٩٤٨ ، وثيقة ٣٧ فى ١٩٤٩/٧/١٦ .

(١٠٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٩٤ ، ٩٥ تقرير الفحص عن ١٩٥١ .

(١٠٨) محفظة ه مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٩٩/٣ جـ ١ ، وثيقة ٨٥ ، ٨٦ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(١٠٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ فى ١٩٤٨/١٠/٧ .

(١١٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٩ .

(١١١) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٤٨/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢٠ .

٥٠٠ فرنك = ١٩٢٨ر٧٥ قرش بواقع ٣ر٥٧٥ قرش للفرنك الواحد .

(١٢٢) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ص ٨٢ — ٨٨ .

(١١٣) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/هـ جـ ١ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٨/٥/٢٤ .

(١١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١ ، ١٠ عام ١٩٤٨ .

(١١٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٧ بيانات الشركة ١٩٤٩ .

(١١٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٤٠ فى ١٩٥٠/١١/٤ .

(١١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٧ .

(١١٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢٠ .

(١١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٥ .

(١٢٠) نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٢١) محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦/٣ جـ ١ ، وثيقة ٩ .

(١٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٦ .

(١٢٣) محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٦/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٠ ، ١١ .

(١٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٦ .

(١٢٥) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ٨١ تقرير الفحص عن ١٩٥٠ ، انظر يضا : كماد الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ص ٦٨ .

(١٢٦) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٤٧ ص ١٢ ، ١٣ .

(١٢٧) نفس المحفظة ، الملف ، وثيقة ٤١ فى ١٩٥٠/٢/٢٥ .

(١٢٨) د . خليل حسن خليل : المرجع السابق . ص ٣٦٣ .

(١٢٩) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ص ١٦ .

(١٣٠) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ ج ١ ، وثيقة ٩٢ انشاء البنك الصناعى ، انظر أيضا : د . زكريا أحمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٣١) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ ج ١ ، وثيقة ٩٢ قانون ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ .

(١٣٢) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم ، عقد انشاء البنك الصناعى .

(١٣٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ ج ١ ، وثيقة ٩٢ القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ .

(١٣٤) نفس المحفظة ، والملف ، والوثيقة ، والقانون ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٤/٥٢ . ص ٢٤ ، انظر أيضا : د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(١٣٥) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٤٥٠ ج ١ ، وثيقة ٩٢ .

(١٣٦) Charles Issawi : Egyptian Revolurtion an an-ysis, Op. Cit., P. 40.

(١٣٧) د . سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .

(١٣٨) محفظة ٢٢٦ عابدين ، مالية ، منشورات ، كتاب دورى فى ٩/١٨/ ١٩٥١ — الجشنى : العينات ، أى فحص التقارير والحسابات والميزانيات أو خلافه بطريق العينات .

(١٣٩) مجلة ادارة الأعمال ، عدد ٣٧ لسنة ١٩٨٧ ، ص ٤١ .

(١٤٠) الاخبار ، عدد ١٠١أ٥ فى ١٩٥٠/٥/٧ .

(١٤١) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٥٤ .

بـ/ الحساب رقم ٢ نوع من حسابات التصدير تضمنته اتفاقات عقدت مع بلجيكا وهولندا وسويسرا بهدف توازن المعاملات معها وبمقتضاها تقيد الواردات بجنيهات مصرية تستخدم لدفع صادرات مصرية وترك أمر تحديد سعر الصرف لتقلبات السوق الخارجية ، انظر : محمود صدقي مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٤٢) د . حسين عمر : اقتصاديات الدخل القومى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ . ص ٢٤١ .

(١٤٣) د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية) ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(١٤٤) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٢١ فى ١٩٤٩/٦/١٨ .

(١٤٥) د . محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(١٤٦) Benthansen : Op. Cit., P. 6.

(١٤٧) الاخبار ، عدد ٥٠٠٣ فى ١٩٤٨/١/١٧ .

(١٤٨) البنك الأهلى المصرى ، النشـــــرة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الأول ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(١٤٩) البنك التجارى المصرى ، ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٥ ، ٦ .

(١٥٠) مصطفى الصياد : المرجع السابق ، المجموعة الرابعة ، ص ٨١٦ ، ٨١٧ بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم الدمغة وفيه الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون خاص بالبورصة .

(١٥١) د . عبد العزيز مرعى : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١٥٢) محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٧ ، ٢٤٣ .

(١٥٣) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٧٨/٣ جـ ١ ، وثائق ٤٠ ، ٤١ ، ٧٣ ، ٨٦ فى ١٩٤٩/٤٨ .

(١٥٤) نفس المحفظة ، والملف ، ترجمة الوثيقة ٩٧ فى ١٩٥١/٧/٢٣ .

(١٥٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٤٠ ، ٤١ فى ١٩٤٩/٥/٤

(١٥٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس شركة النيل للتأمين ، وكذلك : ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٨٧ فى ١٩٤٧/٩/١٨ .

(١٥٧) محفظة ٢١ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١ (ب) فى ١٩٤٧/٧/٢٤ .

(١٥٨) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٤٨٦/٣ جـ ١ ، وثيقة من ٤٤ الى ٤٧ ، وكذلك : ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١١٩ فى ١٩٥١/١٢/٣١ .

(١٥٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجاره والصناعة، وثيقة ١١ فى مايو ١٩٤٩ ويبين د . نبيل عبد الحميد أن شركة التأمين الأهلية كونت شركات أخرى فرعية للتأمين على الحياة ضمتها اليها ١٩٤٩ (ولم يذكر اسمها) ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ ، ويبدو أن هذه الشركة هى شـــركة السيكورتاه ظل اسمها يتداول فى المكاتبات حتى بعد الضم وتعديل الاسم ، فقد ذكرت باسم « ريونيونى ادرياتيكا سيكورناه » فى مكاتبة مع وزارة المالية بشأن قيام الوزارات والمصالح بخصم أقساط التأمين الشهرية من ماهيات الموظفين لحسابها . انظر : محفظة ٢٢٦ عابدين ، مالية : منشورات ، كتاب دورى رقم ١٣/٤١/١٨٤ م ١٠ فى ١٩٥١/٤/١٥ .

(١٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ٤٩ /١٩٥٠ ، ص ٧٣٦ — ٧٣٩ .

(١٦١) محفظة ٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٧٢ جـ ١ ، وثيقة ١٥٦ تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية العـــادية للمســاهمين فى ١٩٥٣/٦/٢٦ .

(١٦٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٧٤٠ .

(١٦٣) محفظة ٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(١٦٤) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٢٨/٣ جـ ١ ، وثيقة ٦ .

(١٦٥) محفظة ٢٣ مصلحة الشركات ١٠ (ب) ، ملف ١٨٢ — ١٦/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٦ فى ١٩٤٨/١/٢٠ ، وثيقة ٢٠ فى ١٩٤٨/١/٢١ ، وثيقة ٥١ فى ١٩٤٨/١٠/٤ .

الفصــل الرابــع

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافــق العامــة

تطورت الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات فى مصـــر خلال تلك الفترة ، ففى مجال النقل البرى باشـــرت مصـــلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات العمل فى شـــركات السكك الحديدية الاجنبية فى مصـــر ، وقد اســـتمر مجلس ادارة المصلحة المذكورة يعمل منذ تعديله ١٩٣٩ لمدة عشـــر ســـنوات حتى ١٩٤٩ حيث تم تعديل اختصاصات المدير العام ومجلس ادارة المصـــلحة مرة أخرى ، صـــدر بذلك قانون يقضى بانشاء مجلس ادارة للسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات(١) .

وخلال هذه الفترة بدأت الحكومة المصـــرية تدخل فى مجال الخدمات بديلا عن رأس المال الأجنبى ، وكان ذلك واضـــحا فى ادارة وتشـــغيل هذه السكك الحديدية(٢) .

أما عن خطوط الترام فلم تؤســس شـــركات جـــديدة تلك الفترة ، أما عن الشـــركات الأربع القديمة فقد اســـتمرت منها شـــركة ترام القاهرة(*) وشـــركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس بالقاهرة .

وكانت هذه الشـــركات تطالب برفع تعريفة الأجور ، وذلك لزيادة أرباحها ، وكانت تتحجج بســـوء مركزها المالى ، والجدير بالذكر فان هذه الشـــركات لم تكن تســـتطيع رفع تعريفة الأجور الا بموافقة مجلس الوزراء ، وان كان لأغلب الشـــركات الاجنبية اتباع من كبار رجال الدولة فى مجلس الوزراء يعملون دائما على تلبية رغبات هذه الشـــركات فترفع تعريفة الأجور ، ومن أمثلة ذلك ، ان شـــركة ترام القـــاهرة طالبت برفع التعريفة فى ٦ سبتمبر ١٩٤٧ علما بأنها رفعت أكثر من مرة خلال فترة الحرب وبعدها ، وقد تمت موافقة مجلس الوزراء على ذلك فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨ وتقرر أن تنتهى فترة الزيادة بانتهاء امتياز شركة الامينبوس بالقاهرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ .

ولكن شـــركة الترام تقدمت بطلب آخر لاســـتمرار تطبيق هذه الزيادة لســـوء مركزها المالى ، وقد فحصـــت وزارة التجارة والصـــناعة طلب الشـــركة فتبين أن حالتها المالية مازالت سيئة لأن مصـــروفتها الاســـتغلالية مازالت كبيرة اذ بلغت الزيادة فى ١٩٤٩ فى أثمان المهمات والادوات ومصاريف الطاقة الكهربائية .. ... الخ ٢٢٦٪ عما كانت عليه الحرب ، كما بلغت نسبة الزيادة فى المرتبات والأجور وعلاوة غلاء المعيشة ٢٥٨٪ عما كانت عليه أيضا قبل الحرب .

ولذلك فقد تقرر أن تخصص حصـــيلة زيادة الـــ ٢٠٪ الأولى التى تقررت ١٩٤٣ والمعروفة بالمليم الســـابع فى تغطية الخســـارة وتوزيع الارباح على مساهمى الشـــركة ، كما تقرر أن تخصص حصـــيلة زيادة الـــ ٢٠٪ الثانية التى تقررت ١٩٤٤ فى الصـــرف على العمال ، وقد وافقت وزارتا التجارة والصناعة والأشـــغال العمومية على اســـتمرار العمل بالزيادة لمدة سنة أخرى تنتهى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠(٣) .

والجدير بالملاحظة أن سيطرة الأجانب على كثير من الوظائف وتبعية كبار موظفى الدولة فى مصـــر العنصـــر الأجنبى كان ســـببا فى أن تحقق الشـــركات الاجنبية كل مآربها ، وكانت الموافقة على طلبات الشـــركة المذكورة دائما مجابة مع وضـــع أعذار مؤثرة ولها فاعليتها مع جهاز الدولة الوظيفى .

كما نشـــطت شـــركة سكك مصر الكهربائية وواحات عين شمس خلال تلك الفترة ، فقد بلغ راسمالها فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ نحو ٢٫٠٣٠٫٠٠٩ ج . م وكان لهذا النشـــاط أثره حيث ســـاعد الشـــركة على المســـاهمة فى انشـــاء شـــركة أجنبية جديدة ١٩٤٩ باســـم « شـــركة مصـــر الجديدة العقارية » وكان نصيب الشـــركة فيها نحو ١٣٣٫٠٠٠ ج . م من قيمة الاجمالى البـــالغ ٥٠٠٫٠٠٠ ج . م ، هذا فضـــلا عن قيام الشـــركة ببناء ألف مســـكن وفى نفس العام جلبت الشـــركة قاطرات مترو جديدة وقد ســـدت هذه القاطرات ثغرة كبيرة فى وســـائل النقل اذ اتاحت للشـــركة استخدام الامتداد الجديد فى خط المترو الرئيسى وفى طريق السيارات الجنوبى وشارع سعيد حتى شارع الملك عبد العزيز آل سعود .

اما عن مجلس ادارة الشـــركة فقد كان مكونا من عشـــرة أعضـــاء منهم ستة أجانب ومنهم رئيس المجلس ، وأربعة مصريين وكذلك المدير العام وهيئة المراقبين وعددهم خمســـة جميعهم اجانب .

ومن مظاهر تطـور نشـــاط الشـــركة انه فى ١٤ فبـراير ١٩٥٠ أرسى الملك حجز الاســـاس لانشـــاء مبنى مســـتشفى الأميرة فريال بمصر الجديدة على نفقة الشركة(٤) .

وفى نهـــاية تلك الفترة (١٩٥١) بلغت أطـــوال خطوط الترام بمدينة القاهرة مجتمعة حوالى ٨٨ر٣٣٨ متر خطوط مزدوجة ٣ر٤٦٧ مفردة و ٤٤١ عربة بمحرك و ٣٨٤ عربة بدون محرك ، كما بلغ عدد الركاب فى نفس العام ١٩٥ر٨٢٧ راكب(٥) .

أما شـــركتا الاســـكندرية فقد تحولتا الى شـــركات كما ســبقت الاشـــارة ، ومع هذا فقد حدث خلاف بين شـــركة ســكة حديد الرمل وبلدية الاسكندرية ١٩٤٨ بشأن تســـليم الخطوط والمنشآت المختلفة التابعة للشـــركة البلدية ، ويبدو أن الشـــركة لم تســـلم هذه المتعلقات علما بأن الشـــركة انتهى امتيازها منذ بداية الاربعينات(٦) مما يدل على مدى ســـيطرة الأجانب وعدم التزامهم بالقواعد المعمول بها فى مصـــر أو بعبارة أخرى لم يكن هناك ردع من الحكومة .

أما عن نشـــاط الشـــركة فقد تحولت الى شـــركة نقـــل اتوبيس بجوار خط الترام لمنافســـته(٧) . كما وجهت الشـــركة نشـــاطها الى صناعات مختلفة فأنشأت سنة ١٩٥٠ مسبكا لسبك المعادن وصناعة مواسير المياه والادوات الهندسية(٨) .

وبذلك انخفض عدد خطوط الترام من أربع شـــركات الى شـــركتين فقط ، والشركتان الأخرتان أصـــبحتا مصـــريتين بعد انتهاء امتيازهما .

أما عن شـــركات الســـيارات الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة فقد انخفض عددها كما انخفض نشـــاطها ، وذلك لأن معظم هذه الشـــركات توقف عملها خلال الفترة الســـابقة ، ســـواء عن طريق انتهاء امتياز بعضها وأصـــبحت مصـــرية ، أو بوضـــع البعض منها تحت الحراســـة وخاصـــة بالنســـبة للشـــركات التابعة لرعايا دول المحور ، أو تأثرها بالحـــرب

فأصابتها الخسائر مما أدى الى تصفية أعمالها وتوقفها ، وبعض الشركات اندمجت فى غيرها .

أما عن ظهور شركات جديدة فكان محدودا للغاية ولم يكن هناك جديد فى هذا المجال سوى بعض شركات الترام التى انتهى امتيازها وتحولت الى شركة سيارات مثل شركة سكة حديد الرمل على نحو ما سبق ، كما ساهمت رؤوس الأموال الاجنبية فى انشاء شركة أخرى ١٩٤٧ هى « شركة سيارات الطرق الصحراوية »(٩) .

أما عن الشركات التى ظلت قائمة فقد انتهى امتياز شركة الامنيبوس بالقاهرة فى ١٩٤٨(١٠) ، كما انتهى امتياز شركة الامنيبوس العمومية المصرية (ثورنيكروفت) بالقاهرة ، فى ديسمبر ١٩٤٩ ، وقد جاء ذلك بعد أن تحسنت حالة الشركة بالرغم من وجود عجز فى ميزانيتها قبل انتهاء امتيازها ، وكان ذلك بسبب مساهمة شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس فيها ، مما أدى الى طلب الشركة لمد امتيازها سنة أخرى تنتهى فى آخر ١٩٥٠(١١) .

وحاولت بعض الشركات تطبيق قانون الشركات بعد أن حاولت التهرب منه ففى بداية الفترة بلغت نسبة الموظفين المصريين فى الشركة المصرية للنقل بالسيارات ٧٢ر٧٢٪ مقابل ٢٨ر٢٧٪ للأجانب وهى نسبة معقولة خاصة انها فى بداية الفترة ولكن نسبة المرتبات كانت ضعيفة جدا اذ بلغت ٤٢٪ للمصريين مقابل ٥٨٪ للأجانب(١٢) ، وفى سنة ١٩٤٨ قدمت الشركة لمصلحة الشركات بيانات مخالفة للواقع وفيها بلغت نسبة المصريين ٨٠٪ ومرتباتهم ٥٣٪ ، ولكن بعد المراجعة اتضح أن النسبة لا تزيد على ٦ر٦٦٪ — ومرتباتهم ٤٧٪ ،

وفى ١٩٤٩ اجتهدت الشـــركة فى رفع نسبة المصـــريين حتى بلغت ٧٠٫٥٪ ومرتباتهم ٥٤٫٧٪ ، وفى ١٩٥٠ بلغت نســـبة المصـــريين ما نص عليه القانون حيث بلغت ٧٦٫٤٪ للموظفين و ٦٠٪ للمرتبات(١٣) .

وهناك شـــركات اســـتطاعت أن تحقق أرباحا ، وأخرى لم تســـتطع الا تحقيق الخســـارة فالشـــركة المصـــرية للنقـــل بالســـيارات بلغ صـــافى ربحها ١٩٤٨ حوالى ٢٣٫٦٩٩ جـ . م وهذا الربح وفير جدا وأكبر من رأســـمال الشـــركة بنحو ٣٦٩٩ جـ . م(١٤) أما شـــركة الامنيبوس العمومية المصرية (ثورنيكروفت) فلم تســـتطع أن تحقق ربحا بل اتضـــح عند انتهاء امتيازها ١٩٤٩ أن هناك عجزا فى ميزانيتها ، لذلك طلبت الشـــركة مد امتيازها سنة أخرى حتى تستطيع أن تعوض خسارتها(١٥) .

وخلال تلك الفترة ظهرت شـــركة تدعى « جريفاس النقل بالسيارات » فى مصـــر القديمة ، كانت تقوم بنقل الاسمنت ومواد البناء ، وقد اشـــتكى عمالها لتســـخيرهم فى تنظيف وغســـل الســـيارات علاوة على عملهم المضـــنى فى الشـــركة ، مع أن اجورهم قليلة وهى يومية لا تزيد عن ١٢ قرشا(١٦) .

وفى مجال النقل الجوى اســـتمرت شـــركة مصر للطيران تعمـــل فى مصر ، وقد ســـيطر الأجانب على ادارتها حيث كان اعتمادها الدائم على الطيارين والفنيين الأجانب ، وهذا فضـــلا عن أنها فصـــلت رئيس نقابة عمالها سنة ١٩٤٨ وحرمته من أية مكافأة نظير مطالبته بحقوق العمال(١٧) .

وفى ١٩٤٩ حصـــلت الشـــركة من « مصـــانع برســـتول البريطانية » التى تنتج محركات الطائرات وأجزائها على توكيل

يخول لها حق بيع منتجات هذه المصانع فى الشرق الأوسط ، ونص التوكيل على أن تقدم المصانع البريطانية التسهيلات اللازمة لانشاء ورشة تابعة للشركة لاصلاح المحركات الكبيرة ذات القوة العالية بتكاليف معتدلة(١٨) .

وكان لنشاط الشركة أثر كبير فى تحقيق الارباح العالية وزيادة راس المال الذى بلغ ١٩٤٩ ٣٠٠,٠٠٠ ج . م بزيادة عالية جدا بالمقارنة برأسمالها عند التأسيس الذى كان ١٥,٠٠٠ ج . م(١٩) ، كما أثر ذلك فى أن تصنع شركةThos Harriagton Ltd. نوعا خاصا من سيارات المطارات للشركة(٢٠) .

وقد بذلت الشركة جهدا كبيرا فى تدريب المصريين على مهمة الطيران المختلفة كى يحلوا محل الأجانب فأنشئت لذلك مدرسة للطيران ، وخرجت هذه المدارس الثلاث عددا من المصريين كان لهم دور كبير بعد ذلك فى تمصير هذه الشركة تمصيرا تدريجا(٢١) .

وفى خلال تلك الفترة أسس الأجانب شركة أخرى فى مصر سنة ١٩٤٨ هى « شركة الخطوط المصرية للطيران الدولى (سعيدة) » ، قامت بتأسيسها شركة فيات (شركة مساهمة ايطالية مركزها تورينو ــ ايطاليا) ــ وأربعة ايطاليون آخرون وجماعة من أغنياء مصر (باشوات وبكوات) ، ومركز الشركة بالقاهرة ، ومدة امتيازها ٢٥ سنة ، برأسمال ٢٥٠,٠٠٠ ج . م وكان نصيب شركة فيات ٦٠,٠٠٠ ج . م والايطاليين الأربعة ٢٥,٥٠٠ ج . م ــ اجمالى ١١٢,٥٠٠ ج . م ــ والباقى قدره ١٣٧,٥٠٠ ج . م للمصريين ، وكانت تقوم بالنقل الدولى بالجو بوجه عام ، وبصفة خاصة النقل بين بلاد حوض البحر المتوسط ، ولها أن تنشىء مكاتب فى كل بلد به ميناء جوى

رئيسى(٢٢) . وبهذا نجد مشـــاركة المصـــريين فى رأس المال كانت بنسبة ٥٥٪ والاجانب بنسبة ٤٥٪ ، ومع أن نسبة رأس المال المصـــــرى أكثر مما كان يقره القانون فان الايطـــاليين ســـيطروا على الشـــركة تماما بالفنيين والمشـــرفين الايطاليين بطريقة أضـــرت بالاقتصـــاد المصـــرى فى مجال الطيران خاصة أن الايطـــاليين بالشــــــركة كانوا يقومون بتهريب الأموال الى الخارج ، ولهذا تعمدت الشـــركة عدم تمصير وظائفها ورأسمالها طبقا للقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ومن هنا دأبت مصلحة الشركات بصفة دائمة على التفتيش على الشـــركة منذ أنشائها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٥١ حتى يتم تمصير الشركة(٢٣) .

وفى مجال الملاحة البحرية عملت الحكومة سنة ١٩٤٩ على تشجيع شركات الملاحة العاملة فى مصـــر والتى يطلق عليها انها مصرية أن تقوم بالمنافســـة فى ميدان النقل البحرى وان تنشىء فيما بينها اتحادا يرعى مصـــــالحها ؛ ومن أهم هذه الشـــركات وجميعها أجنبية شـــــركة مصـــر للملاحة البحرية وشـــــركة الاسكندرية الملاحة وشركة بواخر البوستة الخديوية(٢٤) .

وكان لذلك التشـــجيع أثره فى صمود كثير من الشـــركات طوال الفترة برأسمالها مثل شركة قنال المنزلة والملاحة (شبنج) التى اســـــتمر رأســـــمالها حتى نهاية الفترة بنفس قيمته عند التأسيس وهو ٢٦٫٢٠٠ ج . ك(٢٥) .

وبالاضـــافة الى ذلك اســـتطاعت بعض الشركات ايرادات عالية فالشـــركة الأمريكية الشـــرقية للتجارة والملاحة ــ هى شـــــركة تعمل فى مجال التجارة والمـــلاحة أيضـــا ــ بلغت ايراداتها من قســـم الملاحة فقط حوالى ١٨٫٧٤٢ ج . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١(٢٦) .

والجدير بالذكر ان نصيب المصريين فى هذا المجال كان محدودا للغاية ، فلم تكن هناك شركات مصرية خالصة سوى شركتين أسسهما بنك مصر (شركة مصر للنقل والملاحة وشركة مصر للملاحة البحرية) بالاضافة الى الشركة البحرية المصرية .

وهى شركات لم تستطع منافسة الشركات الاجنبية الأخرى لقلة عددها وخبرتها ، فضلا عن ارتباط الشركات الانجليزية فيما بينها باتفاقات كان من شأنها ابعاد الشركات المصرية عن العمل ومن جانب آخر لم تمنح البواخر المصرية كالبواخر الأجنبية سواء فى الموانى الاجنبية أو المصرية (نظرا لأن الموانى المصرية كانت تحت سيطرة الأجانب) ، وأيضا خير دليل على ذلك ان الغزالين الايطاليين اشترطوا فى شراء صفقاتهم أن يكون تسليم بضاعتهم فى ميناء الاسكندرية ، وغرضهم من ذلك أن تطلق لهم الحرية فى شحنها على السفن الايطالية التابعة « لشركة الادرياتيكا » وكان ذلك بايعاز رسمى من الحكومة الايطالية لهؤلاء الغزالين .

وبالاضافة الى ذلك فان شركات الملاحة الاجنبية كان لها أثر كبير فى السيطرة على أسواق النقل البحرى بين مصر والبلاد الأجنبية ، ومن ناحية أخرى اعتمدت شركات الملاحة المصرية فى تشغيل بواخرها على ضباط بحريين ومهندسين اجانب(٢٧) . مما كن له أكبر الأثر فى عدم قدرة الشركات المصرية على منافسة شركات الملاحة الأجنبية .

كما نشطت شركات الاتصال السلكى واللاسلكى الأجنبية فى مصر ، ففى سنة ١٩٤٧ أدرجت شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية فى ميزانيتها عن السنة المذكورة

التكاليف اللازمة لانشاء محطة لاسلكية (مبان وأجهزة) للاتصال لاسلكيا بالبلاد العربية ، ولهذا أوصت مصلحة السكة الحديد لشركة ماركونى بالاستمرار فى الارسال الخاص بالوكالة العربية لالتقاطها فى بغداد والقدس ودمشق بدلا من بيروت لمدة ستة أشهر ابتداء من أول يناير ١٩٤٨(٢٨) .

ولما كانت الشركة انجليزية فقد غلب عليها الطابع الانجليزى خاصة فى الادارة والوظائف التى تمتع بها هؤلاء الانجليز(٢٩) ، لذا فرضت الرقابة على الشركة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين ، كما فرضت على دار الاذاعة المصرية وادارات جميع الجرائد والمجلات وربابنة السفن غير الحربية التى توجد فى المياه المصرية وقائدى الطيارات التجارية والخاصة التى تطير فوق أرض مصر أو مياهها الاقليمية ، وكذلك جميع الهيئات وبيوت التجارة فى مصر(٣٠) ؛ وقد تولت ادارة مصرية محطة الاذاعة ولكن أدى تخلى الادارة الانجليزية الى ترك اليد العاملة المصرية قاصرة عن تحمل هذا العبء(٣١) .

أما عن رأسمال الشركة فقد بلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج . م خلال تلك الفترة وهو أضعاف رأس المال عند التأسيس ، ومع أن الشركة أخذت فى تجديد منشآتها وانشاء وتدعيم الاتصال اللاسلكى مع مختلف البلاد الأجنبية ، فان أرباحها تعرضت للانخفاض وذلك بسبب هبوط عدد الكلمات التلغرافية المارة بخطوط الشركة ولانخفاض سعر الجنيه المصرى فى سبتمبر ١٩٤٩ الذى قابلته زيادة فى قيمة الفرنك الذهب التى تحسب على أساسها الأجور التلغرافية الدولية ، فضلا عما اتخذ فى المؤتمرات الدولية من قرارات تقضى بتوحيد الأجور التلغرافية وتخفيضها(٣٢) .

هذا بالاضـــــافة الى تلغرافات وتليفونات الحكومة التى سـيطرت عليها السـلطات البريطانية منذ الحرب الثانية ، وبعد الحرب وخلال تلك الفترة نشطت هذه الهيئة فى أعمال التلغرافات والتليفونات ومنها السنترالات التى أنشأتها بعد نهاية الحرب(٣٣)، وكانت المصـلحة تحاسب الديوان الملكى على المكالمات التليفونية اللاسلكية بشيكات على البنك الأهلى المصرى(٣٤) .

شـبكات توزيع المـاء والكهرباء :

هناك شـركات لها نشـاط بارز فى هذا المجال خاصـة الشـركات القديمة ، مثل شـركة مياه القاهرة التى كانت تقدم تسـهيلات للشـركات الأجنبية الأخرى على حسـاب الحكومة المصـرية ، فقد كانت تتمتع بالاعفاء من الرسـوم الجمركية على ما تسـتورده ، بموجب اتفاق مع الحكومة المصـرية فى ١٧ مايو ١٨٦٥ ، لذا اسـتخدمت الشـركة التحايل ضد الحكومة المصرية حيث طلبت سنة ١٩٥٠ من شـركة شـل وهى شركة أجنبية أيضا أن تسـتورد لها منتجات بترولية كالجاز أويل وغاز الديزل وان تحرر بوالص الشـحن والفواتير باسم شـركة مياه القاهرة ولعدم وجود صـهاريج لدى شـركة مياه القاهرة لتخزين تلك المنتجات عند ورودها فى صهـاريج شـركة شـل(٣٥) وبذلك قامت الشـركة بالاسـتيراد والتصـدير لصالح شركات أجنبية أخـرى ليس لديها حق الاعفاء دون دفع الرسـوم الجمركية المستحقة للحكومة المصـرية على مثل تلك المنتجات ، كان فى هذا ضـرر كبير على الاقتصـاد المصـرى ، هذا من جانب ومن جانب آخر كانت هذه الاتفاقات قد عقدت منذ القرن الماضى فى وقت الامتيـازات الأجنبيـة التى الغيت فى عام ١٩٣٧ ، مما يعني عدم أحقية الشـركة في التمتع بمثل هذا الاعفاء حتى أن

كانت انجليزية ، الا أن السيطرة الانجليزية كانت مازالت قائمة على كثير من مجالات الاقتصاد المصرى .

وقد كان لمثل هذه الاعفاءات وغيرها من وجوه السيطرة الأجنبية أثر كبير على ايرادات مثل هذه الشركات ، فنجد أن شركة مياه القاهرة حققت أرباحا عالية حيث بلغ صافى ربحها ١٩٤٩ حوالى ٢١٣ر٣٢٤ جـ . م وهى تزيد كثيرا على أرباحها فى نهاية الحرب الثانية التى تقدر بحوالى ٩٦٥ر٢٣ جـ.م(٣٦) .

ومن شركات المياه المربحة فى مصر بجانب شركة مياه القاهرة أيضا شركة مياه الاسكندرية وقد استمرت الشركتان الى ما بعد تلك الفترة ، وكان منها محافظة على جنسيتها ، فشركة مياه الاسكندرية على سبيل المثال كانت تدار من لندن حيث انها انجليزية(٣٧) ، كما أن ادارة الشركة فى الاسكندرية كانت أجنبية تحصل على أعلى المرتبات بالاضافة الى مميزات أخرى كالبدلات والسكن ووسائل الرفاهية وغير ذلك(٣٨) . وفى سنة ١٩٤٩ بلغت أرباحها حوالى ١٢١ر١٨٣ جـ . م(٣٩) .

ولم تؤسس خلال تلك الفترة شركات مياه أو كهرباء جديدة بل العكس فقد تناقص عدد هذه الشركات لانتهاء امتياز بعضها مثل « شركة ليبون للكهرباء » التى انتهى امتيازها فى أول يناير ١٩٤٩ ، وعندما قامت ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة باستلام عملية شركة ليبون بعد انتهاء الامتياز وجدت أن حالة كل من محطة توليد الكهرباء بالسبتية والشبكة الكهربائية سيئة ، وذلك لعدم توافر قطع الغيار والادوات والمهمات وقد تحججت الشركة بظروف الحرب(٤٠) . وبذلك يتضح مدى اهمال الأجانب لاصول الشركات الاجنبية خاصة

قرب انتهاء الامتياز ، لأن صيانتها سوف يكون مكلفا للأجانب ومقللا لارباحهم .

وفي نفس السنة (١٩٤٩) التى انتهى فيها امتياز شركة ليبون تعاقدت ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة مع « ماكس ج . بوخنجر » على توريد قيزانين سعة ٤٠ طن/ساعة لمحطة توليد الكهرباء بالسبتية بمبلغ ٥٥ر٠٤٢ ج . م من صنع « شركة فرديناند لنتجز » الالمانية — مع انتداب أحد مهندسيها لتحضير التصميمات والرسومات وعمل الترتيبات اللازمة لنقل القيزانين وتركيبهما لمدة ثمانية أشهر بمرتب ١٠٠ ج . م شهريا بخلاف مصاريف حضوره وعودته التى قدرت بمبلغ ٢٠٠ ج . م ، وقد وافق مجلس ادارة الكهرباء والغاز على ذلك فى ٢٠ أبريل ١٩٤٩(٤١) .

ولما كانت توربينات محطة السبتية من صنع وتركيب « شركة أورليكون » السويسرية وكانت « شركة ليبون » قد تسلمتها مهملة وغير صالحة وتحتاج الى كشف دقيق ، لذا اتصلت ادارة الكهرباء والغاز بالقاهرة فى نفس الوقت بالشركة السويسرية لانتداب ميكانيكى لهذا الغرض(٤٢) ، وبذلك فان هذه الشركات الأجنبية لم تكن تنظر الا لمصلحتها الخاصة .

أما عن الشركات التى لم توقف واستمرت فى العمل خلال تلك الفترة فكثير منها خرجت فى نهاية الفترة بأرباح عالية — فشركة توزيع النور والقوة الكهربائية وهى شركة سويسرية استطاعت ١٩٤٩ أن تبيع إكثر من مليونى كيلووات وحصلت من وراء ذلك على أرباح عالية بلغت أكثر من ١٥٢٤٨ ج.م(٤٣) .

كما ساهمت شركات التزام في القاهرة والاسكندرية بنصيب وافر في امداد هذه المدن بالتيار الكهربائى خاصة في

المناطق التى تسـير فيها خطوطها ، كما جنت من وراء ذلك أرباحا طائلة ، فعلى سـبيل المثال نجد أن شـركة الكهرباء المصـرية المؤسسة من شـركتى ترام القاهرة وسكك حديد مصـر الجديدة البلجيكية قد حققت أرباحا قدرت ١٩٥١ بنحو ١٧٥٫٠٠٠ ج . م بزيادة قدرها ٢٥٫٥٠٠ ج . م عما حققته فى العام السابق(٤٤) .

وأما شركات البناء والتشييد : فهى شـركات سـريعة المكسـب والربح بسبب ملكيتها الكبيرة للعقارات ، فعلى سبيل المثال كانت الشـركة المصـرية للمبانى الحديثة (الشمس) تمتلك حتى ١٩٤٩ تسـع عمارات وفيلا وأربع قطع من الأراضى الفضـاء وعمارتين تحت الانشاء(٤٥) بلغت قيمة العمارات سنة ١٩٥٠ حوالى ٨٢٧٫٢٤٫٠٢ ج . م ، كما بلغت قيمة الأراضى الفضـاء والعمارات تحت الانشـاء نحو ١٣٥٫٤٢٤ ج . م وبلغت الايجارات التى حصـلتها نحو ١٠٥٫٣٦٣ ج . م ، وقد استغلت الشـركة ظروف أزمة المساكن خاصة بالنسبة للطبقات الشعبية ، ولهذا حققت أرباحا بلغت فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ نحو ٥٠٫٤٢٧ ج . م(٤٦) .

كما امتلكت الشـركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصـرى ليمتد قطعا عديدة من الأراضى والعقارات ، ففى سنة ١٩٤٩ امتلكت أراضى بمنيل الروضـة كاملة المرافق (مياه ومجارى وكهرباء) وقامت بتقسـيمها لبيعها والتجارة فيها (٤٧) كما كانت تمتلك سـراى المنيرة وما يتبعها من أراض فضـاء بلغت مساحتها ٢٤٧٩٢ مترا مربعا ، وكان للشـركة أراض فى شـبرا والجيزة والعجوزة أعدت للبناء والبيع فى نفس السنة ، هذا بالاضـافة الى فيلتين كبيرتين فى ضـواحى القاهرة ، وقدرت أملاكها سنة ١٩٤٩ بحوالى ٦٥٫٣١٢ ج . م وفى المقابل حققت أرباحا بلغ صافيها ١٣٫٧٦٧ ج . م(٤٨) .

وقامت شـركة مصـر الجديدة العقارية ببناء عدد كبير من المساكن والمبانى الأخرى ، ففى خلال سـنة ١٩٤٩ بنت ٣٣ عمارة و ٢١ فيلا و ٤ جراجات عمومية وسـوق واحدة ، وذلك عدا المبانى التى تحت الانشـاء حتى نهاية ديسمبر وهى ١٣٨ عمارة و ٧٠ فيلا و ٤٢ بناء مختلفا(٤٩) ، وقد ظهرت شـركة سكك حديد مصـر وواحات عين شمس مشـاركة فى رأسمالها .

وامتلكت شـركة الازبكية البلجيكية المصـرية ١٩٥٠/٤٩ حوالى ٦٣٣١ مترا مربعا وعمـارتين بالقاهرة ، وخصصت بعض المبالغ لشـراء ٤٦٢٥ سـهما من شـركة القاهرة العقارية والمالية(٥٠) ، وبذلك حققت الشـركة أرباحا كثيرة مما أدى الى أن بلغ نصـيب السـهم الواحد سنة ١٩٥٠ حوالى ٣٠ قرشا(٥١) .

وامتلكت شـركة مسـاهمة العقارات المصـرية فى نفس العام نحو ثمانى عمارات فى مناطق رئيسية مهمة بالاسكندرية ، وهذه العمارات مزودة بمصـاعد كهربائية بلغ عددها ١٦ مصعدا وحققت من وراء ذلك أرباحا بلغت ٢٨ر٤٢٩ جـ . م(٥٢) .

وفى نفس العام كانت شـركة اسـتغلال العقـارات بالاسكندرية تدير عمارتين كبيرتين بشـارع فؤاد بالاسكندرية وقد اسـتأجرتهما منذ فترة طويلة من دائرة البرنسيسة والدة طوسون باشا والبنك الأهلى المصـرى ، كما اسـتأجرت الشـركة من دائرة طوسون أيضا الدور الأرضى لبورصة طوسون بالاسكندرية، كما قامت بامتلاك بعض المبانى المماثلة بالاسكندرية واستغلتها(٥٣) .

أما عن شـركة الاسكندرية العقارية وهى شـركة فرنسية اسـتغلت خلال تلك الفترة عمارة كبيرة مشـيدة الاسـكندرية

وقامت بتأجيرها ، علاوة على بعض المبانى الأخرى(٥٤) ، وحققت ارباحا بلغت من ٤٧ ــ ١٩٤٩ نحو ٢٨٥ قرشا للسهم وفى ١٩٥٠/٤٩ نحو ٢٦٥ قرشا السهم ولم تعرف أسباب انخفاض ربح السهم(٥٥) .

وقامت شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) بانشاء عدد كبير من العمارات الضخمة من ضواحى القاهرة(٥٦) ، حققت أرباحا بلغت سنة ١٩٥١ نحو ٨٦٫٨٣١ ج . م(٥٧) وهو ربح ضخم يزيد على رأسمال الشركة عند تأسيسها (١٩٣٨) وهو ٣٦٫٨٣١ ج . م(٥٨) ويقترب من رأسمالها سنة ١٩٥٠ الذى بلغ ١٠٠٫٠٠٠ ج . م(٥٩) .

ولم تكن شركات البناء والزراعة أقل حظا فى امتلاكها لكثير من العقارات من شركات البناء فقط ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة أراضى الدلتا المصرية والاسمنت ليمتد كانت تمتلك مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية والصحراوية فى ضاحية المعادى وانتهزت فرصة مد طريق رئيسى معبد يربط هذه المنطقة بمصر القديمة وأنشأت فى عام ١٩٤٧ عدة طرق معبدة واطلقت عليها اسم حدائق المعادى وفى خلال ١٩٤٩/٤٨ استمرت حركة الانشاء والتعمير فى الضاحية حيث تم بناء ٣٠ فيلا وتسع عمارات سكنية ، وجزء من مستشفى مبرة محمد على لتقديم خدمات صحية لسكان المنطقة ، وانشأت لهم سوقا لتوفير متطلبات السكان ، وقامت بتركيب آلات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ، هذا فضلا عن انشاء مستعمرة كبيرة لسكنى العمال تضم نحو ٤٠ مسكنا زودتها بمنتزهات وحدائق جميلة ونواد ومقاه على النيل ، جنت من ورائها مكاسب كبيرة بلغت سنة ١٩٤٩ نحو ٨٥٫٥٠٧ ج . م(٦٠) .

وكان لرواج هذه الشـــركات وتحقيق الأرباح الطائلة أثره على رؤوس أموالها خلال تلك الفترة ، فعلى ســــبيل المثال تعرضـــت الشـــركة المســـاهمة للعقارات المصرية لعدة تغيرات فى رأســـمالها ما بين الزيادة والنقصـــان ، ومن الجنيه الانجليزى الى المصـــرى وبالتالى فى قيمة الســـهم ، ففى سنة ١٩٤٧ بلغ ٢٤٠٫٠٠٠ ج . م(٦١) مقابل ٢٥٠٫٠٠٠ ج . م عند التأسيس(٦٢) زاد سنة ١٩٥١ الى ٢٧٣٫٨٢٨ ج . م(٦٣) .

اما شـــركة أراضى القبارى فقد بلغ رأســـمالها سنة ١٩٥٠ حوالى ٤٢٩٫٧٦٠ ج . م وبلغ اجمالى المال الاحتياطى للشـــركة فى نفس العام نحو ١٠٥٫٨٣٥ ج . م(٦٤) كما زاد رأسمال شركة الانشـــاء والطرق بالاسكندرية من ٨٠٫٠٠٠ ج . م عند التأسيس الى ١٠٠٫٠٠٠ ج . م سنة ١٩٤٩(٦٥) .

وهناك شـــركات تأثرت رؤوس أموالها مع اســـتمرار نفس العملة الأجنبية مثل الشـــــركة الانجليزية البلجيكية التى تبلغ رأســـمالها سنة ١٩٤٩ نحو ٨٧٨٦٣ ســـهما عاديا قيمة كل سهم ٢٫٥ ج . م مدفوعة بالـــكامل مقـــابل ٣٤٨٫٣٤٥ ج . م عنـــد التأسيس(٦٦) ، وشـــركة اسكندرية العقارية التى يبلغ رأسمالها ١٩٥٠/٤٩ حوالى ٣٠٫١٣٧ ج . ك مقابل ٤٤٫٤٠٠ ج . م عند التأسيس(٦٧) ، أما شـــركة الازبكية البلجيكية المصـــرية فقد بدأت بحوالى ثلاثة ملايين فرنك قيمة ٦٠٠٠ ســـهم بلغت خلال الفترة من ٤٧ — ١٩٤٩ نحو ١٤٫٧٠٠ سهم(٦٨) .

أما عن الشـــركات التى أسسها الأجانب خلال تلك الفترة فهى قليلة بالمقارنة بالفترات السابقة ، حيث لم تظهر ســـوى شـــركة واحدة هى الشـــركة العمومية للاشـــغال والمبانى وصناعاتها (سترك) تأسست فى ٢ فبراير ١٩٥٠ برأســـمال

مصـــرى ســـورى قدره ٥٠٥٫٠٠٠ ج . م وقامت بدراســة وتنفيذ مقاولات الاشـــغال العمومية والخصوصية لكافة الأعمال الهندســـية كالمبانى والكبارى والمحطات الكهربائية واعمال الرى والأعمال الهيدروليكية ، وقامت برصـــــف الطريق بين مطروح وســـــيوه(٦٩) .

وأما عن تطبيق هذه الشـــركات لقانون التنظيم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فنجد انها كانت تحاول اســـتكمال النســـب المطلوبة ، وكثير منها كانت النســـب فيها كاملة ؛ ففى الشـــركة المصرية للأراضى والمبانى بلغ عدد أعضـــاء مجلس الادارة المتمصـــرين سنة ١٩٤٧ نحو ٥٠٪ ونسبة المصـــريين ٧٥٪(٧٠) وفى سنة ١٩٤٨ ارتفعت النســـبة الى ٨٠٪ ، وجميع هذه النســـب اكثر من المطلوب ، ولكن يلاحظ ان ارتفاع نســـبة المصـــريين كانت نتيجة حصـــول الأجانب على الجنســـية المصرية خاصة أعضاء مجلس الادارة ، فعلى ســـبيل المثال نجد أن أعضاء مجلس ادارة مجلس الشـــركة المتمصـــرين عددهم أربعة منهم (ايلى بولينى وموسالزبونا)(٧١) .

أما عن شـــركة المبانى المصـــرية المساهمة (ايجبيكو) فكانت تقوم باداراتها جماعة من الايطاليين والســـويسريين(٧٢) وبلغت نسبة الموظفين المصريين فى ٤ نونمبر ١٩٤٨ نحو ٦٦٫٨٪ ومرتباتهم ٤٩٫٧٪ (٧٣) .

وبعض الشـــركات كانت تدفع عمولة او مكافآت لمديريها الأجانب دون النظر الى أرباحها أو خســـارتها ؛ حيث أصبحت العمولة تدفع بصـــفة دورية كالمرتبات والأجور ، وقد تمثل ذلك فى الشـــركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضة(٧٤) . ويبدو أن الشـــركة حتى ١٠ يوليه ١٩٥٠ لم تكن ســـجلاتها

مطابقة لقانون ١٩٤٧ ، ولكى لا يطلع موظفو مصلحة الشركات على سجلات الشركة لعدم دقتها قامت بمخادعة الموظف ، حيث ذكر له مدير الشركة بالاسكندرية أن المقر الرئيسى الذى يوجد به السجلات فى القاهرة ، فى حين أن البيانات الخاصة بالشركة فى ١٩٥٠/٢/٢٨ تفيد بأن المركز الرئيسى بالاسكندرية(٧٥) وفى موضع آخر يفيد بأن مركز الشركة الرئيسى فى الاسكندرية ولها فروع بالقاهرة(٧٦) وهذا يدل على تحايل الأجانب للتهرب من تطبيق القانون المصرى .

وبذلك يتضح أنه عاد على الأجانب ربح وفير من الشركات العقارية وانهم انفردوا بها دون المصريين حيث لم تظهر أية شركة مصرية بحتة فى هذا المجال ، كما يتضح أن كثيرا من أملاك هذه الشركات « خاصة العمارات والفيلات » مملوكة منذ فترات طويلة وتقوم الشركات باستغلالها وتأجيرها ، كما يتضح أن جميع الشركات العقارية أيضا خلال تلك الفترة تركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فهما أكبر مدينتين وسكانهما فى ازدياد مستمر وفى حاجة الى كثير من البناء والتعمير ، وان هذا التعمير لم يكن نابعا من الأجانب للمصلحة العامة فى مصر ، الا انه أفاد الطرفين الأجانب ومصر . فان كان الأجانب استفادوا ماديا بربح رؤوس أموالهم وسيطرتهم على هذه الأعمال وفى ذلك لم تعط فرصة للمصريين ، فانه عاد على مصر بأنه أضيفت لمسة جمال وتطوير فى الناحية المعمارية المصرية لاسيما فى القاهرة والاسكندرية .

وفى مجال الخدمات السياحية والفندقية :

نشط الأجانب خاصة فى أعمال الفنادق التى تطورت تطورا كبيرا منذ بداية تلك الفترة ، ففى شركة الفنادق المصرية

أدار أعمال الفنادق الخمســـة التابعة للشـــــركة عدد كبير من الأجانب فى وظائف رئيسية واشـــرافية مع بعض المصـــريين فى أعمال الخدمات الأخرى وبلغ عدد الأجانب والمصـــريين ســـنة ١٩٤٨ حوالى ٥١٢ موظفا وعاملا ويعتبر الايطاليون أكثر هؤلاء الأجانب عددا يليهم اليونانيون ثم السويسريون واليوغســــلاف والانجليز وجنسيات أوربية أخرى(٧٧) .

وقامت الشـــركة بأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهى وجميع أنواع المحلات الخاصـــة وبيع جميع أنواع المشـــروبات الروحية والحلوية والمرطبات وكافة لوازم الفنادق من روائح عطرية وملابس وملاد .... الخ .

أما عن ممتلكات الشـــركة سنة ١٩٤٩ فشـــــملت فندق سميراميس والأراضى والأبنية المجـــاورة له ، وكذلك الأراضى المقامة عليها سينما « سان جيمس وروكسى » وهى تحوز على ســـبيل الايجار فنادق « شـــــبرد والكونتننتال سافوى وحلوان الكبير ومينا هاوس مع ملحقاته » والجدير بالذكر أن الثلاثة الفنادق الأخيرة كانت مؤجرة من شركة فنادق مصـــــر الكبرى بمقتضى اتفاقية تنتهى فى ٣٠ ابريل ١٩٥٠ ، وأما عن رأسمال الشـــــركة فقد بلغ سنة ١٩٤٩ حوالى ٦١٥,٠٠٠ ج ٠ م(٧٨) .

وفى سنة ١٩٤٧ باعت شـــركة فنادق مصـــر الكبرى فندق توفيق من مجموع أملاك الشـــــركة الممثلة فى فندق ســــان استيفانو وســـافوى ، وظلت الشـــركة حتى نهاية تلك الفترة خاضعة لادارة أجنبية يغلب عليها الطابعين الايطالى واليونانى مع بعض المصـــريين(٧٩) ، وفى نهاية سنة ١٩٤٩ منيت الشـــركة بعجز فى ميزانيتها بســـبب تقصـــير فترة الانتظار فى المطار ، والابقاء على أسعار ما قبل الحرب كما ان الحالة الراهنة فى

الشـــرق الأوســـط أصبحت عائقا فى وجه السياحة(٨٠) وفى سنة ١٩٥٠ اســـتعادت الشـــركة نشـــاطها السياحى ، مما أدى الى تحقيق أرباح وفيرة بلغ صافيها ٧٦٬٣٦٠ ج . م(٨١) .

أن تقصـــير فترة الانتظار فى المطار لم يكن أثره على شركة فنادق مصـــر الكبرى وحدها ، فقد أثر ذلك على كثير من الشركات فى هذا المجال ، مثل شـــركة الأعمال والمباحث الأغريقية التى تأثرت ميزانيتها فى نهاية سنة ١٩٤٩ بســـبب نقص عدد المسافرين (ترانزيت) بالطرق الجوية ، والعجز فى ميزانية كل من الشركتين السابقتين كان سببه الرئيسى هو حوادث فلسطين(٨٢) .

أما شـــــركة فنادق الوجه القبلى فقد اســـــتمرت تحت ســـيطرة الأجانب خلال تلك الفترة كما لم تطبق قانون الشركات بحجة عدم قدرة المصـــريين على ممارســـة أعمال الفنادق وعدم معرفتهم اللغات الأجنبية(٨٣) وبسبب كثرة فنادق الشركة بالوجه القبلى واهتمام الســـياحة بآثار مصـــر الفرعونية بلغ صافى ربح الشركة ١٩٥٠ نحو ٢٠٬٢٣١ ج . م(٨٤) .

شـــركة قنـــاة الســـويس :

كان اهتمام بريطانيا بالقناة خلال فترة الحرب الثانية كبيرا ، فقد تغير هذا الاهتمام بعد سنة ١٩٤٧ حيث أصـــبح محدودا(٨٥) وبمجرد أن تخلت بريطانيا عن هذا الاهتمام أبدت الولايات المتحدة اهتماما أكبر سنة ١٩٤٨ فاشـــترت من بابا روما حوالى ١٠٠٠ ســـهم مما أعطاها الحق فى أن يكون لها مندوب فى مجلس ادارة الشـــركة(٨٦) .

أيضا كان للشـــركة نفســـها اهتمام كبير بالضفة الشرقية للقناة ـــ حيث خطوط المواصـــلات من ســـيناء الى فلسطين ـــ

وتبرعت الشــركة للحركة الصيهونية حتى ١٩٤٨ بمبالغ طائلة ، وبعد حرب فلســطين أقامت الشــركة مكتبا للاتصــال ولتنسيق المعلومات مع المخابرات الاسرائيلية(٨٧) . فى حين أن معاهدة القسطنطينية الخاصة بحرية الملاحة فى القناة تقضى بحق الدولة فى اســتبعاد الأشــخاص الخطرين الذين يؤدون خدمة للشركة ويتخذون من هذه الخدمة وســيلة للتجسس على الدولة ، أو من يثبت من التحريات أنهم يجمعون المعلومات لحســاب المخابرات السـرية فى الدول المختلفة ــ بما فيها اســرائيل(٨٨) وبذلك فــان الشــركة اســـتمرت فى الخــــلافات التى جعلتها ادارة استعمارية ضد البلاد .

وبالنسبة لمجلس ادارة الشــركة خلال تلك الفترة فنجد انه بعد أن اشــترت مؤسســة أمريكية (مؤسســة روكفلر) بعض الاسهم فى شــركة القناة انضــم الى مجلس الادارة سنة ١٩٤٨ عضــو أمريكى هو « بنكتى تاك » ســفير أمريكا الســابق فى مصر(٨٩) .

ورفضــت الشــركة الخضــوع لاحكام قانون الشــركات ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وقد أســفرت المحادثات بين الحكومة والشركة عن توقيع اتفاق يقضى بزيادة نصــيب المصــريين فى ادارة الشــركة (عضــوان) على أن يتم تعيين عضــوين آخرين فى المقعدين الخاليين المخصصين لفرنســا ويعين عضــو مصــرى خامس فى المكان الذى ســوف يخلو ــ بالوفاة أو الاســتقالة ــ والمخصص لبريطانيا من غير ممثلى الحكومة البريطانية ؛ على ان يعين العضــوان السادس والسابع فى عامى ١٩٥٩ ــ ١٩٦٤ على التوالى(٩٠) .

وبالنسبة لمندوب الحكومة المصرية لدى الشركة فقد لوحظ انه حتى نهاية الفترة لم يوجد فى الملفات الحكومية ما يثبت قيام مندوبى الحكومة بأداء واجباتهم للمحافظة على حقوق البلاد ولم يستدل على أية تقارير عن أعمالهم(٩١) بمعنى أن الحكومة تناست هذا العمل فترة طويلة من الزمن .

وظلت المفاوضات جارية بين الحكومة والشركة الى أن أبرمت معها اتفاقا فى ٧ مارس ١٩٤٩ وصدر به القانون ١٣٠ لسنه ١٩٤٩ الذى قضى بضرورة أن تفتح الشركة الباب أمام المصريين فى جميع وظائفها كبيرها وصغيرها ، وكذلك فى جميع أقسامها مع تقرير مبدأ المساواة فى المعاملة بين المصريين والأجانب ولم يكن لهذا القانون ايضا أى نصيب من التقدير أو التنفيذ وأهملته الشركة اهمالا كاملا(٩٢) .

وفيما يخص الربابنة والمرشدين فقد تقرر سنة ١٩٤٩ أن تسند الوظائف الادارية الشاغرة الى المصريين بنسبة ٩ — ١ وبنسبة ٤ — ٥ للوظائف الفنية ، على أن يخصص نصف الأماكن الشاغرة مستقبلا للربابنة المصريين(٩٣) .

وحتى سنة ١٩٥١ كانت الشركة تستخدم نحو ١٥٠ من الضباط البحريين من الجنسيات المختلفة لارشاد السفن أثناء عبور القناة ، ويوضح « مسيو جاسنون بوييه » ان من حق مصر وحدها أن تتولى عملية الارشاد وان كانت الشركة تدعى أن استخدام هذا الجيش من المرشدين الأجانب لعدم توافر العدد اللازم من المصريين ، مع أن الخطر المترتب من وراء ذلك هو جود عدد كبير من هؤلاء المرشدين الأجانب جواسيس(٩٤) . وهذا فى حين رفضت الشركة زيادة عدد المرشدين المصريين ، بالرغم من وجود عجز كبير ، وظل

الموقف كما هو ٤٠ مرشـــدا مصـــريا فقط من ٢٠٥ تســـتخدمهم الشـــركة(٩٥) وبذلك تكون نسبة المرشـــدين المصريين ١٩٫٥٪ وهى نسبة ضعيفة جداً اذا اخذنا القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فى الاعتبار .

وفى سنة ١٩٤٧ أصـــبح العمال المصـــريون قوة لا يستهان بها : فقد تجمهروا فى فناء الشـــركة وقدموا مطالبهم الى المديرين الفرنسيين الذين لم يهتموا بها ، الا بعد بضـــعة أيام من الاضراب الذى قام به أولئك العمال ، وتقرر ان يعاملوا معاملة العمـــال الأجانب بعد أن عملت الشـــركة على محـــاربة كل تجمع بعد الاضـــراب الذى قاموا به سنة ١٩٤٧(٩٦) ، حيث كان العامل الأجنبى مميزا عن العامل المصـــرى فى الأجر والمكافآت والعمل والراحة ... الخ .

وفى سنة ١٩٤٨ طالب العمال بمساواتهم بزملائهم الاجانب ، الا أن عقد الالتزام بين الحكومة المصـــرية والشـــركة يحل لهذه الشـــركة الاستغلالية اســـتخدام العمال المصـــريين بالطـــريقة والأجر الذى تفرضـــه الشـــركة ، ومع أن أجر البواب الأجنبى كان يزيد على ٥٠ ج . م شهريا كحد أدنى ، فان أجر العامل المصـــرى مهما كان نوع العمل لم يتعد الثلاثين قرشا كحد أدنى (أى ٩ ج . م شـهريا)(٩٧) .

كما طالب العمال فى نفس العام ضمـــان مســـتقبلهم وتوحيد الأجور والمســـاهمة فى مصـــاريف المدارس لأولادهم ومنحهم بدل الانتقال ، وحقهم فى الاجازات المرضـــية والسنوية والرســـمية والأجر خلالها ، وابطال الحجز على مرتباتهم ، وعدم الاستغناء عنهم(٩٨) ، فقد كانت الشـــركة تقوم بفصـــل العمال

المصريين لتحل محلهم بآخرين أجانب كانوا يدخلون تحت اسم سائحين فيعملون المدة المقررة لهم (فترة السياحة) ويسعون الى تجديدها ، فاذا ما انتهت حل محلهم آخرون من الأجانب أيضا ولم تستطع مصلحة العمل أن تضع حدا لهذه الاضرار بالعمال المصريين ، كما أن الشركة رفضت الاذعان للقرارات التى أصدرتها لجان التوفيق فى المنازعات القائمة بينها وبين عمالها(٩٩) وقامت نقابة عمال الشركة برفع العديد من القضايا والمنازعات أمام هيئات التحكيم والقضاء مثل النزاع رقم ٣ لسنة ١٩٥١ لتوحيد نظام ساعات العمل وتطبيق كادر الموظفين على الأشخاص الذين يؤدون أعمالا عقلية أو ادارية ، واعادة العمال الذين أخرجتهم الشركة بسبب الوفر فى أول سنة ١٩٤٧ ، واعادة النظر فى أجورهم وعلاواتهم ومعاشهم(١٠٠) .

وكانت ايرادات الشركة عالية ، فقد كان نقل البترول عن طريق القناة من الجنوب الى الشمال فى ازدياد مستمر حيث زادت نسبة البترول من ٦٢٪ سنة ١٩٤٧ الى ٧٣٪ سنة ١٩٤٨ الى ٧٧٪ سنة ١٩٤٩ ، وبلغ اجمالى السفن العابرة سنة ١٩٤٨ حوالى ١٠٫٤٢٠ سفينة حمولتها ٦٩ مليون طن بزيادة قدرها ٢٥٪ على سنة ١٩٤٩(١٠١) .

وفى سنة ١٩٤٩ تم الاتفاق على زيادة ضريبة الحكومة المصرية وذلك عندما تقدمت احدى الشركات العاملة فى ميدان استخراج الفوسفات فى مصر الى الشركة تطلب اعفاءها من رسوم المرور بالقناة لانها تحمل معادن مصرية ثقيلة تدفع عنها مبالغ كبيرة كرسم للمرور وان هذه الرسوم ستؤثر على نشاطها وتشغيلها ولهذا طلبت الاعفاء للمساعدة والتشجيع ، وحدثت مفاوضات بشأنها انتهت بأن اتفقت الشركة مع

الحكومة على زيادة مقدار الاتاوة السنوية وعلى الحكومة أن تدفع بعد ذلك مقدار زيادة الاتاوة بما يعين الشـــركات المصــــرية العاملة فى ميدان التعدين على مواصـــلة نشـــاطها ولتدفع هذه الشـــركات فى نفس الوقت من هذه الاعانة قيمة رســـوم عبور القناة ، حيث ان مبدأ الشـــركة هو عدم التمييز بين جميع السفن مهما كانت جنســـــيتها مصـــرية أو أجنبية ، وحددت الزيادة بـــ ٧٪ من الأرباح الاجمالية وبحد أدنى قدره ٣٥٠٫٠٠٠ج . م ، وقد بلغت جملة الاتاوة سنة ١٩٤٩ نحو ٨٢١٫٤٥١ ج . م زادت سنة ١٩٥١ الى ١٫١٢٥٫٧٢٤ ج . م(١٠٢) وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع موارد الشـــركة بكثرة الســـفن العابرة بالقناة خلال ١٩٥١/٥٠ ، وبالتالى زيادة رســـوم المرور ، كما أن هذه الضريبة التى كانت تحصـــل عليها مصـــر لم تمثل نسبة فى دخل القناة اطلاقا ، فهى نسبة لا تذكر ، كما أن الزيادة التى أضـــيفت على أساس اتفاق ١٩٤٩ ــ قد تعود على شركات أخرى كمعونة وهى فى الغالب أجنبية .

والجدير بالملاحظة أنه منذ الحرب الثانية وحتى نهاية تلك الفترة زادت حركة المرور بالقناة مع نمو التجارة الدولية بمعدلات عالية ليس لازدياد انتاج البترول فى الخليج العربى فقط بل زادت حمولة سفن البضـــائع الأخرى والركاب(١٠٣) .

كما قامت الشـــركة بحفر قناة فرعية بعد ابرام اتفاق ١٩٤٩ كانت تســـميها قناة فاروق واســـتفادت بهذه القناة فى مضاعفة الحركة الملاحية وبالتالى زيادة ايرادات الشـــركة ، كما تســـلمت الحكومة جميع المنشآت التى أقامتها الشـــركة على ترعة العباسة مثل الكبارى وقناطر حجز المياه والرياحات وكافة الاخشاب الخاصة بها فى المبانى والطرق وبعض الســـكك الحديدية ومحاجر عتاقة وغيرها(١٠٤) .

والذى لا شك فيه أن المصـــريين هم أصحاب البلاد والأرض والحق فى الاستثمار ، ولكن بسبب ســـيطرة الاجانب على هذا وذاك لم يستطيعوا التصرف بحرية فى بلادهم ، بل حرمهم الاجانب من كل شىء ، وخير دليل على تسلط الأجانب وعدم موافقتهم على ما تصـــدره الحكومة من قرارات وقوانين وكانوا دائما يحاربونها ولا يلتزمون بها ، وضـــعف الحكومة كان ســـببا آخر فى استمرار السيطرة الاجنبية فى مختلف الأنشـــطة الاقتصادية وزيادة نفوذ الأجانب فى مصر .

هوامش الفصـــل الرابع

(١) محفظة ٣٢٤ عابدين ، سكك حديد ، وثيقه ٧ .

(٢) الاخبار ، عدد ٥٠١٤ فى ١٩٤٨/٤/١٠ .

(*) فى ١٩٤٧/١٢/١٥ اقترحت شركة ترام القاهرة توحيد وسائل النقل المشترك بالعاصمة ، وتعهدها بالتنازل عن عشر سنوات من مدة الالتزام الممنوح لها وان تنشىء شركة مساهمة مصرية يعهد اليها بجميع وسائل النقل المشترك بالقاهرة ، على أن تنظم الشركة الجديدة طبقا لقانون التنظيم الجديد ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وان يختص المصريون بنسبة ٥١٪ من راسمالها ، وتدفع للحكومة اتاوة تقدر بنسبة معينة ، وتستخدم جميع عمال شركات النقل القائمة لغاية يوم ١/١/ ١٩٤٩ .

ويبدو أن هذا المشروع لم ير النور بعد ذلك حيث اتضح من دراسة المشروع انه يحتاج الى استثمار أموال ضخمة قدرت بحوالى ٢٫٠٥٠٫٠٠٠ ج . م (وزعت على الترام بمقدار ٣٥٠٫٠٠٠ ج . م والتروليبوس ٤٥٠٫٠٠٠ ج . م والاتوبيس الديزل ٩٢٥٫٠٠٠ ج . م — والاتوبيس بالبنزين ٣٢٥٫٠٠٠ ج . م) كما انه لم تظهر شـــركة جـــديدة .

انظر محفظة ٣٢ عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٨/٦/١٩ .

(٣) محفظة ٢٦ عابدين . رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(٤) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة فى ١٩٥٠/٣/٣٠ ، ص ٦ — ١٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

(٦) محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٥٧٤ جـ ١ ، وثيقة ١١٧ ، ١١٨ ولم يحسم هذا الخلاف الا بوضع الشركة الانجليزية تحت الحراسة فى سنة ١٩٥٦ .

(٧) نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ — ٥/٤٥ ، وثيقة ١ ، ٢ .

(٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٥/٥٧٤ جـ ١ ، وثيقة ١٣ .

(٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى ١٩٤٧/١/١ ، وثيقة ١١ .

(١٠) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ فى ديسمبر ١٩٤٩ .

(١١) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠ ولم يتضح هل وافقت الحكومة المصرية على المد أم لا .

(١٢) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٠٦ جـ ١ ، وثائق من ٢١ الى ٣٦ احصاءات سنة ١٩٤٧ .

(١٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٧١ .

(١٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٩ ، وكذلك ، السفير ، فى ١/١١/ ١٩٤٩ .

(١٥) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(١٦) البلاغ ، عدد ٨٠٢٧ فى ١٩٤٨/١/٢٠ .

— ويبدو أن الشركة صغيرة حيث انها لم تظهر فى المصادر المختلفة ، حتى يتبين تاريخ تأسيسها أو رأسمالها أو جنسيتها .

(١٧) البلاغ ، عدد ٨٠٣٤ فى ١٩٤٨/١/٢٧ .

(١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٨٤ .

(١٩) نفسه ، ص ٢٨٥ .

(٢٠) التجارة العربية الانكليزية ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، يناير وفبراير ١٩٥٠ ص ٧٨ .

(٢١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٢٢) محافظ الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٩ وثيقة ٥١ موسوم بتأسيس الشركة .

(٢٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/١/٢٢ ، ص ٢٩ — ٣٨ .

(٢٤) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٤٩/٢/١٩ .

(٢٥) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ . ص ٢٠٨ .

(٢٦) محفظة ٩٠ مصلحة شركات ١٤ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢٧٧/٣ جـ ٣ ، وثيقة ١٥ حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٥١/١٢/٣١ .

(٢٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ وثيقة ٣٩ فى ١٩٤٧/١٢/٢٥ .

(٢٩) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ فى ١٩٤٨/١/٢١ .

(٣٠) محفظة ٣٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، أوامر الحاكم العسكرى العام ، أمر رقم ١ خاص بالرقابة فى ١٩٤٨/٥/١٥ — لم يذكر السبب — ولكن يبدو أن السبب هو حرب فلسطين لعدم استخدام الشركة فى أعمال التجسس ضد مصر أو البلاد العربية لصالح اسرائيل .

(٣١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٢٨٧ .

(٣٣) محفظة ٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٩/٣/١٠ .

(٣٤) محفظة ٢٦٨ عابدين ، مالية ، ادارة الحسابات ، وثائق ١٠٩ ، ٥١٦ ، ٥١٧ فى ١٩٥٢ .

(٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٥ يناير ١٩٥٠ ، جلسة ١٩٥٠/١/٢٥ وثيقة ٤١ فى ١٩٥٠/١/١٨ .

(٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٤٩ .

(٣٧) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ جـ ٤ ، وثيقة ٤٥ ، ٤٦ .

(٣٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٨/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٣٥ ، ٣٦ فى ١٩٥١/١٠/٦ .

(٣٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٣٤٣ .

(٤٠) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، الاشغال ، وثيقة ٤٠ فى ١٩٤٩/٥/٣٠ .

(٤١) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٤٢ فى ١٩٤٩/٥/١ م .

(٤٢) نفس المحفظة ، وثيقة ٤٨ فى ١٩٤٩/٥/٢٢ .

(٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٦١٤ .

(٤٤) محفظة ١٩١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ٣٨ .

(٤٥) د . نبيل عبد الحميد : ص ٣٩٩ .

(٤٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٨/٣ ج ١ وثيقة ١٠٨ تقرير مجلس ادارة الشركة فى ١٩٥١/٣/٣٠ .

(٤٧) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤ فى ١٩٤٩/٦/١٥ .

(٤٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٤٩) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس سنة ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٥٢ .

(٥١) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٥٩ .

(٥٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥٣) نفسه ، ص ١٥٤ ، ١١٥ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ٦١ .

(٥٥) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٦٦ .

(٥٦) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥٧) نفس المحفظة ، الملف ، وثيقة ١٦٠ تقرير ١٩٥١ .

(٥٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ٢٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٣ .

(٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٤٠١ .

(٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٨٤ ؛ ١٨٥ .

(٦١) Journal Official, 79 ème Année, No. 75 du 28/4/1952, P. 6.

(٦٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ملف ١٨٢ — ٣/٣ ج ١ ، وثيقة ١٧٩ ، ١٨٠ فى ١٩٥٤/١٢/٩ .

(٦٣) الوقائع المصرية ، عدد ٧٥ فى ١٩٥٢/٤/٢٨.

(٦٤) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٦/٣ جـ١ ، وثيقة ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ .

(٦٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٥٩ ، ٩٧ .

(٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ، ص ١٩٨ .

(٦٧) نفسه ، ص ١٦٦ .

(٦٨) نفسه ، ص ١٥٢ .

(٦٩) محفظة ١٠ عابدين ، مجلس الوزراء ،محاضر جلسات ، وثيقة ٢ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٤/٥٣ ، ص ١٦٨ .

(٧٠) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ،ملف ١٨٢ ـ ١٨٧/٣ جـ١ ، وثيقة ٢٦ فى ١٩٤٩/٢/٢٢ .

(٧١) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ٢١ فى ١٩٤٨/١٢ .

(٧٢) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣ .

(٧٣) نفس الحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٤ ، ٥٥ فى ١٩٤٨/١٢/١٣ .

(٧٤) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨١/٣ ج ١ ، وثائق ٤٧ ، ٤٨ فى ١٩٤٩/١٠/٦ .

(٧٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٧٥ فى ١٩٥٠/٧/١٠ .

(٧٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٤ تقرير ١٩٥٠ ، وثيقة ١٨٥ فى ١٩٥٥/٥/٩ .

(٧٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٧ ٣٨ ، ٣٨٨ .

(٧٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ـ ص ٩٧٦ ، ٩٧٧ .

(٧٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٨٨ .

(٨٠) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ . مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/١٩٤٩ ، ص ٩٧٨ .

(٨٢) شركة سكك حديد مصر وواحات عين شمس ١٩٥٠ . ص ٩ .

(٨٣) محفظة ٢٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٤٨ .

(٨٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٨١ .

(٨٥) Phillip Darby : Britisn Defence policy East of Suez 1947 — 1968, London, 1973, P. 21.

(٨٦) سيرانيان ، ص ٢٦ .

(٨٧) مجلة أكتوبر ، عدد ٥٣٠ فى ١٩٨٦/١٢/٢١ ، ص ٥٤ ، مقال لعبد الحميد أبو بكر عن : هذه هى الأسرار الكاملة لملحمة مصر والقناة .

(٨٨) محفظة ٢٤٣ عابدين ، قناة السويس . مذكرة من عبده محرم بك مستشار الرأى بوزارة المواصلات حول الخلاف بينوزارة الوفد ١٩٥١ وشركة قناة السويس فى ١٩٥١/٢/٣ .

(٨٩) ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص ٧٩ ، ٨٢ .

(٩٠) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الأول ١٩٤٩ ، ص ٣٣ .

(٩١) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٢/٩/١١ .

(٩٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .

(٩٣) البنك الأهلى المصرى ،العدد الأول ١٩٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٩٤) محفظة ٢٤٣ عابدين ، قناة السويس : مذكرة من صحفى فرنسى فى ١٩٥١/٢/٢٢ .

(٩٥) مصطفى ابراهيم حسين جاويش : العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٥ — ١٩٥٧، ورسالة دكتوراه ، آداب سوهاج ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٧ .

(٩٦) ميشال سليمان :المرجع السابق ، ص ٨٣ — ٨٥ ٠

(٩٧) البلاغ ، عدد ٨٠١٢ فى ١٩٤٨/١/٣ ٠

(٩٨) د ٠ مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٤ ص ٦٥٥ — ٦٦٣ ٠

(٩٩)البلاغ ، عدد ٨٠١٦ فى ١٩٤٨/١/٧ ٠

(١٠٠) د ٠ مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، ص ٦٦٨ ، ٦٦٩ ٠

(١٠١) البنك الأهلى المصرى ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، ص ١٢١ ٠

(١٠٢) د ٠ نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ ٠

(١٠٣) د ٠ على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٠ ٠

(١٠٤) د ٠ مصطفى الحفناوى : المرجع السابق ، جـ ٤ ، ص ٨٤ ، ٢٩٧ — ٢٩٦ ٠

البـــاب الــــرابع

الرأسمالية الأجنبية فى مصر

١٩٥٢ ـ ١٩٥٧

(الطريق الى التاميم)

الفصل الأول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

الفصل الثانى : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف والتأمين

الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق العـــامة

الفصـــــل الأول

تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

مع قيام ثورة ١٩٥٢ صـــدرت تشـــريعات كان لها أعمق الأثر فى تنظيم الرأسمالية الأجنبية فى مصر ، ففى يولية ١٩٥٢ صـــدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشـــركات المساهمة ، وبمقتضـــــاها انخفضـــت نسبة المصريين فى رأسمال الشركات المساهمة الى ٤٩٪ بعد أن كانت ٥١٪ فى قانون عام ١٩٤٧(١) .

والحقيقة أثيرت نقطة مهمة بالنسبة للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المذكور ، فقد كانت هذه المادة محل انتقاد باعتبارها كانت ســببا فى الاحجام عن تأسيس شـــركات مساهمة فى مصر برؤوس أموال أجنبية ، وعقبة فى ســـبيل تجديد الشـــركات القائمة بعد انقضاء المدة المحددة لها ، ولهذا كان النزول بنسبة رأس المال من ٥١٪ الى ٤٩٪ تشـــجيعا لرأس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر .

ويبدو أن السبب فى النزول بالنسبة الى ٤٩٪ هو أن وجود اغلبية رأس المال (٥١٪) بين أيدى المصـــريين يمكنهم من السيطرة على قرارات الجمعية العمومية للشركة ، وقرارات تعيين اعضاء

مجلس الادارة وبالتالى فلا يستطيع الأجانب تعيين من يمثلهم فى مجلس الادارة أو يشـرفوا على النشـاط الفنى للمنشأة ، وبهذا القانون أصبح نصـيب المصـريين فى رأس المال كما كان قبل قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

وفى عام ١٩٥٣ صـدر أكثر من قانون لتنظيم رؤوس الأموال الأجنبية منها القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم السـجلات التجارية تنظيما محكما ، والقانون رقم ٣٨٨ لسـنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية التى يتعين على التجار امسـاكها فعدل بعض الأحكام التى أوردها القانون التجارى بشـأن هذه الدفاتر ، كما صـدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن بيـع الأوراق المالية ، ولاسيما بيع الأوراق المالية بالأجل الذى نظمه القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤(٢) .

وحتى صـدور القانون رقم ٢٦ لسـنة ١٩٥٤ كان العمل بأحكام القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ سـاريا خلال تلك الفترة وحتى عام ١٩٥٤ عدا القوانين التى صدرت معدلة لبعض مواد القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ على نحو ما سبق(٣) .

ولما كانت شـركات المساهمة قد أصبحت من دعائم النظام الاقتصـادى الحديث ، فقد اتجهت أنظار المشـرع الى هذه الناحية من نواحى النشـاط التجارى ، وأصـدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى اسـتحدث أحكاما كثيرة فى شأن شركات المسـاهمة ، وكذلك فى شأن شـركات التوصية بالاسهم ، ولما كان هذا القانون يعتبر من أهم القوانين التى صـدرت خلال تلك الفترة بالنسبة لتنظيم شـركات المسـاهمة ، فلذا لزم توضيحه بصـورة أوفى حتى تمكن معرفة الفرق بينه وبين القوانين التى صدرت فى الفترات السابقة من حيث تنظيم شركات المساهمة .

لقد استحدث هذا القانون نوعا جديدا من الشركات التجارية ، لم يكن له ذكر فى التقنين التجارى ، وهو النوع المعروف فى بعض التشريعات الغربية باسم « الشركة ذات المسئولية المحدودة(٤) .

وقد تعرضت الشركات المساهمة لكثير من المشكلات التى جعلت قطاعا كبيرا من المساهمين يطالبون بضرورة التصدى لها ، كما حالت دون استثمار فعال من المدخرين لأموالهم(٥) ، لذلك لم يجد المشرع بد من أن يسعف الحياة الاقتصادية بأداة طيعة تفى بالشق الأكبر من حاجتها فى أقصر فترة ممكنة ، فأصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤(٦) لتنظيم الشركات المساهمة ، الذى نص على تخفيض الحد الأدنى للسهم الى جنيهين بدلا من أربعة جنيهات تشجيعا لصغار المدخرين على الاسهام فى الشركات المساهمة ، كما قيد القانون من السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها رجال الادارة عندما فرض عليهم التقاعد عند بلوغ سن الستين(٧) والا يعين أى مدير لأية شركة فوق سن الستين دون موافقة مجلس الوزراء ، وبهذه التشريعات تخلصت مصر من أكثر من ٤٠٠ من كبار السن المصريين من الباشوات الذين استمروا يحتلون مقاعد مجلس معظم الشركات المساهمة فى العشر السنوات السابقة على القانون(٨) ، كما حدد القانون مكافآت رجال الادارة بحد أعلى لا يزيد على ١٠٪ من الأرباح النهائية وبعد توزيع ٥٪ من الارباح على المساهمين بحيث لا تزيد المكافآت بأى حال على ٢٥٠٠ جنيه بالنسبة لعضوية مجلس الادارة ، وعدم تمتع الفرد الواحد بعضوية أكثر من ست شركات فى وقت واحد ، أو أن يكون مديرا عاما لأكثر من شركتين ، أو أن يكون عضوا منتدبا بمجلس ادارة أكثر من

شـــركة واحدة من شـــركات المساهمة(٩) ، وذلك لضـــمان حسن ســـير الادارة بدلا من التشتت والضياع بين الشركات الكثيرة .

ومع هذا فهناك شـــركات لم تلتزم بالقانون ، ففى شـــركة الغزل الأهلية المصـــرية تمتع مدير مصـــنع الشـــركة وهو بريطانى الجنســـية بالعديد من الوظائف ، فبجانب ادارته للمصنع كان مدير ادارة تســـع شـــركات أخرى(١٠) ، وهذا مخالف للمادة (٢٦) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وفى شـركة النيل للمنسـوجات كان « جوســـتاف ريكس » عضـــوا منتدبا وفى نفس الوقت رئيس وعضـــو مجلس الادارة للشـــركة التجارية الاقتصادية ، وذلك مخالف للمادة (٢٨) من القانون المذكور(١١) .

وقد اتفق هذا القانون مع القوانين الســـابقة فى ملكية عضـــو مجلس الادارة لبعض الاسهم ، حيث اشـــترط أن يكون كل عضـــو بمجلس ادارة الشـــركة المســـاهمة مالكا لعدد من أســـهم الشـــركة يوازى جزءا من خمســـين من رأســـمال الشركة مع جواز أن يكون العضـــو مالكا لعدد من الأســـهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه ويرجع ذلك الى الاشـــتغال التى يجرى التعامل عليها فى بورصة الأوراق المالية(١٢) .

كما نص القانون على انه لا يجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العمومية لعضـــو مجلس الادارة لشـــركة مســـاهمة أو لمديرها الاتجار لحســـاب غيره فى أحد فروع النشـــاط التى تزاولها الشـــركة والا كان للشـــركة أن تطالبه بالتعويض (المادة ٣٧) ، ومع هذا فمدير شـــركة النيل للتأمين (خرستوفر لو) وهو يونانى الجنســـية كان يعمل فى نفس الوقت مديرا لمكتب توكيلات تأمين آخر هو مكتب (قسطنتنيدس) ، وكان أيضـــا

مديرا لشـــركة التوفير المصــرية ، وذلك دون أن يحصل على ترخيص من الجمعية العمومية لشـــركة النيل للتأمين ، والدليل على ذلك أن المدير المذكور عين بالشـــركة فى سبتمبر ١٩٥٦ بينما لم تنعقد الجمعية العمومية منذ مارس ١٩٥٦(١٣) .

وقد نص القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أن الجمعية العمومية غير العادية لها الحق فى تعديل نظام الشـــركة فى حالة تحويل الشـــركة من شـــركة اجنبية الى أخرى مصـــرية ، أو تحويلها من شـــركة توصـــية بالاســـهم أو ذات مســـئولية محدودة الى شـــركة مســـاهمة(١٤) أو فى حالة تعديل قيمة أســـهم الشركة ، وكذلك الموافقة على الحســـابات الختامية الشـــركة(١٥) ، أو زيادة راس المال او تحويل من العملة الاجنبية الى العملة المصرية او الاشتراك فى انشاء شركات مساهمة مصرية جديدة(١٦) .

ونص القانون على أن تكون أغلبية أعضـــاء مجلس الادارة فى الشـــركة المســـاهمة من المصـــريين (المادة ٢٣) ، وقد تمثل ذلك فى كثير من الشـــركات مثل شـــركة الملح والصودا المصـــرية(١٧) ، وكذلك البنك التجـــارى الايطـــالى للقطـــر المصـــرى(١٨) .

وقد كان القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أقل تشـــددا من القوانين الســـابقة من حيث حجم راس المال المخصص للمصـــريين ، فقد أوجب الا يقل نصـــيب المصـــريين عن ٤٩٪ عند تأسيس الشركة المســـاهمة ، واذا لم لم تســـتوف جاز تأسيس الشـــركة دون استيفائها(١٩) ، وبهذا يصـــبح نصـــيب المصريين كما كان قبل صـــدور القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ حيث اغلبيـــة راس المال للأجانب .

ولهذا فرقت المادة (١١) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بين نوعين من رأس المال ، الأول رأس المال الأجنبى المتوطن فى مصر أو النازح اليها لغير أغراض التنمية الاقتصادية ، فقد أوجب النص تمكين رأس المال المصـــرى من فرصـــة الاشـــتراك معه فى انشـــاء شـــركات المســـاهمة ، وهذا الحكم لم يكن ينطوى على جديد لأن الأجانب الذين اســـتقروا فى مصر قد ألفوا التعاون مع المصريين ، ولهذا لم يتطلب القانون احتفاظ المصـــريين بنسبة ٤٩٪ من أســـهم الشـــركة على الدوام ، ولكنه اشـــترط حصـــولهم عليها عند التأسيس فحســـب ، ولا مانع من تخلص المصـــريين من اســـهمهم فى حياة الشـــركة عن طريق بيعها للأجانب ، والنوع الثانى رأس المال الأجنبى الذى يســـتقدم لمشـــروعات التنمية الاقتصـــادية فقد أبيح تكوين شـــركات المســـاهمة المصـــرية بهذا المال وحده أو أغلبيته(٢٠) ، وفى هذا تشـــجيع لاستثمار رأس المال الأجنبى فى مصـــر ، وفى نفس الوقت انكماش لرأس المال المصـــرى .

وكان هذا القانون عند صـــدوره يمثل أســـاسا قويا صالحا لانشـــاء الشـــركات المســـاهمة بما تضمنه من نصوص تساعد على ذلك وتحقق لهذه الشركات اطارا قانونيا وتنظيما متكاملا(٢١)، وجاء القانون رقم ٣١٥ لســـنة ١٩٥٥ الذى أجاز فى « مادته الأولى » (بقرار من مجلس الوزراء) الترخيص لشركات المساهمة الأجنبية وشـــركات التوصـــية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ســـواء كانت أجنبية أو مصـــرية الاستمرار فى العمل كشـــركات مســـاهمة مصـــرية طبقا لأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ اذا كانت تزاول نشـــاطها الرئيسى فى مصـــر وســـبق لها اصـــــدار ميزانيتين ماليتين كاملتين على الأقل ، كما أجاز القانون فى « مادته الرابعة » تحويل الشـــركة من أجنبية الى

مصــرية (اكتســـاب الجنسية المصرية) مع تعديل نظام الشركة بموافقة الجمعية العمومية غير العادية ، ولما كانت شـــركة الملح والصـــودا المصـــرية شـــركة ذات مســـئولية محدودة انجليزية الجنســـية فقد طلبت الاســـتمرار فى العمل كشـــركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ ، وقد انطبق ذلك ايضا على « شركة كراون بريورى » البلجيكية الجنسية(٢٢) .

وأهم ما يلفت النظر فى هذا القانون أن المشـــرع استهدف وضـــع الضـــمانات التى تكفل صـــيانة حقوق المســـتثمرين ، ومن ذلك أنه استوجب أن يتم طرح أسهم الشـــركة للاكتتاب عن طريق أحـــد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتاب بقرار من وزير الاقتصـــاد (المادة ١/٨) وأن يودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس وألا يجوز سـحبه بعد صدور القرار الجمهورى المرخص بتأسيس الشركة الا بقرار من الجمعية العمومية (المادة ٢/٦)(٢٣) .

غير أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لم يعط الفرصـــــة ليؤتى ثماره فما أن مرت فترة بســـيطة وتعرف المستثمرون على مزاياه حتى أدخلت عليه العديد من التعديلات التى شـــملت القيود على توزيعات الأرباح والتدخل فى تشكيلات مجالس الادارة ، الى أن صـــدرت قوانين التأميمات وفرضت الحراسة والمصادرة ، مما ادى الى عزوف المستثمرين الأجانب عن انشـــاء الشـــركات المساهمة والاستثمار فى الاسـهم والسندات(٢٤) .

وقد لعب الأجانب دورا كبيرا فى التحايل على هذا التنظيم بشـــتى الطرق ســـواء بالحصـــول على الجنســـية المصـرية أو التهرب من اكتمال النســـب ، أو مســـاندة الرأســـماليين المصـــريين للأجانب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فقد كان الأجانب

يفضلون على الجنسية المصرية أفردا وجماعات ، ففى ابريل ١٩٥٢ صدر مرسوم بمنح الجنسية المصرية لنحو ٨٣ أجنبيا(٢٥) ، وفى نفس العام حصل عليها مائة أجنبى جملة واحدة(٢٦) ، وهناك العديد من الوثائق التى تشير الى حصول الأجانب على الجنسية المصرية بكل سهولة ويسر حتى ان لم ينطبق عليهم قانون الحصول عليها لاستعانتهم بالمصريين اصحاب المناصب فى الحكومة عن طريق اشراكهم فى مجالس ادارة الشركات المساهمة واعطائهم عضوية وأسهما من رأسمال هذه الشركات ، لذلك كان المصريون الاحتكاريون ضربة للكفاءة المصرية ، وفى الوقت نفسه سندا لبقاء الرأسمالية الأجنبية وسيطرتها على الاقتصاد المصرى .

والأمثلة كثيرة على مدى ما وصل اليه المصريون التابعون للرأسمالية الأجنبية من اغفال حقوق مواطنيهم واعلاء شأن الأجانب ورؤوس أموالهم الكثيرة ، وهذا ما اضعف من الرأسمالية المصرية ، والدليل على ذلك أن أحد المصريين التابعين للرأسمالية الأجنبية يدعى « محى الدين عابدين » كان يعمل مديرا لمصلحة الشركات فى فترة ما قبل الثورة ، ويبدو أنه عزل من هذا المنصب بعد الثورة لذلك لجأ الى سفارتى انجلترا وأمريكا ملتمسا العون مستندا الى انه خدم هاتين الدولتين كثيرا ، حيث ساعد الكثير من الأجانب فى الحصول على الجنسية المصرية ، ومن اللافت للنظر انه ساعد على منح الجنسية المصرية لاحدى اليهوديات الثريات مقابل ٥٠٠٠ جنيه ، وأن هذه اليهودية كانت من أخطر الجواسيس فى مصر أيام حرب فلسطين ، وقد سعت السفارتان بالفعل لمساعدته وتم تعيينه عضوا ومستشارا اقتصاديا لشركة شل وشركة آبار البترول وهما شركتان انجليزتان(٢٧) .

وكان أصـحاب الشـركات يعملون على الحصـول على الجنسـية المصـرية للأجانب العاملين فى شركاتهم حتى يكون أكبر قدر منهم بالشـركة دون المصـريين ، ففى شـركة أقطان كفر الزيات وكانت تضـم عددا كبيرا من اليونانيين متعلمين وغير متعلمين ، بذل مديروا هذه الشـركة قصـارى جهدهم للتحايل على القانون المصـرى ، ولما كان القانون يحتم على الشـركات أن تشـغل ٧٥٪ مصـريين و ٢٥٪ أجانب فان صـاحب الشركة بذل كل جهده فى الحصـول على الجنسـية المصـرية لكل الأجانب العاملين بالشـركة على حسـابه الخاص ، وانه بمجرد الحصـول على الجنسـية المصـرية لأى أجنبى كان يرفع اسمه من كشـوف الأجانب ، ويضـعه فى كشـوف المصـريين ، فى حين أن الأجنبى لا يعتبر مصـريا الا بعد مرور خمس سنوات من اقامته فى مصـر(٢٨) ، وأن يكون حاصـلا على تأشـيرة اقامة مدونة على جواز سـفره(٢٩) ، وبهذه الطريقة عمل صـاحب الشـركة على زيادة عدد الموظفين المصـريين وخفض عدد الأجانب بالشـركة .

ومن أنواع التحايل على القانون ، لجوء الأجانب الى التهرب من النسـبة التى قررها القانون للموظفين الأجانب المصـريين ، والدليل على ذلك أن الشـركة المصـرية لاسـتخراج الفوسفات لجأت الى تعيين موظفين ايطاليين تصـرف مرتباتهم فى نهاية كل شهر بايصالات منفصـلة فى كشـوف المرتبات ، وكانت الشركة تعتبر مثالا لشـركات الاسـتغلال الأجنبى اذ كانت تمعن منذ انشـائها فى التحايل على القوانين المصـرية مثل التزوير فى بياناتها التى تقدمهـا الى الجهـات الحكومية كمصـلحة الشـركات(٣٠) .

أيضا من أنواع التحايل والتهرب من قوانين التمصير عدم ادراج الأجانب فى الكشوف التى تعرض على مصلحة الشركات فقد أدرجت شركة الكروم والكحول المصرية بعض الموظفين الاجانب على أنهم عمال ، وبالعكس بالنسبة للمصريين وطبيعى أن أدى ذلك الى زيادة عدد المصريين ؛ كما استخدمت الشركة الموظفين الأجانب على أنهم موسميون ، ثم تبين أنهم دائمون ، أيضا أخفت اسماء عشرة من الموظفين الأجانب من الكشوف وأمرتهم بمغادرة الشركة ومزارعها وقت التفتيش ، ولم يكونوا مقيدين بالكشف الذى قدم لموظفى مصلحة الشركة ولكن المصلحة علمت بذلك فقامت الشركة بكتابة اسمائهم مرة أخرى(٣١) ، وقد أظهر ذلك مدى ارتفاع نسبة الأجانب بالشركة .

ومما لا شك فيه أنه كان لمصلحة الشركات دور كبير فى الحد من ألاعيب الأجانب بنصوص القانون عن طريق التفتيش على هذه الشركات الأجنبية ومحاولة اخضاعها للقانون على نحو ما سبق ، أيضا رفضت المصلحة الاعتراف بايطالية عام ١٩٥٣ كانت قد تقدمت لشغل وظيفة بالبنك الايطالى المصرى وكان ضمن أوراقها ما يثبت سعيها للحصول على الجنسية المصرية ، لأن المصلحة اعتبرتها اجنبية حتى يبت فى جنسيتها خاصة انها لم تكن ملتحقة بخدمة البنك حتى ذلك التاريخ(٣٢) .

ومما لا شك فيه أيضا ان محاولات تهرب الأجانب وتحايلهم على القوانين المصرية أثرت على أحوال العاملين المصريين بالشركات المساهمة سواء عن طريق خلق المضايقات أو احلال الأجانب محلهم أو زيادة عددهم بتمصير الأجانب أو خلاف ذلك ، وبالتالى كان لذلك أثره أيضا على الاقتصاد المصرى .

* * *

بعد آخر قوانين تنظيم الرأسمالية الأجنبية (محاولات التمصير) فى عام ١٩٥٤ كانت الثورة المصرية قد بدأت فى تنظيم الاقتصاد بما يؤدى الى التنمية والتقدم ، فدخلت أولا فى مفاوضات الجلاء حيث عقدت اتفاقية مع بريطانيا فى أكتوبر ١٩٥٤ تم بمقتضاها اجلاء آخر جندى بريطانى فى ١٨ يولية ١٩٥٦ وانتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت الى الدولة وخضوع الفنيين البريطانيين خلال فترة الجلاء للقوانين المصرية ، والاعتراف بأن قناة السويس طريق مائى له أهميته من النواحى الاقتصادية والتجارة والاستراتيجية ، وبذلك تخلصت مصر نهائيا من الاستعمار(٣٣) .

ومن ناحية أخرى كانت السياسة المصرية قد دخلت فى آفاق سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز كما وضحت فى مؤتمر باندوج ١٩٥٥ ، حيث عملت الحكومة على مواجهة مشاكل النهوض الاقتصادى ، فاتسعت المبادلات مع المعسكر الاشتراكى كما اتسعت العلاقات التجارية مع دولباندونج(٣٤) ، وكذلك اتسعت آفاق التطوير الزراعى والصناعى والاجتماعى فى مصر(٣٥) .

ولهذا بدأ تضييق الحصار الاقتصادى على مصر الذى بدأ بالرفض المفاجىء من جانب الغرب فى منح مصر قروضا خاصة لتمويل مشروع السد العالى ، والظهور السوفيتى فى المنطقة(٣٦) ، حيث لجأت مصر الى السوفييت الذين وافقوا على عملية التمويل ، لهذا صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية(٣٧) ، انتقاما من حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة لسحب عروضهما لتمويل السد العالى ،

وتحقيقا للاستقلال الاقتصادى(٣٨) ، وتم نقل ادارة المرفق الى هيئة عامة هى « الهيئة العامة لقناة السويس » ومنحها الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة واعتبار اموالها أموالا خاصة ، وخولها القانون كل السلطات اللازمة لادارة مرفق المرور بالقناة دون التقيد بالنظم الحكومية(٣٩) ، وبذلك أصبحت مصر تسيطر على ايراد القناة الضخم الذى كان يدخل جيوب الأجانب والذى قدر فى العام السابق للتأميم بنحو ١٠٠ مليون دولار لم يكن لمصر منها سوى ثلاثة ملايين فقط(٤٠) .

ومع هذا فقد كان للتأميم آثاره الاقتصادية على مصر أذ أصدر وزراء خارجية انجلترا وفرنسا وأمريكا قرارا بتجميد الأموال المصرية فى بلادهم كنوع من الضغط الاقتصادى وفرض الارادة على الشعب المصرى(٤١) ، كما فرضت الحماية على اموال وممتلكات شركة القناة فى لندن ضد اية محاولة من مصر للاستيلاء عليها ونزع ملكيتها(٤٢) .

كما قررت الدول الثلاث السابقة عدم تمويل القطن المصرى فأحدث هزة اقتصادية للبلاد ، فكان التمصير هو الحل(٤٣) ، وتطبيق نظام حصص الاستيراد وزيادة فى تعميم الرسوم على الواردات(٤٤) ، ومصادرة وتأميم جميع الممتلكات الخاصة بدول الأعداء (بريطانيا وفرنسا) المالية والمصرفية والتجارية(٤٥) مثل وضع الحراسة على بنك موصيرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ بموجب الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، واحلال عناصر بشرية ومؤهلة فى الأماكن التى خلت من الاجانب الذين غادروا البلاد(٤٦) ، كما أخضعت شركة النيل للمنسوجات لنفس الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ فى نوفمبر ١٩٥٦ وعين لادارة الشركة مندوب من قبل الادارة العامة لادارة اموال

المعتقلين والمراقبين وتم وقف جميع الاجراءات الخاصة بالشركة، وبعد انتهاء فترة الحراسة عام ١٩٥٧ تمت اعادة تشكيل مجلس ادارة جديد مكون من خمسة أعضاء مصريين منهم ثلاثة من قبل المؤسسة الاقتصادية كمندوبين عنها(٤٧) ، كما وضعت الحراسة على البنك التجارى المصرى تنفيذا للقرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧(٤٨) .

وتوالت التشريعات بشأن أموال الأجانب ، وأصبحت الحكومة تمتلك القسم الأكبر من أسهم سبعة بنوك تجارية وبنكين متخصصين هما « كريدى فرنسيه والبنك العقارى » وخمس شركات للتأمين ، وأصبحت هذه المؤسسات الممصرة ملكية عامة مع البنك الصناعى والبنك الزراعى والتعاونى تحت الاشراف المباشر للمؤسسة الاقتصادية العامة(٤٩) ، وهى مؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة أنشأها القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى ١٣ يناير ١٩٥٧ وتهدف الى تنمية الاقتصاد القومى(٥٠) .

ونص القانون رقم٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتمصير البنوك على أن تكون أسهم الشركات المساهمة أسمية مملوكة لمصريين دائما والا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن ٥٠٠٫٠٠٠ ج . م ، وأن يكون أعضاء مجالس ادارتها والمسئولون عن الادارة مصريين ، كما صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير شركات التأمين ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير الوكالات التجارية(٥١) ، ومنذ صدور هذه القوانين أصبح فى مقدور البنوك أن ترسم سياستها المختلفة بما يتمشى والصالح العام للاقتصاد القومى ، وأصبحت تعتمد على موارد محلية فى تمويل كافة عملياتها ، ولم يعد نشاطها البنوك يعتمد على تمويل

التجارة الخارجية غالبا بل تقوم بمنح الائتمان لكافة فروع النشاط الاقتصادى(٥٢) .

ولم يقتصر الأمر على فرض الحراسة على الممتلكات المصرفية والمالية والتجارية الأجنبية بل تعدى الى فرض الحراسة على الأطيان الزراعية المملوكة للرعايا الانجليز والفرنسيين(٥٣) .

وبذلك فقد صادف مصر كثير من المشاكل خاصة من الدول المعادية لمصر آنذاك (فرنسا وانجلترا وأمريكا) الذين اختصهم التأميم حتى نهاية تلك الفترة ، ولكن كان لابد من هذا التأميم وتغيير الأوضاع السائدة ، تجنبا لضياع الاقتصاد المصرى الخاضع لسيطرة الأجانب واستمرار تبعيته للاقتصاد الأجنبى .

ومما لا شك فيه أن عمليات التمصير التى تمت فى مصر كانت سببا فى مخاوف الأجانب فقاموا بتهريب كثير من أموالهم الى الخارج ، الأمر الذى أضر بالاقتصاد المصرى(٥٤) .

* * *

وبعد التخلص من الوجود الانجليزى العسكرى و السياسى تطلعت الثورة الى تنظيم الاقتصاد بتسهيل استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية على السواء لكن الأجانب كانوا عازفين عن تغيير نمط استثماراتهم ونقلها من مجال الخدمات والاستهلاك الى مجال الانتاج .

وفيما يلى التشريعات التى أصدرتها حكومة الثورة بشأن تشجيع الرأسمالية الأجنبية ، فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢ بدأت الحكومة فى اتخاذ اجراءات معينة لتشجيع هذه الأموال ، ولكن

بطرق أفضـــل وأيســـر لدخولها مصـــر عما كان عليه الأمر قبل الثورة حيث عملت الحكومة على تهيئة المناخ المناســب لكى ياتى الاســـتثمار الأجنبى ويشارك فى عملية التنمية الاقتصادية المرغوب فيهـــا .

وقد اتســـعت هذه الفترة بقيام حكومة الثورة بمد يد العون للقطاع الخاص بحيث كان انشـــاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج فى أواخر ١٩٥٢ أول اجراءات هذا التعاون ، حيث كان الغرض منه أن يقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو التنمية على أن يقوم بدراســـة مشـــروعات التنمية فى جميع القطاعات الاقتصادية ، وأن يقدم بصـــورة أســـاسية سياسات تنمية الصناعة فى القطاع الرئيسى للاقتصاد .

وأعطى المجلس ســـلطة تنفيذ المشـــروعات اما مباشـــرة واما بالاشـــتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص وكان ذلك ينطوى على اعتزام نظام الحكم الجديد على الاشـــتراك فى مشـــروعات التنمية طويلة الأجل(٥٥) .

وقد بدأ اســـتثمار الحكومة المباشر تحت اشـــراف المجلس الدائم بانشـــاء شـــركة الحديد والصلب فى حلوان عام ١٩٥٤ بمشـــاركة شـــركة « ديماج الالمانية »(٥٦) ، ومساهمة الحكومة فى مصنع انتاج عربات الســـكك الحديدية ، واتخذ الاستثمار الخاص كالاشـــتراك فى الصـــناعة أشـــكالا منوعة ، فأبرمت عدة عقود مع شـــركة النسر لصناعة الاطارات ، وجمع المجلس المستثمرين الفرنســـيين والمصـــريين فى مشروع مشترك لصناعة الكابلات الكهربائية ، وفى يناير ١٩٥٧ حل المجلس وحولت أعماله الى هيئتين جـــــديدتين هما لجنة التخطيط القومى ، والمؤسسة الاقتصـــادية العامة ، وانشئت الأخيرة لادارة الشركات الفرنسية

والبريطانية وغيرها التى نزعت ملكيتها بعد حرب السويس عام ١٩٥٦(٥٧) .

كما سنت التشريعات اللازمة لتشجيع رأس المال الأجنبى ، واتيحت الاعفاءات الميسرة فى مجال الرسوم الجمركية والتصنيع فاتجهت الأموال الأجنبية الى المضاربة والى الاستثمار فى المشاريع التى تحقق ربحا سريعا(٥٨) ، فعملت على تحويل مجموعة من المشروعات الصناعية الرائدة فى مجال التصنيع الثقيل والأساسى كتشجيع أكبر لرأس المال المحلى والأجنبى على الاستثمار(٥٩) ، لهذا شجعت الدولة ذلك بتهيئة الجو المناسب ومشاركة رأس المال الأجنبى واعفائه من الضرائب لفترات معينة ، وضمان نسبة من الارباح بغرض اجتذاب هذه الأموال ناحية الصناعة(٦٠) .

ولما كان على رؤوس الأموال الأجنبية الاتجاه الى الصناعات التحويلية لتغذية الأسواق المحلية الداخلية حيث من شأنها اقامة صناعات ناشئة(٦١) ، فقد أوجب على مصر تحقيق تصنيع مكفول النجاح عن طريق تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر لرفع المستوى المعيشى وزيادة الانتاجية الزراعية(٦٢) .

وقد شهدت هذه الفترة نوعا من التعايش السلمى مع القطاع الخاص ، ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبى ، ومع ذلك حدثت زيادة ملحوظة من الاستثمار الصناعى الحكومى(٦٣) .

وبالمقارنة بين التشريعات التى صدرت قبل الثورة ((١٣٨ لسنة ١٩٤٧) والتى حدت من الاستثمار الأجنبى وبين ما صدر بعد الثورة والذى شجع الاستثمار الأجنبى نلاحظ أن القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ صدر فى عهد التسلط والسيطرة

الأجنبية والحكومات المصـــرية الضعيفة ، وأما الثانى فقد صــدر فى عهد الثورة وقوة الحكومة وعدم الخوف من التســـلط الأجنبى وأن كانت هناك نسبة محدودة خلال تلك الفترة ظلت باقية حتى صدور قوانين التأميم والتمصـــير .

وتكملة للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ صـــدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذى قضى بمنح خاصـــة لرأس المال الأجنبى الذى يرد الى مصـــر للاســـتثمار فى مشـــروعات التنمية (التى حددها القانون بالصـــناعة والزراعة والتعدين والقوى المحركة والنقل والســـياحة) ، وقضى القانون بالســـماح بعد خمس سنـــوات من تاريخ ورود المال الأجنبى باعادة تحويله بما لا يزيد على خمس القيمة المســـجل بها نهائيا ، وأتمام هذا التحويل بنفس العملة ، وأيضا تحويل الأرباح وجزء من المرتبات الى الخارج(٦٤) ، والواقع أن القانون أعطى للأجانب فرصـــة لم تكن موجودة من قبل وذلك تشـــجيعا لدخول رؤوس الأموال الأجنبيـــة مصـــــر واطمئنانها بالخروج بما حققته من أرباح ورواتب .

وفى عام ١٩٥٣ دخلت مصر فى « اتفاقية تســـديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجـــامعة العربية » التى نصـــت على حد أدنى من الضـــمانات لرؤوس الأموال العربية الوافدة من الدول الأطراف الأخرى(٦٥) ، وفى هذا تشـــجيع لرؤوس الأموال العربية للاستثمار فى مصر .

كما صدر فى نفس السنة قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذى استهدف تشجيع عمليات الاستصلاح والبحث ، وعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بترك حـــرية الكشـــف عن مواد المناجم دون قيد أو شـــرط ، والغاء الاتاوات المفروضـــة على اســـتغلال الخامات المعدنية اكتفاء بالضـــرائب

المقررة على فروع الدخل(٦٦) ، وقد تجاوز القانون عن شرط الجنسية المصرية فى الشركات التى تقوم لاستغلال البترول وهو الشرط الذى كان مقررا منذ عام ١٩٤٨(٦٧) .

وفى نفس السنة صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ لتشجيع الاستثمار العقارى وتوسيع رقعة الأراضى الزراعية(٦٨) .

واظهارا النوايا الحسنة تم الاتفاق عام ١٩٥٤ مع شركات التوزيع العالمية على تصفية المشاكل المعلقة بينها وبين الحكومة بشأن أسعار المشتقات البترولية المستوردة وتحويل الارباح ومنحت « شركة كونورادا » امتيازا لاستغلال الصحراء الغربية ورحبت الحكومة باشتراك الشركات الأجنبية فى رؤوس اموال بعض الشركات المصرية وادارتها(٦٩) ، مثل بنك الجمهورية وشركة الجوت وشركة كيما وشركة سيماف وشركة الخزف والصينى(٧٠) .

وفى عام ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٤٧٥ لتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ مما أدى الى مزيد من التشجيع لرؤوس الأموال الأجنبية فى مصر ، وأصبحت الارباح المعاد استثمارها فى المشروع الأصلى أو فى أى مشروع آخر توافق عليه اللجنة المختصة فى حكم رأس المال الأجنبى وفقا لاحكام القانون الجديد ، كما سمح بتحويل أرباح المشروعات الأجنبية الخاضعة له بالكامل بالعملة الأصلية الوارد بها راس المال ، وذلك بدلا من التقيد بنسبة ١٠٪ فقط(٧١) .

وعندما صدر قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم وشركات المسئولية المحدودة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لم يخضع لاحكامه من الشركات الأجنبية العاملة

فى مصـــر الا تلك التى كان مركز ادارتها الرئيسى فى مصر أو التى تمارس نشـــاطها الرئيسى فى مصـــر ، كما أباح انشـــاء شـــركات مصرية برأسمال أجنبى دون التقيد ، فى حالة الشركات المســاهمة التى تعمل فى مشـــروعات التنمية الاقتصادية بالحد الأدنى لمســاهمة المصـــريين فى رأس المال أو لاشـــتراكهم فى مجلس الادارة ، كذلك شـــجع القانون رقم ٣١٥ لســـنة ١٩٥٥ على تحويل شـــركات الأموال الأجنبية التى تزاول نشـــاطها الرئيسى فى مصـــر الى شـــركات مصـــرية مساهمة مع الاحتفاظ بالملكية الأجنبية والادارة الأجنبية(٧٢) .

كما عملت حكومة الثورة على تشـــجيع الاســـتثمارات عن طريق عقد الاتفاقات التجارية مع كثير من دول العالم(*) .

وبذلك يتضـــح كيف عمدت حكومة الثورة الى تشـــجيع انســـياب رؤوس الأموال الأجنبية الى مصـــر ســـواء عن طريق تقديم التســـهيلات أو الاعفاءات أو الامتيازات ، وقد فاق هذا التشـــجيع فى عهد حكومة الثورة عما كان عليه قبل الثورة والذى كان ســـببه اتباع الدولة عمليات التمصير التى حدثت من استثمار رؤوس الأموال الأجنبية .

ولم يكن الهدف من صـــدور التشـــريعات تشـــجيع رؤوس الأموال الأجنبية فحســـب ، بل كانت ايضا تهدف الى تشـــجيع اســـتثمار المصـــريين فى الشركات المساهمة وذلك عن طريق تخفيض قيمة الســـهم الى جنيهين لمنع تلاعب المؤسسين ، كما شـــجعت الحكومة استثمار المصـــريين بعد تأميم القناة بتحويل البنوك الأجنبية الى بنوك مصـــرية وادماج البعض فى البنوك المصـــرية القائمة(٧٣) ، كما شجعت الحكومة الشركة التعاونية للبترول لمنافســـة شـــركات البترول الاحتكارية الأجنبية ، كما

شجعت على انشاء شركة مصر للتجارة الخارجية لمنافسة احتكار المستوردين التجارة الخارجية(٧٤) .

وأكثر من ذلك فقد تساهلت الحكومة فى الضرائب ، حيث امتدت أحكام ضريبة الارباح التجارية والصناعية فشملت أرباح أصحاب الحرف والمناجم والمحاجر وأرباح الاتجار فى العقارات وتقسيم أراضى البناء وبيعها(٧٥) ، على أن يقدم كل مالك أو منتفع بعقار سواء أفراد أو شركات مصرية او أجنبية الى مصلحة الضرائب اخطارا مبينا به الأماكن المستغلة ونوع التجارة أو الصناعة التى يزاولها بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣(٧٦) .

كما أخضع عائد رأس المال المستثمر فى أغراض مشاريع التنمية والتعمير للضرائب (بالنسبة لرأس المال العربى) وذلك من خلال اتفاقية مجلس الجامعة العربية فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ (المادة الأولى)(٧٧) .

أما عن الضرائب الجمركية فقد فرضت الثورة ثلاث ضرائب اضافية ، الأولى ضريبة الاستيراد بواقع ٧٪ وشملت جميع البنود باستثناء المواد الأولية الصناعية المهمة والآلات والكتب والدوريات والسلع التى يعاد تصديرها (بالقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥) ، وعلى الرغم من أن هذه الضريبة قصد بها أصلا أن تكون رسما للحصول على تراخيص الاستيراد ، فانها كانت تعامل بوصفها جزءا من مجموع الرسوم التى تحتسب على أساسها رسوم الرصيف ، والثانية من جملة الرسوم المدفوعة على الواردات و ½٪ من الصادرات وذلك بموجب القانون ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ ، والثالثة رسم احصائى فرض عام ١٩٥٦ على جميع الواردات (باستثناء المواد المطبوعة ذات الصبغة التعليمية والعلمية) بواقع ١٥٪(٧٨) .

ولما كانت حكومة الثورة ترغب فى تشـــجيع رأس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر وضـــرورة اتاحة الفرصة لرأس المال المحلى حتى يتحقق المناخ الأكثر مناســبة لاجتذاب رأس المال الأجنبى ، فقد اتجهت الى ســن بعض التشــريعات الضــريبية على رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على السواء .

ففى عام ١٩٥٢ ألغيت ضــريبة الصــادر على القطن من الأقطان التى تم التعاقد عليها وشــحنها من مايو الى اغسطس ١٩٥٢ ، ونظرا لزيادة الطلب على القطن وانتعاش حركة تصديره بعد الغاء ضــريبة الصــادر طلب اتحاد مصــدرى القطن من وزارة المالية امتداد عقود بيع شــهر يوليو الى شــهر سبتمبر عام ١٩٥٢(٧٩) .

وفى ١٧ أغسطس ١٩٥٢ تمت الموافقة بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة للأغــذية والزراعة على اعفاء المنظمــة من اجراءات التفتيش أو الاســتيلاء أو المصــادرة ، كما أعفيت كل ممتلكاتها من الضــرائب المباشــرة أيا كان نوعها ، كما أعفيت جميع الادوات والبضــائع التى تســتوردها أو تصــدرها من الرســوم الجمركية وغيرها من المكوس وقيود الحظر المفروضة على الصــادرات والواردات(٨٠) ، على أن كل هذه الاعفاءات التى تمتعت بها المنظمة كانت مقابل خدمات تؤديها داخل مصر ، وكان من الطبيعى أن تعفى كل ممتلكاتها من أية ضــريبة تشجيعا لاستثمارها فى أداء خدماتهــا التى بــلا شــك تعود على مصــر بالفائدة .

كما صــدر القانون رقم ٣٠٦ لســنة ١٩٥٢ الذى يقضى بانشــاء مناطق حرة عامة أو خاصــة فى اى ميناء من الموانى المصــرية أو المناطق الملاصــقة لها وتقرر للمشــروعات الاجنبية فى هذه المناطق اعفاءات من الضريبة والقيود الادارية(٨١) .

وتشـــجيعا لرؤوس الأموال الأجنبية للاســـتثمار الصناعى فى مصـــر صـــدر قانون للاستثمار الأجنبى فى مصر عام ١٩٥٣ (رقم ٤٣٠) كأداة للتوجيه الاقتصادى وتشجيع الصناعات ، فقد أعفى القانون الشـــركات المساهمة وشـــركات التوصية بالاسهم التى تؤســـس بعد تاريخ العمـــل به من ضـــريبتى الارباح والقيم المنقولة لمدة ســـبع سنوات اذا كان غرضـــها انشـــاء واستغلالا جديدا لازما لدعم الاقتصاد القومى وتنميته ســـواء كان ذلك عن طريق الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضى البور ، كما أعفيت الأرباح الموزعة لاسهم الشـــركات القائمة من الضـــريبة لمدة خمس سنوات(٨٢) .

والجدول التالى يبين رؤوس أموال الشـــــركات الجديدة التى تمتعت بالاعفاء خلال الأعوام من ١٩٥٣ الى ١٩٥٧ ، والتى بلغت أكثر من مليونى جنيه لعدد ٢٥ شركة موزعة على النحو التالى :

السنة	عدد الشركات	اجمالى رؤوس الأموال
١٩٥٣	١	١٠٠
١٩٥٤	٩	٢٢٢٥٥
١٩٥٥	٤	١٨٤٤
١٩٥٦	٦	١٠٧٦٠
١٩٥٧	٥	١١٩٥
جملة	٢٥	٣٦١٥٤

المصدر : ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

يلاحظ من الجدول أن أكثر من ٢٦ مليون جنيه رأسمال ٢٥ شـركة تكونت خلال خمس سـنوات أعفيت من ضـريبتى الارباح والقيم المنقولة بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ .

وفى مجال الطيران تقرر اعفاء شـركات الطيران الأجنبية التى تعمل فى مصر من الضـريبة تشـجيعا لمرور الطائرات الأجنبية بالمطارات المصـرية حتى تصبح مركزا مهما للمواصلات الدولية وتشـجيع حركة السـياحة فى مصـر ، ومنعا للازدواج الضـريبى لهذه الشـركات حتى لا تدفع ضـريبة فى بلادها الأصـلية وأخرى فى مصـر ، وذلك بالقانون رقم ١٦٩ لسـنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣(٨٣) .

وفى سبتمبر ١٩٥٣ صـدر قانون يقضى بالاعفاء من ضريبة القيم المنقولة على الشـركات التى يكون غرضـها انشـاء واسـتغلال مشـروع لازم لدعم الاقتصـاد القومى وتنميته فى اى مجال من المجالات الاقتصـادية على نحو ما سبق(٨٤) ، وقد أعيد النظر بشأن هذا الاعفاء ، ففى عام ١٩٥٥ صـدر القانون رقم ٢٤٤ لتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يقضى بفرض ضـريبة على رؤوس الأموال المنقولة(٨٥) .

وفى نفس السنة (١٩٥٥) صـدر قانون يقضى بأعفاء معدات الصـناعة والآلات اللازمة لزيادة الانتاج القومى ، وكذلك المواد الخام الضـرورية للصـناعة والمنتجـات البترولية من الرسـم الاضافى الذى فرض فى تلك السـنة وبلغت نسـبته ٧٪(٨٦) .

وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ صـدر القانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٥ الذى يقضى باعفاء أرباح عمليات التغطية والموازنة التى تتم فى

بورصات العقود لحساب المنشآت الأجنبية التى تعمل فى الخارج من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية(٨٧) .

اما عن الرسوم الجمركية فقد تمتعت بعض السلع باعفاءات جمركية مثل كثير من المواد التى تحتاج اليها الصناعة والدباغة والصابون والمسلى الصناعى والكبريت واللدائن والورق والمنتجات الحرارية والصناعات المعدنية تشجيعا لاستيرادها(٨٨) .

كما تمتعت رؤوس الأموال العربية باعفاء ضريبى ، فقد وافق مجلس الجامعة العربية عند فرض ضريبة على عائد رأس المال على اعفاء رؤوس الأموال المنقولة من أية ضرائب أخرى تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال تشجيعا لتبادل هذه الأموال(٨٩).

وبذلك يلاحظ مدى اتباع الحكومة لسياسة تشجيع الرأسمالية الأجنبية بأكثر من طريقة ، الا أن الموقف الذى أدى الى تأميم رأس المال الأجنبى كان دخول السياسة المصرية فى مشروع السد العالى لزيادة مساحة الأراضى الزراعية وزيادة الدخل القومى وتوفير مستوى معيشى كريم لطبقات الشعب المصرى ، حيث وقفت الراسمالية الغربية بشكل عام ضد تنفيذ هذا المشروع لما يمثله من أبعاد فى التنمية الاقتصادية فى مصر ، وبالتالى كان لا مفر من سياسة التأميم التى بدأت بقناة السويس عام ١٩٥٦ لتنسحب هذه السياسة على الشركات الأجنبية وانشاء المؤسسة الاقتصادية العامة عام ١٩٥٧ كنواة للقطاع العام بعد أن فشلت سياسة تشجيع الراسمالية الاجنبية .

هوامش الفصل الأول

(١) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/٧/٢٤ بشأن تعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة فى شهر يوليو ١٩٥٢ — ويبدو أن فكرة هذا التعديل كانت سابقة لقيام الثورة خاصة أن القانون صدر فى يوليو ١٩٥٢ والثورة قامت فى ٢٣ يوليو .

(٢) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٣) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٣٤ فى ١٩٥٢/٤/١٩ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٥٢/٦/١٩ .

(٤) د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٥) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٦) د . على حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٨ .

(٧) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٣ ، فرعى ، وثيقة ٩٣ البنك الأهلى المصرى .

(٨) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٩) محفظة ٦ مصلحة الشركلت ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٣ فرعى ، وثيقة ٩٣ ، انظر أيضا شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ — عدل هذا القانون فى عام ١٩٥٧ حيث حددت عضوية مجالس الادارة بشركتين واقتصر قيام الفرد بمهمة المدير العام على شركة واحدة وأصبح للمساهمين الحق فى التفتيش على الحسابات والمطالبة بعقد الاجتماعات الطارئة والاقتراع على سياسة الشركات .

(١٠) حفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ ج ٣ ، ترجمة الوثيقة ٣٨ فى ١٩٥٥/١/١٤ .

(١١) محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ فى ١٩٥٧/٥/١٢ .

(١٢) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ ج ٣ فرعى ، وثيقة ١٠٤ .

(١٣) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ٩٠ فى ١٩٥٧/٣/١٠ .

(١٤) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم ، فى ١٩٥٦/١/١ .

(١٥) Journal du commerce et de la Marine, Année 47e , No. 1903 24 Avril 1956, P. 6.

(١٦) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١٧) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ ج ٥ ، وثيقة ٥٠ فى ١٩٥٤/٤/٢١ .

(١٨) حفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٩/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٢ .

(١٩) روبرت مايرو : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٢٠) د . على حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٢٧ — ٢٩ .

(٢١) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتحويل المؤسسات المصرية والأجنبية الى شركات مساهمة ، وكذلك : محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٧٠ ، ١٨٦ .

(٢٣) د . على حسن يونس : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢٤) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ — وأهم القوانين التى صدرت معدلة للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، و ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، و ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ ، و ١٥٩ لسنه ١٩٥٦ ، والقرار بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ ، انظر : د. شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٢٥) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٥٢/٤/٣٠ ، وثيقة ١٢ .

(٢٦) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٥٢/٩/١٦ ، وثيقة ٨ .

(٢٧) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ حـ ٢ ، وثيقة ١١٦ فى ١٩٥٦/٧/١٠ — توضح الوثيقة أن « محى الدين عابدين » كان قد قدم استقالته ولكن بدون ذكر تاريخ ذلك ، ويبدو أنه بعد قيام الثورة ، كما أنها لم توضح تاريخ عودته للعمل ، ويبدو أيضا أنه خلال كتابة هذه المذكرة المقدمة للسلطات المصرية للتنبيه ضد أعمال المذكور التخريبية فى ١٩٥٦/٧/١٠ ، وكذلك لم تبين من هو صاحب المذكرة ، ولكن يوضح د . نبيل عبد الحميد أن بعض المسئولين قد ساعدوا احدى الثريات من الأجانب اليهود فى الحصول على الجنسية المصرية حتى تساعد فى تغطية نسبة المصريين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٦ .

والحقيقة أن الوثيقة لم توضح أن هذه اليهودية الثرية من العاملات الأجنبيات فى الشركة المذكورة (الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات) لكى تساعد على تغطية نسبة المصريين ، وان كانت الوثيقة قد ذكرت أن المصريين قد ساعدوا فى الحصول على الجنسية المصرية ، ولكن هذا ليس شرطا لذلك .

(٢٨) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٠/٣ جـ ٣ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٥٦/٧/٢٩ .

(٢٩) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣٠) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٤٨ القصير فى ١٩٥٨/١/١٨ .

(٣١) محفظة ١٣٤ مصلحةالشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٥٣/٧/١٤ .

(٣٢) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٥/٣ جـ ١ ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٥٣/٧/١٤ .

(٣٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، حـ ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٥ ، ١٦٤ .

(٣٥) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٣٧٠ — وطبقا لمبادىء مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ فانه سيساهم مساهمة فعالة فى صيانة وتدعيم التعاون فى

الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما يقر المؤتمر بعدم التدخل فى الداخلية للدول (تصريح مؤتمر باندونج ١٩٥٥) ، انظر : كولين ليجوم ، ترجمة : أحمد محمود سليمان : الجامعة الافريقية (دليل سياسى موجز) ، الدار المصرية للتألف والترجمة ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٦ .

(٣٦) خالدة محمود السيد شادى : العلاقات بين مصر والدولتين الالمانيتين فى فترة الخمسينات والستينات (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهر ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣٧) حسن الفكهانى : قوانين التأميم ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ص ٣ .

(٣٨) منبرو : ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣٩) د . أنور سلامة : المؤسسات العامة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ : ص ١٥ .

(٤٠) Piéree D'istria : De Suez A Akaba, Paris, 1968. P. 89.

(٤١) بيان الرئيس جمال عبد الناصر للدول العربية بشأن تأميم قناة السويس ، مطبعة مصلحة الاستعلامات ، ص ٤ .

(٤٢) مذكرات ايدن ، ص ٨٥ .

(٤٣) د . نوال قاسم : المرجع السابق ، ص ٣٢٢ .

(٤٤) د . محمد فخرى مكى : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (٥٢ — ١٩٧٦) ، ص ٣٣٦ (من كتاب الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ — ١٩٧٧) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، عدد ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

(٤٥) Bent Hansen : Op. Cit., P. 7.

(٤٦) حفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٥ الكراسة رقم ٣١ من الملف ، بنك موصيرى .

(٤٧) حفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ ، ج ٣ ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ فى ١٩٥٧/١٠/٢٦ .

(٤٨) حفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٣/٣ ، ج ١ وثيقة ٢٨٩ فى ١٩٥٧/١٢/٣٠ ، وثيقة ٢٩٣ فى ١٩٥٨/٢/١٠ البنك التجارى المصري .

(٤٩) باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٥٠) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ ، وانظر أيضا : روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٥١) الوقائع المصرية ، العدد ٥ مكرر (د) فى ١٩٥٧/١/١٥ ، وكذلك : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣٩ ، وانظر أيضا : د . زكريا أحمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٢) د . يسرى على مصطفى : التجارة الخارجية ودور البنوك فيها ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ ، ص ٨ .

(٥٣) مصطفى أحمد وهبى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٥٤) حفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٩٦ فى ١٩٥٧/٧/٢٥ .

حفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ ، وثيقة ١٤٧ فى ١٩٥٨/٢/١٩ .

(٥٥) روبرت مابرو ، سمير رضوان : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٥٦) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٥٧) مابرو ، رضوان ، ص ٩٥ .

(٥٨) حسنين كروم : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥٩) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٦٠) د . محمد سعيد عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٦١) د . صلاح الدين نامق : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٦٢) د . صلاح الدين نامق : مشكلة السكان فى مصر (دراسة اجتماعية اقتصادية) مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص ١٢٩ .

(٦٣) د . على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٦٤) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، وانظر أيضا : د . ابراهيم شحاته :المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٦٥) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الإقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ — ١٠٩ ، وانظر أيضا :
Hurewitz : Op. Cit., P. 313.

(٦٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٦٧) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٦٨) د . محمد على عرفة : شرح قانون الاصلاح الزراعى ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة ثنية ، ١٩٥٤ ، ص ٦٢ .

(٦٩) د . على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٧٠) د . جميل أحمد توفيق ، صبحى تدرس قريصة : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٧١) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٧٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٨٠/٣ حـ ٦ ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٦/١/١ ، ملف ١٨٢ — ٥٨٠/٣ جـ ٥ ، وثيقة ٥٠ ، وانظر أيضا : د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(*) انظر فى ذلك مبحث التجارة من هذا الباب .

(٧٣) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٣ جـ ٣ فرعى ، وثيقة ٩٣ ، وانظر أيضا : د . على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٥٠ .

(٧٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٧٥) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى ، ص ١٢٤ .

(٧٦) على مجاهد شاهين : المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٧٧) مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، ص ١١٣ ، ١١٤ ، وانظر أيضا :
Hurewitz : Op. Cit., P. 312.

(٧٨) مابرو ، رضوان : ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٧٩) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٧٠ .

(٨٠) محفظة ٦٤ عابدين ، وزارة الخارجية ، الديوان العام ، معاهدات واتفاقات ، مذكرة من وزارة الخارجية اللواء أركان حرب رئيس مجلس الوزراء ، وصورة من الاتفاق بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة بشأن المكتب الاقليمى لتلك المنظمة بالشرق الادنى فى ١٩٥٢/٨/١٧ .

(٨١) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٢) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١١٩ ، وانظر أيضا :
S. Radwan : Op. Cit., P. 204.

(٨٣) د . شريف رمسيس تكلا : المرجع السابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٨٤) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٨٥) جمهورية مصر ، وزارة العدل ، فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، صادر عن قسم المجموعة الرسمية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٢٨ .

(٨٦) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ٤١ .

(٨٧) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، ص ٥٤ .

(٨٨) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٨٩) مجموعة الاتفـــاقات والمعـــاهدات الاقتصادية فى نطاق جامعة الدول العربية ، ص ١٠٨ ، ١١٤ ، وانظر أيضا :
Hurewitz : Op. Cit., P. 312.

الفصـل الثانـى

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

أولا : فى مجال الزراعة :

بدأت هذه الفترة بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى كان من أولى ثمارها صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ فى ٩ سـبتمبر ١٩٥٢ والذى كان عاملا مهما من عوامل الحد من نشاط الاجانب فى تملك الأراضى الزراعية فى مصر(١) ، فبعد صدور القانون مباشرة تم التوسع فى طرح أطيان الحكومة البور أو المنزرعة أو القابلـة للاصلاح والزراعة للبيع ، للجميع أفرادا وشركات من المصريين فقط دون الأجانب وكبار الملاك المصـريين(٢) ، وبهذا منع قانون الاصلاح الزراعى تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر ، كما كان للقانون أثره فى انخفاض عدد الأجانب وملكياتهم ، فقد بلغ عدد الملاك الأجانب نحو ٣٢٥٨ أجنبيا يملكون ١٦٤٦٣١ فدانا(٣) .

وقد استثنى هذا القانون الشركات الصناعية الموجودة قبـل صدوره من حكم تحديد الملكية واحتفاظها بالأراضى الزراعية التى تمتلكها حتى لو زادت على مائتى فدان وسواء كانت مصـرية أو أجنبية ، وذلك لعدم انهيار الصناعة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ،

امتلكت شركات السكر فى مصر وهى شركات أجنبية مساحات شاسعة من الأراضى التى تستغلها فى زراعة القصب اللازم لصناعة السكر(٤) ٠

وفى عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٥٩٨ للاستيلاء على أراضى الأسرة المالكة وأراضى الأجانب - ويقصد هنا الملكية الفردية للأجانب — ووزع على المنتفعين من هذه الأراضى نحو ٨٠٠٫٠٠٠ فدان(٥) ، مع دفع تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية للأراضى التى قامت الحكومة بضمها(٦) ٠

وقد ساعدت هذه القوانين والمحاولات التى ظهرت خلال تلك الفترة للحد من نشاط الاجانب فى تملك الأراضى الزراعية على النهوض بالملكية المصرية وأحقية تملك المصريين لها ، الا أن هذه القوانين قابلها كبار الملاك وأعضاء مجالس الدوائر الزراعية وشركات الأراضى والبنوك العقارية - وهم فى الغالب أجانب - بمعارضة شديدة ، فقد لجأوا الى اثارة العمال الصناعيين ، مما أدى الى حدوث الاضرابات فى كثير من المناطق الصناعية حتى تتحول أنظار الحكومة من المشكلة الزراعية الى المشكلة الصناعية(٧)

وفى الوقت ذاته عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار العقارى وتوسيع رقعة الأرض الزراعية بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ مارس ١٩٥٣ وفيه أجازت الحكومة للشركات مصرية كانت أو أجنبية تملك الأراضى الزراعية البور للقيام باستصلاحها ثم بيعها سواء كانت هذه الشركات قائمة قبل صدور القانون او نشأت بعد صدوره وذلك تشجيعا للاستثمارات المصرية والأجنبية - وان كان أغلبها شركات أجنبية موجودة قبل صدور

القانون - وكذلك الأفراد الذين يمتلكون أراضى بورا أو أراضى صحراوية لاستصلاحها(٨) ٠

ويلاحظ أن هذا التشجيع أدى بطريق غير مباشر الى زيادة عدد الملاك الأجانب فى مصر ، ففى عام ١٩٥٥ بلغ عدد الملاك الاجانب ٣٦٥٥ أجنبيا بزيادة قدرها ٣٩٧ اجنبيا عما كان عليه عام ١٩٥٢ وان كانت ملكياتهم قد نقصت فقد بلغت ملكية الأجانب عام ١٩٥٥ نحو ٤١٩ ١٤٨ فدانا بنقص قدره ١٦٢١٢ عما كانت عليه عام ١٩٥٢(٩) ، ويبدو أن حالات التشجيع التى تمت خلال تلك الفترة زادت من عدد الملاك الاجانب ولم تساعد على زيادة الملكيات الخاصة بهم حيث ان شروط التشجيع لم تسمح الا بالاراضى البور والصحراوية لاستصلاحها ، ولما كان هذا مكلفا فقد تراجعت الملكيات الكبيرة الأجنبية ٠

ومن العوامل التى حدت من ملكية الاجانب للأراضى الزراعية فى مصر الأوضاع السياسية التى حدثت فى عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثى على مصر ووضع جميع الشركات الانجليزية والفرنسية تحت الحراسة ، فقد بلغت الملكية الأجنبية فى هذا العام أدنى معدل لها اذ بلغ عدد الملاك الأجانب ٢٣٩٦ مالكا أجنبيا يملكون مساحة قدرها ٠٦٢ ١٤٢ فدانا(١٠) ، وما تبع ذلك من تأميم وحراسة وتمصير عام ١٩٥٧ وهذا أدى الى خروج كثير من الاجانب مخلفين وراءهم ملكياتهم سواء عن طريق بيعها لمصريين أو أجانب أو تركها وبخاصة اليهود والانجليز والفرنسيين ، وقد وجد كثير من عقود البيع فى الشهر العقارى بين أجانب ومصريين تمثل ذلك(١١) ٠

ومن جهة أخرى لم يكن لتقسيم الملكيات الكبيرة آثار ضارة على الانتاج كما تخوف البعض ، لأن أصحاب الأراضى السابقين باستثناء قلة منهم كانوا يستحوذون على ما يناهز ثلث الانتاج أو

نصفه دون أن يولوا الاستثمار الزراعى عنايتهم او يقيموا فى القرى حتى يحدث انفاقهم بعض الرواج المحلى باستثناء بعض المحاصيل كالقصب والقطن من جانب بعض الملاك سواء كانوا أجانب ام مصريين(١٢) ٠

أما عن ملكية الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر فمنذ قيام الثورة وجدنا أن نمو الانتاج الزراعى أصبح سريعا وقد ساعد على ذلك اهتمام حكومة الثورة بالرى الذى ساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لمجال استصلاح الأراضى(١٣) ، ولهذا وافقت الحكومة على برنامج التعاون الفنى لتنمية وتعمير مديريتى البحيرة والفيوم المعقود بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ ، وفى عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٣٠١ بشأن توزيع الأراضى التى قامت الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف باستصلاحها ٠

وتأثيرا بأحداث عام ١٩٥٦ انخفض عدد الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر الى نحو ١٤ شركة فقط ، كما انخفضت ملكيتها الى نحو ٤٨٩ ٩٣ فدانا (بعد ان كانت ٦٥٩ ١٨٠ فدانا عام ٤٨/ ١٩٤٩) تستثمر رؤوس أموال قدرها ٥٩٧ ٦٥٢٨ ج٠م فى نفس السنة(١٤) ، مع أن الحكومة المصرية قامت بعرض اطيانها للبيع خاصة الأراضى البور ذات المساحات الكبيرة التى تحتاج الى مجهود كبير ورأسمال أيضا كبير ، ولم يكن هذا ليتسنى الا لكبار الملاك ورجال المال والشركات الزراعية ، وكان ذلك رغبة من الحكومة فى تنشيط حركة البيع وتشجيعا لتوظيف الأموال الأجنبية والمصرية واستغلالها فى اراضى الحكومة(١٥) ؛ الا ان مخاوف الأجانب شركات وأفراد من قوانين حكومة الثورة خاصة ما صدر منها فى

صدر قيام الثورة من حظر امتلاك الأجانب للأراضى الزراعيـــة جعلهم يتراجعون عن امتلاك الأراضى الزراعية فى مصر أيا كانت ٠

ومع تشجيع حكومة الثورة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مجال استصلاح الأراضى فى مصر خـلال تلك الفترة ، فانتــه يلاحظ انخفاض ملكية الأجانب فى هذا المجال على نحو ما سبق ، وهذا يتضح من ملكية الشركات المختلفة من شركة الى أخرى ما كانت عليه قبل الثورة ، فعلى سبيل المثال شركة أراضى الشـيخ فضل كانت تمتلك عام ١٩٥٢ نحو ٣٩٥٧ فدانا انخفضت فى نهاية ديســمبر ١٩٥٣ الى ٣٣١٧ فدانا منهـــا ١٣٣٦ فدانـــا أراضى اصلاح(١٦) ، وقد كان انخفاض ملكية الشركة بسبب القوانين التى اصدرتها حكومة الثورة بشأن حظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية فى مصر ، ومع هذا فان حجم ملكيــة الشـــركة يدل على أن هذه الشركات كانت تسيطر على جزء كبير جدا من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، وبالتالى على الاقتصاد الزراعى المصرى ٠

وبالرغم من صدور قوانين حكومة الثورة التى كانت سببا فى خفض عدد شركات الأراضى الزراعية الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة فـــان هناك العديد من الشركات الضخمة والتى بلغ عددها ١٤ شركة على نحو ما سبق استطاعت البقاء حتى نهاية تلك الفترة مثل شركة الكروم والكحول المصرية(١٧) وشركة المباحث والأعمال المصرية(١٨) وشركة أراضى الغربية(١٩) وغيرها ٠

وهناك شركات استطاعت الصمود حتى نهاية الفترة الا أن ملكيتها لأجانب من دول الأعداء (انجلترا وفرنسا) أدى الى وضعها تحت الحراسة مثل شركة أراضى الدلتا المصـــرية والانفستمنت تيمتد(٢١) ٠

وهناك شركات لم تكن مبيعاتها ضخمة كما كانت من قبل ، فشركة المباحث والأعمال المصرية عام ١٩٥٥ باعت نحو ٧٧ فدانا فقط (وبالمقارنة بمبيعات الشركة خلال الحرب الثانية نجد أنها بلغت نحو ٥٤٣ فدانا) ، وكذلك شركة أراضى الغربية التى كانت تمتلك نحو ١٣٢ ١٥ فدانا باعت منها نحو ٥٩٠ ٩ فدانا معظمها لصغار المزارعين ، وفي نفس السنة حققت الشركة أكبر مبيعات لها اذ بلغت المساحة التى باعتها نحو ٣٨٩ فدانا بزيادة قدرها ٦٤ فدانا على العام السابق ، كما باعت شركة الجعفرية للصناعة والزراعة أطيانا زراعية قيمتها ٣٤٧ ٢ ج٠م فى نفس السنة(٢٢) ، ومن الملاحظ أن عمليات البيع فى بعض الاحيان كانت هدفا من أهداف الشركات الزراعية الأجنبية وهو شراء الأراضى وتقسيمها الى مساحات صغيرة وبيعها الى المزارعين وخاصة الأراضى البور بعد استصلاحها ٠

أما عن نشاط الأجانب فى تكوين الشركات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة فمنذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى نهاية الفترة عام ١٩٥٧ لم يتمكن الأجانب من تأسيس شركات جديدة أخرى ، وذلك لأن قوانين الثورة حدت من هذا النشاط فلم تظهر خلال الفترة أية شركة أجنبية أخرى جديدة فى مجال الزراعة ، رغم ظهور بعض محاولات تشجيع حكومة الثورة للأجانب لاستصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية واستثمار أموالهم فيها الا أن مخاوف الأجانب من قوانين الثورة أدت الى عدم ظهور شركات جديدة ٠

وعلى النقيض من ذلك فقد انخفض عدد الشركات خلال تلك الفترة الى ١٣ شركة زراعية فقط حتى عام ١٩٥٤ منها ١٢ مصرية الجنسية برؤوس أموال ٥٤٧٩٣٨٣ وشركة واحدة انجليزية برأسمال ٥٠٠ ٢٩٢ ج٠م ، بالاضافة الى بعض الشركات المتخصصة

فى أعمال الزراعة بجانب البناء والتى بلغ عددها ٢٥ شركة طبقـا لاحصاء ١٠٥٤/٥٣ الذى لم يفصل حجم الاستثمار الزراعى عن الاستثمار فى مجال البناء بالنسبة لهذه الشركات التى منهـــا ٢١ شركة مصرية الجنسية برؤوس أموال قدرهــا ٢٣٤ ٨٠٠ ٣ جـ٠م وأربع انجليزية برأســـمال ٠٤١ ١١٦ جـ٠م(٢٣) ، والواقـع أن الشركات المصرية كانت أجنبية الأصل ولاسيما الشركات الزراعية التى لم توجد منها أية شركة مصرية بل جميعها أجنبية على نحو ما سبق فى الفترات السابقة ، وكذلك شـــركات الزراعة والبنـاء باستثناء مشاركة بعض المصريين مشاركة محدودة للغاية فى رأس المال وكذلك الادارة ٠

أما الشركات القديمة والتى كانت ماتزال قائمة خلال تلــك الفترة فقد استمرت بنشاطها العادى باستثناء بعضها التى تأثرت بقوانين حكومة الثورة مثل شركة أراضى الشيخ فضل التى تأثرت بسبب اغلاق شركة السكر الموجودة بالشيخ فضل ، وكان نتيجـة ذلك أن تحولت الشركة فى عام ١٩٥٤/٥٣ من تخصصها فى زراعة قصب السكر الى زراعة القطن على نحو ما سبق(٢٤) ٠

وهناك شركات استمرت خلال تلك الفترة دون أن تتأثر بالظروف التى مرت بها البلاد ٠ بل توسعت فى انتاجها مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى عملت على تحسين زراعة الكروم فى أراضيها وتحسين انتاج النبيذ منه(٢٥) ٠

وشركة أراضى كفر الزيات لم تتأثر بقوانين الاصلاح الزراعى حيث حصلت عام ١٩٥٣ على استثناء اعفاهـا من أحكـــام هذا القانون(٢٦) ، الا أنه بسبب أحداث عام ١٩٥٦ تأثرت الشركة ممـا أدى الى انخفاض راسمالهـا بما يعـــادل ٠٠٠ ٣٢ جـ٠م ويبلـــغ ٢٨٫٠٠٠ جـ٠م(٢٧) ٠

وبعد عدوان ١٩٥٦ وتأميم الشركات الانجليزية والفرنسية وتمصير بعض الشركات الأخرى تم تحويل عدد كبير من الاجراء الى ملاك ، والى زيادة نصيب صغار المزارعين من الدخل على حساب الملاك(٢٨) ، ومن أهم الشركات التى تم تأميمها شركة أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد (شركة انجليزية) وضعت تحت الحراسة عام ١٩٥٧(٢٩) ، وكذلك شركة أراضى كوم امبو(٣٠) وغيرها .

وفيما يلى نشاط الأجانب ورؤوس أموالهم فى أهم محصولين نقديين فى مصر خلال تلك الفترة ، فبالنسبة للقطن كان تحديد الملكية وتوزيع الأرض على من يفلحها أول ما اتجهت اليه ارادة الثورة بقصد القضاء على الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى ، ومن الطبيعى أن يكون للثورة دور كبير فى الحد من نشاط الأجانب الذى وصل الذروة خلال فترة تزيد على ثلاثة أرباع قرن من الزمان ، لذلك فان نشاط الأجانب بالنسبة لمحصول القطن بعد قيام الثورة كان محدودا للغاية .

وبصفة عامة كان اهتمام حكومة الثورة بزراعة القطن حيث انه المحصول النقدى الأول فى مصر ، فبلغت مساحة الأرض المنزرعة قطنا عام ١٩٥٢ نحو ١٩٧٠ الف فدان(٣١) ، الا أن الأحداث السياسية التى مرت بها البلاد خلال تلك الفترة أثرت فى المساحة المنزرعة قطنا ، مثل مؤتمر باندونج الذى برزت فيه فكرة تضامن الدول المنتجة للخامات الأولية والعمل على اقرار سياسة موحدة للأسعار ، ففى عام ١٩٥٤ بلغت المساحة المنزرعة قطنا نحو ١٢٠٠ الف فدان فقط ، أما عام ١٩٥٦ وفى اعقاب العدوان الثلاثى على مصر غادر كثير من الفرازين الأجانب البلاد (والجدير بالذكر أن مهنة الفرز كانت مقصورة على أبناء الجاليات الأجنبية الذين قدموا الى

مصر للاشتغال في سوق القطن والقيام بأعمال الرهونات) ، وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه الأوضـــاع على انتاجيـة القطن فى مصر(٣٢) ٠

وبالنسبة لمحصول قصب السكر كان للثورة اثر ، اذ حـــددت حصصا تموينية من السكر للمستهلكين وللأغراض الصناعية ، ففى عام ١٩٥٢ بلغت المساحة المنزرعة قصبا نحو ٠٠٠ ٩٢ فدان انتجت ٠٠٠ ٥٦١ ٧٢ قنطار من القصب(٣٣) ، على الرغم من تحويل بعض الشركات الأجنبية من زراعة القصب الى زراعة القطن مثل شركة الشيخ فضل(٣٤) ٠

وبصفة عامة سيطرت الحكومة خلال تلك الفترة على زراعة وانتاج السكر ، أما شركة السكر المسيطر على رأسمالها وادارتها ماليون من اليهود والفرنسيين وبعض المصريين فقد بلغت مســاحة قصب السكر التابعة لهذه الشركة نحو ٥٧٥٥ فدانا عـــام ١٩٥٢ زادت عام ١٩٥٦ الى ٦٩٦٤ فدانا ، ونتيجة لهذه الزيادة حققـت الشركة أرباحا طائلة(٣٥) ، حيث ارتفعت أسعار السكر أكثر من مرة خلال الفترة ابتداء من ١٩٥٤ بلغت حدتها عام ١٩٥٦ ، وفى خلال هذه السنة بعد العدوان الثلاثى على مصر مصرت الحكومة صناعة السكر(٣٦) ٠

أما عن استثمارات الأجانب في الأسمدة خلال تلك الفترة فهى محدودة للغاية حيث عملت الحكومة منذ قيام الثورة على احتكار هذا المجال وذلك لأن السماد عنصر أساسى فى الدخل القومى المصرى ، وهو عماد الانتاج الزراعى فى مصر ، لذلك لم تترك الحكومة الأجانب يحتكرون السماد فى مصر ٠

* * *

ومع قيام الثورة وصدور قوانينها الخاصة بنشاط الاجانب ، الا أنه وجد الكثير من الشركات الزراعية الأجنبية التى لم تلتزم بتلك القوانين وظهرت سلبياتها التى أساءت الى الاقتصاد المصرى والمصريين ، فعلى سبيل المثال تستر الأجانب وراء حصولهم على الجنسية المصرية وإستغلالها ضد مصالح البلاد ، ففى شركة الكروم والكحول المصرية كان مديرها « فرانجيلوس » مثالا لذلك وجميع أعمال الشركة كانت باللغة الأجنبية ، وأما اللغة العربية فنصيبها فى الشركة محدود حتى القهوجى والفران والبقال كانوا أجانب يونانيين ، ليس فقط فالمدير انجليزى الأصل وبرغم حصـــوله على الجنسية المصرية فانـــه كان يحمل جواز سفره الانجليزى ويقوم بتهريب أموال الشركة الى الخارج وقد التمس عمال الشركة المصريين من « الرئيس محمد نجيب » تطبيق القرار الصادر فى ٣١ ينايـــر ١٩٥٣ ـ الخاص بسحب الجنسية المصـــرية من الأجانب الذيـن يستغلونها ضد مصالح البلاد ـ على مدير الشركة المذكورة(٣٧) ، ويبدو أن الحكومة المصرية لم تأخذ اجراء حاسما تجـــاه هؤلاء الأجانب رغم صدور قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهذا واضح من استمرار الأجانب فى التلاعب فى أرباح الشركة حتـى عام ١٩٥٥(٣٨) وتلاعبهم ايضا فى كشـــوف الموظفين لصـــالح الأجانب حتى عام ١٩٥٦(٣٩) .

وبالاضافة الى ذلك فقد سيطر العنصر اليونانى بالذات على أعمال شركة الكروم والكحول المصرية المذكورة ، الدليل على ذلك انه كان بالقسم الزراعى للشركة نحو ١٣ يونانيا منهم واحد متمصر ولايوجد به مصريون ، وفى فرع الشركة بالقاهرة كان مديره يهوديا ايطاليا بمرتب ١٥٠ ج٠م وباشكاتب الفرع يونانيا بمرتب ٢٥ ج٠م ولايوجد الا كاتب مصرى واحد مرتبه ١٢ ج٠م ، وبالمكتب فى فرع الاسكندرية ثلاثة يونانيون ولا يوجد مصرى واحد عدا فراش المكتب

وبمكتب الزراعة بأبى المطامير سبعة يونانيون وثلاثة كتبة مصريون وبالقسم الميكانيكى أحد عشر يونانيا واحد ايطالى وآخر أرمنى ، ولا يوجد به مصريون الا العتالين والسائقين وبعض الاسطوات الذين لا تزيد مرتباتهم على ٣٠ قرشا فى اليوم ، وأما قسم المبانى فيوجد به ١٥ يونانيا ما بين نقاشين ومبلطين لايقل راتب الفرد منهم عن ٤٥ ج٠م شهريا ، وفى قسم فابريقة الشركة ثلاثة يونانيون(٤٠) ، ومع هذا التفاضل فى الوظائف بالشركة للعنصر الأجنبى خاصة اليونانى عن المصرى نجد أيضا تفاضلا فى المرتبات مما كان له أثره على أحوال المصريين الاقتصادية والاجتماعية ، مع رفع مستوى الاجانب ، الأمر الذى أدى الى الاضرار بالاقتصاد الزراعى المصرى والعاملين المصريين ٠

ليس هذا فحسب بل نجد أن جميع الموظفين اليونانيين علاوة على مرتباتهم الضخمة كانوا يتمتعون بمساكن جميلة مزودة بالمياه والانارة والحدائق المحروم منها جميع المصريين أصحاب البلاد ، وهذا مثال لتعنت الشركة مع المصريين ، حيث قررت تخفيض أجورهم خاصة عمال الزراعة منهم من ١٨ قرشا الى عشرة قروش فى اليوم(٤١) ٠

وبالاضافة الى سيطرة العنصر الأجنبى على شركة الكروم المذكورة وعدم التزامها بقانون الشركات يلاحظ انها أخذت تتلاعب فى كشوف الشركة حتى تزيد من نسبة المصرين وتقلل من نسبة الأجانب بطريقة غير قانونية لا تتمشى مع نصوص قانون الشركات واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٦ ، فقد اتضح من تقرير مفتشى مصلحة الشركات فى السنة المذكورة أن الشركة أمرت بعض موظفيها الأجانب بمغادرة الشركة ومزارعها اثناء وجود مفتشى المصلحة المذكورة للتفتيش حتى لا يروهم ، وذلك لأنهم غير مقيدين بالكشوف

الا أن الشركة أعادت كتابة الكشف مرة أخرى وأدرجت به هؤلاء الأجانب حينما علمت بافتضاح أمرها أمام المفتشين ، كما أعطت الشركة أوامرها لموظفيها الأجانب بعدم الادلاء بأية معلومات لمفتشى المصلحة عن وظائفهم سوى أنهم عمال يعلمون بأيديهم ، أيضا أخفت الشركة إسماء عشرة من الموظفين الأجانب ـ الذين يقومون بأعمال مهمة ويتقاضون مرتبات ـ من كشوف الموظفين والعمال حتى تقلل من نسبة الأجانب ، كما أدرجت بعض الموظفين الأجانب على أنهم موسميون ، ولكن تبين لمفتشى المصلحة أنهم موظفون دائمون ، وأدرجت بعض الموظفين الأجانب على أنهم عمال لتقلل من نسبة الموظفين الأجانب وبالعكس بالنسبة للمصريين وذلك لتحسين نسبتهم ·

وكانت نتيجة هذا التفتيش وجود عجز كبير فى نسبة الموظفين المصرين قدر بنحو ٧٢ر٨٪ فى المرتبات ، كما حاولت الشركة التلاعب فى دفاترها حيث لم تكن ملتزمة بقانون الشركات(٤٢) ، ولكن الشركة عادت وحسنت وضعها بالنسبة لنسب الموظفين المصريين فى العام التالى ١٩٥٧ حيث استوفت النسب المطلوبة فى قانون الشركات ورفعت عدد الموظفين المصريين(٤٣) ، ويبدو أن الأحداث الجارية فى الدولة فى ذلك الوقت والخاصة بعمليات التمصير والتأميم عام ١٩٥٧ كان لها أثرها فى اجبار الشركة على الالتزام بقانون الشركات حتى لا تتعرض الى ما لا تحمد عقباه ·

ومثال آخر عن عدم التزام الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر بقانون الشركات خلال تلك الفترة وهو عن « الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف » التى دأبت على مخالفة القانون وعدم الالتزام به والتلاعب فى نسب الموظفين والعمال الأجانب والمصريين ومرتباتهم(٤٤) ·

والمتصفح لوثائق مصلحة الشركات يجد الكثير منها يشير الى عدم تطبيق قانون الشركات فى الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر خلال تلك الفترة أيضا ، كما يلاحظ كثير من المساوىء التى اضرت بالاقتصاد المصرى من خلال تهريب الأموال الى الخارج وعدم منح العاملين بها مرتبات تتمشى مع الأوضاع الاقتصادية وقد أساء ذلك الى حالة هؤلاء العمال الاقتصادية والاجتماعية(٤٥) ، ولم تتخلص مصر من مساوىء هذه الشركات الا بعد عام ١٩٥٦ أى بعد فرض الحراسة على الشركات الانجليزية والفرنسية وأملاك راعيا الدولتين وصدور قوانين التأميم والتمصير عام ١٩٥٧ ٠

كما أن هناك بعض الشركات التى التزمت بنصوص قانون الشركات من حيث الموظفين والعمال ورواتبهم مثل شركة كوم امبو التى قامت بتمصير بعض موظفى الشركة وتطبيق القانون حيث أدخلت فى مجلس ادارتها بعض المصريين وألحقت بوظائفها عددا كبيرا منهم ، كما عملت على تمصير العمال حتى أصبح جميعهممن المصريين(٤٦) ٠

وهناك بعض الشركات التى ساهمت بعض الشىء فى الانتاج الزراعى ورغم أنه عاد على المستثمرين الأجانب بالدرجة الأولى فانه عاد على الانتاج الزراعى المصرى من خلال استصلاح مساحات كبيرة من الأراضى واستخدام أيد عاملة مصرية وان كانت هذه العمالة عاشت فترة طويلة من الزمن بمستوى معيشى منخفض ٠

كما ساهمت بعض الشركات فى الثقافة الزراعية فى مصر ، وخير مثال على ذلك شركة وادى كوم امبو التى ساهمت فى انشاء مدرسة زراعية متوسطة ومحطة كاملة للبناء والمعدات لتربية الدواجن والأرانب والنحل ودودة القز عام ١٩٥٢ ، وقد تم ذلك عن طريق تقديم هبة للحكومة عبارة عن سبعة أفدنة لتقام عليها

المدرسة(٤٧) ، وقد يكون ذلك على سبيل الدعاية خاصة مع قيام الثورة انما عادت بالتأكيد على المصريين •

والجدير بالذكر أن الشركة كانت تقوم بزراعة قصب السكر(٤٨) وتورده الى شركات السكر خاصة شركة السكر بكوم امبو(٤٩) ، وبهذا تكون قد ساهمت فى امداد مصانع السكر بالمادة الخام اللازمة لصناعة السكر ، حتى ان كان العائد يدخل جيوب الأجانب ، الا أن الشركة تكون قد ساهمت فى تطوير الصناعة والزراعة معا ، الأمر الذى أدى الى مساهمة الشركة فى تطوير الاقتصاد المصرى ومنفعته •

وهناك شركات زراعية أخرى ساهمت فى تطوير الصناعة القائمة على المحصولات الزراعية فى مصر ، مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى اقامت معاصر الزيوت مما سهل عليها زراعة أرضها بالكروم وانتاجها للانبذة من أصناف عديدة وممتازة(٥٠) ، ومن خلال هذه التوسعات والنشاط المتطور لهذه الشركات تكون قد ساهمت فى استخدام اعداد كبيرة من الايدى العاملة المصرية وبالتالى رفع مستواهم المعيشى •

كما ان الشركة طبقت نصوص القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على موظفيها وعمالها ، هذا بالاضافة الى تقديم مبلغ ١٠٠ ج•م للحكومة عام ١٩٥٦ على هيئة تبرع منها عملا بالمادة ٤٠ من القانون المذكور (٥١) ، وان كانت قيمة هذا المبلغ بسيطة فان الشركة عبرت عن شعور طيب نحو الحكومة •

ومما لاشك فيه أن نشاط الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر كان سببا فى تحقيق أرباح طائلة لها ، فعلى سبيل المثال بلغت ارباح شركة الكروم والكحول المصرية عام ١٩٥٢ نحو ٢٠٫٠٠٠ ج • م ، ونتيجة لحجم الأرباح الكبير فقد وزعت الشركة جزءا كبيرا منه على

المساهمين ورحلت الباقى الى الاحتياطى والاستهلاك(٥٢) وفى عام ١٩٥٤ حققت شركة المباحث والاعمال المصرية صـافى ربح قـدره ٣٤٥ ٤ ج٠م ٠

وهناك شركات تعرضت للخسائر فى بعض السنوات ، فعلـى سبيل المثال تعرضت الشركة المذكورة عام ١٩٥٥ لخسـارة قدرت بنحو ٤٤٠ر١ ج٠م(٥٣) ، ولذلك نشرت اعلان دعوة فى ٩ مارس ١٩٥٦ لحضور الاعضاء لجلسة الجمعية العموميـة الاعتيـادية للتصديق على ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ والتصـرف فى أرباحها أو خسارتها(٥٤) ٠

وفى عام ١٩٥٦ أصيبت مزروعات شركة كـوم امبو بعوامل جوية غير ملائمة مما قلل من انتاجية الفدان للقصـــب بواقع ٨١ قنطارا(٥٥) ، ومن الملاحظ أن الشركة تعرضت لعوامل جوية غير ملائمة اكثر من مرة خلال تلك الفترة والفترات السابقة ، ويبدو أن ذلك راجع الى وجود الشركة فى منطقة حارة جنوب مصر ، وأن مناخ هذه المنطقة اثر على المحصول ٠

والجدير بالملاحظة أن بعض الشركات انطبق عليها ضـــمن الشركات التى عادت على الاقتصاد المصرى بمنفعة وضـــرر فى نفس الوقت ، وذلك لأن الشركات الأجنبية لم تقصد منفعة الاقتصاد المصرى ، انما المنفعة كانت تأتـى من جراء العمل لمنفعة الأجانب أنفسهم أو من قبيل الدعاية للشركات أو خلافه ، وأما من حيث الضرر فهناك شركات كانت تقصد أن تصيب الاقتصاد المصـرى بالضرر حتى تستطيع احكام السيطرة ، والبعض لايهمه منفعة الاقتصاد المصرى من عدمه ٠

وأخيرا فهناك شركات تغير رأسمالها هبوطا أو صعودا ، فعلى سبيل المثال شركة أراضى كفر الزيات ارتفع رأسمالها الى النصف عما كانت عليه عند التأسيس حيث بلغ عام ١٩٥٣ نحو ١٦٠ ٠٠٠ ج٠م(٥٦) ، الا أنه انخفض عام ١٩٥٦ بما يعادل ٣٢ ٠٠٠ ج٠م حيث بلغ ٢٨ ٠٠٠ ج٠م(٥٧) ، ويبدو أن هذا الانخفاض كان بسبب تأثر الشركة بالظروف السياسية التى مرت بها البلاد عام ١٩٥٦ ، علما بأن الشركة كانت معفاة من أحكام قانون الاصلاح الزراعى(٥٨) ،أما شركة أراضى القبارى فقد انخفض رأسمالها عام ١٩٥٤ الى ٣٨٠ ٠٠٠ ج٠م(٥٩) ٠

أما شركة المباحث والاعمال المصرية فقد دخل ادارتها مصريون خلال تلك الفترة حيث أصبح بها عضوان مصريان وآخر متمصر من مجموع الاعضاء البالغ عددهم ثمانية مع استمرار الجنسية الأجنبية لمراقبى الحسابات والمستشار القضائى للشركة(٦٠) ٠

وكان لشركة أراضى الغربية وهى شركة بلجيكية قامت بنشاط خاص فاهتمت ببناء القرى وشيدت المنازل الجديدة بالاضافة الى مشاريع الرى عن طريق شراء ماكينات جديدة للرى وقامت بتعبيد الطرق واقامة سكة ترام تخترق مزارعها لخدمة المزارع(٦١) ، وفى ١٩٥٥ أصيب محصول القطن الخاص بالشركة بخسارة فادحة بسبب كثرة لطع دودة القطن وبرودة الطقس ، وان كانت الشركة قد عوضت ذلك من انتاج الارز الذى كان وفيرا فى هذا العام(٦٢) ، وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيس الشركة عام ١٩٥٦ دعت أعضاءها للحضور بمقر الشركة لعرض تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية(٦٣) ، وطبقا لقانون الشركة النظامى الذى أجاز اعادة انتخاب من انتهت عضويتهم مرة أخرى ، كما حدث بالنسبة « لبزرون جاك رولاند » فى بداية عام ١٩٥٦(٦٤) ٠

أما شركة أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد فقد استمر عضو الشركة المنتدب أجنبيا حتى عام ١٩٥٦ الى أن وضعت الشركة تحت الحراسة عام ١٩٥٧ وهو « جورج تريهاكى » يونانى المولد انجليزى الجنسية(٦٥) ٠

أما عن شركة الجعفرية للصناعة والزراعة فلم يكن هنـــاك تغيــر جوهرى خـــلال تلــك الفترة وكان لهـــا تفتيشـــان (أول وثانى)(٦٦) ٠

والجدير بالملاحظة أن نشاط الاجانب الزراعى خلال تلك الفترة قد انخفض ابتداء من قيام الثورة ١٩٥٢ وصدور قانون الاصلاح الزراعى ، وقد انخفض أكثر مع صدور القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ٠ كما تأثر كثيرا بعد عدوان ١٩٥٦ حيث وضعت أمـــوال الرعايا الانجليز والفرنسيين واليهود تحت الحراسة ، ثم قامت الدولـــة بتأميم وتمصير بعض من ممتلكات الأجانب الزراعية ١٩٥٧ ٠

ثانيا : فى مجال الصناعة :

تسلمت ثورة ١٩٥٢ مصر برصيد ضئيل فى مجال التصنيع ، ولكن على امتداد الطريق استطاعت أن تحقق معجزة التصـــنيع ، وتوجه الجهود الى التنمية الصناعية لأنها وجدت فيها الخلاص من براثن الاستعمار وسيطرة الاحتكارات ، فعمدت الى تخليص الصناعة المحلية من العوامل التى قضت عليها بالفوضى والركود ، فأنشأت المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى عام ١٩٥٢ ، وأعفت المواد الاولية من الرسوم الجمركية ، ونظمت استثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية ، ويسرت استيراد العدد والآلات للصـــناعة ، وأصدرت عددا من القوانين الخاصة بالترخيص للشركات بالبحث والتنقيب(٦٧) ٠

اما عن حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ، فنظرا لقيام الثورة فى بدايتها لم تؤسس مصانع جديدة ، حيث استمر عـــدد المصانع من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٢ كما هو (١٩٥٢٧) منهـــا ٧٥٪ لاتعمل بها اكثر من عشرة عمال فغالبية هذه المشروعات كانت عائلية وتدار بواسطة أصحابها(٦٨) ، الا أنه خلال سنوات الثورة تأسست بعض المشروعات الصناعية الأجنبية نظرا لتشجيع الحكومة لرؤوس الأموال الأجنبية ، فتأسست شركة مصر الاهلية لعصـير الزيوت والتبريدات بطنطا عام ١٩٥٣ برأسمال ١٠٠ ٠٠٠ جـ٠م(٦٩) كما أسس جماعة من اليونانيين وبعض المتمصرين شركة التعبئة المصرية « ابوت » برأسمال ٢٠٠ ٠٠٠ جـ٠م(٧٠) ، ومع هذا التشجيع وانشاء بعض المشروعات الصناعية الأجنبية الا أن عدد المصانع انخفض عام ١٩٥٤ الى ٣٣٨٦ مصـــنعا(٧١) ، ويبدو أن قانون التنظيم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كان له اثره فى ذلك ٠

والجدير بالذكر أن الحكومة منذ عام ١٩٥٤ بدأت تشارك الأجانب فى انشاء المصانع مثل مساهمتها فى انشاء شركة الحديد والصلب بحلوان عام ١٩٥٤ بقيمة النصف وساهم رأس المـــال الأجنبى الممثل فى شركة ديماج الالمانية بقيمة النصف الآخر(٧٢) ، كما شاركت الحكومة رؤوس الأموال الأجنبيـــة فى انشـــاء بعض المشروعات الاخرى مثل مصنع انتاج عربات السكك الحديديـــة ومصنع السماد فى أسوان «كيما» ومصنع الورق «راكتا» بالقرب من الاسكندرية ، كما اتخذ تشجيع الحكومـــة للاســـتثمار الأجنبى كالاشتراك فى الصناعة أشكالا منوعة فابرمت الحكومة عدة عقود مع شركة النسر لصناعة الاطارات وجمع المجلس القومى للانتاج بين المستثمرين الفرنسيين والمصريين فى مشروع مشترك لصناعة الكابلات الكهربائية وغير ذلك(٧٣) ٠

ومما لاشك فيه أن مشاركة الحكومة للاجانب فى انشاء المشروعات الصناعية أدى الى زيادة عدد المصانع فى مصر نوعا ما حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية فى مصر عام ١٩٥٦ نحو ٣٥١٤ منشأة موزعة فيما بين صناعة حلج وكبس القطن وعددها ٤٨ منشأة والصناعات الاستخراجية وعددها ١٧ منشأة والصناعات التحويلية ٣٤٠٨ منشآت والباقى لمنشآت الكهرباء والغاز والبخار والماء وخلافه(٧٤) .

وبعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ لعبت المؤسسة الاقتصادية دورا أساسيا فى تمصير الاقتصاد المصرى فقد رسمت غداة العدوان مباشرة سياسة تهدف للقضاء على نفوذ الاعداء فى المراكز الرئيسية فى الاقتصاد المصرى ، حيث اشترت حصص الاعداء (بريطانيا وفرنسا) فى نحو ١٩ شركة صناعية ، كما اشترت موجودات ١٤ شركة انجليزية وفرنسية قررت الحراسة تصفيتها(٧٥) ، وبذلك انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر .

أما عن رؤوس الأموال فقد تغيرت سياسة الثورة ازاء الاستثمار الأجنبى فعملت على تشجيعه وتنويع مصادر الثروة ، مما أدى الى ارتفاع رأس المال الصناعى فى مصر عن ذى قبل حيث بلغ عام ١٩٥٢ نحو ٣٠٠ ميلون جنيه(٧٦) ، اذ نشطت صناعة البترول وقسمت مناطق البحث بين « شركات فيلبس وبان أمريكان ومؤسسة ايمى » لزيادة كفاية معامل التكرير(٧٧) ، كما بلغت قيمة الصناعة التحويلية فى المصانع التى بها أكثر من عشرة عمال وهى غالبا أجنبية نحو ٧٥ ميلون جنيه تقريبا فى نفس السنة(٧٨) .

وفى عام ١٩٥٥ انخفض نصيب الاستثمارات الاجنبية فى مصر ، الى أن وصلت الى حوالى ٣٠ مليونا من الجنيهات (بعد أن

كانت ٨١ مليون جنيه عام ١٩٣٣) وقد قدر رأس المال الاجنبى المستثمر فى أعوام ١٩٥٦ر٥٥ر٥٤ بحوالى ٠٠٠ ٤٤٠ جنيه وهو مبلغ محدود للغاية ، وبلغ رأس المال المستثمر فى الصناعة فى نهاية عام ١٩٥٥ حوالى ٥٤ر٦ مليون جنيه منها ٤٥ر٨ مليون جنيه للشركات المصرية و ٨ر٨ مليون جنيه لرأس المال الأجنبى المستثمر فى الصناعة فى مصر ، مما يدل على مدى انخفاض رأس المال الأجنبى ٠

أما عن رأسمال الشركات المصرية بأنواعها المختلفة ، فقد زادت من ١٨٣ر١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٢١٦ مليون جنيه عام ١٩٥٥ بزيادة قدرها نحو ٣٣ مليون جنيه ، ومع ذلك فقد ظل نصيب الصناعة من مجموع الاستثمار الخاص منخفضا ، فلم يتجاوز ١٣ر٣٪ عام ١٩٥٤ و ١٤٪ عام ١٩٥٥ مع أن نصيب البناء فى هذين العامين بلغ ٧٨ر٣٪ و ٨٠ر١٪ بسبب استثمار الأموال التى افرج عنها نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى فى البناء بدلا من الصناعة مما دعا الحكومة الى اصدار تشريع فى عام ١٩٥٦ للحد من الاستثمار فى البناء وتوجيه تلك الاستثمارات الى المشروعات الصناعية(٧٩) ٠

ولأول مرة فى مصر أنشئت وزارة للصناعة عام ١٩٥٦ وكان لها أثرها على الرأسمالية الأجنبية حيث وضعت الخطة الصناعية الأولى ابتداء من عام ١٩٥٧ ، وفى خلال هذا العام بلغت قيمة الصناعات التحويلية فى المصانع التى بها عشرة عمال أو اكثر نحو ٩٤ مليون جنيه(٨٠) ٠

وفى أول نوفمبر ١٩٥٦ فرضت الحراسة على ممتلكات الدول المعتدية وقد شملت نحو الف وخمسمائة مؤسسة متفاوته الحجم والاهمية وشملت كل افرع النشاط الاقتصادى(٨١) ٠

وقد اختلف حجم الاستثمار من صناعة الى أخرى ، ففى صناعة حلج وغزل ونسج القطن بلغ عدد المغازل فى مصر عام ١٩٥٣ نحو ٥٩٣ ألف مغزل ارتفع عام ١٩٥٦ الى ٧٦٨ ألف مغزل ، وفى المقابل بلغ عدد أنوال النسيج عام ١٩٥٣ نحو ٧ر١٣ ألف نول ارتفع عام ١٩٥٦ الى ٢ر١٧ ألف نول (٨٢) • بزيادة قدرها ١٧٥ ألف مغزل و ٥ر٣ ألف نول •

أيضا شركة مصر لحليج الاقطان التى أصبحت تمتلك حتى ٥٣/١٩٥٤ نحو تسعة محالج كبرى وتستأجر محلجين آخرين كلها مجهزة بأحدث العدد والآلات موزعة فى جهات مختلفة من القطر المصرى ، كما كان لها مكبسان بخاريان بمحلجى المنصورة والواسطى(٨٣) ، وهذا دليل على اهتمام حكومة الثورة بالصناعة القطنية والتحول من حالة تصدير القطن خاما كما كان قبل الثورة الى التصنيع والاستفادة من محصول نقدى مهم فى الدولة هو القطن •

أما عن رأسمال شركات الغزل والنسيج الأجنبية فى مصر خلال الفترة نجد أن البعض منها ارتفع رأسمالها ، فعلى سبيل المثال زاد رأسمال شركة صباغى البيضا الى مليون جنيه ، وذلك لدخول بعض الفرنسيين مساهمين فى الشركة عام ١٩٥٢(٨٤) ، وكذلك مصنع كتان الشرق الذى أمكنه زيادة رأسماله من ٠٠٠ ٣٥٠ ج•م عام ١٩٥٦(٨٥) الى ٠٠٠ ٤٠٠ ج•م عام ١٩٥٧ وذلك لزيادة مبيعات المصنع لاهتمام المساهمين الاجانب فى هذه الصناعة وكفاية استهلاك مصر من الأقمشة الكتانية والدوبارة والاقمشة الثقيلة ، حيث أخذت مبيعات الشركة فى الزيادة التدريجية منذ قيام الثورة ، فقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٥٣ نحو ٨٩٠ ٦٢ ج•م عام ١٩٥٦ الى ٧٩٩ ٣٧٢ ج•م ثم الى ٥٢٧ ٥٧٠ ج•م عام ١٩٥٧(٨٦) ، أيضا شركة الحرير

الصناعى التى زاد رأسمالها الى النصف عام ١٩٥٧ عما كان عليه عند التأسيس حتى بلغ ٣ ملايين ج٠م ، وذلك بسبب اتساع نشاط الشركة وتجديد عقد امتيازها حتى عام ١٩٥٧ ودخول مساهمين جدد ليبلغ عدد المساهمين عام ١٩٥٧ نحو ٠٠٠ ١٦ مساهم(٨٧) ٠

وبسبب ضخامة بعض الشركات توقفت بعض مصانعها لعدم القدرة على تصريف منتجاتها ، والدليل على ذلك أن شركة الملح والصودا المصرية وهى شركة انجليزية اتسع نشاطها وتعددت اقسامها مثل قسم المعاصر وقسم تجميد الزيوت وقسم تكرير السموم نباتين أو شحم غذائى) وقسم الصابن ، كما تعددت مصانعها مثل مصانع القبارى وكفر الزيات(٨٨) ومحرم بك ووادى النطرون(٨٩) فكان لهذه الضخامة اثرها فى زيادة المنتجات وتكدسها فامتلأت مخازن مصانع القبارى وكفر الزيات بمنتجاتها ، ممـا أدى الى ايقاف الشركة لهذين المصنعين عام ١٩٥٣(٩٠) ٠

وما هو وارد عن شركة صناعة كتان الشرق أن سوء ماليتها أدى الى تكدس كميات كبيرة من البضائع بمخازنها ، كما تم فرض عدد كبير من العمال على المصنع ، مما أدى الى زيادة الانتاج ، بالإضافة الى المكدس بالشركة ، الامر الذى ترتب عليه انخفاض قيمة هذه البضائع فكانت خسائر الغزل ٨٠٨ ٤٠ ج٠م وخسائر النسيج ٩٢٧ ٣٨ ج٠م (٩١) ، وقد أدى ذلك الى المطالبة عام ١٩٥٥ بتدعيم الشركة التى ساءت حالتها وحالة عمالها من حيث الاجور(٩٢) ٠ وكانت النتيجة فى النهاية أن لجأت الشركة عام ١٩٥٦ الى الاعلان عن تخفيض رأسمالها لتغطية الفاقد(٩٣) ٠ ويبدو أن الحكومة لم تنصف الشركة وتقدم لها المعونة المطلوبة لانقاذ حالتها وحالة عمالها، الأمر الذى أدى الى اعلان الشركة عن تخفيض رأسمالها ٠

وهناك بعض الشركات انخفض رأسمالها بسبب مبيعاتها مثل شركة الجوت المصرية التى منيت بخسارة عالية بســـبب انخفاض مبيعاتها عام ١٩٥٢ مما أدى الى توقف المصنع واغلاقه حوالى شهرين ونصف الشهر لعدم قدرة الشركة على تحمل الخسارة ، مما كان له اكبر الاثر على حالة العمال والموظفين(٩٤) ، الامر الذى أدى الى شكوى العمال لمصلحة الشركات عن سوء حالة الشـــركة المـالية والادارية ، مما ترتبت عليه زيادة ساعات العطلات لعـــدم توافر الخامات وبالتالى انخفاض اجور العمال(٩٥) ٠

ولم يتوقف أمر انخفاض رؤوس الأموال عند حد الخسائر بل تعدى الأمر الى توقف بعض الشركات عن العمل والدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٥٤ لاحظت لجنة توقف المصانع والمؤسسات بوزارة التجارة والصناعة (ادارة الشركات) أثناء نظرها طلب التوقف المقدم من شركة سباهى بالاسكندرية أنه من أسباب التوقف قيـــام الشركة بصرف مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة ، فقد بلغت هذه المكافآت لأسرة سباهى وحدها ٢٧٫٦٠٠ ج ٠ م فى حين أن ارباح الشركة لا تتعدى ٦٠٠٠ جنيه مصرى(٩٦) ٠

وهناك شركات توقفت عن العمل لعدم تحقيق الربح الـلازم لاستمرارها فاشترتها شركات اخرى والدليل على ذلك أن الشركة الاهلية قامت بشراء جميع أصول وخصوم الشركة الانجليزية المصرية للغزل والنسيج ليمتد عام ١٩٥٥ ومواصلة أعمالها بنفس الأغراض وهى الغزل والدوبلنج والنسيج والتبييض والصباغة(٩٧) ٠

أما شركات البترول فقد تدخلت الحكومة فى انتاج البترول وتغيرت سياسة الحكومة ازاء الاستثمار الأجنبى فى صناعة البترول اذ قسمت مناطق البحث بين شركات البترول ، لذا انخفض معـدل

الانتاج فى كثير من الشركات بل أصابتها الخسائر ، فشركة آبار الزيوت الانجليزية على سبيل المثال طالبت الحكومة فى عام ١٩٥٢ بأن تدبر لها حوالى ٢٨٠٠٠٠٠ ج٠م وهو الفرق بين تكاليفها فى انتاج واستيراد وتوزيع مبيعاتها من المنتجات البترولية فى مصر وبين حصيلتها لتلك المنتجات ، وذلك بناء على الاتفـاق المبرم بين الحكومة والشركة بشأن تراخيص البحث عن البترول واستيراده وتكريره بمعملها بالسويس والخاص بمشـاركة الحكومة فى أية خسارة تحدث للشركة ، كما طالبت الشركة الحكومة برفع أسعار المنتجات البترولية لكى تغطى بعض خسائرها(٩٨) ، ولسداد هذا المبلغ تقرر فتح اعتماد اضافى فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢(٩٩) ٠

وهناك شركات صمدت وحققت أرباحا ساهمت فى زيـادة رأسمالها مثل شركة شل المحدودة التى بلغ رأسمالها فى عام ١٩٥٤ نحو مليون جنيه انجليزى ، كما زاد رأسمال شركة سكونى فاكوم فى نفس العام حوالى عشرة ملايين دولار(١٠٠) ٠

كما ظهرت خلال تلك الفترة شركات بترول جديدة وهى شركات مختلطة مع شركات مصرية مثل الشركة الشرقية للبترول وشركة بترول خليج السويس وشركة بترول الصحراء الغربية(١٠١) ، وفى عام ١٩٥٥ صدر قانون رقم ٢٢٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى التعاقـد مع شـركة كونوراد المتحدة للبترول بشأن البحث عن البترول واستغلاله(١٠٢) ٠

كما نشطت رؤوس الأموال الأجنبية فى استخراج الفوسفات ، ففى عام ١٩٥٢ أصبحت للشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات خمسة مناجم منها اثنان ادارتهما الفعلية فى أيـدى مهندسـين مصريين تدربوا على استغلال المناجم وثالث فى دور التمصير(١٠٣)

كما تم الترخيص لشركة حماطة عـــام ١٩٥٢ لاســـتخراج الفوسفات فى منطقة وادى هلال بالصحراء الشرقية ، وكذلك شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية فى منطقة القرن بالصحراء الشرقية ايضا ٠

ومن المعادن الأخرى ، فقد رخص لشركة حماطة المنجميـــة (أوتنجر وشركاه) عام ١٩٥٢ للعمـل فى وادى ســـجاى الكبير بالصحراء الشرقية لاستغلال معدن الرصاص ، وكذلك « عمانويل آبل » فى أم غيج ووادى الغز بالصحراء الشرقية لاستغلال الرصاص والزنك ، « وجوزيف ددلر » فى جبل نخيرة بالصحراء الشرقيـــة لاستغلال التلك ، وشركة مناجم الصحراء الشرقية (ريمون كلانته وشركاه) فى منطقة الحميرة بالصحراء الشرقية لاستغلال معدن الكروم ، وكانت جميع هذه التراخيص تمنح فى منطقة على شـكل مستطيل طوله ٢ كم وعرضه واحد كم ومدة الترخيص سنة ميلادية قابلة للتجديد ، على أن تراعى الشركات والافراد لأحكام قـــانون الشركات المساهمة فى شأن الموظفين والعمال فيها ٠

كما صرحت الحكومة فى نفس العام لشركة مناجم سينا ليمتد الانجليزية للبحث عن المنجنيز فى منطقة رأس الحمار بأم بجمة وفى وادى أبو ثور بسيناء ، كما صرحت الحكومة لشركة اتحاد مناجم مصر للبحث عن المنجنيز أيضا فى منطقة وادى لحيـــان ووادى نصيب بسيناء(١٠٤) ٠

وفى مجال الصناعات الهندسية والتعدينية تأسست خلال الفترة شركة مصر للهندسة والسيارات برأسمال قدره مليون جنيه ، الا أن الشركة توقفت عن العمل على اثر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الذى اثر فى عدم قيام بعض الصناعات الأخرى وتوقف العمل لاعـــداد

مصنع الديزل (ماكينات لستر) ، وتوقف تأسيس الشركة المساهمة لاقامة الصناعات المعدنية بعد ان تم توقيع العقد مع احدى الشركات الأجنبية الكبرى ، ولكن فى نفس الوقت تم توقيع عقد مع « تكمو اكسبورت Tecnmoxport بتشيكوسلوفاكيا لانشاء مصنع للدراجات بطاقة انتاجية تصل الى ٣٠ ٠٠٠ دراجة سنويا ، كما تم انشاء مصنع وابورات الغاز بالتعاون مع شركة « هالجرنلسن Halaer Nelsen (١٠٥) ، كما ظهرت شركات صناعية جديدة اخرى فى مصر للعربات واللوريات والدراجات(١٠٦) ٠

ومن الصناعات الجديدة خلال تلك الفترة شركة الحديد بالاسكندرية التى تأسست عام ١٩٥٣ بطاقة انتاجية ١١٠ ٠٠٠ طن فى السنة الاولى زادت الى نحو ٢٣٥ ٠٠٠ طن فى السنوات التالية(١٠٧) ٠

وفى عام ١٩٥٤ دخلت رؤوس الأموال الأجنبية مساهمة فى أهم صرح اقتصادى فى مصر وهو مصنع الحديد والصلب بحلوان الذى ساهمت فيه شركة « ديماج » الالمانية على نحو ماسبق(١٠٨) ، كما ساهم الأجانب فى انشاء بعض الصناعات المرتبطة بصناعات الحديد والصلب مثل شركة معدات السكك الحديدية(١٠٩) لصناعة عربات السكك الحديدية(١١٠)

أما عن الصناعات الحديدية التى توقفت عن العمل فيبدو انها شركات تابعة لدول العدوان الثلاثى ، كما ان الدولة اتجهت خلال تلك الفترة الى الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا) ٠

أما عن صناعة السكر فقد استمرت شركة السكر حتى عام ١٩٥٦ حيث تملكت الحكومة أكثر من نصف أسهم هذه الشركة التى أصبحت تحمل اسم « شركة السكر والتقطير المصرية » ، وكانت

الشركة الوحيدة المنتجة للسكر فى مصر (١١١) ، ولما كانت الشركة فرنسية من دول العدوان الثلاثى فقد مصرتها الحكومة ، مما أدى الى انخفاض رأس المال الأجنبى فى هذا المجال(١١٢) ٠

وفى عام ١٩٥٤ زاد رأسمال شركة مضارب الارز المصرية ، مما أدى الى اقتراح الجمعية العمومية للمشاركة بانشاء شركة مساهمة مصرية برأسمال ٣٠٠٠٠ ج٠م لتجارة وتصدير الارز ومخلفاته(١١٣) ، وفى نفس العام امتلكت شركة بيرة الاهرام مضربا للأرز(١١٤) ٠

ومن الشركات التى انخفض رأسمالها فى بداية الفترة « شركة مصانع بولاناكى المصرية » للمشروبات الروحية حيث بلغ ١٩٠٠٠٠ ج٠م(١١٥) ٠

ومن الشركات التى أنشئت خلال الفترة « شركة التعبئة المصرية (ابوت) » عام ١٩٥٤ برأسمال ٢٠٠٠٠٠ ج٠م لصناعة وتعبئة وبيع المشروبات المختلفة(١١٦) وقام بتأسيسها اثنا عشر يونانيا وثلاثة متمصرون(١١) ٠

كما أنشأ الاجانب عام ١٩٥٣ شركة مصر الاهلية لعصير الزيوت والتبريدات بطنطا برأسمال ١٠٠٠٠٠ ج٠م(١١٨) ٠

وفى نهاية الفترة أسس الأجانب شركة الزيت المصرى وصناعة الصابون بالاسكندرية(١١٩) ، وقامت شركة اقطان كفر الزيات بانشاء مصنع جديد لها فى كرموز بالاسكندرية لانتاج الجلسرين الطبى ، وآخر فى نفس المكان لنزع قشرة بذرة القطن ، كما استوردت الشركة مصنعا كاملا من سويسرا لانتاج الجبن المطبوخ من اللبن المنزوع القشطة والزيوت المجمدة(١٢٠) وكان يعمل بفرع الشركة نحو ١٩٢ عاملا(١٢١) ٠

اما عن شركات الميناء الأجنبية خلال الفترة فيبدو أنها لم تحقق مآربها ، كما يبدو أن الحكومة دخلت هذا المجـــال مما ادى الى انخفاض رؤوس الأموال الأجنبية كما انخفضت انتاجيتها ، فعلـــى سبيل المثال نجد أن مصنع المكس التابع لشركة الاسكندرية لاسمنت بورتلاند انخفضت انتاجيته من ٦٠٠ ١٠٧ طن عـــام ١٩٥٢ الى ١٦ ٠٠٠ طن عام ١٩٥٣(١٢٢) ، كما قام مصنع الطوب الرملـــى بالقاهرة بفصل عدد كبير من موظفيه كالمدير ورئيس الحســابات وغيرهم وعدم دفع المكافآت المستحقة للعمال وأصـــبحوا مهددين بالفصل أيضا بحجة عجز الشركة الادارى والمالى الذى يدعو الى تصفيتها(١٢٣) ٠

كما تكونت عدة شركات مساهمة فى الاســـكندرية لانتـــاج الكابلات الكهربائية والبطاريات الكهربائية والاطارات(١٢٤) ٠

* * *

اما عن الوضع الصناعى والأرباح خـــلال تلك الفترة فمـــن الملاحظ أن المصانع الأجنبية فى مصر كانت تعمل على الحد من نشاط المصريين الصناعى قبل قيام الثورة(١٢٥) ، كما أن رؤوس الأموال المصرية لم تكن تستطيع الاقدام على الاستثمار فى الصناعات الثقيلة انما غالبا كانت تلجأ الى الصناعات الزراعية ، ولأن الصـــناعات الثقيلة تحتاج الى رؤوس أموال ضـــخمة والى فنيين وهـــم غير متوافرين فى مصر(١٢٦) ٠

ومن قيام الثورة اهتمت الحكومة بالقضـــاء على الفساد فى الحكومة والدولة ، وتحرير البلاد من الاستعمار وتطهير ادارة الحكم من الفساد ، والعمل على خلق صناعات جديدة ورفـــع المســـتوى المعيشى لافراد الشعب(١٢٧) ، كما اهتمت الحكومة بالعمال فأنشأت لهم صناديق ادخار يلتزم فيها أصحاب الأعمال والعمال بدفع نسب

مئوية مما يتقاضاه العمال حتى يجدوه عند تقاعدهم(١٢٨) والحقيقة أن هذه الفكرة كانت قائمة من قبل ولكنها لم تكن مطبقة فعليا ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة الغزل الاهلية المصرية كانت قد أعدت صندوقا للادخار للموظفين والعمال ، يدفع فيه الموظف ٥٪ من مرتبه وتدفع الشركة ٥٪ باسم الموظف ، فلما عملت الحكومة على اتخاذ القوانين الفعالة لجميع العاملين فى هذا المجال قامت الشركة بفض الصندوق القديم ، وبدلا من أن تصرف جميع أموال الصندوق للموظفين صرفت لهم النصف فقط واستولت على النصف الآخر(١٢٩) ، وحفاظا على حقوق العاملين انشأت حكومة الثورة مؤسسة التأمين والادخار للعمال بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥(١٣٠) ٠

كما اهتمت الحكومة بتنمية الانتاج القومى وخلق مناخ لنمو الصناعة المصرية فأنشأت عام ١٩٥٢ المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، كهيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية ، وملحق برئاسة مجلس الوزراء على أن يراسها رئيس الوزراء مباشرة ويقوم ببحث المشروعات الاقتصادية وتشجيع الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة فى مصر(١٣١) بعد ان كانت الشركات التجارية الأجنبية تقوم بشراء المعادن المصرية لتصنيعها بالخارج أو فى المصانع الأجنبية المنشأة فى مصر (١٣٢) ٠

وأعطى للمجلس الدائم سلطة تنفيذ المشروعات اما مباشرة واما بالاشتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص ، وأعطى مهلة قدرها اثنى عشر شهرا لتقديم برنامج الثلاث السنوات ، وقد بدأ استثمار الحكومة المباشر تحت اشراف المجلس بانشاء شركة الحديد والصلب فى حلوان عام ١٩٥٤ ومساهمة الحكومة فى انتاج عربات السكك الحديدية ومصنع السماد (كيما) ومصنع الورق (راكتا) ٠٠٠ الخ

كما سبقت الاشارة ، كما أوليت صناعة البترول وصناعة الكهرباء اهتماما هائلا ، فبدأ بانشاء مصفاتين للنفط فى عـــام ١٩٥٤ . ومحطتين للقوى الكهربائية فى القاهرة .

وفى يناير ١٩٥٧ حل المجلس وحولت أعمـــاله الى هيئتين جديدتين : لجنة التخطيط القومى ، والمؤسسة الاقتصادية ، وأنشئت الأخيرة لادارة الشركات الفرنسية والبريطانية وغيرها التى نزعت ملكيتها بعد حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، وأصبحت المؤسسة أيضا مسئولة عن مصالح الحكومة فى الشركات التى أنشـــأها المجلس الدائم والتى كانت تحت رعايته حتى ذلك الوقت(١٣٣) .

كما قامت الحكومة بتشجيع رؤوس الأموال المصرية فى مجال الصناعة للنهوض به ومشـــاركته لرؤوس الأمـــوال الأجنبية ، لذا منحت الحكومة المنتجات الوطنية معاملة تفضيلية على المنتجـات الأجنبية خاصة فى المناقصات الحكومية(١٣٤) .

وفى مارس ١٩٥٣ اتخذت الحكومة اجراءين من اجــراءات الحماية بالنسبة لصناعة الغزل والنسج ، فزيدت الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية ، وأنشىء « صندوق دعم الغزل والنسج » وكان هذا الصندوق الذى يمول من حصلية ضريبة التصدير على القطن يهدف الى زيادة الصادرات بتوحيد المجهود الذى يبذل فى سبيل التسويق فى الخارج ، واعادة توجيه الانتاج الى الاصناف التى يطلبها الخارج ، وكذلك منح اعانات لمصـدرى المنســـوجات القطنية(١٣٥) ، ومحاولة تجنب الأزمات الخانقة التى كادت تودى بصناعة الغزل والنسيج فى اطار النمو الرأسمالى ، ويمكن القول بأن معاونة الصـــندوق قد ســاعدت على تخفيف أثر الاحتكارات الرأسمالية الضخمة ، غير أن جزءا من أزمة الصناعة يرجـــع الى

طبيعة أسلوب النمو الرأسمالى فى الصـــناعة ، وقد عجـز هذا الأسلوب عن تقديم اكبر انتاج بأرخص الاسعار ، ففى ظل فوضـى الرأسمالية يضيع مايوفره الانتاج الضخم وتظل الجماهير الشعبية مطالبة بدفع ثمن هذه الفوضى تحت ستار الحافز الفردى(١٣٦) .

وكانت نتيجة هذه السياسة ان زاد الدخل القومى عـــام ١٩٥٥ بمقدار ١٦٪ عما كان عليه عام ١٩٥٤ ، وزاد انتاج الخامات المعدنية زيادة بمقدار ١٧٫٣٪ كما سجل انتاج الصلب زيادة قدرها ١٦٪ والحديد الخام ٩٣٫٧٪ والنحاس ١٦٪(١٣٧) .

وكان من بين العوامل التى أدت الى تراجع الصناعة فى مصر هو اصطدام الصناعة بعشرات العراقيل التى كان يقيمها الاستعمار والشركات الاحتكارية التابعة له فى مصر حتى تستمر الصـــناعة معتمدة على الواردات من الخارج ، فقد حالت السيطرة الاستعمارية دون التوسع فى تصريف القطن المصرى خارج المعسكر الاستعمارى مع بداية قيام الثورة ، فى الوقت الذى أصبح فيه هذا المعســكر عاجزا عن شراء كل القطن المصرى لانكماش مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وتوافر القطن الأمريكى فى أسواق العالم .

وكان لذلك أثره على صناعة النسيج فى مصر فتعرضت لأزمة طاحنة اضطرت الحكومة معها أن تعينها بما لايقل عن ٨ مليون ج.م خلال عام ١٩٥٣/٥٢ حيث واجهت صناعة الحرير أزمة شـــديدة لزيادة انتاجها على الاستهلاك المحلى ، كما واجهت ســـوق الغزل والمنســوجات القطنية ركودا شديدا وكذلك الصناعات الغذائية وصعوبة الحصول على الخامات اللازمة لصناعة الحديد ، وتباطأ نشاط صناعة الأثاث المعدنى تبعا لحالة الركود العامة واضــطرت المصانع الى خفض انتاجها من ٣٠٠٠ طن من مختلف أنواع الأثاث

الى ١٢٠٠ طن ، وهبط الانتاج في عربات النقل والترام خلال هذا العام هبوطا ملحوظا ، وقل انتاج مصانع الاسمنت بنسبة ٨٪ عما كان عليه عام ١٩٥١ ، وتوقف نشـــاط صـــناعة الطوب الأبيض الرملى ٠

ومن الصعاب التى لاقتها الصناعة المصرية أن بعض الشركات الأجنبية كانت تعمد الخفض فى انتاجها ، فقد تعمدت شركات البترول الأجنبية ذلك طوال الفترة من ١٩٥١ وحتى ١٩٥٥ ، وكان معنى ذلك ضرورة الاستيراد من الخارج أى من نفس هذه الشركات بأســعار عالية ٠

وشركــة الســكر الأجنبية كانت تبيع السكر بضعف الســكر العالمى ، كما كانت تتعمد عدم التوسع فى انتاجها والدليل على ذلك هبوط انتاج الشركة من ٢٢٣ الف طن من السكر فى بداية الحــرب الثانية الى ٢٠٦ آلاف طن عام ١٩٥٣(١٣٨) ٠

وكان أيضا من بين العوامل التى أدت الى تراجع الصــناعة الأجنبية بداية التدخل المباشر من جانب الحكــومة فى الحيــاة الاقتصادية ، والى فرضها الحراسة على شركة سكة حديد الدلتا الضيقة عام ١٩٥٤ ، واخضاع شركات المرافق العامة لرقابة ديوان المحاسبة ، ثم تأميم شركة السكر والتقطير عــام ١٩٥٦ بعد تعذر تسوية المشاكل المعلقة بينها وبين الدولة ، كما أممت فى نفس العام شركة قناة السويس ، والتى نشأ بسببها العدوان الثلاثى الذى ادى الى فرض الحراسة على المؤسسات البريطانية والفرنسية وامــلاك رعايا الدولتين بمصر ٠

كما أصدرت وزارة التموين قرارها رقم ٢٣٦ لســنة ١٩٥٦ بالاستيلاء على وسائل النقل وجميع مصانع ومنشآت وفروع ومكاتب

شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية وشركة شل ليمتد وشـركة الغاز المصرية (سب) ٠

ولذلك يعتبر عام ١٩٥٦ ولاسيما بعد العدوان الثلاثى بدايـة مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية المصرية ، انعكس أثرها على الناحية الصناعية(١٣٩) ، فان اتباع الدولة لأسلوب مغاير لما كان عليه الوضع من قبل من حيث عمليات المصادرة والتجريد من الملكية وفرض الحراسة ترتب عليه خلق شـعور بعدم الثقة لـدى رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدولة وبالتالى أدى الى محـاولة رؤوس الأموال الأجنبية سحب الجزء الأكبر من استثماراتها بأسرع مايمكن سواء عن طريق البيع أو التهريب أو خلاف ذلك كمـا حدث عـام ١٩٥٧(١٤٠) ٠

وبالرغم من أحداث عام ١٩٥٦ وأثرها على الشركات الأجنبية فى مصر فان هناك شركات أدت دورا مهما خـلال هذه الاحداث ، فعلى سبيل المثال شركة أقطان كفر الزيات التى استطاعت أن تقف موقفا حسنا حيث تمكنت من سد حاجة البلاد من بعض المنتجات التى تنتجها مثل الصابون والمسلى وبعض المواد الكيماوية بالرغم من أن محصول القطن كان منخفضا خلال تلك السنة مما أدى الى انخفاض حصة الشركة من بـذرة القطن ، الا أن الشـركة قامت باستيراد البذرة من السودان ، ولهذا كان دخل الشركة كبيرا حيث قامت بتشييد مصـنع جديد لها فى كرموز بالاسكندرية لانتـاج الجلسرين الطبى ومصنع آخر فى نفس المكان لنزع قشرة بـذرة القطن على نحو ما سبق(١٤١) ٠

وفى أعقاب العدوان الثلاثى لاقت بعض الصناعات كثيرا من المشاكل خاصة مشكلة فرز القطن حيث كانت هذه المهنة مقصورة على

أبناء الجاليات الأجنبية الذين قدموا الى مصر للاشتغال فى سوق القطن ، ولكن فى أعقاب العدوان غادر كثير من هـؤلاء الفرازين الأجانب البلاد ، كما صدرت تشريعات تقصر الاشتغال بالفرز على ذوى الاستعداد العلمي والثقافي ، وبهذا نجد أن حداثة عهد كثير من الفرازين المصريين أدت الى انخفاض مستوى الاداء والى كثير من الصعوبات التى ظهرت جلية فى مراحل تنفيذ العمل الفنى(١٤٢) ٠

واذا كانت الارباح هى الدافع الأساسى للمستثمرين خاصة الأجانب ، فكان لزاما علينا أن نطرق هذا الأمر خلال الفترة ولو بصورة خاطفة حتى نستطيع الوقوف على ماحققته الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة السكر لجأت الى الوسائل الاحتكارية لزيادة أرباحها فكانت تبيع السكر بأسعار تزيد على السعر العالمى ، كما أن مركزها الاحتكارى مكنها من الحصول على خفض تعريفة النقل بالسكك الحديدية بلغ من ٢٥٪ الى ٣٠٪ من التعريفة السائدة الأمر الذى أدى الى تمكين الشركة من تحقيق أرباح طائلة(١٤٣) ٠

أما شركة كروان بريورى لصناعة البيرة فقد حققت أرباحا طائلة بلغ صافيها عام ١٩٥٥ حوالى ٠٠٠ ١١٥ ج٠م(١٤٤) ٠

وبسبب اهتمام الحكومة بصناعة النسيج حققت شركات النسيج أرباحا عالية وقد استمرت فى ذلك حتى عام ١٩٥٦ قبل حدوث أزمة السويس ، ففى بداية ابريل وفى اجتماع عام غير عادى حضره ممثل الحكومة لدى مصانع النسيج المصرية تم توزيع نصيب المساهمين من الارباح التى حققتها مصانع النسيج(١٤٥) ، وكان من أهم شركات النسيج التى حققت أرباحا عالية شركة أقطان كفر الزيات حيث بلغ صافى ربحها عام ١٩٥٧ نحو ٥٥٦ ١٨٥ ج٠م(١٤٦) ٠

ومن الملاحظ أن الشركات الصناعية الأجنبية فى مصر اختلفت فيما بينها من شركة الى أخرى فى قيمة الارباح التى وزعتها على أصحاب الاسهم ، ففى شركة مكابس الاسكندريـــة وزعت عـــام ١٩٥٢ ــ ١٠٠ قرش عن كل سهم مخصوم منها الضرائب(١٤٧) ، بينما وزعت شركة ايسترن كومبانى ١٠٠ قرش ربحا صافيا أى بعد الضرائب(١٤٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة البيرة بومنتــى والاهرام فى نفس العام(١٤٩) ٠

وبالنسبة لصناعة السماد فنجد أن الزيادة التى عمت الاسعار بعد عام ١٩٥٦ امتدت الى سعر السماد ، فعلى أساس الاســعار المحلية زاد معدل العائد من ٤ر٩٪ فى عام ١٩٥٤ الى ٦ر١٤٪ فى عام ١٩٥٧ مما أدى الى الزيادة الربحية برغم ارتفــاع أســعار مستلزمات الانتاج كلها ، وعلى أساس الاسعار العالمية انخفضت الارباح من ٥ر١٪ الى ٢٪ لنزول أسعار أزوتات الكالسيوم ، وبذلك أصبحت زيادة الارباح من ٤ر٥٢ قرش عام ١٩٥٤ الى ١ر٦١ قرش فى عام ١٩٥٧ عن كل سهم ٠

أما صناعة الاسمنت فقد انخفضت أرباحها من ١٨٪ عــام ١٩٥٤ الى ٣ر١٠٪ عام ١٩٥٧ ، وهذا بالنسبة للاسعار المحلية ، أما على أســاس الاســعار العــالمية فقــد زادت من ٧ر٣٤٪ الى ٦ر٣٥٪(١٥٠) ، ويبدو أن انخفاض أرباح الاسمنت المحلية كانت بسبب قلة الكميات المصدرة منه الى الخارج فى أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦ ٠

ومع هذه الارباح فقد ظل هناك ركود فى حركة الاســتثمار الصناعى فى مصر خلال تلك الفترة خاصة من المستثمرين الاجانب نظرا لعامل الخوف من المغامرة برؤوس أموالهم فى بلد لم تتضح فيه

هوية حكامه الجدد منذ قيام الثورة وما صدر بعد ذلك من اجراءات كالقوانين التى تحد من نشاط الأجانب ، وأحداث عام ١٩٥٦ ، كل ذلك تحكم فى الاستثمارات الأجنبية ، وعلى ذلك فلم يكن الربح وحده سببا كافيا مشجعا لجلب الاستثمار الأجنبى كما كان فى الفترات السابقة ٠

ويتصل بأرباح الشركات عملية اعطاء مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الادارة علاوة على بدل حضور عن كل جلسة من جلسات انعقاد المجلس ، وقد تفاوتت هذه المكافآت من شركة الى أخرى حسب حجم الشركة والتى تبدأ من ٥٧ جنيها الى ١٩٦٨ جنيها للعضو(١٥١) ، فعلى سبيل المثال سبقت الاشارة الى أن أسرة سباهى حصلت عام ١٩٥٤ على مكافآت ضخمة جدا بلغت ٦٠٠ ٢٧ ج٠م من شركة سباهى بالاسكندرية علما بأن أرباح الشركة لم تتعد ٦٠٠٠ ج٠م خلال تلك السنة(١٥٢) ، وكان هذا يعنى صرف هذه المكافآت على حساب أرباح المساهمين بل رأسمال الشركة نفسه ٠

وهذا التفاوت غير المعقول أدى الى أن نادى أصحاب الرأى بوضع حد له لاخراج الصناعة من تلك الازمة السيئة ، حيث ان هذه المكافآت بلا شك كانت تعطى للاعضاء على حساب العامل والمستهلك والمساهمين لأنها كانت تخفض من أرباح أسهمهم ، وان كان ذلك لم ينطبق على جميع الشركات ، فهناك شركات كانت تعطى مكافآت معتدلة (٥٧ جنيها) وعلى اية حال فالمسئولية هنا مسئولية الجمعيات العمومية التى كانت تقر هذه المكافآت وفقا لنظم الشركات ، لذا كان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قاضيا وحاسما فى ذلك الموضوع(١٥٣) ٠

والجدير بالذكر انه مع كثرة وضخامة هذه المكافآت التى كانت تصرف لأعضاء مجالس الادارات بالشركات خاصة الأجنبية

منها نجد أن بعض الشركات كانت تبخل على عمالها فى صـــرف مستحقاتهم من هذه المكافآت ، فقد رفضت شركة الطوب الرمــلى ـ فرع العباسية ـ أن تدفع لعمالها المكافآت المستحقة لهم عن عــام ١٩٥٥/٥٤ ، بل هددتهم بالفصل ، وقامت بالفعل بفصل مدير الفرع ورئيس الحسابات بحجة عجز الشركة الاداري والمالى الذى يدعو الى تصفيتها(١٥٤) .

ومما لاشك فيه أن كل الشركات لم تكن تحقق أرباحا فمنها ما أصابته الخسائر ، فعلى سبيل المثال شركة الجوت المصرية كانت خسارتها عام ١٩٥٢ كبيرة بســـبب ســـوء الادارة وانخفـــاض المبيعات(١٥٥) ، وكذلك الحال بالنسبة للشركة المصــرية لتجفيف الخضراوت التى كانت خسارتها عام ١٩٥٦ نحو ٤٢٢٠ ج٠م بسبب الارتباك المـــالى الذى وقعت فيـــه نتيجـــة لتصـــرفات الادارة السابقة(١٥٦) ، هذا بجانب الظروف السياسية التى حدثت عام ١٩٥٦ .

وأهم مظاهر هذه الفترة هو قيام الاجانب بتهريب الأمــوال الى الخارج ، مما أساء الى الاقتصاد المصرى ، خاصة بعد أحداث ١٩٥٦ ، فعلى سبيل المثال قام الاجانب بالشركة الاهلية المصريـــة للغزل والنسيج بتهريب مبالغ ضخمة من أموال الشركة الى الخارج عام ١٩٥٧ ، ما أدى الى حدوث اضرار بالغة بحالة الشركة من حيث الآلات والأقمشة وادارة المصنع(١٥٧) .

ولكى يسهل على الأجانب تهريب الأموال الى الخارج فى شركة الاسكندرية للغزل والنسيج قام مدير الشركة بعمليات نقل وتعيين واسعة للموظفين الأجانب خاصة اليهود ، وأبرز من قام بتهريـــب اكبر جزء من أموال الشركة هو اليهودى ـ « أرنسبت هرارى » عضو

مجلس الادارة المنتدب ، وكان يملك ٥٣٪ من رأسمال الشركة البالغ ٧٠٠٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٧ ، وقد دبر « أرنست » ذلك الأمر قبل مغادرته للبلاد ، الا أن موقف بعض الجهات المسئولة فى الدولة كان سلبيا عند الابلاغ عن مثل هذه الحالات وعدم الاسراع بوقفها أو حتى التأكد من صحتها ، وقد تمثل ذلك فى مدير المباحث الجنائية بالبوليس الحربى(١٥٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لمصلحة الشركات التى ذكرت أن الموضوع ليس من اختصاصها وتجب احالته الى مراقبة النقد لاتخاذ اللازم وافادة المباحث الجنائية(١٥٩) ؛ ومن ذلك يلاحظ عدم اهتمام الجهات المسئولة بذلك الموضوع ، مما سهل عمليات تهريب الأموال الى الخارج ، كما يلاحظ أن أحداث ١٩٥٦ وقوانين التمصير عام ١٩٥٧ كان لهما أكبر الأثر فى تهريب هذه الأموال ٠

ولم تكن أحداث ١٩٥٦ وقوانين التمصير ١٩٥٧ فقط السبب فى تهريب الأجانب للاموال الى الخارج بل كانت هناك حالات تهريب كثيرة قام بها الأجانب طوال فترة الدراسة فى مجالات الأنشطة الأخرى وهى أصلا قائمة على الاستغلال والتدمير والتهريب ، الا أن أحداث نهاية فترة البحث كانت من أشد الأسباب التى أدت الى زيادة التهريب ٠

عملت الحكومة على تشجيع الأجانب لاستثمار أموالهم فى كثير من المجالات الصناعية المختلفة ، ففى عام ١٩٥٢ صدر قانون رقم ٣٢٤ بالسماح باستيراد بذرة القطن السودانية لعصرها فى معاصر شركة كفر الزيات بالاسكندرية ، وفى عام ١٩٥٥ حرمت الدولة استيراد هذه البذرة خوفا من الأمراض الطفيلة والآفات(١٦٠) ومع هذا فقد بلغ حجم المنقول من القطن المحلوج خلال تلك السنة حوالى ٤٠٣١١ طنا منها ٨٤٪ الى القبارى للتصدير و ١٦٪ فقط

الى المحلة الكبرى لصناعة الغزل والنسيج ، وكانت تمتد خطوط فرعية من السكك الحديدية داخل المحالج بالمحلة الكبرى(١٦١) .

وكان أعظم تركز فى زيادة الانتاج الصناعى منذ قيام الثورة فى قطاع الغزل والنسيج وذلك لاضرار الشركات الى استخدام القطن طويل التيلة فى انتاج الغزل السميك ، وحظر استيراد الاقطان الرخيصة ، وسعى الشركات الى انتاج الغزل الرفيع والمتوسط .

وقد ظل انتاج عدد قليل من شركات الغزل والنسيج المتكاملة يؤلف نسبة كبيرة من مجموع الانتاج ، فهناك ثلاث شركات كبرى استأثرت بنحو ٤٠٪ من عدد المغازل و ٣٥٪ من العمال ، واستأثرت سبع شركات بنحو ٧٠٪ من مجموع المغازل ونحو نصف عدد العاملين ، وقد ظهر أن بعض الشركات تنتج عددا كبيرا من السلع دون تخصص ، ويبدو أن ذلك راجع الى توسع نشاط شركات الغزل والنسيج الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت شركة المحلة تنتج فى صعيد واحد الغزل والمنسوجات القطنية الرفيعة والسميكة والمنسوجات الصوفية والبطاطين والقطن الطبى فضلا عن ان بها محطة توليد للكهرباء قوتها ٠٠٠ ٥٠ كيلو وات / ساعة ، وقد سارت مصانع صباغى البيضا على مبدأ التخصص بمقتضى الاتفاقية المعقودة بين بنك مصر وشركة براد فورد عام ١٩٣٨ ، فتنتج الاولى الخيوط والاقمشة الخام ، وتقوم الثانية بالتبييض والصباغة والتجهيز لحساب شركة كفر الدوار دون سواها(١٦٢) .

وكان لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ليمتد نشاط بارز خلال تلك الفترة ، وكذلك شركة شل المحدودة سواء من حيث العمال وبناء المستشفيات أو العمل على استخدام الوسائل العلمية الحديثة ، فقامت الاولى ببناء مستشفى الصدر بالسويس ، أما الثانية فقد أنتجت نحو ستة أفلام علمية خاصة بأبحاث البترول .

وقد آلت هذه الافلام الى شركة مصر للبترول بعد تأميم الشركـــة صاحبة الافلام (شل) عام ١٩٥٦(١٦٣) .

والجدير بالذكر أن نشاط شركات البترول وفوائدهـــا كان دائما يعود على الاجانب ، ولكن مع قيام الثورة التى بدأت تعمل على الحد من ذلك ووجوب استفادة الدولة من ثروتها القومية ، عملت شركات البترول الأجنبية بالاتفاق فيما بينها على استمرار حـال ماقبل الثورة فلجأت الى وسائل كثيرة للاضرار بالاقتصـاد المصرى ، فبالاضافة الى التهرب من الضرائب(١٦٤) تم الاتفـاق بين شركة شل وشركة آبار الزيوت الانجليزية وشركة سكونـى فاكوم عام ١٩٥٢ بعدم تسليم منتجات شركة آبار الزيوت لغيـــر شركة شل وبذلك يتم التحكم فى الانتاج البترولى داخل مصـــر بالطرق الاحتكارية ، كما قامت هذه الشركات بتحديد أسعار المواد البترولية المنتجة فى مصر على أساس ما يستورد من الخارج وليس على أساس تكلفتها فى مصر ، كما أن كلا من شركة شل وشركـة فاكوم كانتا مدينتين للدولة بمبلغ يقترب من المليونين من الجنيهات (الأولى بنسبة ٠٠٠ ١٧٠٤ والثانية بنسبة ٢١٩٠٠٠ جنيه)(١٦٥) فى حين أن خزانة الدولة كانت تتحمل فرق تكاليف الاســـتيراد والتوزيع بالنسبة الى المخابز والمطاحن(١٦٦)

ولما توقفت شركة استاندرد أويل أف ايجبت عن العمل عام ١٩٥٢ بسبب صغر حجم البئر التى حصلت عليها فى وادى فيران وارتفاع تكاليفها والتى قدرت بنحو ١٦ مليون دولار خـــلال ١٣ عاما(١٦٧) قامت فاكوم بالتوسع والاستيلاء على آلات دق الآبار التابعة للشركة(١٦٨) .

أما عن خطوط انابيب البترول التى أمدتها الشركات البترولية الأجنبية للاغراض الحربية والتى تكلفت نحو ٠٠٠ ٤٠٠ جنيـــه

فقد طلبت حكومة الثورة من شركة شل سداد الرسوم الجمركية المستحقة على المواسير والمهمات المستعملة فى الخط(١٦٩) ، ولما لم تدفع الشركة هذه الرسوم قامت الحكومة بالاستيلاء عليها فى بداية عام ١٩٥٥(١٧٠) ٠

كما نشط الأجانب فى استخراج الفوسفات وقد تمثل ذلك فى الشركة المصرية لاستخراج الفوسفات التى أصبح لها العديد من المناجم حتى بداية تلك الفترة ،ولما كانت الشركة ايطالية فقد عملت على احتكار الانتاج وعدم الالتزام بقوانين الدولة ، ففى الوقت الذى قررت فيه الحكومة تمصير البنوك والشركات والصناعات وجد بالشركة عضو مجلس ادارة منتدب ونائب لرئيس الشركة بالقصيرين ومما يؤسف له أنه مصرى عمل على تثبيت أقدام الأجانب بالشركة والحد من تعيين المصريين الاكفاء ، فقد أعاد أحد الايطاليين للخدمة بعد فصله بسبب اتهامه بالسرقة وأعمال التهريب لأموال الشركة الى الخارج(١٧١) ، وهذا يدل على أنه حتى فترة التمصير كانت تعاصر مصرية عملية وتابعة للعنصر الأجنبى فى مصر ماتزال موجودة ٠

وفى مجال الصناعات الهندسية والتعدينية اهتم الأجانب بتركيب الجرارات الزراعية وقد بلغ ما وصل منها الريف المصرى حتى عام ١٩٥٢ نحو ٥٠٠٠ جرار ، كما تمكنت شركة المحاريث الهندسية من تركيب وبيع شاسيهات عربات النقل والاتوبيس وتركيب محطات الكهرباء المائية وتركيب محطات الديزل الكهربائية لتوليد التيار الكهربائى فى بلديات أسيوط والمكس وطنطا وفى شركة كفر الزيات ومصانع حليج شركة بيل بسوهاج(١٧٢) ، كما أنتج مصنع فورد نحو ٥٤٤ مقطورة عام ١٩٥٤ ثم توقف انتاج المقطورات بعد حرب السويس عندما مصرت الشركة ولكنها استمرت فى نشاطها

الاساسى وهو بناء هياكل المقطورات والسيارات العامة ونتيجة لذلك هبط انتاج المصنع الى ٤٥٤ مقطورة عام ١٩٥٧ . وكان مصنعا يقوم بالتجميع فقط(١٧٣) .

أما بالنسبة للحديد والصلب فتعتبر الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ فترة ركود بسبب قلة الطلب على منتجات الصلب لنقص الاستثمارات فى المبانى السكنية ، أما بالنسبة للمصانع الثلاثة التى أنشئت خلال الفترة السابقة فقد زاد انتاجها فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ كما زادت الواردات بسبب الانتعاش الاقتصادى ، ويبدو أن مصانع الصلب منذ عام ١٩٥٤ اقتربت من الاستخدام الكامل لطاقتها خاصة بعد انشاء مصنع الحديد والصلب فى حلوان ، وبعد حرب السويس ١٩٥٦ حدثت ارتباكات فى حركة الاستيراد ، كما عرقلت النشاط الاقتصادى بصفة مؤقتة ، الا انها كانت علامة فى نفس الوقت على بدء عهد توسع فى الاستثمار الصناعى(١٧٤) .

أما صناعة السكر فقد احتكرتها الشركة العامة للسكر والتكرير المصرية التى كانت تمتلك مصانع الوجه القبلى لانتاج السكر الخام فى أبى قرقاص ونجع حمادى وكوم امبو وأرمنت ومصنعا خامسا لتكرير السكر بالحوامدية منذ بداية الفترة عام ١٩٥٢ ، وفى عام ١٩٥٦ تغير اسمها الى شركة السكر والتقطير المصرية وأصبح للحكومة نصف اسهمها الى أن تم تمصيرها بعد حرب السويس عام ١٩٥٦(١٧٥) .

استطاع الأجانب استثمار رؤوس أموالهم فى عصر بذرة القطن وصناعة الصابون والثلج والشحومات عن طريق انشاء شركات خاصة بذلك مثل شركة مصر الاهلية لعصير الزيوت عام ١٩٥٣(١٧٦) وشركة الزيت المصرى عام ١٩٥٦(١٧٧) ، وفى

شركة أقطان كفر الزيات التى سيطر عليها الأجانب خاصة اليونانيون حيث كانت الشركة ملاذا بهم متعلمين وغير متعلمين ، وقد ساعد على ذلك نائب رئيس الشركة وعضو مجلس الادارة المنتدب « ديمترى زربينى » الذى كان يحصل لليونانيين على الجنسية المصرية حتى لا يحل محلهم مصريون ، ويستطيع استيفاء النسبة المطلوبة طبقا لقانون الشركات(١٧٨) .

كما استثمر الأجانب رؤوس أموالهم فى صناعة الأدوية وتقررت زيادة أعمال الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية(١٧٩) .

مع قيام الثورة لم تنته سيطرة الأجانب على رأسمال الشركات وادارتها بل استمرت وان كان قد قل ذلك عما كان عليه خلال الفترات السابقة ، وانما تمثلت سيطرة الأجانب فى عدم الالتزام بالقوانين الخاصة بالشركات المساهمة وقد لاحظنا ذلك فى كثير من الشركات مثل شركة اقطان كفر الزيات وما قام به صاحبها (الخواجة زربينى) من اعمال غير قانونية(١٨٠) .

كما كانت تسند الوظائف الفنية فى بعض الشركات الى أجانب غير مؤهلين وفى نفس الوقت كانوا مفضلين على المصريين أصحاب المؤهلات ، ففى شركة بيرة الاهرام بالجيزة أسندت وظيفة مهندس مصرى فى الميكانيكا الى كاتب مخزنجى أجنبى ليست لديه مؤهلات فنية ، كما كان المدير العام للشركة ومهندس الاقسام أجنبيين بدون مؤهلات فنية تخول لهما القيام بهذه الوظائف سوى انهم اجانب ، وفضلا عن ذلك تقاضيهم مرتبات عالية لايتقاضاها اى مصرى مهما كانت مؤهلاته(١٨١) .

علاوة على ذلك سيطر الأجانب على ارباح الشركات ، فقد صرفت مبالغ ضخمة لأعضاء مجلس الادارة تحت حساب باسم

« تأميم ضمانى » لم يستفد من هذه المبالغ سوى الاجانب ، كما أن قلم المبيعات فى هذه الشركة لم يكن به الا مصرى واحد وقــد تأثر بمبادىء الأجانب ، مما أدى الى سيطرة الأجانب وتبعيــة مكاسب الشركة لهم(١٨٢) ٠

لقد اعتاد رأس المال الخاص الأجنبى أو المتمصر أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك اعتاد السيطرة على الحكــم بغية التمكين له من مواصــلة الاستغلال ، وان يدفع الشعب تكاليــف الحمايــة ليزيد أربــاح الرأسماليين الذين يعتبرون واجهات محلية لمصالح أجنبية(١٨٣) ٠

ساهمت ثورة ١٩٥٢ فى الحركة العمالية فأصدرت فى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ ثلاث قوانين عمالية اعترفت للعمال بحقوق كثيرة وهى : القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشــأن عقد العمل الفـردى ، والقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمال ، وكان من أثر الأخذ بمبدأ الحرية النقابية فى القانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ أن انضمت مصر الى الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصـة بالحرية النقابية وكذا الاتفاقية رقم ٩٨ لســنة ١٩٤٩ الخاصــة بالمفاوضة الجماعية(١٨٤) ، وذلك يعطى النقابات العمالية فى مصر شرعية اقوى مما كانت عليه قبل الانضمام ٠

وكان نتيجة لذلك ان زاد عدد النقابات عام ١٩٥٢ الى حوالى ٥٦٨ نقابة ، كما زاد عد الاعضاء الى ٦٠٨ ١٥٩ عضوا (بزيادة قدرها ٣٧٩ نقابة و ٠٤٨ ٧٠ عضوا عما كان عليه عام ١٩٤٥(١٨٥) وقد ادى ذلك الى رخص العمال على المطالبة بحقوقهم ، ففى شركة

صباغى البيضا وقف العمال ضد مدير الشركة الأجنبى « مستر بيرد» واعوانه لسوء معاملتهم للعمال(١٩٦) .

وفى منتصف ابريل ١٩٥٤ اجتمع مجلس ادارة اتحاد البترول والكيماويات لدراسة مشروعات تكوين اتحاد عمال مصر ، كما كون لجنة اتصال مهمتها الاتصال بالاتحادات والنقابات للمساهمة فى تكوين الاتحادات المهنية والاتحاد العام(١٩٧) .

وقامت النقابات بدور فعال بالنسبة للعمال وتحقيق مطالبهم داخل المصانع الأجنبية ، ففى ٧ نوفمبر ١٩٥٥ تقدمت نقابة عمال شركة الطوب الرملى وموظفوها بالعباسية بطلب لاعادة مدير الشركة ورئيس حساباتها الذين فصلتهم الشركة ، كما طالبوا بمساهمتهم فى رأسمال الشركة وادارتها(١٨٨) .

وفى يناير ١٩٥٦ اعلن دستور الجمهورية المصرية ، وفيه نصت المادة (٥٥) على أن انشاء النقابات حق ملكفول وللنقابات الشخصية الاعتبارية(١٨٩) .

وبهذه الصورة يتضح مدى تغلغل رؤوس الاموال الأجنبية فى الاقتصاد المصرى وانَ كان لهذه الراسمالية اثرها فى تقدم الصناعة فى مصر ، الا انها سيطرت سيطرة احتكارية على الصناعة فى مصر .

هوامش الفصل الثانى

(١) مصطفى احمد وهبى : المرجع السابق ، ص ط ٠

(٢) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١٤ فى عام ١٩٥٢ ٠

(٣) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٢ ٠

(٤) د٠ محمد على عرفه : المرجع السابق ، ص ٦٦ ، ٦٧ ٠

(٥) د٠ على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٣٩ ، ٧٤ ٠
وانظر ايضا : Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.

(٦) د٠ على لطفى : التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ ٠

(٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ١٤٧ ٠

(٨) د٠ محمد على عرفه : المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٦٣ ٠

(٩) د٠ محمود متولى : الاصول التاريخية ، ص ٢٣١ ٠

(١٠) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٢٣١ ٠

(١١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١٦ لسنة ١٩٥٨ ، عقد بيع فى ١٩٥٧/١١/٢٠ ، وعقد بيع رقم ٢٣٤٨ فى ١٩٥٨/٥/٥ بمساحة مكلفة ٧٧٢ لسنة ١٩٧ ، وغيرها الكثير من العقود بين مصريين واجانب ٠

ـ وقد صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر ملكية الاراضى الزراعية فى مصر للاجانب مرة اخرى ، انظر :
Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.

(١٢) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٧٤ ٠

(١٣) P.M. Holt : Op. Cit., P. 192.

(١٤) ابراهيم عامر . المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(١٥) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١٤ فى عام ١٩٥٢ .

(١٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤٦ .

(١٧) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ـ ٣/٢١٠ جـ٢ ، وثيقة ١٢٤ فى ١٩٥٧/١/١٢ ، وثيقة ١٢٨،١٢٩ فى ١٩٥٧/١/٣١ .

(١٨) Jeurnal du commefce et de la Marine, Année 476, No. 14009, 9 Mars 1956.

(١٩) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ ، وانظر ايضا :
Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14015, 16 Mars 1956.

(٢٠) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٢١ جـ١ ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٥٦/٤/١٠ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٤/٢٩ .

(٢١) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٥٤ جـ١ ، وثيقة ١٢١ تقرير الحارس الخاص عن اعمال الشركة عام ١٩٥٧ .

(٢٢) بريد الشركات ، عدد ٧٣٣ فى ١٩٥٦/٣/١٣ ، وانظر ايضا :
Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14009, 9 Mars 1956.

(٢٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(٢٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤٦ .

(٢٥) نفسه ، ص ٢٠٤ .

(٢٦) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٢٢٦ جـ١ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ .

(٢٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥٢ مجلس ادرة شركة اراضى كفر الزيات فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٢٨) د. الجريلتى : المرجع السابق ، ص ٤ ٧.

(٢٩) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٥٤ جـ١ ، وثيقة ١٢١ تقرير الحارس الخاص عن اعمال الشركة فى السنة المالية ١٩٥٧ .

(٣٠) Vatikiotis : Op. Cit., P. 72.

وفى عام ١٩٦٥ تم بيع الاراضى التى صودرت من قبل بما فى ذلك اراضى كو امبو .

(٣١) المجلة الزراعية الشهرية ، المجلد ١٢ ، السنة الثامنة ، العدد الاول ، يناير ١٩٥٣ ، ص٤٩ ، وانظر ايضا : د. يسرى الجوهرى : شمال افريقية ، مرجع سابق ، ص٣٨٩ .

(٣٢) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ١٨٠ ، وانظر أيضا : هانسن ، نشاشيبى ، ص١٩٠،١٩١ .

(٣٣) د. يسرى الجوهرى : المرجع السابق ، ص٣٩٢ .

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص٤٦ .

(٣٥) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٢١ جـ١ ، وثيقة ٤٩ الجمعية العمومية فى ١٩٥٧/٤/٢٩ .

(٣٦) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٨١ ، ٢٨٣ .

(٣٧) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ ـ ٣/٢١٠ جـ٢ ، وثيقة ١٦١ ـ ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٣٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٠آ٥ جـ٢ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ فى ١٩٥٦/٢/٢٩ .

(٣٩) نفس المحفظة، ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٠آ٥ جـ٢ مذكرة فى مركز النشاط الرئيسى بأبو المطامير فى ١٩٥٦/٨/٢٧ .

(٤٠) نفس المحفظة ، ملف ١٢٢ ـ ٢١٠آ٣ جـ٢ ، وثيقة ١٦٠ ـ ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٤١) نفس المحفظة ، والملف ، والوثائق .

(٤٢) نفس المحفظة ، والملف ، مذكرة فى مركز النشاط الرئيسى بابو المطامير فى ١٩٥٦/٨/٢٧ .

(٤٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢٩ فى آخر يناير ١٩٥٧ .

(٤٤) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٣٩/٣ جا ، وثيقة ١٥١ ٠

(٤٥) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات ارقام ١٠٩ . ١١٢ ، ١٣٤ وغيرهـا ٠

(٤٦) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١/٣ جا ، وثيقة ١٥٨ ٠

(٤٧) محفظة ٣١ عابدين ، وثيقة ٢٣ فى ١٩٥٢/٩/١٤ من وزير المعارف الى رئيس مجلس الوزراء ٠

(٤٨) محفظة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١/٥ جا ، وثيقة ٤٩ الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٧/٢/٩ ، وانظر ايضا : ابراهيـــم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٧ ٠

(٤٩) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ ـ ٨/١٤ ، وثيقة بدون رقم ٠

(٥٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٤ ٠

(٥١) بريد الشركات ، عدد ٧٣٢ فى ١٩٥٦/٣/١٢ ٠

(٥٢) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ٧٦ ميزانية ١٩٥٢ ، وكذلك : بريد الشركات ، عدد ١٩٧ فى ١٩٥٣/٣/١٦ ٠

(٥٣) محفظة ١٠٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٣ ـ ٢٤/٥ جا ، تقرير ١٩٥٥ مقدم للجمعية العمومية ١٩٥٦/٣/٢٨ ٠

(٥٤) بريد الشركات ، عدد ٧٣٠ فى ١٩٥٦/٣/٩ ، كذلك :
Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14009, 9 Mars 1956.

(٥٥) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمال جماعى ، وثيقة بدون رقم ٠

(٥٦) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٢٦/٥ جا ، وثيقة ١ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ ٠

(٥٧) نفس المحفظة ، والملف ،وثيقة ٥٢ فى ١٩٥٦/١٢/٣١ ٠

(٥٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ ٠

(٥٩) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٦ جـ٢ ، وثيقة ٧٩ ميزانية الشركة عام ١٩٥٣ ·

(٦٠) Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14015, 16/3/1956.

(٦١) مدحت محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٦١ ·

(٦٢) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٢ ·

(٦٣) Journal du commerce et de la Marine, Année 47e, No. 14015, 16/3/1956, P. 6.

(٦٤) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٢ ·

(٦٥) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، مل ١٨٢ ـ ٥/٥٤ جـ١ ، وثيقة ١١٣ ، ١١٤ فى ١٩٥٦/٦/١٣ ·

(٦٦) بريد الشركات ، عدد ٧٢٣ فى ١٩٥٦/٣/١٢ ·

(٦٧) اميل فهمى حنا شنوده : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ·

(٦٨) د· محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ ، ٢٧١ ·

(٦٩) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٧ ـ ٥ جـ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٦/٢٢ ·

(٧٠) محفظة ١٤١ مصلحة الشـركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٧٢ جـ١ ، وثيقة ١٣٧ فى ١٩٥٧/١/٢٢ ·

(٧١) Hassan El-Saaty and Gorden K. Hirabayasdhi; Op. Cit., P. 11.

(٧٢) S. Radwan : Op. Cit., PP. 205 — 206.

وانظر ايضا : اوبريان : المرجع السابق ، ص ٩٩ ·

(٧٣) المجلة العلمية لتجارة الازهر ، العدد ١٤ فى ديسمبر ١٩٨٦ ، بحث للدكتور / فرج عبد العزيز عزت : التنمية الصناعية فى مصر ، ص ١٠٩ ، وانظر ايضا : مابرو ، رضوان : المرجع السابق ، ص ٩٥ ·

(٧٤) عبد العزيز مرعى ، عيسى عبده : الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٩٥ ·

(٧٥) د. محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٧٦) د. احمد ابو اسماعيل : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، ص ٣٩ .

(٧٧) د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٧٨) .

(٧٩) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(٨٠) Dr. Rashed Al Barawy : Op. Cit., P. 130

وانظر ايضا : S. Radwan : Op. Cit., P. 211. كانت قبل ذلك تسمى وزارة التجارة والصناعة ـ انظر فى ذلك : محفظة ٢٦ عابدين ، وثائق ٩٦ فى ١٩٤٦/٦/٢٣ ، ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ .

(٨١) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٨٢) هانسن ، نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ـ وفى تقدير آخر بلغ عدد المغازل عام ١٩٥٦ نحو ٧٦٠٧٤٨ مغزلا بزيادة ٢٢١٥٧٠ عما كان عليه عام ١٩٥٢ ، انظر : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٨٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٥١ .

(٨٤) محفظة ٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٥ جـ١ ، وثيقة ٥٨ تقرير مجلس الادارة فى عام ١٩٣ ، وكذلك : محفظة ٣٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٢ جـ٣ ، وثيقة ١٠٧ .

(٨٥) Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17 Mars 1956, P. 1.

(٨٦) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٤٩/٥ ، وثيقة ٨٨ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٧ ـ يلاحظ وجود اختلاف كبير فى وثائق الشركة حيث نجد ان الشركة لحقت بها خسائر عام ١٩٥٢ وسوء حالة ماكيناتها وتعطيل اجور عمالها عام ١٩٥٥ والمطالبة بتخفيض راسمالها من ٣٥٠٠٠٠ جـ.م الى ١٤٠٠٠٠ جـ.م عام ١٩٥٦ ، انظر فى ذلك : نفس المحفظة والملف ، وثائق ٦٠فى١٩٥٣/٣/٣١ ، وثيقة ٨٨ فى ١٩٥٥/٢/١٦ ، وكذلك : Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17/3/1956.

ومع ذلك هناك زيادة فى مبيعات الشركة من ٨٩٠ ٦٢ ج٠م عام ١٩٥٣ الى ٧٥٠ ٥٢٧ ج٠م عام ١٩٥٧ وزيـادة فى رأســـمالها عام ١٩٥٧ الى ٤٠٠ ٠٠٠ ج٠م انظر : نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٨٤ فى ١٩٥٨/٣/٢١ ، وثيقة ٨٨ ٠

(٨٧) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣٤٥/٣ جـ٤ ، وثائق ٩٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ٠

(٨٨) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٣٧ فى ١٩٥٤/٢/١٦ ٠

(٨٩) نفس المحفظة ، ملـــف ١٨٢ ـ ٥٨٠/٣ جـ٤ ، وثيقـــة ١٣٥ فى ١٩٥٤/٢/١٦ ٠

(٩٠) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٣٧ فى ١٦/ ١٩٥٤/٢ ٠

(٩١) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٤٩/٣ جـ٢ ، وثيقة ٦٠ ٠

(٩٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٨٨ ٠

(٩٣) Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne, No. 5, 17/3/1956.

(٩٤) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٨٤/٣ جـ١ ، وثيقة ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ فى اغسطس ١٩٥٣ ٠

(٩٥) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٣٤ ، ٢٣٥ فى ١٩٥٤/٨/٣١ ٠

(٩٦) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٧٨/٣ جـ٤ ، وثيقة ١٧٣ فى ١٩٥٤/٩/١٩ ٠

(٩٧) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٨/٣ جـ٣ ، وثيقة ٦٧ ، ٦٨ فى ١٩٥٥/٣/١٩ ٠

(٩٨) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/٨/٢٤ ـ الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة عام ١٩١٣ ٠

(٩٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/١٠/١٥ ٠

(١٠٠) د٠ محمد جواد العبوسى : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ ٠

(١٠١) د٠ محمد امين : المرجع السابق ، ص ٢٣ ـ ٣٦ ٠

(١٠٢) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، مرجع سابق ص ٢٦ .

(١٠٣) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٠ جـ٢ ، وثيقة ١٢ ٠

(١٠٤) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٣ فى ١٥٢/٧/١٣ ٠

(١٠٥) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٤ فى ١٩٥٧/٦/١٢ ٠

(١٠٦) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138.

(١٠٧) Hassan El Saaty and Gorden K. Hirabayashi, P. 10.

(١٠٨) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ فى ١٩٥٤/٦/١٤ ، وانظر ايضا : جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص٢ ، خطاب فى ١٩٥٨/٧/٢٧ حفلة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان ٠

(١٠٩) S. Radwan : Op. Cit., PP. 204 — 205.

(١١٠) عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو : والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧ ٠

(١١١) ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١٣٥ ٠

(١١٢) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦١٠ جـ١ ، وثيقة ١٧٧ ٠

(١١٣) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ ٠

(١١٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ ٠

(١١٥) محفظة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨٧ جـ١ ، وثيقة ١١٦ فى ١٩٥٢/٥/٤ ، وثيقة ١٢٧ فى ١٩٥٢/٧/٢١ ٠

(١١٦) محفظة ١٤١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٧٣ جـ١ . وثيقة ١٣٧ فى ١٩٥٧/١/٢٣ ٠

(١١٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٨ ٠

(١١٨) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٧ ـ ٥ جـ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٩/٢٢ .

(١١٩) Journal Official du gouvernement Egyptien, 84 éme Année, No. 9, 28 Janvier 1957, P. 2.

(١٢٠) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ فى ١٩٥٧/١٢/١٢ .

(١٢١) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ٢ ، وثيقة ١١٤ .

(١٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦٠ .

(١٢٣) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٢ جـ٢ ، وثيقة ١٠٩ فى ١٩٥٥/١١/٧ .

(١٢٤) Hassan El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 10.

(١٢٥) جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(١٢٦) الاخبار ، عدد ٥١٠٠ فى ١٩٥٠/٤/٣٠ .

(١٢٧) Morroe Berger : Gureavcracy and Society i n Modern Egypt, a sutdy of the higher civil service, New Jersey, 1957, P. 47.

(١٢٨) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٢٩) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٨ جـ٣ ، وثيقة ١١٦ فى ١٩٥٧/٢/٥ .

(١٣٠) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص٩٩ ـ تتولى المؤسسة عمليات التأمين والادخار للعمال الخاضعين لقانون عقد العمل الفردى ويجوز لها مباشرة جميع انواع التأمينات الاجتماعية .

(١٣١) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، ملف جلسة ١٩٥٢/٩/٣٠ ، وثيقة ١ .

(١٣٢) Vatikiotis : Op. Cit., PP. 67 — 68.

(١٣٣) مايرو ، رضوان ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(١٣٤) حمدى هان ديك كيو ، ص ٣٨ .

(١٣٥) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٦١ ·

(١٣٦) حازم سعيد عمر ، ص ١٠٦ ·

(١٣٧) شهدى عطيه الشافعى ، ص١٥٥ ·

(١٣٨) شهدى عطيه الشافعى ، ص ١٣٦ ـ ١٤٠ ·

(١٣٩) عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر ، ص٢٦٩ ، ٢٧٠ ·

(١٤٠) تقرير مجموعة خبراء الامم المتحدة : مرجع سابق ، ص ٥٧ ·

(١٤١) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ فى ١٩٥٧/١١/١٢ ·

(١٤٢) حازم سعيد عمر ، ص ١٨٠ ·

(١٤٣) د· جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى ، ص ٤٥ ·

(١٤٤) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٠ جـ٢ ، وثيقة ١٨٦ ، وثيقة ١٧٠ تقرير الشركة عام ١٩٥٥ ·

(١٤٥) Journal du commerce et de la Marine, No. 19032, 4/4/1956, P. 6.

(١٤٦) بريد الشركات ، عدد ١١٩٦ فى ١٩٥٧/١٢/١٢ ·

(١٤٧) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٢٣ جـ١ ، وثيقة ٦ ·

(١٤٨) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٨١ جـ١ ، وثيقة ٥ ·

(١٤٩) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٨٩ جـ٢ ، وثيقة ٨ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ·

(١٥٠) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٣٠١ ، ٣٢٣ ·

(١٥١) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ·

(١٥٢) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٢٧٨ جـ٤ ، وثيقة ١٧٣ فى ١٩٥٤/٩/١٩ ·

(١٥٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ ·

(١٥٤) محفظة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٥٢ جـ٢ ، وثيقة ١٠٩ فى ١٩٥٥/١١/٧ ·

(١٥٥) محفظة ٥٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥/٣٤٩ جـ٢ ، وثيقة ٨٨ ، وكذلك : محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨٤ جـ١ ، وثيقة ٢٣٤ ، ٢٣٥ فى ١٩٥٤/٨/٣١ ·

(١٥٦) محفظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٣٦٧ جـ١ ، وثيقة ٥٣ وكذلك : الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص٨ ·

(١٥٧) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٨ جـ٣ ، وثيقة ١٤٧ فى ١٩٥٨/٢/٣ ، وكذلك : محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٦٠ جـ٢ ، وثيقة ١١٧ ، وثيقة ١٤٨ فى ١٩٥٨/١/١٨ ·

(١٥٨) محفظة ٣١ مصلحة الشـــركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٢٢ جـ٢ ، وثيقة ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ فى ١٩٥٧/٧/١٣ ·

(١٥٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٩٦ فى ١٩٥٧/٧/٢٥ ·

(١٦٠) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ (أ) ، ملف ١٨٢ ـ ٥/١٠ جـ٢ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ المقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٥/١٢/٢٨ ·

(١٦١) سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ١٥٩ ·

(١٦٢) د· الجريتلى : المرجع السابق ، ص٨٨ ، ٩٠ ·

(١٦٣) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلســـات ، وثيقة ٢٧ فى ١٩٥٢/٩/١٤ ، وانظر ايضا : عبد العزيز ابراهيم فهمـى : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ ·

(١٦٤) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ ·

(١٦٥) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلســـات ، وثيقة ٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ ، وكذلك : محفظة ٢٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التموين ، وثيقة ٥٤ فى ١٩٥٢/١١/٥ ·

(١٦٦) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤٧ فى ١٩٥٢/٨/٢٤ .

(١٦٧) L'Observateur, 7éme année No. 2301, 14 Juin 1956

وانظر ايضا : يوسف الحاروني : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٦٨) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١٦ فى ١٩٥٢/٩/١٤ .

(١٦٩) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٩ فى ١٩٥٢/١١/٢ .

(١٧٠) د. البراوى : ثورة البترول فى افريقيا ، ص ٢٤٩ .

(١٧١) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٦٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٢ ، ١١٧ .

(١٧٢) د. نبيل عبد الحميد ، ١٨٤ .

(١٧٣) هانسين ، نشاشيبى ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ .

(١٧٤) نفسه ، ص ٢٥١ .

(١٧٥) محفظة ١٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٦١٠/٣ جـ١ ، وثيقة ١٧٧ ، وانظر ايضا : ابراهيم سعد عقل : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٧٦) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥١٧/٢ ــ جـ ١ ، وثيقة ٤٩ فى ١٩٥٧/٩/٢٢ .

(١٧٧) Journal Official du gouvernement Egyptien, 84 éme année, No. 9, 28/1/1957, P.

(١٧٨) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملــف ١٨٢ ــ ١٠/٣ جـ٢ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٥٦/٧/٢٩ ، وكذلك : بريد الشـــركات ، عدد ٦٩٠ فى ١٩٥٦/١٢/١٧ .

(١٧٩) بريد الشركات ، عدد ٤٩٦ فى ١٩٥٤/١٢/١٣ .

(١٨٠) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ١٠/٣ جـ٣ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩٥٦/٧/٢٩ .

(١٨١) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٨٩ جـ٢ ، وثيقة ١٩٠ فى ١٩٥٦/٤/٢ ٠

(١٨٢) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ٣٠ (أ) ، ملف ١٨٢ ـ ١٠/٣ جـ٢ وثيقة ١٦٠ فى ١٩٥٥/٩/٣٠ ـ « تأميم ضمانى » هكذا وردت فى الوثيقــة ولكن يجب ان تكون تأمين « ضمانى » ٠

(١٨٣) الميثاق : ٣٠ يونية ١٩٦٢ ، ص ٧١ ٠

(١٨٤) د٠ انور سلامة : الحركة النقابية فى مصر ، ص١ ، ٦ ٠

(١٨٥) نوال عبد العزيز : المرجع السابق ، ١٣٤ . وانظر ايضــــا : سيرانيان ، ص٩٩ ٠

(١٨٦) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات . ملـــف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٣ جـ٣ ، وثيقة ٥٥ ، ٥٦ فى ١٩٥٢/١٠/٢٧ ٠

(١٨٧) عبد السلام عبد الحليم : ثورة يوليو والطبقة العـــاملة ، ص ١٢٠ ، ١٢١ ٠

(١٨٨) محفظة ١٢٣ مصلحــة الشركات ، مـلف ١٨٢ ـ ٥٢/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٠٩ فى ١٩٥٥/١١/٧ ٠

(١٨٩) د٠ نور سلامة ، المرجع السابق ، ص ٧ ٠

الفصــل الثــالث

الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصــارف والتــأمين

أولا : فى مجال التجارة :

اهم ما يميز هذه الاستثمارات هو دور الأجانب فى تجـارة مصر الداخلية ، وقد بلغ عدد الشركات التجارية فى مصر عــام ١٩٥٣/١٩٥٤ حوالى ١٤٣ شركة برؤوس أموال ١٦١ ٢٦٣ ٢٢ ج٠م ، منها ١٣٧ شركة مصرية برؤوس أموال ٢٧٥ ٤٨٢ ٢١ ج٠م وست شركات اجنبية برؤوس أمـوال ٨٨٦ ٧٨٠ ج٠ـم (خمس شركات انجليزية برؤوس أموال ٦٥٤ ٧٢٨ ج٠م وشركة واحــدة بلجيكية براسمال ٢٣٢ ٥٢ ج٠م(١) ، والجدير بالذكر ان الشركات المصرية (١٣٧) لم تكن مصرية بالكامل ، انما هــى متخذة شــكل الشركات المساهمة المصرية ، وهى فى الغالب شــركات أجنبية ومختلطة برؤوس أموال أجنبية وادارة أجنبية ٠

ويبدو أن هذه الفترة لم تشهد انشاء شركات تجارية جديدة بسبب الاحداث السياسية التى مرت بها البلاد ، وأن كان كثير من

الشركات التجارية القديمة استطاعت الصمود والاستمرار طوال تلك الفترة ، مثل شيكوريل التى استمر رأسمالها طوال الفترة دون أى تغيير يطرأ عليه (٦٠٠ ٠٠٠ جـ٠م منذ عام ١٩٥١)(٢) ٠

كما زاد رأسمال شركة الملابس والمنسوجات (رولنى) من ١٥ ٠٠٠ جـ٠م وقت التأسيس الى ٨٠ ٠٠٠ جـ٠م عام ١٩٥٣(٣) ٠

أما عن رأسمال الشركة المساهمة المصرية (كاريا) فقد زاد رأسمالها من ٥٠ ٠٠٠ جـ٠م عام ١٩٤٨ الى ٢٥٠ ٠٠٠ جـ٠م عام ١٩٥٤ بزيادة قدرها أربعة أضعاف فى خلال ست سنوات ، وهذا دليل على نشاط الشركة الواسع ، حيث قامت الشركة بافتتاح مخازن جديدة لها عملت على زيادة الطاقة الانتاجية(٤) ٠

وعلاوة على ذلك هناك الكثير من الشركات استطاعت أن تحقق أرباحا طائلة ، بلغت فى شركة محلات الملكة الصغيرة نحو ٢٤ ٦٩٥ جـ٠م عام ١٩٥٢ ، والجدير بالذكر ان هذا الربح يقترب من رأسمال الشركة البالغ ٣٠ ٠٠٠ جـ٠م(٥) وذلك لأن شركات الأزياء تعتبر من أربح الشركات ، وهناك الكثير من الادلة الأخرى على ذلك مثل شركة الازياء الحديثة (بنزايون) بلغت ارباحها عام ١٩٥٢ نحو ٨٨ ٨٢١ جـ٠م(٦) ، وشركة التسليفات التجارية بلغ صافى ربحها عام ١٩٥٥ نحو ٤٨ ٧٧١ جـ٠م ، ونتيجة لنشاط الشركة ورواجها التجارى أصبح لها العديد من الفروع فى مختلف أنحاء مصر(٧) ٠

أما الشركة المساهمة المصرية (كاريا) فقد بلغ رصيد حساب المواد وقطع الغيار المتخصصة فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ نحو ٨٨٢٧ جـ٠م ثم ارتفع الى ٩٢٠٤ جـ٠م بزيادة قدرها ٣٧٧ جـ٠م ، الا أن حساب العملاء المدنيين انخفض من ١٢ ٧٨٧ جـ٠م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ الى ٧ ٣٩٦ جـ٠م فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ بعجز قدره ٥٣٩١

ج٠م وذلك بسبب الظروف السياسية فى الدولة وظروف التأميم والتمصير مع أن الشـركة لم يصـبها المصير عـــام ١٩٥٧ حيث استمرت بعد ذلك وبنفس نشاطها التجارى ورأسمالها حتى ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٧(٨) ٠

وبالنسبة لمجالس ادارات الشركات التجارية فمن الملاحظ أنه بالرغم من صدور أكثر من قانون لتنظيم الشركات والتى نصـــت على وجود نسب معينة من المصريين فى عضوية مجالس الادارات نجد أن كثيرا من هذه الشركات خالفت ذلك ، مثل شركة محـــلات الملكة الصغيرة التى بلغ عدد أعضاء مجلس ادارتها ستة جميعهم أجانب من اليهود والفرنسيين ، ولكـى يتجنبوا قوانين التنظيـــم المصرية حصل منهم خمسة على الجنسية المصرية ، والسادس ظل أجنبيـا حتى عـــام ١٩٥٥ وهو « رينيه مولى «Rene Mouly فرنسى الجنسية(٩) ، وفى نوفمبر ١٩٥٦ اجتمع أعضـــاء مجلس الادارة بمقر الشركة برئاسة « ريموند كوهين «Ramond Cohen بشأن فصل العضو الاجنبى « رينيه » سابق الذكر ، وذلك لأنه من دولة معادية هى فرنسا(١٠) ٠

وعلاوة على ذلك سيطرت العائلات الأجنبية على مجـــالس ادارة الشركات التجارية بجانب سيطرتهم على رؤوس أموالها ، فقد تمثل ذلك فى عائلة شيكوريل التى امتلك فيها « الفيرا شيكوريل » أكثر من عشر راس المال والمدير المسئول وعضـــو مجلس الادارة المنتدب هو «كليمان شيكوريل»(١١) ، ومعه ألفيرا شيكوريل وسلفاتور شيكوريل ورينيه شيكوريل » وقد استقال هؤلاء الأعضاء الأربعـة فى عام ١٩٥٧ فى ظروف عمليات تمصير الشركات(١٢) ، ويلاحظ أن هذه العائلة من العائلات القديمة وقد اســـتطاعت الصـــمود والاستقرار بسبب النشاط التجارى الذى لعبه افرادها فى مصـر

حيث ان شركاتهم التجارية كانت تحتكر جزءا كبيرا من السوق التجارية المصرية ، وقد تمصر معظم أفراد العائلة وحصلوا على الجنسية المصرية ، ولكن يبدو أن أحداث ١٩٥٦ وتمصير الشركات عام ١٩٥٧ لم يبق عليها فى مصر .

وهناك كثير من الشركات لم تهتم بتنفيذ القوانين المنظمة للشركات المساهمة على حين التزم البعض بها ونفذها سواء باللجوء الى الحصول على الجنسية المصرية أو تعيين مصريين فعلا بها ، ففى شركة بيت الهدايا (ريفولى) ثبت أن عدد الموظفين بها فى ٣٠ ابريل ١٩٥٥ حوالى ٦٤ منهم ٤٣ مصريا بنسبة ٦٧٪ (عجز قدره ٨٪) ، وفى ٢١ يونية ١٩٥٥ تقدمت الشركة ببيانات جديدة تمثل الحالة فى ١٥ يولية ١٩٥٥ وتبين أن جملة الموظفين فيها ٦٤ منهم ٤٨ مصريا بنسبة ٧٥٪ - (مستوفاه) وكذلك نسبة المرتبات والعمال -(١٣) ، والواضح أن الشركة حاولت التلاعب فى النسبة حتى تبلغ ما قرره القانون(٧٥٪) .

وفى الشركة التجارية البلجيكية المصرية كانت نسبة الموظفين مطابقة للقانون بل أكثر منذ فترة مبكرة من هذه الفترة ، فقد بلغت النسبة فى عام ١٩٥٣ نحو ٧٩٫٤٪(١٤) .

تعددت شركات القطن الأجنبية فى مصر من جنسيات مختلفة فى مجال تجارة القطن وبذرته مثل شركة مصر لحليج الأقطان بجانب الحلج والكبس والقومسيون والتخزين الخاص بالقطن(١٥) .

وقد سيطر على هذا المجال كثير من اليونانيين والانجليز والفرنسيين الذين كونوا الشركات المتخصصة فى مجال تجارة القطن وبذرته مثل شركة الزيت المصرى وصناعة الصابون

بالاسكندرية وقد شاركهم فى هذه الشركة بعض المصريين وكانت الشركة تقوم بجانب تجارة القطن بصناعـة الصـابون من بذرة القطن(١٦) ·

وبالنسبة لشركات الأزياء فقد كان نشـاطها واسـعا حيث أنتشرت فروعها فى مختلف أنحاء الاقاليم المصرية ومن أهمها شركة شيكوريل(١٧) وشركة صيدناوى(١٨) وريفولى(١٩) وورولنى(٢٠) وغيرها ، وهذه الفروع هى سبب رواج شركاتها وتحقيق أرباحها الضخمة ، فضلا عن أن شركات الأزياء مربحة بطبيعتها ·

وقد كان للمصريين دور محدود فى هذا المجال تمثل فى شركة بيع المصنوعات المصرية التى قامت بدور منـافس محدود) مـع الشركات الأجنبية القائمة فى مصر ، وبالرغم من المنافسة المحدودة فانهـا حققت أرباحا عالية خلال تلك الفترة(٢١) ، ولا يخفى مـدى الدخول الضخمة التى ذهبت الى جيوب الاجانب خاصة اليهود فى هذا المجال حيث أنه أسرع وسيلة لتحقيق الربح ·

وفى مجال تجارة البترول عانت مصـر كثيرا من قبضـة الاحتكار الأجنبى لبترولها ، اذ كان من نتيجة مطالبة الشـركات الأجنبية الحكومة بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠ ج·م أن تم فتح اعتماد اضافى بالمبلغ فى ميزانية ١٩٥٣/٥٢ ، مع قصر الصرف على الشركات الأربع المستوردة فقط وهى (شركة الغاز المصرية « سب » وشركة اسو والشركة المستقلة والجمعية التعاونية للبترول) ، أما الشركتان (شل وفاكوم) اللتان قامتا بتوزيع البترول المنتج محليا بجانب مايستوردانه من الخارج تتوافر لهما من القدرة المالية ما يمكنهما من الاستمرار فى تمويل وارداتهما من المواد البترولية حتى تنتهى الحكومة من مراجعة حسابات الفروق(٢٢) ·

كما عملت الشركات الأجنبية المحتكرة للبترول فى مصر على اعاقة وتخفيض انتاج البترول على نطاق واسع وبأسعار أقل ، اذ هبط هذا الانتاج خاصة خلال تلك الفترة هبوطا ملحوظا فمن ٠٠٠ ٣٥١ ٢ طن عام ١٩٥٣ الى ٠٠٠ ٩٧٠ ١ طن عام ١٩٥٤ الى ٠٠٠ ٨٠٨ ١ طن عام ١٩٥٥ ، واحتفظت الشركات البترولية بالأموال فى شكل نقد أو استثمارات ليس لها اتصال بالبترول ، فقد قدر مقدار الأموال التى تحتفظ بها احدى شركات البترول – شركة آبار الزيوت البريطانية المصرية – بحوالى ١ر٦ مليون جنيه تكاد تكون أموالا مجمدة فى خزائن الشركة ، بمعنى أن الشركة لم تكن تنفق على اكتشافات جديدة أو تحسين وسائل الانتاج القائمة ، ليس هذا فحسب بل لقد كشفت الحراسة التى فرضت عام ١٩٥٧ أن هذه الشركات كانت موجهة لصالح الاقتصاد الأجنبى ضد الاقتصاد المصرى ، فقد كانت تتوسع فى أقراض الأجانب حتى ترفع من سيطرتهم على الاقتصاد المصرى ، هذا بخلاف تهريب الأموال الى الخارج(٢٣) .

ومن شركات صناعة السيارات وتجارتها – شركة مصر للهندسة والسيارات – حيث تخصصت فى تجارة ماكينات الديزل وخلافه ، ومع الصعوبة التى لاقت الشركة بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وما حدث من ضغط اقتصادى وقلة الواردات ، الا أنها وفقت فى الحصول على حق توزيع Dia Transport Moshinen وتشمل سيارات هورش وجرارات Hary وسيارات ملاكى Vart Bourg P 70 وقلابات وموتوسيكلات وماكينات الديزل « أوتوموتيف Automotive» » وهى منتجات ألمانية(٢٤) .

أما شركة فيات المساهمة للشرق بالاسكندرية فقد عملت على استئناف عملها خلال تلك الفترة(٢٥) .

ومن الشركات التى استطاعت الاستمرار حتى نهاية الفترة شركة الدلتا التجارية بدليل انها كانت قد استعدت لعمل ميزانية ١٩٥٨/٥٧ الجديدة(٢٦) ، وشركة (كاربا)التى تأثرت أرباحها بالظروف السياسية عام ١٩٥٦ مع أن الشركة لم يصبها التمصير عام ١٩٥٧ حيث استمرت بعد ذلك حتى ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٥٧(٢٧) ·

كما كان للاجانب دور بارز فى استغلال مناطق صيد السمك والاسفنج فى مصر ، فعلى سبيل المثال حصلت شركة الجيزة للقطن والتجارة عام ١٩٥٦ على عقد التزام باستغلال مرفق صيد الاسفنج بالمنطقة الغربية من المياه الاقليمية المصرية لمدة ٢٠ عاما بموجب اتفاق بين الحكومة والشركة يبدأ من أول مايو ١٩٥٦ الى ٣٠ ابريل ١٩٧٦ على أن تدفع الشركة للحكومة مقابل الاستغلال سنويا ٦٪ من جملة الايرادات السنوية و ١١٠٠٠ ج·م عن كل عام ابتداء من أول مايو ١٩٦١ حتى نهاية مدة الالتزام ، وتلتزم الشركة بتشغيل عدد من مراكب الصيد لا يقل عن الآتى سنويا ـ على أساس أن كل مركب تعادل رخصة : ـ

عام ١٩٥٦ يتم تشغيل ١٤ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٢ مصرية ·

عام ١٩٥٧ يتم تشغيل ١٦ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٤ مصرية ·

عام ١٩٥٨ يتم تشغيل ٢٠ مركبا منها ١٢ أجنبية و ٨ مصرية ·

وابتداء من عام ١٩٦٠ تصبح جميع المراكب المستخدمة فى الصيد مصرية(٢٨) ·

- يلاحظ أن الحكومة ابتداء من تاريخ الاتفاق بينها وبين الشركة عام ١٩٥٦ غيرت الطريقة التى كانت تتبعها سنويا فى بيع الرخص بأن أعطت حق الاستغلال لمدة طويلة بلغت ٢٠ عاما بدلا من عام

واحد ، كما حددت عدد المراكب المستخدمة سنويا باعتبار أن كل مركب لها رخصة ، كما يلاحظ أن طريقة استغلال الحكومة لهذا المرفق أفضل مما كانت عليه قبل الثورة ·

وابتداء من تاريخ التعاقد بين الحكومة والشركة لم توقع عقود أخرى تنص على دفع اتاوات للحكومة(٢٩) ، بمعنى أن هذه الشركة هى الوحيدة التى كانت قد احتكرت صيد الاسفنج فى مصر ·

كما أن عقد الالتزام المحرر مع الشركة اعفاها من دفع الاتاوة فى المدة من أول مايو ١٩٥٦ الى أول مايو ١٩٥٩ ، وأن مصلحة الشركات التى ستتولى مراجعة ميزانية الشركة لتقدير قيمة الاتاوة حسب النسبة الواردة بالعقد وهى ٦٪ من جملة الايرادات السنوية اما نقدا بسعر السوق العالمية فى مصر ، واما عينا وفق مشيئة الحكومة وذلك ابتداء من اول مايو ١٩٥٩ حتى آخر ابريل ١٩٦١(٣٠) ، وبذلك كانت الشركة تحصل على الايرادات كله عدا الـ ٦٪ لمدة خمس سنوات تكون حققت فيها ماتريد من أرباح عالية تعوض بها رأسمالها ، وهذا قبل أن تصبح جميع المراكب المستخدمة فى الصيد مصرية ·

ان تجارة الصادرات فى كل المجالات آلت الى الحكومة بعد الثورة فيما عدا بعض السلع مثل القطن ، وكان احتلال فرنسا للمركز الأول لأن بريطانيا ومنطقة النقد الاسترلينية كانت الشريك الأساسى فى التعامل الخارجى لمصر فيما قبل ١٩٥٢ ، وفى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ بلغ نصيب هذه المنطقة نحو ٢٣٪ من اجمالى حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ، وبالمثل فان منطقة غرب أوربا كانت تحتل مكانا بارز الأهمية ، ففى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ بلغ نصيبها نحو ٤٢٪ من اجمالى التجارة الخارجية(٣١) ،

وقد بلغت صادرات مصر الى دول السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٣ ما قيمته ٠٠٠ ٤٥٨ ٤٤ ج٠م مقابل نحو ٠٠٠ ٥٦٩ ٥٦ ج٠م واردات فى نفس العام(٣٢) ، بمعنى أن واردات مصـــر من دول السوق اكثر من صادراتها بمقدار ٠٠٠ ١١١ ١٢ ج٠م ، وهذا يشكل عجزا كبيرا بالميزان التجارى المصرى ، والجدير بالذكر ان دور كل من فرنسا وبريطانيا قد تراجع بعد حرب ١٩٥٦ ٠

ومنذ قيـام الثورة توسـعت الحكومة فى النظام الذى اخذ به منذ عام ١٩٤٧ وهو نظام التجارة التبادلية الثنائية خاصة مع البلاد الشيوعية ، ولم يكن للتوسع فى الاتجار مع تلك البلاد اهداف سياسية فى أول الأمر اذ ان كل ما كان يبدو هو أن هذه فرصة جديدة لكسب سوق واسعة للقطن المصرى والمنسوجات وما ينشأ عن ذلك من تنشيط للتجارة عامة ، ولكن الاتجار مع البلاد الشيوعية أدى الى تغيرات أساسية فى السياسة الاقتصادية نشأت عنها صـــفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى عام ١٩٥٥ وما نشأ عن هذه الصفقة وما لجأت اليه حكومة الولايات المتحدة بشأن القرض المطلوب للسد العالى من البنك الدولى ، ثم تأميم قناة الســويس ثم الاعتـــداء البريطانى الفرنسى الاسرائيلى ـ حرب السويس ـ ثم ايقاف التبادل الخارجى والتجارة فى مصر من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ثم تحول التجارة المصرية من الغرب الى الشرق(٣٣) ، وقد زاد هذا الاتجاه بعد تأميم جميع الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر(٣٤) بسبب الحصار الاقتصادى الذى فرضته هذه الدول على مصر وكذلك تجميد الاموال المصرية(٣٥) ٠

أما عن الاتفاقات التجارية التى عقدت بين مصـــر والدول الأجنبية خلال تلك الفترة باعتبار أنها كانت تحكم التجارة الخارجية لمصر ، فقد بدأت بموافقة مجلس الوزراء فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ على

مشروع بروتوكول سرى ملحق بمشروع اتفاق مؤقت للدفـع بين الحكومة المصرية وايطاليا(٣٦) .

وأما عن ألمانيا الديمقراطية فقد عقدت اتفاقية حكومية تجارية مع مصر فى ٧ مارس ١٩٥٣ ، ومع هذه الاتفاقية تأسست لأول مرة فى مصر هيئة تمثيل تجارى لدولة المانيا الديمقراطيـة فى اكتوبر ١٩٥٣ ، وفى اكتوبر ١٩٥٥ جاء وفد ألمانى ديمقراطى الى القاهـرة لاجراء مباحثات تجارية بمقتضاها تم توقيع أول اتفاقية تجاريـة طويلة الاجل بين الدولتين فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ ، كما تم توقيـــع اتفاقية تجارية ومدفوعات قصيرة الأجل عام ١٩٥٦(٣٧) .

وأهم ما يميز هذه الفترة بالنسبة للاتفاقات ما تم خلالهـــا بين مصر وروسيا ، فقد تم توقيع صفقة تجارية بين الدولتين عام ١٩٥٢ فيها استوردت مصر من روسيا ٠٠٠ ٢٠٠ طن من القمح مقابل نصف مليون قنطار من القطن الاشمونى ، وقد بلـغ التبادل التجارى بين البلدين عام ١٩٥٤ نحو ٦٩ مليون روبل ثم ارتفع فى عام ١٩٥٦ الى ٣٥٥ مليون روبل واستمر فى الارتفاع الى أن وصل فى خلال اربع سنوات الى أكثر من أحد عشر ضعفا ، وتدفقت على مصر من روسيا الماكينات والاجهزة والمواد الأخرى(٣٨) ، واصبحت هناك فرصة لفتح اسواق القطن المصرى ومنتجاته وتوسيع نطـاق تجارته امام روسيا خلال تلك الفترة(٣٩) ، وفى عام ١٩٥٧ تـــم توقيع اتفاق تجارى بين الدولتين تم بمقتضاه تصدير ٠٠٠ ١٠ طن أرز مصرى لروسيا مقابل بضائع روسية اخرى لمصر(٤٠) .

أضف الى هذه الصفقات التجارية ، صفقة الأسلحة وكسر احتكار السلاح ، فقد قام الاستعمار الاوربى بالحصار الاقتصادى لمصر عن طريق تجميد الأموال وعمل كل الوسائل لعدم بيع القطن ،

الا أن مصر استطاعت ان تتخطى ذلك بأن تبيع لمن يشترى بأعلى سعر وتشترى ممن يبيع بأقل سعر ، وفتحت أسواقا فى الخارج لترويج تجارتها(٤١) ، وكان ذلك حينما عرضت دول الغرب على مصر السلاح بشروط اعتبرتها مصر ماسة بسيادتها واستقلالها ، وكان ذلك فرصة لروسيا فعرضت استعدادها لتقديم ما تطلبه مصر دون شروط عسكرية أو ايديولوجية وعلى ذلك تمت صفقة الأسلحة لمصر بينها وبين تشيكوسلوفاكيا وروسيا فى مايو ١٩٥٥(٤٢) .

ولما كان لهذه الصفقة أثرها فى أوربا كان أيضا فى أمريكا حيث وجهت حصارها من خلال مجموعة من مصدرى القطن المصرى للولايات المتحدة(٤٣) .

ثم تطورت العلاقات المصرية السوفيتية فى فترة السويس ، ونتيجة لما قدمه الروس فى السويس بدأت أول أزمة فى العلاقات نتيجة لرغبة السوفيت الطبيعية فى أن يحصل على نتيجة عملية لصالح أهدافه(٤٤) ، أيضا كان لهذه الصفقة أثرها على مصر حيث تخلصت من قيد التبعية الفعلية لدول الغرب التى كانت تحتكر توريد السلاح لها ، أيضا أثرها على العالم العربى حيث ضربت مصر المثل لاية دولة عربية أن تحذ وحذوها(٤٥) .

أما عن تجارة القطن الخارجية خلال تلك الفترة نجد أن أسعار القطن استمرت فى الهبوط منذ نهاية الرواج الكورى ، وكان لذلك اثر واضح مع بداية الثورة حيث انكمش الدخل المحقق من التصدير وارتفع رقم العجز التجارى حتى وصل الى ٦٥ مليون جنيه(٤٦) ، ولهذا عملت الحكومة على تشجيع تصدير القطن للخارج فأصدرت مرسوما بالغاء ضريبة الصادر على القطن الذى تم التعاقد عليه خلال المدة حتى آخر أغسطس ١٩٥٢ ونظرا لزيادة

الطلب على القطن وانتعاش حركة تصديره بعد الغاء ضريبة الصادر تقدم اتحاد مصدرى القطن الى وزارة المالية بطلب امتداد ميعـاد العقود المصرية ، مع ملاحظة أن الأجنبية منها هى الغالبية العظمى • تسليم عقود شهر يولية ـ وهى عقود القطن طويلة التيلة ـ الى شهر سبتمبر ١٩٥٢ بحيث يكون لحائزى هذه الاقطان حرية تسليمها الى الحكومة على عقود شهر يولية او سبتمبر على السواء ، وقد قامت الوزارة مع لجنة البورصة لفتح التعامل على شهر سبتمبر وتحديد يوم اصدار الفليارات لهذا الشهر حتى ٨ سـبتمبر ١٩٥٢(٤٧) ، فضلا عن معالجة الحـكومة للموقف عن طريـق تخفيف القيود المفروضة على تجارة الصادر(٤٨) •

ويمثل القطن نسبة عالية جدا فى صادرات مصـر فقد بلغت عام ١٩٥٢ نحو ٨٥٪ الا أنها انخفضت الى ٧٠٪ عام ١٩٥ (٤٩) ، وان دل هذا على شىء فانما يدل على تصنيع كميات كبيرة منه فى مصر •

أما عن بورصة القطن فى مصر خلال تلك الفترة فقد نجد أن أسعار القطن حتى عام ١٩٥٢ كانت تتحدد طبقا لقوى السوق العالمية ولذا كانت تتسم بالتقلبات الشديدة من عام لآخر •

وابتداء من عام ١٩٥٣ تم اخضاع تجارة وأسعار القطن الشعر لاشراف لجنة القطن المصرية بالاسكندرية التى كان لها دور مهـم فى الحد من التقلبات فى أسعار القطن(٥٠) ، وقد جاء تثبيت سعر القطن بعد غلق بورصة العقود ودخول الحكومة مشترية فى سوق القطن خلال العام ١٩٥٣/٥٢ ، وبذلك اطمأنت المصـانع المحلية اجنبية ومصرية الى حصولها على ما تحتاج اليه من الرتب التى تستخدمها عادة وبأسعار ثابتة لا تتغير طوال الموسم ، وكان لهذا أثره فى استقرار الأسعار والانتاج(٥١) •

وفى أواخر مارس ١٩٥٦ حدث نزول شديد فى أسعار القطن ببورصة القطن بالاسكندرية ، ما أدى الى توتر السوق وتسجيل المضاربين لحركات التوتر ، وان عمليات الشراء لم تصل الى امتصاص المبيعات المضاربة(٥٢) ، ومما لاشك فيه أن الحكومة مصرت هذه البورصة بعد أحداث ١٩٥٦ وصدور قوانين التمصير عام ١٩٥٧ ٠

وبانتهاء هذه الفترة استطاعت مصر أن تضم عددا كبيرا من الشركات التجارية الأجنبية اليها عن طريق التأميم والتمصير ، هذا من جانب ٠ ومن جانب آخر سيطرت مصر سيطرة تامة على محصول *القطن وتجارته العالمية* ٠

ثانيا : فى مجال المصارف :

كان الجهاز المصرفى عند قيام الثورة (١٩٥٢) يتكون من :ـ

١ ـ البنوك التجارية وتتمثل فى : ـ

(أ) البنك المركزى ٠

(ب) البنوك التجارية الأجنبية الأخرى ٠

٢ ـ البنوك المتخصصة (عقارية ـ زراعية ـ صناعية) ٠

ــ وأخيرا شركات التأمين ٠

١ ـ البنوك التجارية

(أ) البنك المركزى :

كانت الرقابة على النظام المصرفى خلال تلك الفترة تتم على أساس القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى نص على أن يكون البنك الأهلى

المصرى بنكا مركزيا ، ويعمل كبنك للحكومة ، ويقوم باقراض البنوك التجارية ٠

وفيما يلى بيان القروض التى حصلت عليها البنوك التجارية من البنك المركزى خلال الفترة :

السنة	جملة القروض (بالمليون جنيه)
١٩٥٢	٤ر٤
١٩٥٣	١ر٤
١٩٥٤	٩ر١٢
١٩٥٥	٢ر١٣
١٩٥٦	٥ر١٨
١٩٥٧	٧ر١١

يلاحظ من الجدول أن هناك تزايدا فى اقبال البنوك التجارية على الاقراض من البنك المركزى بسبب التسهيلات الائتمانية التى قدمها ، فمن ٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٥ر١٨ مليون جنيه عام ١٩٥٦ ٠

أما عن انخفاض القروض خلال عام ١٩٥٧ فيرجع الى تعديل نسبة الاحتياطى التى كان يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزى فقد خفضت النسبة فى ذلك العام من ٥ر١٢٪

الى ٧٪ خلال موسم القطن مما أدى الى هبوط قروض البنك المركزى للبنوك التجارية(٥٣) ٠

كما كانت رقابة البنك المركزى على النظام المصرفى طبقـــا للقانون السابق استمرارا فى احتكاره لاصدار أوراق النقد ، وقد سبقت الاشارة الى زيادة البنكنوت المتداول خلال العام الأول من تحويله بسبب ارتفاع أسعار القطن ، ولكن منذ بدأت أســعار القطن تأخذ طريقها فى الهبوط خاصة بعد انتهاء الرواج الكورى أثر ذلك على كمية البنكنوت المتداول والدليل على ذلك هبوط مقدار البنكنوت المتداول الى ٢٠٩ ملايين جنيه عام ١٩٥٢ بنقص قدره ٨ر١٣ مليون جنيه عن العام السابق ثم الى ١٩٤ مليون عام ١٩٥٣(٥٤) ٠

وأما عن رأسمال البنك فقد استمر طوال تلك الفترة بنفس القيمة السابقة وهى ٣ ملايين جنيه مصرى دون تغيير(٥٥) ، ولكن ثبات رأس المال ليس معناه ثبات الارباح انما كانت تتغير طبقـــا لنشاط البنك والأحوال السياسية للبلاد ، ففى عام ١٩٥٤ حقق البنك أرباحا قدرها ٢٨٩ر٤٠٤ر٢ ج٠م ولضخامة هذه الارباح وزعت على المساهمين النسبة المقررة فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وهى نسبة ٢٠٪ من القيمة الأســـمية للاســـهم وقدرت بحوالى ٠٠٠ر٦٠٠ ج٠م ، وكانت مكافأة أعضاء مجلس الادارة المكون من (على الشمسى رئيسا ــ د ٠ على الجريتلى نائب المحافظ ــ أ ٠ بريس وكيل المحافظ ــ ١٢ عضوا مصريا ــ عضوين أجنبيين) والمصروفات الجارية نحو ٥٣٤ر٧٧٣ر١ ج٠م ، وتم ترحيل باقى الأرباح الى العام القادم كاحتياط وتبلغ ٣٠٧٦٤ ج٠م(٥٦) ٠

وفى عام ١٩٥٦ حقق البنك أرباحا قدرها ٣٢٧ ٣٢٣ ٢ ج٠م بانخفاض قدره ٨٠ ٩٧١ ج٠م عن عام ١٩٥٤ ويرجـــع ذلك الى الأحداث السياسية التى أعقبت حرب السويس ١٩٥٦ ، ثم توزيـــع

٢٠٪ من القيمة الأسمية للاسهم على المساهمين وقدرها ٦٠٠ ٠٠٠ ج٠م ، وكانت مكافأة أعضاء مجلس الادارة المذكورين والمصروفات الجارية حوالى ٧٥٩ ٧٠٠ ١ ج٠م وتم ترحيل باقى الأرباح البالغ قدرها ٥٦٨ ٢٢ ج٠م الى العام المقبل كاحتياط(٥٧) ، وبالتالى كان لانخفاض الأرباح أثره على مكافأة الأعضاء والمصروفات الجارية والاحتياطى ٠

وفى خلال تلك الفترة تم تمصير الوظائف بالبنك حيث أصبحت الغالبية العظمى من المصريين ، فعلى سبيل المثال كانت نسبة عدد المصريين عام ١٩٥٤ حوالى ٨٨٪ وبلغت نسبة مرتباتهم ٧٩٪(٥٨) ٠

وكان البنك المركزى يضع قواعد خاصة للرقابة على كل نوع من البنوك غير التجارية مثل شروط قبول الودائع ، وتحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان واجال الاستحقاق ، وتوقفت هذه المسألة على اتجاهات الحكومة ، فقد كانت النسبة بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان عالية بلغت ٨٠٪ و ٩٠٪ فى الاقراض الزراعى فى كثير من الاحيان وهى نسبة كبيرة حيث تزيد على النسبة التى تقدمها البنوك التجارية ، كما قام البنك بوضع حد أقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة بالنسبة للبنوك غير التجارية ، ووضع ايضا حدا اقصى للسندات التى يجوز لهذه البنوك اصدارها ، فعلى سبيل المثال ينص على الا يتعدى قيمة السندات خمسة أو سبعة أمثال رأس المال(٥٩) ٠

ومع أن البنك كان يعمل على تنويم الائتمان فان القانون السابق (٥٧) لسنة ١٩٥١) لم يزوده بالسلطات الكافية لردع المتلاعبين به من الأجانب ، لهذا كان القانون فى صالح الأجانب ، حتى عام ١٩٥٧ ، ولم تكن الحكومة راضية عن ذلك ، ولكى تعالج

هذا القصور اصدرت القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أصبحت فى ظله للبنك سلطات واسعة وفعالة فى الرقابة على الائتمان وتوجيه فروع النشاط الاقتصادى الذى يساهم فى دعم الجهاز الانتاجى بالدولة ، كما ان هذا القانون عزز كلا من سلطة الدولة على البنك وسلطة البنك على البنوك التجارية(٦٠) ، كما تسنى للحكومة أن تشترك فى ملكية البنك اذ عمدت المؤسسة الاقتصادية الى شراء جانب من أسهم البنك ، وبذلك تحول البنك الى شركة اقتصاد مختلط(٦١) .

واما عن نظام الاصدار فى ظل القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، فقد تلافى هذا القانون عيوب القانون (٥٧ لسنة ١٩٥١) على نحو ما سبق ، وذلك بأن ادخل القانون الجديد الأوراق التجارية القابلة للخصم ضمن الغطاء وهى حسنة من حسناته اذ يحتاج هذا الأمر لايجاد سوق لاعادة الخصم ، حيث نص القانون على انه يجب ان يقابل اوراق النقد المتداول بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبى وصكوك أجنبية وسندات واذون الحكومة المصرية(٦٢) .

(ب) البنوك التجارية الأجنبية الأخرى في مصر :

شهدت هذه الفترة انشاء بنوك مصرية مثل بنك القاهرة كاتجاه لأحداث توازن بين البنوك المصرية والأجنبية ، الا أن هذا الاتجاه لم يحل دون استمرار البنوك الأجنبية برغم تناقص اهميتها النسبية من التحكم فى أكثر من نصف النشاط المصرفى خلال تلك الفترة حيث كانت تمثل حوالى ٤٨٪ من اجمالى القروض وحوالى ٥٠٪ من الأوراق المالية وما يقرب من ٥٤٪ من الودائع الخاصة ، الأمر الذى كان يتيح لها السيطرة على جزء كبير من حجم الائتمان فى الدولة ، وقد حاولت السيطرة والاضرار بالاقتصاد القومى(٦٣) .

وكان انشاء بنوك تجارية أجنبية ومصرية جديدة خلال هذه الفترة هو أهم ما يميزها ، حيث تأسست ثمانية بنوك جديدة ، ولكن اندماج بنكين هما بنك أثينا والبنك الأهلى اليونانى فى بنك واحد هو البنك الأهلى اليونانى الاثينى فى مايو ١٩٥٢ أدى الى أن تكون الزيادة الصافية سبعة بنوك وليست ثمانية ، وبذلك ارتفع العدد من ٢٥ بنكا فى بداية الفترة الى ٢٢ بنكا فى نهايتها(٦٤) ، ومنها أن بنك التجارة اللبنانى افتتح له فرعا فى مصر عام ١٩٥٤ ، وفى العام التالى دخلت الى النظام المصرفى التجارى المصرى ثلاثة بنوك أخرى هى بنك الاستثمار (مصرى الجنسية) وفرعان لبنكين أجنبيين هما « ذى فرست ناشيونال ستى بنك أف نيويورك
«The First National City Bank of New York
و « بنك طوكيو «Bank Tokyo كما عاصر عام ١٩٥٦ توسعا مماثلا واضيف البنك التجارى الأهلى السعودى وأمريكان اكسبريس American Express هذا بالاضافة الى بنكى القاهرة(٦٥) والجمهورية الذى افتتح أبوابه للعمل قبل قانون التمصير بشهر واحد(٦٦) ، ومن هذه البنوك (الـ ٣٢) ستة بنوك تقدم ٧٨٪ من السلف و ٨٥٪ من الودائع ، وقد كان بنك باركليز وحده مسئولا عن ٥٦٪ من الودائع(٦٧) .

أما القروض التى منحتها البنوك التجارية خلال تلك الفترة فقد كانت كثيرة وكانت تمنح بضمان أقطان وسلفيات أخرى على الاقطان ، وكان حجم القروض لتمويل القطن يتمشى مع العوامل السائدة فى السوق فى المواسم المختلفة ، وكان مجموع القروض الممنوحة يرتفع بزيادة حجم المحصول وارتفاع أسعاره ، كما يتأثر أيضا بسرعة تصريف المحصول فى الخارج وفى المواسم التى يقل فيها التصدير الخارجى ترتفع عادة القروض المتبقية لدى البنوك .

وقد بلغ مجموع قروض وسلفيات البنوك التجارية فى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ٧ر١٠٢ مليون جنيه زادت تدريجا حتى بلغت فى نهاية عام ١٩٥٧ نحو ٤ر١٥٧ مليون جنيه(٦٨) ٠

ومن الظواهر التى تجدر الاشارة بها ازدياد أرصدة البنوك التجارية المودعة لدى البنك المركزى زيادة تربو كثيرا عما تحتمه النسبة القانونية اذ بلغت هذه الزيادة أكثر من ثلاثين مليونا من الجنيهات فى الأشهر من فبرير الى أغسطس ١٩٥٣ وثمة اتجاهات أخرى فى ميزانيات هذه البنوك فى نفس العام اذ زاد توظيفها لأموالها فى أذون الخزانة المصرية زيادة لم تكن مألوفة فى الأعوام السابقة فارتفع المقدار الموظف على هذا النحو من ٤ ملايين جنيه فى مارس الى ٣ر١٠ مليون فى ابريل الى ١ر١٣ مليون فى سبتمبر ، وان كان هبط الى ٨ر٦ فى اكتوبر ثم الى ٤ر٥ فى نوفمبر ، ويرجع هذا الاقبال الى ما للاذون من ضمان الفائدة الثابتة فضلا عن كونها أقرب الى السيولة بينما كان متوسط ما وظفته البنوك التجارية فى اذون الخزانة المصرية فى الفترة السابقة ٥ر٦ مليون عام ١٩٤٧ واستمر فى الهبوط الى ٤ ملايين ابتداء من ١٩٤٩ حتى الى فبراير ١٩٥٣ ، ثم اتجه نحو الزيادة حتى نهاية الفترة(٦٩) ، فعلى سبيل المثال زادت الودائع فى البنك الايطالى المصرى بنسبة ٢ر١٣ فى نهاية ديسمبر ١٩٥٣ عما كانت عليه فى نفس الوقت من العام السابق وذلك لاتساع أعمال البنك وزيادة نشاطه(٧٠) ٠

وثمة ظاهرة أخرى تميزت بها البنوك حيث ظهر انخفاض كبير عام ١٩٥٣ فى رقم الكمبيالات المخصومة والسلفيات التى أجرتها هذه البنوك اذ كانت ٢ر٩٥ مليون جنيه فى يناير ١٩٥٣ مقابل ٨ر١١٣ فى يناير ١٩٥٢ واشتد الانخفاض حيث وصل الى ٣ر٦٤ مليون جنيه فى يولية ، ولكن عاد الارتفاع بعد ذلك فوصل الى ١٠٤ ملايين جنيه فى نوفمبر ٠

وفى الوقت نفسه تزايدت ودائع الافراد لدى هذه البنوك فبلغت ١٠٧ر٥ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ١٠٣ر٦ فى الشهر نفسه من عام ١٩٥٢ ، كما تزايدت الودائع الآجلة لديها فكانت ٣٤ر٢ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ٢٧ر٣ مليون فى نوفمبر ١٩٥٢ ، مما تسبب خلال تلك السنتين فى اصدار النقد عن السنة السابقة (١٩٥١) يدل على ازدياد النقد لدى الافراد(٧١) وان كان هناك انخفاض الا أنه كان أكثر بكثير عن الفترة السابقة(٧٢) .

وجدير بالذكر أن التشريعات الاقتصادية التى صدرت لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد القومى كان من نتائجها توافر استقرار نسبى فى سوق الأوراق المالية مما خفف من حدة الموجة النزولية التى بدأت عام ١٩٥٢(٧٣) .

والجدول التالى يوضح رؤوس الأموال المستثمرة للبنوك التجارية :

السنة	راس المال المدفوع	الاحتياطيات	الارباح غير الموزعة	اجمالى راس المال المستثمر
١٩٥٢	٨٣٤٧	٧٥٣٨	١٨٢٩	١٧٧١٤
١٩٥٣	٨٤٢٤	٧٩٩٩	١٠٢٦	١٧٤٤٩
١٩٥٤	٨٦٠٦	٨٥٠٤	٢١٦٤	١٩٢٧٤
١٩٥٥	١٠٠٣١	٩٢٥٦	١٣٢٤	٢٠٦١١
١٩٥٦	١١٠٥١	١٠٠٣٥	١٣٥٣	٢٢٤٣٩

المصادر : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ .

محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٣

ويلاحظ من الجدول مدى نشاط البنوك التجارية حيث كان الازدياد تدريجا فى اجمالى رأس المال المستثمر من ١٧٧١٤ عام ١٩٥٢ الى ٢٢٤٣٩ عام ١٩٥٦ بزيادة ٤٧٢٥ ، كما يلاحظ أيضا مدى الاربا ح التى حققتها هذه البنوك ، كما يلاحظ أن الاحصاءات السابقة غالبا تخص جميع البنوك التجارية سواء الأجنبية منها أو المصرية ، مع ملاحظة أن الأجنبية منها هى الغالبية العظمى .

والبيان التالى يوضح نشاط البنك الايطالى المصرى والأرباح التى حققها من خلال الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ :

٥٠٠ر٠٠٠ جم	رأس المال
٣٥ر٠٠٠ جم	الاحتياطى القانونى
٢٧ر٤٥٤ جم	صافى الارباح
٥٦٢ر٤٥٤ جم	الاجمـــالى

المصدر : محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/ ٨٥ جـ ١ ، وثيقة ١٣٢ الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر فى ١٩٥٣/١٢/٣١ .

توضح الميزانية أن البنك حقق ارباحا عالية وزع منها ٢٧٤٥٤ ج٠م على المساهمين ربحا صافيا ، علاوة على ٣٥ ألف جنيه احتياطى قانونى ٠

والبيان التالى يوضح النسب المئوية لكل من البنوك الأجنبية والمصرية كل على حده خلال تلك الفترة :

(نسب مئوية)

السنة	الودائع البنوك المصرية	البنوك الاجنبية	الاستثمارات البنوك المصرية	البنوك الاجنبية	رؤوس الأموال المستثمرة البنوك المصرية	البنوك الاجنبية
١٩٥٢	٣٩	٥٨	٤٠	٥٨	٤٩	٤٤
١٩٥٣	٣٨	٥٩	٣٨	٥٩	٤٨	٤٥
١٩٥٤	٣٧	٦٠	٣٩	٥٩	٤٩	٤٣
١٩٥٥	٤٠	٥٦	٣٦	٦١	٤٩	٤٤
١٩٥٦	٤٤	٥١	٤٩	٤٨	٥٠	٤١

المصدر : شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٥٨

يلاحظ من الجدول أن ودائع واستثمارات البنوك الأجنبية تزيد على مثيلتها فى البنوك المصرية خلال الفترة الموضحة بالجدول ، وهذا طبيعى حيث أن مصر كانت لاتزال تحت سيطرة الراسمالية الأجنبية ، كما يلاحظ أن نسبة الودائع والاستثمارات ورؤوس الأموال المستثمرة فى البنوك الأجنبية تكاد تكون متقاربة ما عدا عام ١٩٥٦ التى تهبط بها هذه النسبة هبوطا كبيرا ، وهو ما ينطبق أيضا على البنوك المصرية ، ولكن الفرق هنا أن عام ١٩٥٦ كان يمثل

طفرة كبيرة فى البنوك المصرية ، وفى هذا ما يؤكد اهتزاز السيطرة الأجنبية فى مصر او على الأقل بدايتها ، وذلك نظرا لظروف الأحداث التى كانت تمر بها البلاد فى تلك السنة ٠

أما عن مركز البنوك التجارية قبل صدور قانون التمصير ١٩٥٧ فالجدول التالى يبين ذلك فى آخر ديسمبر ١٩٥٦ ٠

بيان	المركز الاجمالى	بنوك اجنبية تحت الحراسة	بنوك اجنبية خارج الحراسة	بنوك أخرى
الأصول(٧٤)				
نقدية وأرصدة لدى البنك				
المركزى	٤٦ر٨	١٣ر٦	١١ر٨	٢١ر٤
أذون خزانة	٦ر٨	٤ر٥	٢ر٣	——
كمبيالات مخصومة وسلفيات	١٥٨ر٠	٥٠ر٧	٢٥ر١	٨٢ر٢
استثمارات	٢٨ر٧	٨ر١	٢ر٠	١٨ر٦
الخصوم(٧٥)				
ودائع الحكومة	١١ر٨	٠ر٨	٠ر٣	١٠ر٧
ودائع أخرى	١٨٣و٤	٦٢ر٩	٢٦ر٣	٨٤ر٢
مبالغ مقترضة	١٨ر٥	٤ر٥	١ر٣	١٢ر٧
رأس المال المدفوع	١١ر١	٢ر٢	٣ر٠	٥ر٩
اموال احتياطى	١١ر٤	١ر٥	١ر٨	٨ر١

المصادر : كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ، ص ١١ ،

وانظر أيضا : د. علي عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٨٧ ،

وكذلك : محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

يوضح الجدول أصول وخصوم البنوك التجارية التى وضعت تحت الحراسة عام ١٩٥٦ (بنوك دول العدوان الثلاثى على مصر) وكذلك البنوك الأجنبية التى لم توضع تحت الحراسة وكذلك البنوك الأخرى الوطنية ، ويلاحظ من الجدول انخفاض خصوم البنوك الأجنبية عن الوطنية وسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على جزء كبير من أموال هذه البنوك من خلال الودائع التى بها ، خاصة ودائع الأفراد والشركات حيث بلغ اجماليها ٢ر٩٩ مليون جنيه مقابل ٢ر٨٤ مليون جنيه رؤوس أموال وطنية ، كما يلاحظ أن ودائع الحكومة بالبنوك الأجنبية كانت أعلى بكثير من ودائعها بالوطنية ، هذا فضلا عن أن هذه البنوك الوطنية لم تكن جميعها مصرية بالفعل انما كثير منها كان أجنبيا مكتسبا للجنسية المصرية عن طريق لفظ « شركة مساهمة مصرية » .

عندما احتدمت الأزمة السياسية بين مصر وانجلترا وفرنسا على أثر قيام مصر بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ عمدت البنوك الانجليزية والفرنسية الى الامتناع عن تمويل محصول القطن ، كما امتنعت عن تمويل التجارة والصناعة فى البلاد ، وذلك لخلق جو من الاضطراب الاقتصادى واحداث تدهور فى أسعار القطن وكساد فى الصناعات المصرية ، وقد عمدت بعد أن جمدت معظم احتياطيات مصر النقدية الى تشجيع الأفراد على التوسع فى فتح الاعتمادات فى الخارج دفعة واحدة حتى تستنزف ما تبقى من احتياطيات مصر النقدية الحرة وتحدث تدهورا فى قيمة الجنيه المصرى فى الخارج(٧٦) ، وقد أثبتت الأحداث أن كثيرا

من فروع بنوك الدول المعتدية التى كانت تعمل فى مصر كانت تمنح قروضها الى عملائها فى مصر بناء على أوامر مباشرة تأتيها من الخارج(٧٧) .

ولما كانت البنوك التجارية فى مصر تمثل مؤسسات مهمة تقوم أساسا بخلق الودائع المصرفية وتمويل التجارة الخارجية والداخلية ، وانه جهاز لتجميع رؤوس الأموال تحت يديه ودخوله فى كثير من المشروعات الاقتصادية ، وان عددا كبيرا من هذه البنوك كانت ملكا لدول العدوان الثلاثى ، لذا قامت مصر بوضع هذه البنوك تحت الحراسة ، ففى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ وضع بنك موصيرى تحت الحراسة بالأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، وقد تم احلال عناصر مصرية مدربة ومؤهلة فى الأماكن التى خلت بترك الكثير من موظفى البنك الأجانب بسبب مغادرتهم البلاد ، وقد قامت هيئة الحراسة على البنك باعداد الميزانية العمومية فى ٣١ مارس ١٩٥٧ والحسابات الختامية عن السنة المنتهية فى نفس التاريخ(٧٨) .

ومن الملاحظ أن البنك ايطالى الجنسية ومع ذلك وضع تحت الحراسة ، وذلك لوجود عناصر بريطانية بالبنك منذ الحرب العالمية الثانية ، ولهذا لم يوضع تحت الحراسة خلال الحرب العالمية الثانية مثل باقى المصالح والشركات الايطالية الأخرى(٧٩) .

وتنفيذا للقرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧ تم وضع البنك التجارى المصرى تحت الحراسة فى ٣١ أغسطس ١٩٥٧(٨٠) ، كما وضعت شركات البنك أيضا ، ولكن حدث اعتراض على وضع البنك وشركاته تحت الحراسة على اعتبار ان المساس بشركات البنك وهى شركات مساهمة مستقلة يجب ألا يدخل فى نطاق الحراسة وبيعها وتصفيتها لأنها غير مملوكة لأحد من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين بل مملوكة لمصريين ، فضلا عن أن الجمعية العمومية

للمساهمين وحدها هى التى تملك التصـرف فى هذه الشـركات وتصفيتها وان السعر الذى بيعت به أسهم هذه الشـركات دون سعرها الحقيقى وأنه ألحق بها خسارة كبيرة(٨١) ٠

وقد اعترض البنك على وضع الشـركات التابعة له تحت الحراسة ، ويبدو أنه كان يحـاول بهذا الاعتراض اخـراج هذه الشركات من تحت الحراسة مدعيا بأنها مملوكة لمصريين ، وان كان ذلك فعلا فالبنك لابد ان يكون أول المسـاهمين فى هذه الشـركات وبما ان رأسمال البنك فرنسى فلابد ان رأس المـال الفرنسى أسهم فى هذه الشركات ٠

وقد قضت المادة الثامنة من الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسـيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم بأن يعين وزير المالية والاقتصاد وحارسان عامان يختصان بادارة أموال هؤلاء الرعايا ، ويعين أيضا نوابا للحارسين العامين ، كما يعين حارسان خاصـان ، ويعين الدراس العامون والخاصون بموافقة وزير المالية والاقتصاد ٠

وبالنسبة لشركات البنك المذكور ، عمل مجلس الدولة ـ ادارة الفتوى والتشريع بوزارة التجارة ـ بالاتفاق مع مراقبة الشئون القانونية لاتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة لشركات البنك وسبب اعتراضه ، وكان ذلك بعد نهاية تلك الفترة التى نحن بصـددها (١٩٥٨/٢/١٠)(٨٢) ٠

وكان من آثار العدوان الثلاثى على مصر بالنسبة للبنوك أن تأثرت أسعار الأوراق المالية مما دعا البنوك الى زيادة مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ، فعلى سبيل المثـال زاد فى بنـك موصيرى من ٠٠٠ ٥٥ ج٠م الى ٠٠٠ ٧٥ ج٠م وهو أقصى حد وصل اليه هذا المخصص فى السنوات السابقة ٠

وقد رؤى آنذاك أن هذا المخصص كاف لتغطية الهبوط الوقتى فى قيمة الأوراق المالية والذى أخذ يزول تدريجا بعد سيطرة مصر على قناة السويس وتحسن مركزها فى العملات الأجنبية الحرة ٠

كما رؤى زيادة مخصص الضرائب بمبلغ ٥٠٠٠ ج٠م حتى وصل الى ٢٣١٣٧ ج٠م باستقطاع الزيادة من الاحتياطى العام ، كما زيد مخصص الطوارىء بملبغ ٣٥٠٠ ج٠م حملت للارباح والخسائر فوصل رصيد البنك الى ٥٥٠٠ ج٠م ، كما زيد مخصص تعويض الموظفين بمبلغ ٢٩٠٠ ج٠م حمل منها ٩٠٠ ج٠م للارباح والخسائر والباقى استقطع من الاحتياطى العام ، ومن الميزانية اتضح ان صافى الأرباح لعام (١٩٥٧/٥٦) بلغ حوالى ١٦٥٣٧ ج٠م(٨٣) ٠

وتم القضاء على النفوذ الانجليزى والفرنسى فى القطاع المصرفى بمصر يضم فروع بنك الكريدى ليونيه والكنتوار ناشيونال الى بنك القاهرة ، وضم البنك العثمانى وبنك ايونيان الى بنك الجمهورية(٨٤) ، وحل بنك الاسكندرية محل بنك باركليز دى ٠ س ٠ أو ٠ بالقرار الوزارى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٤ الذى رخص للبنك بتلقى الاكتتاب فى أسهم وسندات الشركات المساهمة ، وبذلك انتقلت جميع حقوق باركليز والتزاماته الى بنك الاسكندرية ، ووافقت الوزارة على منحه الحد الاقصى لخطابات الضمان الذى كان مرخصا به لبنك باركليز سابقا(٨٥) ، وفى عام ١٩٥٧ أصبحت جميع أصول وخصوم باركليز وفروعه فى مصر بما فى ذلك توكيل غزة تحت يد بنك الاسكندرية (ش٠م٠م) ترتلك جميع اسهمها المؤسسة الاقتصادية العامة(٨٦) ، التى قامت بالحصول على نصيب الرعايا الانجليز والفرنسيين فى غير ذلك من المؤسسات المالية الأخرى(٨٧) ، مثل بنك الاستيراد والتصدير المصرى الذى كان يملك معظم أسهمه بريطانيون وفرنسيون وامريكيون ، بالاضافة الى جنسيات أخرى

مثل ايطاليين يهود ومسيحيين ويونانيين مسيحيين وقليل من المصرين وذلك حتى تاريخ التمصير(٨٨) ، أما البنك الشرقى فقد أشتراه لفيف من التجار المصريين وقت صدور قانون التمصير عام ١٩٥٧ وأصبح يعرف باسم بنك الاتحاد التجارى(٨٩) ٠

ولا يفوتنا أن نذكر أن المؤسسة لم تنشأ أساسا للقيام بمهمة التمصير ، بل كان الغرض منها هو تنمية الاقتصاد القومى ، ومما يدل على ذلك ان قانون انشاء المؤسسة ١٩٥٧ (رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧) قد صدر قبل قوانين التمصير (رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، ورقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧) وهى القوانين الخاصة بتمصير البنوك وفروع ووكالات البنوك الأجنبية(٩٠) ، وان كانت هناك أية صلة تربط بين المؤسسة وعمليات التمصير فهى بجانب تنمية الاقتصاد القومى ، ومن الممكن أن هناك نية كانت مبيتة لعمليات التمصير حيث ان المؤسسة انشئت عام ١٩٥٧ وذلك بعد العدوان الثلاثى وفرض الحراسة على كثير من بنوك الدول المعادية ٠

وبذلك أصبحت للمؤسسة ميزات خاصة ، فمن حقها تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والمدير العام اذا كانت تمتلك ٢٥٪ أو أكثر من رأس المال ولها حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة ، ولما آلت اليها سبعة من البنوك الكبار فى مصر أصبح فى يدها قوة توجيه كبرى(٩١) ، هذا فضلا عن زيادة سلطتها عن طريق تخويلها انشاء الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع الغير ، كما صرح لها بالاقتراض فى حدود واسعة ، وتمويل الشركات مباشرة أو بضمانها لدى البنوك ومؤسسات الادخار الجماعى(٩٢) ٠

أما بالنسبة للمؤسسات المصرفية التابعة لدول غير فرنسا وانجلترا وعمليات التمصير ، فقد منحها المشرع المصرى مهلة معينة

(لا تزيد على سنة الا بتصـــريح وبحد أقصى خمس ســـنوات) لتطبيق أحكام التمصير ٠

وبذلك انتهى عهد كان القطاع المصرفى فيه يكاد يكون احتكارا للجاليات الأجنبية يعود عليها بالارباح الطائلة(٩٣) ٠

والمتتبع لحركة البنوك ونشاطها يجد أنه غلب عليها الطابع الأجنبى الرامى الى تحقيق الأرباح وزيادة رأس المال بأسرع الطرق خاصة أن الاجانب كانوا يعتبرون أن هذه البنـوك عبـــارة عن مؤسسات تجارية أنشئت فى مصر بغرض الربح فقط ، وأثر ذلك من خلال الودائع التى زادت ابتداء من عام ١٩٥٣ على نحو ماسبق وبالتالى زادت معها رؤوس أموال كثير من البنوك كما زادت أرباحها فعلى سبيل المثال زاد رأسمال البنك التجارى المصرى من ٥٠٠ ٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٢ الى ٦٠٠ ٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٣ ، وحقق البنك كثيرا من الارباح بلغت ٩٢ ٨٤٢ ج٠م عام ١٩٥٢ وحوالى ٣٥١ ٩١ ج٠م عام ١٩٥٣(٩٤) ، كما زاد رأسمال المصرف المصـــرى للواردات والصادرات من ٤٥٠٠ ج٠م عند التأسيس الى ٣٠ ٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥٥(٩٥) ، وفى البنك الايطالى المصرى تقرر توزيع حصة أرباح اجمالية قدرها ٧٠ قرشا للسهم الواحـــد عن الســـنة المـــالية ١٩٥٧(٩٦) ٠

ومن العوامل التى ساعدت على زيادة رأسمال البنك البلجيكى الدولى زيادة محصول القطن عام ١٩٥٣ بمقدار ١٠٪ على الموسم السابق ، كما أن أسعاره التى دفعتها الحكومة للمنتجين كانت أعلى من أسعار السنوات السابقة ، كما أن حركة التصدير كانت بطيئة بسبب ما انتاب صناعة الغزل من ركود عام والزيادة النسبية فى المخزون من القطن فى البلدان التى تنتجه ، لذا عملت الحكومة على حل المشكلة ٠

ومع ذلك لم يكن لأهم هذه التدابير اثر الا فى المحصول التالى واعادة فتح بورصة العقود بالاسكندرية ، وكثيرا ما طالب بهذا الاجراء تجار الصادر وسوق ليفربول التى أعيد فتحها ، فضـلا عن التنقيب فى حقول البترول على شواطىء خليـج السويس ، وتيسير التنقيب فى هذه الحقول واستغلالها فى سيناء والمناطق المتاخمة لشواطىء البحر الاحمر والصحراء الغربية(٩٧) ٠

ولهذه الأسباب عامة تضاعف رأسمال البنك من ٠٠٠ ٥٠٠ ج٠م عند التأسيس الى مليون ج٠م فى نهاية الفترة (١٩٥٧) ، على مراحل خصما من صافى الربح ، ففى عام ١٩٥٢ أضـيف ٠٠٠ ٧٥ ج٠م ومثلها سنويا حتى عـام ١٩٥٥ وفى عـام ١٩٥٦ أضيف ٠٠٠ ٥٠ ج٠م و ٠٠٠ ١٠٠ جم عام ١٩٥٧ (بالاضافة الى ٥٠٠٠٠ ج٠م عام ١٩٥١) ، وبذلك أصبح رأس المال المدفوع فى نهاية الفترة مليون جنيه(٩٨) ٠

وفى البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى تم تخصيص ٥٪ من الأرباح الصافية للسنة المالية ١٩٥٦ البالغ قدرها ٨٢٦ ٨٢٧ ٢ ج٠م أى مبلغ ٣٩١ ١٤١ ج٠م للاحتياطى العادى بحيث أصـبح هذا الاحتياطى ٥٥٧ ٤٧٨ ١٤ ج٠م واضـافة المتبقـى وقـدره ٤٣٥ ٦٨٦ ٢ ج٠م الى رصيد السنة الماضية فأصبح المجموع المرحل ١٩٩ ٧٢٠ ٧ ج٠م(٩٩) ٠

ليس هذا فحسب فالأحداث السياسية كانت تعمل على تغيير أسعار أسهم الشركات المساهمة ، فعلى سبيل المثال كان سعر السهم فى بنك موصيرى عام ١٩٥٤ حوالى ٨٥٠ قرشا انخفض عام ١٩٥٦ الى ٧٢٥ قرشا(١٠٠) ٠

ورغم مرور هذه الفترة بأكثر من تشريع لتنظيم الشـــركات المساهمة مثل قانون ١٩٤٧ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤ وآخرها ١٩٥٧ ، فان كثيرا من البنوك الأجنبية لم تلتزم بأى من هذه القوانين والكثيــر أيضا كان مثلا طيبا فى تنفيذها ، فعلى سبيل المثال أنه حتى أواخر عام ١٩٥٢ لم تكتمل النسبة القانونية (٤٠٪) للمصريين الخاصة بأعضاء مجلس ادارة البنك الشرقى (طبقا للمادة الرابعـــة من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٧)(١٠١) ، وهذا يعنى سيطرة الأجانب على مجلس الادارة وبالتالى الجمعية العمومية للبنك ، كما يعنى أيضا أن نسبة رأس المال لم تصل الى النسبة القـانونية (٥١٪) للمصريين وذلك لأن أعضاء مجلس الادارة مالكون لجزء كبير من أسهم البنك •

ومن أكثرالبنوك مخالفة للتشريعات المنظمة فى مصر البنــك الايطالى المصرى ، فحتى نهاية تلك الفترة نجد أن أغلب أسهم البنك كانت فى حيازة مؤسستين ايطاليتين هما بنك روما ، وبنك الكريدى ايتاليانو (الكريدى الايطالى) •

وقد يكون من المفيد أن نورد بيانا مفصلا لملكية أسهم البنــك حتى نهاية تلك الفترة •

أسهم اسمية :

بنك روما ـ شركة مساهمة ايطالية ـ ٤٩١٠٠ سهم (يملكها منذ تأسيس البنك) الكريدى الايطالى ـ شركة مساهمة ايطالية ـ ٤٨٩٥٠ سهما (يملكها منذ تأسيس البنك) •

اسهم لحاملها :

بنك روما : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٩ يناير ١٩٥٧ •

بنك الكريدى الايطالى : ٢٠٠ سهم منها ـ ٥٠ سهما مشتراه فى ٣١ مايو ١٩٥٤ و ١٥٠ سهما مشتراه فى ٣ يونية ١٩٥٧ ٠

سابا حبشى : ١٥٠ سهما مشتراه فى ١٧ أغسطس ١٩٤٨ ـ مصرى ٠

أوجوفوسكولو : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٧ مايو ١٩٤٨ ـ ايطالـى ٠

اريجو ستوفل : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ٢٧ مايـو ١٩٤٨ ـ سويسرى ٠

عبد العزيز أحمد فرغلى : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ١٦ أغسطس ١٩٤٨ ـ مصرى

فيتو ريودى كاسترو : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ١٢ مايو ١٩٥٥ ايطالى ٠

محمد زهير جرانه : ٢٠٠ سهم مشتراه فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ ـ مصرى ٠

اسحق محمد : ٢٥٠ سهما مشتراه فى ١٢ مايو ١٩٥٥ ـ مصرى(١٠٢) ٠

وبهذا نجد أن حجم رأس المال المصرى فى البنك كان ضعيفا جدا فهو لا يزيد على ٨٠٠ سهم من اجمالى أسهم البنك البالغ قدرها ٠٠٠ ١٠٠ سهم (عبارة عن ٠٥٠ ٩٨ أسهم اسمية و ٩٥٠ ١ أسـهم لحاملها) ، تكونت طوال حياة البنك ، فنصيب المصريين لا يمثـل شيئا فى البنك ، وبالتالى فان البنك لم يلتزم بأى قانون من قوانين التنظيم التى صدرت خلال الفترة ٠

أما عن الموظفين فقد عمل البنك على استيفاء النسبة المطلوبة ، ففى عام ١٩٥٢ بلغت نسبة المصريين ٧٥٪ مقابل ٢٥٪ للاجانب وفى عام ١٩٥٤ بلغت ٩ر٧٧٪ مقابل ١ر٢٢٪ على الترتيب(١٠٣) ٠

أما بنك موصيرى فقد دخلته عناصر أجنبية من جنسيات مختلفة غير عائلة موصيرى المسيطرة على البنك فأصبح معظم رأسمال البنك فى حوزة الأجانب ، كما سيطر على البنك موظفون بريطانيون ويونانيون وايطاليون وغيرهم(١٠٤) ٠

أما بنك سوارس فقد خالف المادة «٩٣» من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فلم يدرج أحد الأجانب « موريس كوهين » بريطانى الجنسية ضمن النسبة مما أثر على نسبة المصريين التى أصبحت ٨ر٧٣٪ بعجز ٢ر١٪ عام ١٩٥٥ ، كما أن البنك كان يحتسب الفائدة بواقع ٤٪ سنويا ظاهريا ، وفى نفس الوقت كان يستكتب الموظفين المقترضين أوراقا متعددة بمبالغ تتخذ أشكالا تمويهية ليتمكن فى النهاية من جعل الفائدة ١١٪(١٠٥) ، وكان هذا ضارا جدا بالنسبة للموظفين ومرتباتهم ومستوى معيشتهم ، كما أن هذا التلاعب يؤكد تلاعب البنك أيضا بالاقتصاد المصرى ٠

٢ ـ البنوك المتخصصة

بدأت هذه الفترة بصدور قانون الاصلاح الزراعى الذى عمل على تقلص البنوك العقارية وانتقال ملكية أراضى الخاضعين للحراسة الى الدولة وعقاراتهم المبنية الى شركات التأمين(١٠٦) ، ولم يكن معنى ذلك أن هذه البنوك قد انتهت بل هناك بنوك استمرت وبنشاط متزايد خلال الفترة ، حيث بلغ عدد بنوك الرهن العقارى والزراعى فى مصر عام ١٩٥٤/٥٣ نحو خمسة بنوك مصرية برأسمال ٥٠٠ ٤٣٢ ٧ ج٠م وبنك واحد سويسرى برأسمال ٣١٨ ١٧١ ج٠م

(الاجمالى ٨١٨ ٦٠٣ ٧ جـ٠م(١٠٧) ، والجدير بالذكر أن البنوك الخمسة المصرية لم تكن مصرية فعلا حيث انها أجنبية أو مختلطة ولكنها متخذة شكل الشركة المساهمة المصرية ٠

ومن هذه البنوك على سبيل المثال « البنك العقارى المصرى » الذى استثمر خلال الفترة وقدم خلالها الكثير من القروض فقد بلغت جملة الديون المطلوبة للبنك عام ١٩٥٢ نحو ٠٠٠ ٩٩١ ١٠ جـ٠م(١٠٨) ، والجدير بالذكر أن بعض أفراد أسرة محمد على كانوا ضمن مدينى البنك ، فقد بلغت ديونهم فى نفس السنة للبنك وحده حوالى ٠٩٩ ٨٤٠ جـ٠م من جملة ديون البنك وقيمتها ٢ مليون جنيه كانت موزعة على أفراد الأسرة(١٠٩) ، وهذا يعنى أن أسرة محمد على وحدها كانت تصل الى ١/٥ ديون البنك تقريبا ٠

وقد بلغ مجموع القروض التى أصدرها البنك فى ١٩٥٣/٥٢ حوالى ٠٨٣ ٥٠٦ ١٠ جـ٠م زادت فى عام ١٩٥٦/٥٥ الى ٩٠٨ ٠١٨ ١٢ جـ٠م وقد حصل البنك على أرباح صافية خلال نفس الفترة بلغت ٥٧٧ ٣٨٣ جـ٠م انخفضت الى ٢٨٩٤٤٨ جـ٠م(١١٠) وليس ضروريا أن تتبع الارباح القروض فى الزيادة أو الانخفاض فالقروض تزيد وتنخفض حسب قدرة البنك على التسليف وحجم السيولة المتوافرة لديه ، أما الارباح فتزيد أو تقل حسب نشاط البنك فى مختلف معاملاته وان كانت القروض ضمن هذه المعاملات ٠

ولقد لاح للبنك فى بداية عام ١٩٥٣ ان موارده المالية يكتنفها كثير من المشاكل ، فقد كانت لديه كمية من سندات قرض الحرب البريطانى وأذونات الادخار على الخزانة البريطانية قيمتها مليون جنيه تبدو مجمدة ولا يستطيع اطلاق يده فيها ٠

وخلال السنة المالية المذكورة وفى شهرى نوفمبر وديسمبر عقد البنك سلفا جديدة مجموعها ٥٠٠ ٠٠٠ جـ٠م مقابل ٥٥ ٠٠٠ جـ٠م فى نفس الفترة من العام السابق ودلالة ذلك أن حركة التسليف قد استعادت قوة اندفاعها ٠

وقد استطاع البنك فيما بعد ان يعيد الأمـــوال التى كانت موظفة فى سندات قرض الحرب واذونات الادخار البريطانية ، وعلى هذا الأساس قبل البنك فى السنوات الأخيرة أن يساهم فى راسمال شركتين من شركات البناء هما شركة مصر الجديدة العقارية وشركة الشمس بقيمة ٧٢٦ ٠٠٠ جـ٠م ٠

وكان للبنك ١٠٠ ٠٠٠ جـ٠م مستثمرة فى بنـك التســـليف الزراعى الذى هو مؤسسة اقتصاد مختلط ، وكانت هذه المســاهمة وضمان فوائدها حسب طلـــب الحكومة من البنـــك العقــــارى المصرى(١١١) ٠

كما كان البنك يستثمر أمواله فى الســندات الحكومية وفى سندات بنك الأراضى المصرى وفى أسهم البنك الأهلى(١١٢) ٠

وقد رأى البنك أن استثمار أمواله فى أسهم صناعية تمثــل مصالح اقتصادية لاتتسم بطابع اجتماعى مباشر ابتعد بالبنك عن سبيله الطبيعى اللهم الا اذا كان هذا الاستثمار مجرد مساهمــة ضئيلة على هامش عمليات تسليف لأجل طويل الى الشركات التى تمثلها مثل هذا الاسم(١١٣) ٠

وقد تكون رأسمال البنك من الاصدرات الآتية : ـ

٥٠٠ ٨٥٧ ٣ جـ٠م (١٠٠ مليون فرنك) مقسمة الى أربعــة ملايين سهم قيمة كل سهم منها ٥٠٠ فرنك (مدفوع منهـــا ٢٥٠ فرنكا) ٠

٠٤٨ ٤٧٦ ٥ ج٠م صادرة فى سندات ٠

الى جانب ألفى سهم من أسهم التأسيس ليس لها قيمة أسمية موزعة فى مجموعات عشرية(١١٤) ٠

أما عن قوانين التنظيم المصرية فقد التزم البنك بها حيث بلغت نسبة المصريين فى عام ١٩٥٣ نحو ٧٦٪ مقابل ٢٤٪ للاجانب بمرتبات ٦٧ر٤٪ للمصريين مقابل ٣٢ر٦٪ للاجانب(١١٥) ٠

وفى عام ١٩٥٧ تم تمصير البنك باستبدال اسهمه من اسهم لحامله الى اسهم أسمية طبقا لقوانين التمصير(١١٦) ٠

أما بنك الأراضى المصرى فقد بلغ مجموع القروض التى قدمها فى عام ١٩٥٣/٥٢ حوالى ٣٣٢ ٠٤٧ ٢ ج٠م مقابل ٣٦٤ ٩٤٩ ١ ج٠م فى عام ١٩٥٦/٥٥ وبلغ صافى أرباحه فى المدة ذاتها ٢٢٨ ٦١ ج٠م و ٢١٧ ٣٣ ج٠م وتكون رأسماله من الاصدارات التالية :

٠٠٠ ٧٥٠ ج٠م مقسمة الى أسهم عادية و ٥٩٨ ٧٢٩ ج٠م سندات ، بالاضافة الى ٢٥ ألف سهم من أسهم التأسيس ، وقد وضع البنك تحت الحراسة عام ١٩٥٧(١١٧) ٠

أما عن أهم بنكين اقتصاديين مختلطين كانت للحكومة المصرية أغلبية عظمى فى رأسمالهما وادارتهما ومن ثم كان لابد من استمرارهما وصمودهما ، نظرا لمساندة الحكومة لهما فهما بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والبنك الصناعى ٠

ولما كان للحكومة دور فى مساندة هذين البنكين فقد ضمنت البنك الأول فى عام ١٩٥٥ لدى البنك المركزى للحصول على سلفة لتمويل عمليات استلام القمح لعام ١٩٥٦/٥٥(١١٨) ، كما خول للبنك سلطة اصدار سندات بفائدة ٣٪ اكتتب فيها البنك المركزى فى نفس العام (١٩٥٦)(١١٩) ٠

وفى عام ١٩٥٧ بدأ تطبيق نظام للائتمان الزراعى والتعاونى ويقوم على اساس استخدام الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى كوسيط بين بنك التسليف وعملائه فى المناطق الريفية ، ومعنى ذلك أن التسهيلات الائتمانية تقدم للمقترضين بواسطة الجمعية لاعضائها وفقا للقدرة الانتاجية لكل منهم ، ويكون للجمعية نظير ذلك الحق فى الاشراف على استخدام القروض الممنوحة للاعضاء والغرض من ذلك مد خدمات بنك التسليف الى جميع أنحاء البلاد وتيسير وصول هذه الخدمات الى كافة المزارعين والتغلب على عقبة عدم توافر الضمان لدى المقترضين(١٢٠) .

وفيما يتعلق **بالبنك الصناعى** فقد اقتصر نشاطه على التسليف بآجال لمدة عشر سنوات بلغت قيمة السلف حتى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ٥ر١ مليون جنيه كان ٥٠٪ منها لمدة قصيرة تقل عن سنة ، ونالت شركات النسيج أكثر من ٦٠٪ منها والصناعات الكهربائية والميكانيكية حوالى ٢٠٪ وصناعة الاغذية ١٢٪ ، ولم يقم البنك بأى تدعيم أو اشتراك فى تدعيم مؤسسات مصرية ، بل لم يقم بمعاونة أى خريج من أى معهد القيام بالمشروعات الصناعية(١٢١) ، وفى عام ١٩٥٣ ضمنته الحكومة لدى البنك المركزى لاعطائه سلفة قدرها مليون جنيه للتوسع فى عملياته ودعم المشروعات الصناعية المصرية(١٢٢) .

وحتى نهاية فترة الحظر (١٩٥٣) التى اتبعها البنك انتفع من القروض التى أصدرها حوالى ٤٠ مؤسسة ، وكانت القروض متوسطة الأجل هى الغالبة اذ بلغت ٢٦٤ ألف جنيه انتفع بها نحو ١٨ مؤسسة بينما بلغت السلف القصيرة الأجل ٢٤٤ ألف جنيه انتفع بها نحو ٢٠ مؤسسة والاعتمادات بلغت ١٠٧ آلاف جنيه انتفعت بها مؤسستان ولم توجد قروض طويلة الأجل ، كما يتضح من البيان التالى : —

السنة	سلف طويلة الأجل		سلف متوسطة الأجل		سلف قصيرة الأجل		اعتمادات	
	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار	العدد	المقدار
١٩٥٢	—	—	١١	١٧٢٨٧٥	١٠	٩٣٠٠	٢	١٠٧٤٣٠
١٩٥٣	—	—	٧	٩٠٦١٥	١٠	٢٣٤٥٣٦	—	—
جملة	—	—	١٨	٢٦٣٤٩٠	٢٠	٢٤٣٨٣٦	٢	*١٠٧٤٣٠

ويلاحظ أن السلف التى تزيد الواحدة منها على ٥٠ الف جنيه استغرقت الجزء الاكبر مما منحه البنك اذ بلغت ٢ر٤٨٪ بينما لم تزد السلف الصغيرة (حتى ٥٠٠٠ جـم) على ٥ر٨٪ كما يتضح من الجدول التالى :

بيان السلف خلال فترة الحظر مقسمة على المؤسسات حسب رأسمال السلف

العدد	انسلف	الاعتمادات	المجموع	راسمال السلفة
٣٧	١٣٧٩٨	٦١٥٦	١٩٩٥٤	اقل من ١٠٠٠ جم
٤٣	٩٨٥٩٦	٣٥٣٧٩	١٣٣٩٧٥	أكثر من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ جم
٢١	١٤٣٥٠٠	٢٠٧٨٧	١٦٤٢٨٧	من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠ جم
٩	٨٠٩٢٠	٨٠٦١٠	١٦١٥٣٠	من ١٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠ جم
١٣	٢٧٥٠٠٠	١٩٩٤٠٥	٤٥٦٤٠٥	من ٢٥٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ جم
٩	٣٧٢٥٠٠	٣٤٥٣٤٧	٧١٧٨٤٧	من ٥٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ جم
١	١٥٠٠٠٠	—	١٥٠٠٠٠	—
١٣٢	١١١٦٣١٤	٦٨٧٦٨٤	١٨٠٣٩٩٨	—

المصدر : محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ جا ، وثيقة ٩٢ .

يلاحظ أن البنك كان حذرا الى حد التضييق بالنسبة للقروض التى قدمها للمؤسسات الصناعية خلال فترة الحظر ، فهى لم تزد على ١١٦٣١٤ ١ ج٠م وهى قروض ضعيفة ، وذلك لأن البنك كان شديد الحساسية فلم يقدم قروضا طويلة الأجل انما كانت كلها متوسطة وقصيرة الأجل حتى يستطيع تثبيت أقدامه ٠

ومن الميزانية العمومية للبنك نجد أن الارباح التى حصلها حتى نهاية سنوات الحظر زادت على ٥٠٠ ٢١ ج٠م عام ١٩٥٢ الى ٦٠٠ ٢٥ ج٠م عام ١٩٥٣(١٢٣) ٠

وابتداء من نوفمبر ١٩٥٣ كانت المرحلة الثانية للبنك حيث خرج من مرحلة الحظر الى مرحلة الدعم ، حيث ظل يزاول نشاطه ووضع نصب عينيه العمل بكافة السبل لدفع عجلة التصنيع الى الامام وعلى نطاق واسع ، رأى من الضرورى دراسة « سياسة الائتمان الصناعى » على أسس التكامل والمرونة لمواجهة أمرين ، الأول تنشيط الصناعة وتوفير وسائل تحويلها ، والثانى كفالة مساهمة المؤسسات الخاصة فى تنفيذ برامج بتيسير التمويل لها ٠

وفى عام ١٩٥٤ صدر قانونان ، الأول رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن تخفيض الرسوم على عقود الرهن العقارية التى تعقد مع البنك ، وقد نص على استثناء البنك من رسوم الرهون العقارية التى تعقد معه (فيخضع لرسم نسبى قدره نصف فى المائة ، كما يعفى من الرسم النسبى الخاص بالشطب الخمسة الآلاف جنيه الأولى من هذه العقود) ، والقانون الثانى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ بالترخيص للحكومة بالاشتراك

فى بنك صناعى - ونص على أن يكون ثعيين عضو مجلس الادارة المنتدب بقرار من مجلس الوزراء ويكون بحكم هذه الصفة رئيسا لمجلس الادارة وتكون مدة عضويته خمس سنوات قابلة للتجديد(١٢٤) ٠

ومن الميزانية العمومية للبنك فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤ يتضح أن جملة أصول البنك قد زادت بأقل من الضعف فى المدة المذكورة وزادت فى عام ١٩٥٤ وحدها بنسبة ٥ر٥٢٪ عنها فى عام ١٩٥٣ ، وبينما نجد أن رقم مساهمات البنك لم يزد على ٥٠ ألف جنيه فى السنتين ١٩٥٢ و ١٩٥٣ نجده يصل الى ٣٤٩ ألف جنيه عام ١٩٥٤ ، وقفز رقم السلف بضمانات مختلفة من مليون جنيه عام ١٩٥٤ وبزيادة قدرها ٥١٥ ألف جنيه فى عام ١٩٥٤ بالقياس الى عام ١٩٥٣ ٠

وقد زاد حجم الارباح بمقدار ثلاثة أضعاف فى المدة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٤ وبلغت الزيادة فى عام ١٩٥٤ وحدها أكثر من ضعف ما حققه البنك فى العام السابق وبالتالى أمكن للبنك أن يزيد الموزع من أرباحه على الحد الأدنى الذى حددته الحكومة اذ وزع فى ذلك العام ٣¾٪ ، كما مكن ذلك الحكومة من الربح الكامل من حصتها فى رأس المال ، وهو أمر يبرز تماما تلك المعونات التى قدمتها الحكومة للبنك منذ المبدأ ٠

وكان البنك يقوم بعمليات اقراض الصناعات القائمة بحد اقصى ١٠٠٠ ج٠م للسلفة الواحدة على ألا تزيد مدتها على

٥ سنوات ، ويؤدى للحكومة من المبالغ المودعة منها لهذا الغرض فائدة قدرها ٢٪ بينما يتقاضى من المقترض فائدة قدرها ٦٪(١٢٥) أى أن فائدة البنك ٤٪ ٠

أما قروض البنك فقد زادت نسبة المتوسطة والطويلة الأجل من ٥ر٢٦٪ عام ١٩٥٣ (نهاية فترة الحظر) الى ٩ر٥٩٪ عام ١٩٥٤ (بداية فترة الدعم) أى بأكثر من الضعف ، وفى نفس الوقت هبطت نسبة القروض القصيرة الأجل من ٥ر٦٨٪ الى ٨ر٣٠٪ أى أقل من الضعف ٠

وبينما بلغ عدد المؤسسات التى انتفعت بمعونة البنك طوال فترة الحظر (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) ١٣٣ مؤسسة يقدر رأسمالها بحوالى ٢ر٨ مليون جنيه (منها ٤٠ مؤسسة خلال تلك الفترة ٥٢ و ١٩٥٣) ، بلغ عددها عام ١٩٥٤ وحدها (بداية فترة الدعم) ٩٩ مؤسسة يقدر رأسمالها بحوالى ٧ر٦ مليون جنيه ٠

كما زاد نشاط البنك بنشاط حركة تصنيع الاقتصاد المصرى فنجد ان مساهمات البنك قد ارتفعت من ٣٤٩ ألف جنيه عام ١٩٥٤ الى نحو ٥ر١ مليون جنيه فى أواخر عام ١٩٥٥ وهو ما يعادل رأسمال البنك بأجمعه(١٢٦) ، كما زاد بما يعادل ثلاثة أمثال رأسماله عام ١٩٥٦ و ٧ ملايين جنيه عام ١٩٥٧(١٢٧) ٠

والجدول التالى يبين نشاط البنك فى مجال عمله ، حيث ساهم فى استثمارات جديدة فى كثير من فروع الصناعة المختلفة ، فكان نصيبه من هذه الاستثمارات خلال الفترة من سبتمبر ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٥٧ كالآتى : ـ

فرع الصناعة	مقدار الاستثمارات	نصيب البنك	٪	نصيب الحكومة	٪
الصناعات المعدنية والهندسية	٢٢٣٨٧	١٤٣٢	٧	٧٥٠٥	٣٤
الصناعات الاستخراجية	٣٦٧٢	٠١٨٨	٥	٢٤٥٤	٦٧
صناعة البناء	٦٩٧٢	٠٥٤٩	٨	٠٥٥٠	٨
الصناعات الكيماوية	١٧٢٢١	٠٨٨٨	٥	٧٧٠٠	٤٥
صناعة الحليج والغزل والنسيج	٤٠٣٢	٠٠٦٠	١	—	—
الصناعات الغذائية	١٤٦٥٥	—	—	٦٥٤١	٤٥
المجموع	٦٨٩٤٩	٣١١٧	٥	٢٤٧٥٠	٣٦

المصدر : الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

ويلاحظ من مشاركة البنك فى المشروعات المختلفة السابقة أنه شارك فى مشروعات أجنبية ومصرية كما هو وارد بالجدول وذلك لأن البنك مصرى أجنبى ٠

وفى عام ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقـــم ١١٧٠ بتعيين مراقب مصرى لحسابات البنك ، وان يـــكون موظفو البنك بالمركز الرئيسى ومكتبيه فى الاســـكندرية والمنصـــورة جميعهم مصريين(١٢٨) ٠

وبهذا يمكن القول بأن بنك التسليف الزراعى المصرى والبنك الصناعى من بنوك الائتمان العقارى المختلط ويقعان تحت الاشراف الحكومى ، حيث شاركت فيهما بقيمة النصف فى الأول و ٥١٪ فى الثانى من رأس المال وبالتالى الادارة الأمر الذى يعطيها السيطرة فى الجمعية العمومية بخلاف الشركات الأخرى التى كان يسيطر على جمعياتها العمومية الأجانب لسيطرتهم على رأس المال والادارة ٠

وبعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ عملت مصر على تحرير النشاط الاقتصادى من السيطرة الأجنبية عن طريق التمصير وفرض الحراســـة خاصة على املاك رعايا دول العـــدوان حيث صدرت الأوامر العسكرية الخاصة بذلك وأهمهـــا الأمران ٥ر٥ ب لسنة ١٩٥٦ ، كما أوجب القانون ٢٢ لســـنة ١٩٥٧ على البنوك الأجنبية القائمة وقت صدوره أن توفق بين أوضاعها وبين أحكامه خلال مهلة يحددها وزير المالية والاقتصاد بحيث لا تتجاوز خمس سنوات ، وحينما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون نصـــت الفقرة الثانية من المادة الثانية على اعطاء البنوك الخاضعة لأحكام الأمرين السابقين مهلة قدرها شهرا واحدا لتنفيذ أحكام القانون ، ثم مدت شهرا آخر بمقتضى القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٧ ، كما تم مدها شهرا ثالثا بالنسبة للبنك العقارى المصرى وبنك الأراضى المصـرى بمقتضى القرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٧ ٠

ولما وضعت هذه البنوك تحت الراســـة وهى فروع لشركات أجنبية مركز ادارتها فى الخارج فلم تكن تملك من أمرها شيئا لأن جميع أمورها كانت مملوكة لسلطات الحراسة لتتولى ادارتها نيابة عن شركاتها ، لذا أصدر وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٧ بتخويل الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية البنوك الخاضعة لأحكام الأمرين السابقين بمعرفة لجنة قضائية يكون لها اختصاص لحكـم مفوض ٠

أما البنوك التى لم تخضع للحراسة فقد اشار القانون ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ الى ان تمنح مهلة سنة لتنفيذ أحكام القانون(١٢٩) ، وبذلك كانت قوانين التمصير والحراسة عام ١٩٥٧ خطـــوة على الطريق للقضاء على سيطرة الرأسمالية الأجنبية على الاقتصـــاد المصرى وهى خطـوة قد بدأت منذ قيـــام ثورة ١٩٥٢ وان كانت بصورة ضئيلة ٠

وبالنسبة لتحرير الجنيه المصرى من التبعية الأجنبية ، فقـــد استمرت مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى لمصر فى ذمة بريطانيا فترة طويلة ولم تتم تسويتها الا بعد مفاوضات مضنية امتدت حتى أواخر عام ١٩٥٥ ، وكان الافراج عنها يتم على دفعات ، وقبـــل أن يمر عام واحد على توقيع اتفاق أغسطس ١٩٥٥ وهو خـــاص بالتسوية اتخذت انجلترا من انتهاك حرمة الالتزامات الدولية أداة لشن الحرب الاقتصادية على مصر(١٣٠) ، وفى نفس العام أصرت بريطانيا كجزء من ترتيبات الاتفاقية الخاصة بتحرير الاســترلينى رقم ٢ على ترك الأخذ بحصة الاسترلينى وان يحدد سعر الجنيـــه المصرى طبقا لسعر التعامل الرسمى ، ونفذ الاتفاق فى ســبتمبر

١٩٥٥ وأوقف العمل بحصص العملات الأخرى أيضا اذ لم تعد لها أية أهمية ، وهكذا عادت مصر الى اسعار الصرف الرسمية وبدلا من اتخاذ اجراءات بشأن عملتها قد تؤدى الى تدعيم وتعميم ما تم من خفض جزء ، فقد فضلت التعامل على أساس سعر التعادل مع فرض رسم اضافى على الواردات قدره ٧٪ وعلاوة على الصادرات(١٣١) ٠

وبانتهاء نظام حسابات حق الاستيراد وتقييد استعمال الجنيه المصرى الخاص بالحسابات المرتبطة باتفاقات الدفع مع كل من بلجيكا وهولندا وسويسرا التى تعهدت كل منها بعدم اعادة تصدير الاقطان المشتراه عن طريق هذه الحسابات الى بلاد أخرى ، ارتفع سعر الجنيه المصرى فى الاسواق الخارجية نسبيا واقترب من سعر التعادل واستمر هذا التحسن خلال عام ١٩٥٥ وبلغ ما لدى مصر من عملات حرة فى أواخر العام ما يعادل ٥٥ مليون جنيه مصرى بالاسترلينى القابل للتحويل والدولار الأمريكى والكندى والفرنك السويسرى والكرون السويدى والفلورين الهولندى وغير ذلك من العملات بخلاف الذهب والارصدة الدائنة فى حسابات الاتفاقات(١٣٢) ٠

وهكذا عمدت بريطانيا على أثر تأميم شركة قناة السويس فى يولية ١٩٥٦ الى تجميد الارصدة الاسترلينية القابلة للتحويل وظلت مصر مغلولة اليدين فى التصرف فى الارصدة الاسترلينية المملوكة لها حتى اعادة العلاقات التجارية والمالية بين مصر وبريطانيا وذلك بعد تصفية المسائل المعلقة الناشئة عن تأميم قناة السويس(١٣٣) ٠

٣ – فى مجـــال التأمين

مع بداية الثورة لم يكن هناك تغيير يذكر فى هذا المجال حيث كان الطابع المسيطر على هيئات التأمين هو نفسه الطابع الأجنبى المسيطر من قبل ، وفى عام ١٩٥٢ سمح لشـــركات التأمين على الحياة الاكتتاب فى رأسمال شركات الادخار والتوفير ، مثلها فى ذلك مثل الهيئات والمؤسسات التجارية والصناعية وأصحاب الاعمال وكذلك النقابات العمالية ، وذلك للالتزام بدفع مكافأة نهاية الخدمة للعمال والموظفين(١٣٤) ٠

ولم تؤسس خلال تلك الفترة أية شركة مصرية خالصة ، وان ما وجد من شركات للتأمين كلها شركات أجنبية ساهم فى بعضها المصريون بنصيب محدود من رأس المال ، وان كانت جميعها تظهر بشكل شركات مساهمة مصرية ، الا أنه لم توجد سوى شركة مصر للتأمين وقد سبقت الاشارة اليها فى الفترات السابقة ، وشـــركة القاهرة للتأمين شركة مصرية مساهم فيها العرب فقط ٠

ومن شركات التأمين التى تأسست خلال تلك الفترة الشـــركة المالية المصرية للتجارة والتأمين (سفكا) ش٠م٠م عـــام ١٩٥٤ برأسمال ٠٠٠ ٢٥ ج٠م لمدة ٢٥ عاما ، وكان جميع المؤسسين من الأجانب الحاصلين على الجنسية المصرية وبالتالى فجميع أعضاء مجلس الادارة أجانب متمصرين ، وفى هذه الحالة ينطبـــق على الشركة القوانين المنظمة للشركات المساهمة ٠

أما عن أغراض الشركة فهى تجمع بين أعمال التأمين وأعمال التجارة ، حيث تقوم الشركة بانشاء كافة المؤســـسات ولاســـيما

المؤسسات التجارية والصناعية والمصرية والعقارية والتى تتولى أعمال المناجم ، هذا بجانب قيام الشركة بتمثيل شركات الادخار والتأمين وكافة جماعات التأمين بالاكتتاب المعروفة باسم « جماعات لويدز »(١٣٥) ٠

وفى عام ١٩٥٥ تأسست شركة القاهرة للتأمين ش٠م٠م برأسمال ٠٠٠ ٤٠٠ ج٠م نتيجة لحاجة تأمينية ملحة خدمة لأغراض اقتصادية ملائمة ، لذا كان رأس المال مصريا عربيا خالصا تدعيما لروابط الاقتصاد العربى وتنمية لأسواقه التأمينية ، وقد سجلت بسجل شركات التأمين بوزارة المالية فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٥(١٣٦) ٠

وفى عام ١٩٥٦ بلغ عدد شركات التأمين الأجنبية فى مصر ١٢٤ شركة بنسبة ٩١٪ من اجمالى الشركات العاملة فى قطاع التأمين وتسيطر على ما يقرب من ٧١٪ من اجمالى رؤوس الأموال(١٣٧) ٠

وفى ظل الثورة نشطت شركات التأمين حيث كان لتشجيع الحكومة لرأس المال الأجنبى أثر فى ذلك حيث أن التحسن المطرد قد أخذ فى الازدياد وأعطى نتائج مرضية ، ففى شركة التأمينات التجارية المصرية زاد مقدار الأقساط المحصلة من فروع التأمينات العمومية بالشركة من ٢٠٠ ١٤٩ ج٠م عام ١٩٥١ الى ٧٣٢ ١٧٢ ج٠م عام ١٩٥٢ بزيادة قدرها ٥٣٢ ٢٣ ج٠م(١٣٨) ، وبلغ اجمالى ارباح شركة اسكندرية للتأمين عام ١٩٥٣ نحو ٤٣٠ ٧١ ج٠م وذلك بعد خصم الاحتياطى وبعض الالتزامات الأخرى(١٣٩) ٠

ويضاف الى هذا استثمار شركات التأمين لأموالها فى كثير من المشروعات مثل شراء العقارات والعمارات الكبيرة والأوراق

المالية المصرية والأجنبية والأسهم وغير ذلك ، وقد ساعد على ذلك نشاط الشركات وكثرة أرباحها ، ففى عام ١٩٥٦ اشترت شركة التأمين الأهلية المصرية نحو ٦٠٠٠ سهم من بنك الاستيراد والتصدير المصرى ، وأصبحت الشركة تمتلك ٢٣٦٤٥ سهما بعد ان كانت ملكيتها ١٧٦٤٥ سهما(١٤٠) .

وخلال هذه الفترة نجد أن شركات التأمين الأجنبية قد التزمت بقوانين التمصير ، حيث بلغ عدد موظفى شركة اسكندرية للتأمين على الحياة ١١٤ موظفا منهم ٨٩ مصريا بنسبة ١ر٧٨٪ مقابل ٢٥ أجنبيا بنسبة ٩ر٢١٪(١٤١) ، ومع هذا نجد أن الأجانب الموجودين بالشركة قد سيطروا عليها ، ويتضح ذلك من الكشوف التى أرسلتها الشركة الى مصلحة الشركات عام ١٩٥٢ والتى ظهر فيها أن الشركة أخفت مؤهلات الموظفين الاجانب الذين بدون مؤهلات ويتقاضون مرتبات باهظة بحجة انهم خبراء ، وان الشركة لا تستطيع أن تعين محلهم مصريين ، فعلى سبيل المثال كان رئيس حسابات الشركة أجنبيا يهوديا بدون مؤهل(١٤٢) .

وكذلك شركة النيل للتأمين التى أصبح للحكومة أكثر من نصف أسهمها عام ١٩٥٧ ، ومع ذلك فان الشركة لم تطبق قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بعدم الجواز لعضو مجلس الادارة أو مدير الشركة الاتجار لحسابه أو لحساب الغير فى أحد فروع النشاط الذى تزاوله الشركة (مادة ٣٧) وقد كان مدير شركة النيل للتأمين يونانى الجنسية يعمل فى نفس الوقت مديرا لمكتب « قسطنتينيدس » وهو مكتب توكيلات تأمين ، ومديرا لشركة التوفير المصرية التى يعاملها القانون رقم ١٥٦ معاملة شركات التأمين(١٤٣) .

وعقب الاعتداء الثلاثى تمت اجراءات مشابهة لمـــا حدث بالنسبة للبنوك الأجنبية حيث وضعت الشركات التابعة لدول العدوان تحت الحراسة فى حين تمت تصفية البعض الآخر (مثـل سـماسرة اللوتيز البالغ عددهم ٢٣ سمسارا)(١٤٤) ٠

أما عن مركز شركات التأمين الأجنبية التى كانت تخضـــع لأحكام الحراسة فيلاحظ أن هذه الشركات اتخذت شـكل شــــركات مساهمة مصرية ، لذلك أصدر وزير المالية والاقتصاد القرارين ١٢٧ و ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص لبعض هيئات التأمين الموضوعة تحت الحراسة فى مزاولة نشاطها ، ثم أصدر القرار الوزارى رقـــم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٧ بتخويل الحارس العام على أمـــوال الرعايـا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية هيئـات التأمين الأجنبية الوارد ذكرها فى القرارين السابقين والتى سبق الترخيص لها بمزاولة نشاطها ٠

أما بالنسبة لشركات التأمين غير الخاضعة للحراسة ، فقد نصت المادة الاولى من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ على أن تفتح شركات التأمين غير الخاضعة للحراسة مهلة قدرها سنة لتنفيذ أحكام القانون المذكور ، غير انه أجيز للشركات التى ترغب منحها مهلة اكبر أن تقدم طلبا برغبتها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بقرار وزير المالية رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧(١٤٥) ٠

وتلى عمليات الحراسة صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧

بتمصير شركات التأمين وبعد صدور قوانين التمصير كان لابد من تقليل الاعتماد على السوق الانجليزية أو الفرنسية لاعادة التأمين ، ومن ثم أنشئت الشركة المصرية لاعادة التأمين عام ١٩٥٧ والتى قامت بتوثيق صلاتها بشركات التأمين المحلية فأسندت اليها عمليات متبادلـــة هادفـة بذلـــك الى الاحتفاظ محليـا بقـــدر كبير من الاقساط ومن ثم الارباح التى تترتب عليها(١٤٦) ٠

كما أصبحت المؤسسة الاقتصادية العامة تمتلك عام ١٩٥٧ ثلاث شركات عملاقة فى ميدان التأمين(١٤٧) ، لذا أصبح للمؤسسة دور كبير فى هذا المجال ، وهذا يعنى الحد بصورة واضحة بالنسبة لرأس المال الأجنبى فى المجال التأمينى وكذلك المصرفى ٠

هوامش الفصل الثالث

١ ـ احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ ٠

(٢) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٣٧ جـ٥ ، وثيقة ٨٣ فى ١٩٥٦/١/٢٧ ، وكذلك ٠

Journal Official du Gouvernement Egyptien, 80ème année, No. 48, 15/6/1953, P. 4.

(٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٠١ جـ١ ، وثيقة بدون رقم ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ ٠

(٤) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨٥ جـ١ ، وثيقة ٧٣ ، ١٢١ ٠

(٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ـ ٣/١٤٥ جـ ١ ، وثيقة ١٥٣ ٠

(٦) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٨٠ جـ١ ، وثيقة ٢٠٦ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية الثانية للشركة ١٩٥٢ مقدم للجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٣/٣/٣٠ ٠

(٧) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ ٠

(٨) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨٥ جـ١ ، وثيقة ١٢١ الميزانية العمومية فى ١٩٥٦/١٢/٣١ لشركة كاريا ، وكذلك : البصير ، عدد ١٨٤٥٧ فى ١٤،١٥ مارس ١٩٥٨ ٠

(٩) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٤٥ جـ ١ ، وثيقة

٢٦ ، وترجمة الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٥/١/٣ شهادة من الكنتوار ناشيونال ديسكونتدى باريس بالحجز لحساب بيت الملكة الصغيرة أسهم ضـــمان للمديرين (اعضاء مجلس الادارة) ، وثيقة ٢٦٦ ، ٢٦٧ فى ١٩٥/٦/٧ .

– يلاحظ وجود اختلاف فى الوثائق بالنسبة لعدد أعضاء مجلس ادارة الشركة ، فقد اتضح بالوثيقة رقم ٢٧ أن عدد الاعضاء ستة ، وفى الوثيقة ٢٦٦ اتضـــح انهم تســـعة وليس ستة وهم كالآتى : ريمون كوهين ويمتلك ٧٢٩ سهما وزوجته وتمتلك ١١١٨ سهما رايزاك مزراحى Isaac Mizrahi ٨٩٥ سهما وزوجته ٣٧٤ سهما وماكسى مزراحى Max Mizrahi ٦٦٣ سهما ، ومدام استر كوهين ٧٥٩ سهما ، بالاضافة الى الفرنسى رينيه مونى ويمتلك ١٧٢ سهما ومصرى يدعى اميل خليل برســـوم ويمتلك ١٥٠ سهما ، والوثيقة ٢٥٢ تضيف فيكتور كوهين Victor Choen ويمتلك ٢١٠ أسهم .

(١٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٦٩ فى ١٩٥٦/١١/٣ .

(١١) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ٢٣٧/٣ جـ٥ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٥٦/١/٢٧ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣٦/١٥ ،

(١٢) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٥٥ فى ١٩٥٧/٦/١٩ .

Journal Official du Gouvernement Egyptien, 80 ème année, No. 48 15/6/1953. P. 4.

(١٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ٤٠١/٣ جـ١ ، وثيقة ٢٢٠ بيت الهدايا (ريفولى) ، وبالاطلاع على كشوف اسماء الموظفين بالشركة اتضح الآتى : – عدد الموظفين فى ريفولى فرع القاهرة فى ١٩٥٥/٧/١٥ التى بها النسبة مستوفاه وجد ٣٤ موظفا مصريا منهم ١٧ اسما اجنبيا – وثيقة ٢١٧ ، وفى ريفولى فرع الاسكندرية نفس التاريخ ١٥ مصريا منهـم موظفة تركت الخدمة فى ١٩٥٥/٩/٢٢ منهم ١١ اسما اجنبيا – وثيقة ٢١٦ ، اما كشوف الاجانب فى نفس التاريخ فيها ١٠ اجانب فى ريفولى القاهـرة و ٩ فى الاسكندرية ، وثيقة ٢١٣ ، ٢١٥ .

(١٤) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ١١٥/٣ جـ١ ، وثيقة ٩٠ حالة الشركة عام ١٩٥٣ .

(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٥١ .

(١٦) Journal Official du gouvernement Egyptien 84 éme Année, No. 9, 28/1/1957. P. 2.

(١٧) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ــ ٣/٢٣٧ جـ٥ ، وثيقة ٦٣ .

(١٨) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٦٠٢ جـ١ ، وثيقة ٤٧ .

(١٩) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٤٠١ جـ١ ، وثيقة ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢٠) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ .

(٢١) محفظة ٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣/١٧٠ جـ٢ ، وثيقة ١٩٥ تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٤ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ٣٥ فى ١٩٥٣/٤/٢٧ .

(٢٢) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجــارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ بشان فروق اسعار المواد البتروليـــة فى ١٥/١٠/١٩٥٢ .

(٢٣) شهدى عطيه الشافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢٤) الجريدة التجارية المصـــرية ، عدد ٥٤٨٤ فى ١٩٥٧/٦/١٢ ، ص ٢ .

(٢٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤١٠ .

(٢٦) Le Journal d'Egypt, 1/9/1957, P. 2.

(٢٧) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملـــف ١٨٢ ــ ٣/١٨٥ جـ١ ، وثيقة ٢١ الميزانية العمومية فى ١٩٥٦/١٢/٣١ ، وكذلك : البصير ، عدد ١٨٤٥٧ فى ١٤ ، ١٩٥٨/٣/١٥ .

(٢٨) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ١/٢٢٦ ، وثيقة ٨ فى ١٩٥٦/٨/١١ .

(٢٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٢ ، ١٣ فى ١٩٥٧/٩/١٣ .

(٣٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١١ فى ١٩٥٧/٩/١ .

(٣١) د· محمد فخرى مكى : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ، ص ٢٣٣ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ الاقتصاد فى ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ـ القاهرة ٢٣ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٨ ·

(٣٢) محمد شفيق عبد الفتاح : أثر السوق الاوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ١١٣ ·

(٣٣) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، وانظر ايضا :
Thames and Hudson : Egypt, Gordon Waterhield, with 71 illustration and 2 maps, P .173.

(٣٤) Bent Hasen : Op. Cit., P. 7.

(٣٥) جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص ٦٢ ·

(٣٦) محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٤٨ فى ١٩٥٢/١١/٥ ·

(٣٧) خالده محمد السيد : المرجع السابق ، ص ٩٩ ، ١٠١ ·

(٣٨) فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ·

(٣٩) Bent Hansen : Op. Cit., P. 6.

(٤٠) Le Journal d'Egypt, 7. Août 1957, P. 2.

(٤١) جمال عبد الناصر : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٤ ·

(٤٢) محمد رفعت : المرجع السابق ، ص ٣٧٢ ·

(٤٣) محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسى امام المدعى الاشتراكى شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة سابعة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٤ ·

(٤٤) Bent Hansen : Op. Cit, P. 7.

(٤٥) د· محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١١٣ ·

(٤٦) هانسن ، نشاشيبى ، ص ٦٤ ·

(٤٧) محفظة ١١ عابدين . مجلس الوزراء . محاضر جلسات ، وثيقة ٧٠ فى ١٩٥٢/٧/١٢ .

(٤٨) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة عن عام ١٩٥٣/٥٢ ، ص ٤ ، ١٣ .

(٤٩) Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 201.

(٥٠) د. محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥١) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، مرجع سابق ، ص٥٣ .

(٥٢) Journal du commerce et de la Marine Année No. 14012, 13/3/1956, P. 2.

(٥٣) د. على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٥٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١ .

(٥٥) ملحق الوقائع المصرية ، العدد الاول فى ١٩٥٤/١/٤ .

ـ عملت الحكومة على زيادة راس المال المصرى فى البنك من ٤٠٪ عام ١٩٥٦ الى ٨٠٪ عام ١٩١٠ . انظر : د. الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٥٦) محفظة ٦ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ ـ ١٣/٣ جـ٢ فرعى ، وثيقة ٣ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥٥/٣/٢٣ عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٥٤ ـ الـ ٢٠٪ عبارة عن : ٤٪ حصة الارباح لمساهمين من قيمة الاسهم . ١٦٪ حصة اضافية فى الارباح يقترحها مجلس الادارة من قيمة الاسهم . انظر :

Journal du commerce et de la Marine, Année, 47e, No. 19032, 4/4/1956.

(٥٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٣٧ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥٧/٤/١٠ عن السنة المنتهية فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٥٨) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٢ فى ١٩٥٤/١٢/٣١ .

(٥٩) د. جمال محمد سعيد : البنك المركزى والرقـــابة على البنوك الائتمان فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٦٠) الاتحاد العام لغرف التجارية المصرية : مرجع سابق ، ص ٢١١ ، ٢١٢ ، انظر ايضا : باتريك اوبريان : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٦١) البنك الأهلى المصرى ، النشـــرة الاقتصـــادية ، المجلد ١١ فى عام ١٩٥٧ ، وانظر ايضا : د٠ نبيل الروبى : التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية . ١٩٧٣ ، ص ٤٨١ ، ٤٨٢ ٠ ـ تم تاميم البنك عام ١٩٦٠ بالقانون رقم ٤٠ وبذلك تحققت للبلاد الملكية التامة للبنك المركزى ، انظر : د٠ صبحى تادرس قريصه : النقود والبنوك ، ص ١٩٤ ٠

(٦٢) د٠ جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٢٧ ٠

(٦٣) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٢٣٥ ٠

(٦٤) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص ٧ ، وانظر ايضا : محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٠ ، ٢١ ٠

(٦٥) محمد سامى محمد : المرجع السابق ، ص ٢٢ ٠

(٦٦) د٠ على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٨٠ ٠

(٦٧) مابرو ، ص ٣٢٨ ٠

(٦٨) محمد عبد المنعم رشدى : المرجع السابق ، ص ١٣ ، ١٤ ٠

(٦٩) محفظة ١٨ مصلحة الشـركات ، ملـــف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ ج١ ، وثيقة ٧١ ٠ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ ٠

(٧٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٨ ٠

(٧١) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ ج١ ، وثيقة ٧١ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ ٠

(٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٧ ٠

(٧٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٥٠ ج١ ، وثيقة ٧١ تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٣ ٠

(٧٤) الاصول تمثل أموال البنوك التجارية التى ليس لديها وهى عبارة عن الاموال المرغمة على ايداعها لدى البنك المركزى والمدفوعـــة للحكومة بأذونات على الخزانة ، وكذلك الكمبيالات والسلف المقدمة منها والامـــوال المستثمرة فى المشاريع المختلفة ٠ وبعبارة اخرى فالشركة عند بدء حياتها لا تملك سوى رأس المال (مع مراعاة انه ينتقص بقدر مصاريف التأسيس وقد تكسب اموالا اخرى اثناء حياتها وفى هذه الحالة يزيد صافى أصول

الشركة L'actif Social على رأس المال فتكون الشركة قد حققت ارباحا ، كما أن صافي اصول الشركة اي صافي موجوداتها قد يقل عن راس المال ، وبذلك تكون الشركة اصابت خسارة . انظر : د. محمد حسني عباس : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٧٥) الخصوم تمثل الاموال التي لدى البنوك التجارية مثل ودائع الحكومة والافراد والشركات مصريين او اجانب والمبالغ المقترضة من البنك المركزي بضمان ارصدتها لديه ورأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني .

(٧٦) د. علي عبد الرسول ، ص ٨٤ .

(٧٧) د. محمد زكي شافعي ، ص ٢٦٧ .

(٧٨) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٥ جـ١ ، وثيقة ٤٤ ، ٤٥ تقرير الحارس الخاص عن بنك موصيري عن السنة المنتهية في ١٩٥٧/٣/٣١ .

(٧٩) نفس المحفظة ، والملف ، تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٦/٥٥ ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٣ جـ١ ، وثيقة ٣٢ .

(٨٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٨٣/٣ جـ١ ، وثيقة ٢٨٩ البنك التجاري المصري .

(٨١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢٩٣ .

(٨٢) نفسه .

(٨٣) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٥ جـ ١ ، وثيقة ٤٤ تقرير الحارس الخاص عن بنك موصيري عن السنة المنتهية في ٣/٣١ ١٩٥٧ .

(٨٤) د. زكريا احمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ ، وانظر ايضا : د. عبد النبي حسن يوسف . عبد الحميد هاشم : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

(٨٦) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٦٠ في ١٩٥٧/٤/١٧ .

(٨٧) د. زكريا احمد نصر ، ص ١١٠ .

(٨٨) محفظة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/ ٢٣٤ جـ١ ، وثيقة ٧٦ ، ٧٧ في ١٩٥٦/١٢/١٨ ، وثيقة ٨٠ في ١٩٥٧/٩/٣ .

(٨٩) د. علی عبد الرسول ، ص ٧٥ .

(٩٠) كمال الدين صدقی : البنوك المصرية ، ص ١٧١ .

(٩١) د. جمال الدين سعيد : دور المؤسسة الاقتصادية العامة فی تكوين منشآت الاستثمار ، لجنة البيان العربی ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣،٢٤ .

(٩٢) د. الجريتلی ص ٦٣ .

(٩٣) د. سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٥ ، وانظر ايضا : زكريا احمد نصر ، ص ١١٠ .

(٩٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٨٣ جـ١ ، وثيقـة ١٨٤ .

(٩٥) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٣٣ جـ١ ، وثيقة ١٥٦ فی ١٩٥٥/٥/٣١ .

(٩٦) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٨٥ جـ٢ ، وثيقة ١٥٤ البنك الايطالی المصری .

(٩٧) محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٣٦ جـ٥ ، وثيقة ١ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ .

(٩٨) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقـــة ٩٩ فی ١٩٥٨/٨/٩ ، وانظر ايضا : البصير ، عدد ١٦٦٦١ فی ١٩٥٢/٤/١٨ .

(٩٩) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٩٩ جـ٣ ، وثيقة ٣٤ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٦ .

(١٠٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٠٣ جـ٣ ، وثيقة ٧٣ بنك موصيری .

(١٠١) محفظة ٦٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٦١ جـ١ ، وثيقة ١٢ ، ١٦٧ فی ١٩٥٢/١١/١٢ .

(١٠٢) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٨٥ جـ٢ ، وثيقة ١٥٤ البنك الايطالی المصری .

(١٠٣) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٨٥ جـ١ ، وثيقة ٧ فی ١٤/٧/ ١٩٥٣ ، وثيقة ١٤٤ فی ١٩٥٤/١٠/١٣ .

(١٠٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٣ جـ٣ ، وثيقة ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ·

(١٠٥) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٢/٣ جـ١ ، وثيقة ١٨٣ فى ١٩٥٥/٥/١٤ ـ تقضى المادة ٩٣ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ انه يجب الا يقل عدد المصريين عن ٧٥٪ والا يقل اجرهم عن ٦٥٪ ·

(١٠٦) د· الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٧٧ ·

(١٠٧) احصاء شركات المساهمة . يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١ ·

(١٠٨) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٢ جـ٢ ، وثيقة ٩٠ الجمعية العمومية للمساهمين فى ١٩٥٤/١/١٩ ·

(١٠٩) د· عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ١٩٢ ·

(١١٠) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ ·

(١١١) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ٩٠ فى ١٩٥٤/١/١٩ ·

(١١٢) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ ·

(١١٣) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ٩٠ ·

(١١٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ ·

(١١٥) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة ٦٤ فى ١٩٥٣/١١/٣٠ ·

(١١٦) د· صبحى تادرس قريصه : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ·

(١١٧) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ ·

(١١٨) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، ص ٣٤ ·

(١١٩) د· الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١١٩ ·

(١٢٠) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ٢ ، وثيقة بدون رقم ١٩٥٧ ·

(★) وبذلك يصبح مجموع القروض التى اصدرها البنك عام ١٩٥٢ حوالى ٢٨٩٦٠٥ ج٠م مقابل ١٥١ ٣٢٥ عام ١٩٥٣ – وفى تقدير آخر بلغ مجموع القروض التى اصدرها البنك عام ١٩٥٢ حوالى ٢٥٨ ٤٨٠ ١ ج٠م مقابل ٤٣١ ٨٢٢ ١ ج٠م عام ١٩٥٣ ٠ وقد يلاحظ فرق كبير جدا بين التقديرين، أنظر فى ذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ،ص٢٤ ٠

(١٢٣) محفظة ١٨ مصلحة الشركات . ملف ١٨٢ – ٣/٤٥٠ جا ، وثيقة ٩٢ ٠

(١٢٤) نفس المحفظة ، والملف ، والوثيقة ، القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ فى ١٩٥٤/٣/١١ ، والقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤ فى ١٥/٥/ ١٩٥٤ ٠

(١٢٥) د٠ ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٦ ٠

(١٢٦) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ٣/٤٥٠ جا ، وثيقة ٩٢ ٠

(١٢٧) د٠ زكريا احمد نصر : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ٠

(١٢٨) محفظة ١٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ – ٣/٤٥٠ جا ، وثيقة ١٣٨ ، ١٤١ قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٠ لسنة ١٩٥٧ ٠

(١٢٩) د٠ سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ – ٣٦٥ – عملت الدولة على تاميم البنوك تدريجا خلال السنوات ١٩٥٦ – ١٩٦٠ الى ان صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قاضيا بتاميم جميع البنوك ، انظر فى ذلك : د٠ محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ٠

(١٣٠) د ٠ محمد زكى شافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ٠

(١٣١) هانسن ، نشاشيبى : المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢ ٠

(١٣٢) محمود صدقى مراد ، د٠ فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ١٤٥

(١٣٣) وقد بلغت الارصدة الاسترلينية فى اواخر عام ١٩٥٦ نحو ٨٠٥ر٨ مليون جنيه منها ٥ر٥ مليون جنيه فى الحساب (القابل للتحويل) وهو الذى عمدت بريطانيا الى تجميده فى ١٩٥٦/٧/٢٦ وبلغ ٣ر١٠٠ مليون جنيه الحساب (المجمد) ، وقد تم الافراج عن هذه الارصدة عام ١٩٥٩ د٠ محمد زكى شافعى :المرجع السابق ، ص ١٨٦ ٠

(١٣٤) يوسف فخرى ، سعد حنا : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٩٧ ـ وانظر ايضا : محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : المرجع السابق ـ ص ٢٣٥ ٠

(١٣٥) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٢١ فى ١٩٥٤/٣/١٥ ٠

(١٣٦) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٢١/٣ جـ١ ، وثيقة ١٣ فى ١٩٥٥/٢/١٤ ٠

(١٣٧) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونيـة ١٩٥٧ ٠

(١٣٨) محفظة ٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٧٣/ جـ٢ ، وثيقة ١٥٦ تقرير مجلس الادارة فى ١٩٥٣/٦/٢٦ ٠

(١٣٩) محفظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٢٨/٣ جـ٢ ، وثيقة ٢٥ الميزانية العمومية لسنة ١٩٥٢ ٠

(١٤٠) محفظة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٢٤/٣ جـ١ ، وثيقة ٧٦ ، ٧٧ فى ١٩٥٦/١٢/١٨ ٠

(١٤١) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٦٥/٣ جـ٢ ، وثيقة ٣٦ ٠

(١٤٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢٦٥/٣ جـ١ ،وثيقة ١٦٩ ٠

(١٤٣) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٢٧/٣ جـ٢ ، وثيقة ٨٩ ، ٩٠ فى ١٩٥٧/٣/١٠ ٠

(١٤٤) محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ٠

(١٤٥) كان من المقرر ان تنتهى المهلة المحددة لشركات التامين الاجنبية للتوفق بين اوضاعها والشروط المقررة فى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فى ١٩٦٢/١/١٥ غير ان المشرع عمد الى تاميم جميع شركات التامين التى تعمل فى مصر بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، انظر : د٠ سعيد عبد الماجد : المرجع السابق ، ص٣٧٣ ـ ٣٧٥ ، ٣٧٧ ٠

(١٤٦) محمد رشدى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٢٤٤ ٠

(١٤٧) د٠ جمال الدين سعيد : دور المؤسسة الاقتصادية العامة ، مرجع سابق ، ص٢٤٠ ٠

الفصــل الرابــع

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافــق العامــة

تطورت هذه الاستثمارات خــلال تلك الفترة بنقــل كثير من منشآت السكك الحديدية الى الحكومة وضمها الى مصلحة السكك الحديديــة التى كانت تعتبر مورد ايراد ثابتا للدولة ، لذا تنبهــت الحكومة فى بداية تلك الفترة لسياسة تعمير الجهات النائية بمــد الخطوط الحديدية اليها ، فقامت بشراء خط الاسكندرية مرســى مطروح ـ السلوم الى ليبيا ، وكان الانجليز قد انشأوه عام ١٩٤٢ ابان حملتهم على ليبيا ، كما قامت الحكومة بشــراء خط حـديد فلسطين من الاسماعيلية ـ القنطرة ـ العريش ـ رفح ـ لتعمير شمال شبه جزيرة سيناء ، وهذا الخط كان الانجليز قد انشأوه عام ١٩١٤ أثناء حملتهم على فلسطين ، وكان لهم أثر كبير فى تعمير الساحل الشمالى لمصر قرب الاسكندرية وكذلك منطقة شبه جزيرة سيناء(١) .

وفى نفس العام ١٩٥٤/٥٣ بلغ اجمالى عدد شركات النقــل البرى والجوى حوالى ٢٣ شركة برأسمال ٤٣٢ ٥٠٦ ج٠م منها

شركتين انجليزيتين برأسمال ٤٦٠ ١٤٨٧ ج٠م وشركة واحـــدة بلجيكية برأسمال ٨٧٠ر٥٣٦ ج٠م و ٢٠ شركة مصرية برأسمال ٤٣٦ ٩٤٨ ج٠م(٢) ومن الملاحظ أن معظم هذه الشركات مصرية اسما واجنبية فعلا ، ومصرية لأنها متخذة شكل شركات مســاهمة مصرية انما رأسمالها وادارتها فى الغالب أجنبية ٠

وأما عن الشركات القديمة والتى كانت ماتزال قائمة فكانت شركة سكك حديد الحكومة المصرية ، ومع أن الشركة مصرية ، فان الشـــركة الفرنسية التى استعانت بها الحكومة من قبل قد سيطرت على ادارتها ولم تستطع الحكومة التدخل فى حسابات الشركة التى كانت تعتمد فى باريس فترة طويلة ، واستمر حتى بعد قيام الثورة ، ودليل عدم سيطرة الحكومة على الشركة عدم معـــرفة الحكومة بكيفية اعداد حسابات الشركة ، هذا فضلا عن خصم جزء كبير من أرباح الشركة وصرفه لصالح موظفى الشركة الأجانب دون موافقة الحكومة المصرية أو المساهمين ، فعلى سبيل المثال ، تم خصم مبلغ ٩٣٠ ٦ ج٠م عام ١٩٥٢ اعانة لزوجات بعض موظفى الشـــركة المرضى ومديرى الشركة الاجانب وخلاف ذلك ، والجدير بالذكر أن نصيب مصر من هذه الارباح لم يصل أكثر من ٢٠٦٤ ج٠م ، وفى نفس الوقت حصلت الشركة الفرنسية على مبلغ مثله ربحا صافيا لها(٣) ، وبهذا يلاحظ أن السيطرة الأجنبية حتى ذلك الوقت كانت سببا فى صرف اعانات للاجانب بلغت أضعاف نصيب مصر ، فضلا عن ربح الشركة المساوى لربح الحكومة ٠

وتشجيعا لرأس المال الأجنبى فى هذا المجال سمحت حكومة الثورة لشركة لابورجواز البلجيكية المساهمة فى رأسمال شـــركة عربات السكة الحديد(٤) ٠

وفى عام ١٩٥٢ بلغت ايرادات كل من شركة سكة حديد الدلتا ٠٢٩ ٦٦٥ ج٠م ، وشركة سكة حديد وجه بحرى ٢٢٩ ١٤٥ ج٠م ، وشركة سكة حديد الفيوم البلجيكية ٥١٤ ٤٥ ج٠م مقابل ٣١٩ ٥٣٠ ج٠م و ٤٦٦ ٤٣ ج٠م و ٥٨٦ ٢٤ ج٠م مصروفات لكل شركة على التوالى ، وبذلك فان صافى أرباح هذه الشركات هو ٧١٠ ١٣٤ ـ و ٧٦٣ ١٠١ و ٩٢٨ ٢٠ ج٠م على التوالى ٠

وقد أهملت هذه الشركات فى تجديد العربات والقطارات أو حتى تجديد القضبان أو العناية بالعمال المصريين ، وذلك لأن تلك الشركات كانت فى طريق انهاء عقود امتيازها التى لن تتجدد(٥) ، لذا فقطاع النقل عامة لم يشهد خلال تلك الفترة تطورا يذكر ، ففى بداية الخمسينات كانت طاقة النقل فى مصر اكبر من الطلب ، وكانت الوسائل الأقل تكلفة تقوم بالدور الأكبر(٦) ٠

وفى نفس العام (١٩٥٢) أصدر مجلس الوزراء قرارا بوضع المرفق الذى تتولاه شركة سكك حديد الدلتا الضيقة المساهمة تحت الحراسة مؤقتا ولمدة ثلاثة شهور ، وتم تعيين مدير عام مصلحة السكك الحديدية حارسا على هذا المرفق ليتولى ادارته نيابة عن الشركة ولكن لحسابها وتحت مسئوليتها(٧) ، ويرجع تدخل الحكومة المباشر الى فرض الحراسة على شركة سكك حديد الدلتا الضيقه عام ١٩٥٤ ، واخضاع شركات المرافق العامة الاخرى لرقابة ديوان المحاسبة(٨) ٠

اما بالنسبة لخطوط الترام : فقد استمرت كل من شركة ترام القاهرة وشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس حتى نهاية الفترة ، وفى عام ١٩٥٤/٥٣ قامت الشركة الثانية بتسيير

ثلاثة خطوط كهربائية بين مصر الجديدة وبين القاهرة والعباسية وسراى القبة ، وفى مقابل ذلك تقاضت الحكومة نسبة من ايرادات هذه الخطوط ، وبيع الأراضى المجاورة بعد تقسيمها وزودت الضاحية بكافة المرافق العامة (طرق ومجارى ومياه وشبكة كهربائيه) خدمة لمبانى الشركة والاهالى(٩) .

وفى عام ١٩٥٥ منحت الحكومة للشركة حق انشاء واستغلال خطوط سكك حديد كهربائية أخرى جديدة ، وانشاء خمسة احيــــاء سكنية للمساكن الاقتصادية وكذلك المساكن المخصصة للموظفين(١٠) وبذلك يتضح أن خطوط الترام الأجنبية فى مصر خلال تلك الفتــرة كانت ملكا لشركتين اثنتين ولم تؤسس شركات أخرى جديدة .

وخلال تلك الفترة استمرت شركات الطيران تزاول نشاطها فى مصر منذ قيام الثورة على انه قد تم تمصير شركة مصر للطيران عام ١٩٥٢ ، بحيث لم يعد هناك فى تلك السنة الا اثنان من الطيارين الالمان وستة عشر آخرين من البريطانيين واليونانيين والمتمصرين فى وظائف فنية وضباط حركة ومضيفات ، هذا فى الوقت الذى بلغ فيه عدد المصريين فى نفس السنة نحو ٤٦٧ مصــــريا فى كافــــة الوظائف والاعمال المختلفة الرئيسية وغير الرئيسية ، وبذلك أصبح مجلس ادارة الشركة مصريا ، كما أصبح أيضا رأس المال مصريا ، وذلك بتنازل الأجانب عن حصتهم فى رأس المال والتى اشتراهــا فريق من الاثرياء المصريين(١١) ، وبذلك أصبحت الشركة طــوال تلك الفترة مصرية .

اما شركة سعيدة للطيران فكان دور الأجانب فيها أكبر بكثير من الشركة السابقة التى كان يساهم فيها بجزء كبير بنك مصر ، الأمر الذى أدى الى اختلاف الوضع بين الشركتين ، ومن ثم فــان

شركة سعيدة استمرت خلال تلك الفترة أجنبية ، حيث غلب عليها الطابع الايطالى فى رأس المال والادارة والفنيين والمشرفين ٠

ومن أهم شركات الملاحة البحرية التى ظل الأجانب يمتلكونها ويديرونها طوال فترة الدراسة « شركة بواخر البوستة الخديوية » وكانت مثالا للاحتكار والسيطرة الانجليزية فى مصر ، وقد بلغ عدد بواخراها عام ١٩٥٢ حوالى سبع بواخر تسيرها عبر البحار والمحيطات سواء الى دول أوربا أو الولايات المتحدة أو غيرها(١٢) ولما كانت الشركة انجليزية فقد وضعت تحت الحراسة بعد عدوان ١٩٥٦ ٠

وفى مجال الاتصال السلكى واللاسلكى نجد أن شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية (شركة انجليزية) ، وضعت عليها الرقابة منذ الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، ومع هذا فان مجلس الوزراء المصرى وافق للشركة فى ٦ يناير ١٩٥٢ على تجديد الترخيص لها لمدة سنة ، وفى أول يولية ١٩٥٢ قبل انتهاء السنة تمت الموافقة أيضا على تجديد الترخيص لمدة عام آخر ، يبدأ من ٥ أكتوبر ١٩٥٢ وفى هذه الاثناء طلبت الشركة مرة أخرى الموافقة لها على التقاط نشرات الصحافة البريطانية المرسلة باللاسلكى الى جهات متعددة بواسطة مكاتب ادارة البريد البريطانية(١٣) ٠

أما عن تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية فقد سيطرت عليها السلطات البريطانية حتى قيام الثورة ، وفى عام ١٩٥٢ أقامت الهيئة محطة لاسلكية مركزية للمواصلات التلغرافية والتليفونية فى مصر الجديدة بمحافظة القاهرة(١٤) ٠

يلاحظ أن جميع شركات الاتصال الأجنبية فى مصر لم تستمر بعد عام ١٩٥٢ وذلك لأن أهمية هذه الوسائل بالنسبة لسياسة الدولة

جعلت حكومة الثورة تستولى على كل وسائل الاتصال السلكى واللاسلكى ، فنجد أن أغلب هذه الشركات اما انها تمصرت واما تم الاستيلاء عليها وأصبحت حكومية مع قيام الثورة .

وفى مجال **شبكات توزيع الماء والكهرباء** : استمر كثير من شركات المياه والكهرباء القديمة يعمل طوال هذه الفترة وحتى نهايتها حينما وضعت الحراسة على بعضها وأمم وتمصر البعض الآخر ، فشركة مياه القاهرة شركة فرنسية استمرت طوال الفترة ولكن الادارة الفرنسية للشركة اتبعت طريقة أساءت فيها الى العاملين المصريين بالشركة التى تستخدم اللغة الفرنسية فى معاملاتها ، وهذا يعنى أن الشركة لم تكن تقبل موظفين لا يجيدون اللغة الفرنسية ، الأمر الذى أدى الى أن معظم موظفيها كانوا فرنسيين ولا مكان للمصريين الا لأعداد محدودة تتقاضى مرتبات ضئيلة جدا(١٥) .

ولم يكن الأمر منحصرا فى الشركة المذكورة بل هناك أيضا شركة مياه الاسكندرية التى قامت بنفس الأعمال تقريبا وهى شركة انجليزية سيطر الأجانب عليها وعلى ادارتها(١٦) ، وبما أن الشركتين تابعتين للدولتين المعتديتين على مصر عام ١٩٥٦ لذا كان لزاما على مصر أن تضعهما كغيرهما تحت الحراسة .

وفى مجال الكهرباء فقد كان من أهداف الحكومة منذ أوائل الثورة زيادة الطاقة ومن ثم فقد بلغت قوة المحطات الكهربائية فى مصر حوالى ٣٥٥ ألف كيلو وات عام ١٩٥٢ ، وقد زاد انتاج الكهرباء فى مصر بنسبة ٣٠٪ سنويا خلال العشر السنوات الأولى من الثورة .

كما كانت رقابة الحكومة تشمل تجديد أسعار شركات الغاز والكهرباء وفرض اتاوة على اجمالى دخل بعض الشركات الاحتكارية

أو اقتطاع نصيب فى الارباح الموزعة ، وقضت اعتبارات التمويل برفع سعر الكهرباء للاستعماليين العادى والصناعى حتى تتمكن المؤسسة من تغطية تكاليفها ومواجهة التوسع لأن الأسعار حتى عام ١٩٥٤ لم تكن تتيح عائدا بالمعدل المتعارف عليه دوليا ، ويجب ألا يغرب عن البال أن عامل الثمن ساهم فى البحث على « الاقتصاد » فى استخدام الموارد ، وقد كانت اعتبارات أربحية شركة السماد « وهى المشترى الوحيد سببا فى تحديد أسعار الكهرباء من خزان أسوان على أساس ٢ر١ مليم من الكيلو وات / ساعة (ينخفض بعد الـ ٥٠٠ كيلو وات / ساعة الأولى الى ٨ر مليم)(١٧) .

وفى مجال **البناء والتشييد** : نشطت الشركات العقارية لما تحققه من مكاسب وفيرة من شأنها تجذب رؤوس الأموال ، وقد ساد على ذلك الازدياد المستمر فى عدد السكان ، وقد ظهر نشاط هذه الشركات من خلال ملكيتها للعقارات وارباحها ورؤوس أموالها ، فضلا عن ارتفاع أسعار الأرض خلال تلك الفترة عن ذى قبل فالشركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضة باعت ٣٥٩ ١٤ مترا مربعا عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٠٠ ١٢٨ ج٠م ، وفى عام ١٩٥٣ باعت ٧٩٥٧ مترا مربعا بمبلغ ٨٦٢ ١٥٨ ج٠م(١٨) ، وفى عام ١٩٥٦ باعت ٥٩١٧ مترا مربعا بمبلغ ٤٦٧٧٨ ج٠م(١٩) ، وهذا يعنى أن سعر المتر المربع عام ١٩٥٢ كان نحو ٩ر٨ ج٠م ارتفع عام ١٩٥٣ الى أكثر من الضعف حيث بلغ سعر المتر المربع نحو ١٩٩ ج٠م ، وبعد أحداث ١٩٥٦ انخفض السعر الى ٩ر٧ ج٠م وذلك لهبوط عمليات البيع والشراء بسبب خروج كثير من الأجانب الانجليز والفرنسيين واليهود وصدور عمليات التأميم المختلفة .

كما قامت شركة أراضى القبارى بتقسيم وبيع أراض تمتلكها بجهة القبارى بالاسكندرية بغرض بناء المساكن والمصانع(٢٠) ،

وكانت لشركة الاسكندرية التجارية أراض تمتلكها فى مدينة المحلة الكبرى قامت بتقسيمها عام ١٩٥٢ ٠ بالاضافة الى ما تمتلكه فى مدينة الاسكندرية(٢١) ٠

أما شركة أراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد فقد امتلكت عددا كبيرا من الفيلات والعمارات حيث أقامت فى نهاية عام ١٩٥٢ نحو ٣٢ فيلا وسبع عمارات ، وفى نهاية عام ١٩٥٣ بلغ عددها ٦٢ فيلا و ١٣ عمارة ، وقامت الشركة بتطوير ضاحية المعادى فزودتها بالمياه والكهرباء مرة أخرى خاصة عندما عملت مصلحة السكك الحديدية على تنفيذ كهربة خط حلوان ١٩٥٣/٥٢ ، وقد كان للمكان نفسه أثر فى جذب الاهالى لشراء الأراضى من الشركة حيث الهدوء وكثرة المنتزهات والاشجار ، مما أدى الى زيادة الأراضى المعروضة للبيع ، الأمر الذى ترتبت عليه زيادة الاسعار(٢٢) وفى عام ١٩٥٤ قامت الشركة بمجموعة أعمال فى هذا المجال فى المعادى وغيرها ، مثل بناء الفيلات والعمارات والكازينوهات وأقسام البوليس والمدارس والمكاتب ومحطات توليد القوى الكهربائية والجراجات والمخازن(٢٣) ٠

وقامت الشركة المصرية للأراضى والمبانى عام ١٩٥٤ ببناء سينما أوديون وجراج ودكاكين ومكاتب ، وفى ٩ نوفمبر من نفس العام قامت الشركة وفريق من الايطاليين بابرام عقد مع الحكومة المصرية باستغلال مناطق المعمورة والمنتزة والمقطم ، وكان لهذه الأعمال أثر فى زيادة رأسمالها فى نهاية العام المذكور الى ٠٠٠ ٣٠٠ ج٠م بعد ان كان ٠٠٠ ١٠٠ ج٠م فى بداية نفس العام ، وقد جاءت الزيادة نتيجة للاستثمارات والارباح التى حققتها الشركة خلال هذا العام(٢٤) ٠

وكان نشاط شركة المشروعات والمبانى المصرية عام ١٩٥٥ محدودا حيث انها اقتصرت على تنفيذ أعمال الصيانة البحرية العادية وأعمال مجارى البلدية الجديدة وبعض الأعمال التكميلية الصغيرة(٢٥) ٠

أما عن الارباح التى حققتها هذه الشركات فقد تفاوتت من شركة الى أخرى فبعضها كانت أرباحها وفيرة والبعض قليلة ، والبعض الآخر لم يحقق سوى الخسارة ، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار أسهم الشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) عام ١٩٥٢ ، الا أن مدير الشركة وهو أجنبى اشترى لنفسه عمارتين بثمن باهظ مما سبب للاسهم هبوطا كبيرا ، الأمر الذى أدى الى هبوط أرباحها ، بما لا يتفق مع رواج المبانى وكثرة أرباحها السابقة(٢٦) ، ومع كثرة أرباح الشركة طوال تلك الفترة فانها لم تصرف أرباح المساهمين خلال العامين الاخيرين من هذه الفترة بسبب كثرة المرتبات والمكافآت والعمولات الضخمة التى كانت تصرفها الشركة لأعضاء مجلس ادارتها(٢٧) ٠

وأيضا شركة الازبكيةالبلجيكية المصرية التى حققت أرباحا طائلة جعلتها توزع ٢٢٠ قرشا للسهم عام ١٩٥٢ ارتفع الى ٣٢٥ قرشا عام ١٩٥٣(٢٨) ٠ وفى نفس السنة حققت الشركة المساهمة للعقارات المصرية أرباحا بلغ صافيها ٣٣ ٥٢٧ ج٠م(٢٩) ، وذلك لكثرة العقارات التى قامت الشركة ببنائها واستغلالها(٣٠) ٠

وهناك شركات منيت بخسائر خلال تلك الفترة ، فعلى سبيل المثال لم تتوسع شركة المشروعات والمبانى المصرية فى أعمالها بل اقتصرت على بعض الأعمال المحدودة عام ١٩٥٥ ، مما أدى الى حدوث خسائر قدرت بحوالى ٣٣٣٠ ج٠م(٣١) ، ويبدو أن الشركة

لما اقترب انتهاء امتيازها لم تهتم بآمالها ، اذ ورد فى تقرير مجلس الادارة أن الشركة حدت من نشاطها .

ومعظم الشركات اتبعت خلال تلك الفترة قوانين التنظيم من حيث مجلس الادارة والموظفين والمرتبات ، فالشـــركة المســـاهمة للعقارات المصرية طبقت هذه القوانين فى الوقت الذى كان فيه جميع المؤسسين أجانب وذلك بحصولهم على الجنسية المصرية فأصبحوا مصريين ، وبذلك تكون الشركة قد التزمت واستوفت النســـب المطلوبة(٣٢) .

ولكن شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) قامت بفصل مهندس مصرى وذلك لوجود ستة أجانب يتقاضون أجورا ومكافآت توازى عشرة أمثال مرتبه ، وقد احتالت الشــركة على القـــانون بجعل هؤلاء الأجانب الستة عمالا ممتازين يتقاضـــون أجورا يومية تتراوح بين ٨٠ قرشا و ٤ جنيهات خلاف المصاريف(٣٣) وذلك حتى لا تجعل الشركة من هؤلاء الأجانب الستة موظفين رسميين بل هـــم عمال باليومية ، وهذا يعنى عدم احتسابهم ضمن النسبة ، مما يؤدى الى رفع نسبة المصريين وانخفاض نسبة الأجانب ، أما اذا ضمت الشركة هؤلاء الستة فيحدث العكس وتزيد نســـبة الأجانب وبذلك تصبح الشركة مخالفة .

وبخلاف هذه الشركات وجد بعض الأفراد الذين تخصصوا فى البناء والتشييد مثل « ايفانجلو جورجيادس » اليونانى الذى كان يمتلك أراضى بمدينة رشيد قام بتقسيمها الى قطع للبنـــاء عـــام ١٩٥٢(٣٤) .

وبعد أحداث ١٩٥٦ وضعت الحراسة على الشركات التابعة لدول العدوان (انجلترا وفرنسا) مثل شركة أراضى الدلتا المصرية

والانفستمنت ليمتد أخضعت للحراسة عام ١٩٥٧(٣٥) والشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) وغيرها(٣٦) ٠

أما نشاط الأجانب فى مجال الخدمات السياحية والفندقية فقد تطورت الخدمة فى الفنادق المصرية التى تمتلكها الشركات الأجنبية ، كما رحبت الحكومة المصرية باشتراك الشركات الأجنبية فى رؤوس أموال بعض الشركات المصرية وادارتها ، ومن أمثلة ذلك اشتراك « شركة هيلتون » فى ادارة شركة مصر للفنادق عام ١٩٥٤ واختيار بعض بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم المعونة الفنية ، وقيام الشركات المشاركة بتدريب عدد كبير من المصريين ، وذلك أملا فى ارتفاع عدد السائحين من نصف مليون الى مليون سنويا ، خاصة بعد انشاء عدد من الفنادق المتوسطة والصغيرة ، وان الحكومة لم تمانع فى اشراك رأس المال الأجنبى فى صناعة الفنادق بقصد الاستفادة من توسع الطلب العالمى على الرحلات المنظمة على غمار ما تم عام ١٩٥٥ عند انشاء فندق الهيلتون ٠

وبعد الاعتداء الثلاثى حدث رد فعل عنيف فى موقف الحكومة ازاء الاستثمار الأجنبى كان من مظاهره تأميم نصيب الأجانب من الانجليز والفرنسيين ومزاولة المصريين لكثير من هذه الأعمال(٣٧) ٠

أما الشركة الشرقية للسينما فقد تعرضت عام ١٩٥٦ لازمة فى الصناعة السينمائية التى تتحملها دور العرض فى مصر ، وقد امتدت هذه الأزمة الى الهيئات والافراد الذين لهم صلة بصناعة السينما(٣٨) ٠

ومن المرافق الخدمية التى استثمر الأجانب أموالهم فيها « شركة أوبرج مصر » وهى عبارة عن شركة أجنبية تضم مجموعة من المحلات مثل أوبرج الاهرام وأوبرج الترف وقد احرقت فى يناير ١٩٥٢ ، وأوبرج بلو بالاسكندرية احدى مؤسسات الشركة المذكورة ،

وقد لحقت الشركة خسائر فادحة خلال بداية الفترة وحتى عام ١٩٥٣ بلغت نحو ٥٦٠ ٨٦ ج٠م ٠

ومن تقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٥ اتضح أن الشركة قد مرت بظروف عسيرة أسفرت عن خسائر ، ويوضح التقرير أيضا أن هذا المحل يضارع أرقى المحلات الدولية وأسعاره منخفضة وان أهم الصعوبات التى اعترضت المحل أنه لم يطرأ أى تعديل على أسعار المشروبات والمأكولات منذ عدة سنوات بالرغم من ارتفاع الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية والبضائع الأجنبية المستوردة والمنتجات المحلية والأجور ، ومع ذلك فقد زادت ايرادات المطعم على السنة السابقة للتقرير بنحو ١٢٠٠ ج٠م مقابل نقص فى ايرادات المشروبات بمقدار ٦٢٠ ج٠م ، وان النتيجة النهائية هى خسارة الشركة(٣٩) ٠

شركة قناة السويس :

استمر الخلاف بين شركة قناة السويس وبين الحكومة المصرية حتى ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، ولما كانت معاهدة القسطنطينية تقضى بحق الدولة فى استبعاد الخطرين الذين يقومون بالتجسس لحساب الغير ، فان هذا لم يمنع استمرار المنازعات بين الشركة والحكومة ، ففى عام ١٩٥٣ أحكمت مصر الحصار البحرى باغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، ورفعت اسرائيل شكوى الى مجلس الأمن تطالب بفتح الملاحة فى خليج العقبة عام ١٩٥٤ وأبطل الاتحاد السوفيتى القرار(٤٠) ٠

ان شركة القناة بدأت فرنسية ، ثم اختارت الحماية البريطانية بعد ان علا نجم بريطانيا فى أعقاب الحرب الأولى ، وبعد الحرب الثانية وجدت نفسها مضطرة لأن ترفع العلم الامريكى ، ففى أول

زيارة «لجون فوستر دالاس» وزير خارجية أمريكا للشرق الأوسط ولرجال ثورة ١٩٥٢ ، عملت الشركة على عرقلة مساعدة الحكومة الأمريكية لمصر فى مساعيها لعقد اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن القاعدة العسكرية بقناة السويس ، وقد تم اجتماع « شارل رو » رئيس الشركة مع « دالاس » موضحا له أن الملكية الأمريكيــة فى أسهم الشركة ارتفعت من ٤٫٥٪ قبل الحرب الثانية الى ١٦٪ بعدها كما أوضح له أهمية القناة فى تقصير المسافة بين نيويورك وهونج كونج الى ليفربول عن طريق قناة بنما ، كما أوضح « رو » أيضــا أن المصريين يحلمون بالاستيلاء على الشركة خاصة بعد انتهـــاء حماية القاعدة البريطانية لأنهم لايستطيعون حمايتها وأن القناة هى وريد الدورة الدموية للبترول فى العالم(٤١) ، وهذا يعنى أن شركة القناة بذلت قصارى جهدها للعمل على بقاء القاعدة العســـكرية الانجليزية بمنطقة السويس ، أى استمرار الاستعمار فى مصر ، وكان هذا لمصلحة الشركة حيث ان الوجود الانجليزى فى مصر حماية للشركة .

أما عن مجلس ادارة الشركة فنتيجة للدخل الذى كان يعود على المدير فقد كانت أمنية كل سياسى أوربى أو قائد أو رئيس دولـــة أو وزير أو مدير أعمال أن يصبح بعد استقالته عضوا فى مجلس ادارة شركة القناة ، ففى المدة ١٩٥١ و ١٩٥٥ حصل المدير على دخل قدره ١٫١٤٧٫٠٠٠ فرنك(٤٢) .

وفى عام ١٩٥٥ حاولت حكومة الثورة تعديـــل الاوضـــاع الاستغلالية للشركة فطالبت بأن يكون نصف أعضاء مجلس الادارة فيها من المصريين الذين تعينهم الحكومة(٤٣) ، وفى عام ١٩٥٦ كان مجلس الادارة يتكون من ١٦ فرنسيا و ٩ بريطانيين و ٥ مصرييــن وهولندى وأمريكى(٤٤) ، وبذلك فان نسبة المصريين طوال تلك الفترة

وحتى عام ١٩٥٦ لم تزد على ١٥٫٦٪ فى حين أن الاعضاء الفرنسيين فى الشركة كانوا يزيدون على ثلاثة أضعاف المصريين أصـــحاب البلاد والقناة ، ويبدو أن هذه النسبة كانت حتى صـدور قـــانون التأميم الذى بمقتضاه تغيرت النسبة لصالح المصريين .

وبالنسبة لمندوب الحكومة لدى الشركة خلال تلك الفترة فانه فى سبتمبر ١٩٥٢ خلا منصب مندوب الحكومة المصرية فى الشركة فعملت الحكومة على اختيار مندوب لها وذلك لكى يحقق الغرض المقصود من انشاء هذا المنصب(٤٥) .

ان التطورات العالمية التى أدت الى ازدياد الحركة التجارية كانت سببا فى زيادة المرور بالقناة ، وبالتالى ارتفع دخل شـــركة القناة ، فالحاجة العالمية لبترول الخليج ساهم فى زيادة مرور السفن البترولية وغيرها بالقناة بنسبة ٧١٪ حتى عام ١٩٥٥)(٤٦) .

وتمثل رسوم قناة السويس جانبا مهما فى المتحصلات ، فقد تناهز ٣٠ مليون جنيه سنويا أو ثلث اجمالى متحصلات العمليات غير المنظورة (المتحصلات والمدفوعات) حتى عام ١٩٥٧ ثم بـــدأ التزايد بسبب تأميم شركة القناة أكثر من نصف هذه المتحصلات فيما بعد(٤٧) .

وكان لتأميم شركة قناة السويس اثار بعيدة المدى ، حيــث أصبحت القناة ملكا لمصر ، وألغيت معاهدة الجلاء التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ اعتبارا من ٣١ أكتوبر ١٩٥٦

تاريخ العدوان البريطانى على القناة ، كمـا تم تحرير الاقتصـاد المصرى بمصادرة وتأميم كافة المؤسسات الأجنبية فى مصر ، كما كشف عن المساوىء الاستعمارية البريطانية(٤٨) ·

وبهذا فقد كان للثورة أثرها فى تحسين الوضع الاقتصادى فى مصر عن طريق الجهود التى بذلت فى انكماش السيطرة الأجنبية التى كانت مسيطرة على الاقتصاد المصرى قبل الثورة ، وضـم الكثير من المنشآت والمؤسسات الأجنبية الى المؤسسات المصرية مثل المؤسسة الاقتصادية العامة .

هوامش الفصل الرابع

(١) فلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ ٠

(٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ ٠

(٣) محفظة ٢٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ـ ٦/٧٧ ، وثيقة ٦٦ ٠

(٤) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ٠

(٥) فلتس ابادير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٧ ٠

(٦) د٠ فهمى الداغستانى : النقل فى مصر ، ص ٢٧٤ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ الاقتصاد فى ربع قرن ٥٢ ـ ١٩٧٧ ـ القاهرة ٢٣ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٨ ٠

(٧) محفظة ١٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٢ فى ١٩٥٢/٨/٦ ٠

(٨) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٣ ٠

(٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ ـ وفى عام ١٩٦١ تقرر اسقاط الالتزام عن شركات الترام الاجنبية فى مصر ، انظر فى ذلك : د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٤ ٠

(١٠) فهرس النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥ ٠ امم المرفق فى عام ١٩٦١ . انظر : سعيد احمد عبده : المرجع السابق ص ١١ ٠

(١١) د٠ نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ٠

(١٢) محفظة ٢١٢ مصلحة الشـــركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢١٦ جـ١ ، وثيقة ٢٩ ، ١٤٤ فى نوفمبر ١٩٥٢ ·

(١٣) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ،وثيقة ٢٨ فى ١٩٥٢/٩/٢٠ ، وكذلك : محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٨ ، ٢٩ فى ١٩٥٢/١٠/١٩ ·

(١٤) محفظة ١٤ عابدين ، وثيقة ٦ فى ١٩٥٢/٩/٣٠ ·

(١٥) محفظة ١٨٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١/٣ جـ١ ، وثيقة ٣٩٨ عام ١٩٥٢ ·

(١٦) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨/٣ جـ٣ ، وثائق من ١٢٨ الى ١٣٢ فى ١٩٥٥/٥/١٧ ·

(١٧) د· الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٩٢ ، ١٠٠ ·

(١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٨ ·

(١٩) محفظة ١٠٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٢٨١/٣ جـ١ ، وثيقة ٤ الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٧/٣/٣٠ ·

(٢٠) محفظة ١١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٤٦/٣ جـ٢ ، وثيقة ٧٩ ميزانية ١٩٥٣ ·

(٢١) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة الشئون البلديـــة والقروية ، وثيقة ٩ فى ١٩٥٢/١٠/٧ ·

(٢٢) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٥٤/٣ جـ١ ، وثيقة ٣ تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٥٣ ·

(٢٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٦ تقـــرير مجلس الادارة فى ١٩٥٤/١٢/٣١ ·

(٢٤) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ١٨٧/٣ جـ١ ، وثيقة ١٥١ تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٤ مقـــدم للجمعية العمومية فى ١٩٥٥/٣/٣١ ·

(٢٥) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ ·

(٢٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ـ ٣٧٨/٣ جـ١ ، وثيقة ١٣٨ فى ١٩٥٢/٩/٧ ·

(٢٧) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٧/٦/٢٤ ٠

(٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص٥٩ ٠

(٢٩) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٣ جـ١ وثيقة ١٥٧ ، ١٥٨ فى ١٩٥٣/١/١٤ ، وثيقة ١٦٧ الجمعية العمومية العادية فى ١٩٥٤/٣/٢٩ ٠

(٣٠) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ١٧٨ فى ١٩٥٤/١١/٩ ٠

(٣١) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ ٠

(٣٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢ (ب) ، ملف ١٨٢ ــ ٣/٣ جـ١ ، وثيقة ١٦٧ ، ١٨ ٠

(٣٣) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٢٣٩/٣ جـ٢ ، وثيقة ١٥٢ فى ١٩٥٢/١٠/١٨ ، وثيقة ١٥٤ ، ١٥٥ فى ١٩٢/١٠/٢١ ٠

(٣٤) محفظة ٣٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الشــئون البلدية والقروية ، وثيقة ٥ فى يوليو ١٩٥٢ ٠

(٣٥) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٥٤/٥ جـ١ ، وثيقة ١٢١ تقرير الحارس العام فى عام ١٩٥٧ ٠

(٣٦) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣٧٨/٣ جـ١ ، وثيقة ١٠٢ فى ١٩٥٧/٦/٢٤ ٠

(٣٧) د٠ الجريتلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٤٧ ٠

(٣٨) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ص ٦ ٠

(٣٩) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ ٠

(٤٠) د٠ محمد نصر الدين مهنا : مشكلة فلسطين والصراع الدولى ١٩٤٥ ــ ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار غريب للطباعة : ١٩٧٨ ، ص ٧٤ ، ٧٥ ٠

(٤١) مجلة اكتوبر ، عدد ٥٣٠ فى ١٩٨٦/١٢/٢١ ص ٥٤ ، مقال لعبد الحميد ابو بكر : هذه هى الاسرار الكاملة لملحمة مصر والقناة ٠

(٤٢) ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص٧٩ ·

(٤٣) صلاح بسيونى : مصر وازمة السويس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ ، ص٣٣ ·

(٤٤) سيرانيان ، ص ٢٦ ·

(٤٥) محفظة ١٣ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٤ فى ١٩٥٢/٩/١١ ·

(٤٦) د· الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص١٦٠ ، عبر القناة عام ١٩٥٥ نحو ٦٦٦ ١٤ سفينة تحمل ١١٥ مليون طن بضائع و٧٠ مليون طن من البترول ، انظر :
Pierre D'istria : Op. Cit., P .90.

(٤٧) د· محمد فخرى مكى : المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ·

(٤٨) مجلة اكتوبر عدد ٥٣٠ فى ١٩٨٦/١٢/٢١ ، ص ٥١ ــ ٥٣ مقال لعبد الحميد ابو بكر بعنوان : هذه الأسرار الكاملة للحمة مصر والقناة ، وانظر أيضا :
Russell Braddon : Suez, Splitting of a Nation. London, 1973, PP. 172 — 173.

البـــاب الخـــامس

مؤثرات الراســمالية الأجنبية فى مصر
١٩٣٧ ـ ١٩٥٧

الفصل الأول : المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثانى : تدمير الراسمالية الوطنية (بنك مصر)

الفصل الثالث : المؤثرات الثقافية

الفصل الأول

المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية

كان الأجانب يمثلون عنصرا نشطا ومسيطرا على الاقتصاد فى مصر ، رغم تأثر هذه السيطرة بتراجع الاستثمارات الأجنبية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية منذ تقرر الغاء نظام الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧ ، وقد استمر هذا التراجع طوال فترة الحرب العالمية الثانية خاصة بالنسبة للدول التى اشتركت فى الحرب ، فعلى سبيل المثال نجد ان مصر قطعت علاقتها مع دول المحور طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ وبالتالى وضعت الحراسة على أموال رعايا هذه الدول واعتقلت معظمهم(١) هذا من جانب ، ومن جانب آخر تم ترحيل عدد كبير من شباب دول الحلفاء خاصة الفرنسيين لاشتراكهم فى الحرب(٢) .

وما أن انتهت الحرب بفترة بسيطة حتى صدر قانون تنظيم الشركات المساهمة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ مما كان له كبير الأثر فى تراجع رؤوس الأموال الأجنبية وتناقص قيمتها .

ثم تلى ذلك قيام ثورة ١٩٥٢ وتوالى التشريعات الاجتماعية والاقتصادية بشكل حد من الوجود الأجنبى ورأسماله ، كما

أضعفت من قدرة ارباب الاعمال وملاك الأراضى والعقارات والأوراق المالية(٣) ، وكذلك الأحداث السياسية مثل اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وخروج القوات البريطانية حتى عام ١٩٥٦ ثم اعلان تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر وما ترتب عليه من مغادرة كثير من الأجانب لمصر ووضع أملاك رعايا دول العدوان تحت الحراسة ، ثم صدور قوانين التمصير عام ١٩٥٧ .

ومن الملاحظ أن كل فئة من الفئات الأجنبية فى مصر قد استهوتها أعمال معينة تتفق وما تحققه من أرباح دون اعتبار لتخصص معين ، وهذه الفئة كانت فئة تهدف الى جمع المال بكل السبل واسرعها ، بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وهى تتمثل فى معظم الأجانب الذين كانوا فى مصر ، وهى محور الدراسة لانها صاحبة رأس المال الأجنبى ، أما عن الفئة التى تتخصص فى أعمال معينة فهذه من شأنها أن تفيد البلاد ، ولم يكن من الأجانب فى هذا الشأن كثيرا ، بل على العكس من ذلك فلم يكن هذا النوع متوافرا الا فى بعض الوظائف وفى أضيق الحدود مثل الاطباء والمهندسين والمحامين أو ما شابه ذلك .

وعلى النقيض من ذلك وجد العديد من الأجانب يعملون فى وظائف لا صلة لهم بها على الاطلاق مثل « أولمبرج » الذى دخل شركة البيرة المساهمة بومنتى والاهرام بصفته خبيرا فى صناعة البيرة وهو بعيد عنها كل البعد(٤) ، وفى الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات بالقصير كان هناك الكثير من الموظفين الفنيين الايطاليين الذين يفتقرون الى هذه الوظائف ولا يعرفون عنها حتى القليل(٥) .

ومن أهم الأعمال التى استهوت الأجانب وقاموا باستثمار أموالهم فيها فى مصر الأعمال المالية والتجارية (فى البنوك وشركات المال والتأمين وشركات التجارة الداخلية والخارجية) وسوف نوضح ذلك من خلال بعض الأمثلة ، فقد كان للبريطانيين اثر كبير فى انشاء هذه الشركات مثل « اللفتانت كولونيل دبليم ماكينزى » و « جورج فريد بريك بورجودين » و « بيترو لكنسون »(٦) ، و « هنرى كريشنسكى » و « مركو ليفى » و « شارل ميبلى »(٧) ، و « ج . أ . كراد فورد »(٨) ، و «جوزبيى أوزير »(٩) .

كما برز فى هذه الأعمال كثير من الفرنسيين أمثال « لويس باروخ » و « ليون بيالويس » و « ابرامبنو يديد »(١٠) و « ايسات ج . مزراحى » و « ماكسى مزراحى » و « زينيه مولى (١١) و « شارل روجيه (١٢) ، أما عن الايطاليين فقد كان منهم اعداد لابأس بها فى مجال البنوك مثل « موريس موصيرى » و « فايكس ن . موصيرى » و « روبير موصيرى » و « مدنيز موصيرى »(١٣) و «كترين سيمونت شارلوت دريفوس » و « انجلو كارلو ميلى » و « ريشارد دريفس » و « بيير ويشار »(١٤) و « ايذيدور ا . ەوهين »(١٥) و « موريس ج . كوهين »(١٦) و « فيكتور كوهين » و « رايموندف . كوهين »(١٧) ، كما كان لليونانيين دور بارز فى الأعمال التجارية والمالية مثل « م . لاسكاريس »(١٨) و «انستاسى اكسينوس »(١٩) و « ديمترى زوتس »(٢٠) .

وبالاضافة الى ذلك ارتبطت جنسيات أخرى كثيرة بهذه الأعمال مثل « جورج اليمان » السويسرى(٢١) و « ازدينيك شميلهاوس » التشيكى(٢٢) و « فرنسيس تاجر » الفلسطينى و « الفريد كنانه » و « زيديه كنانه » و « شارل كنانه اللبنانيين(٢٣) .

كما اشترك عدد كبير من الأجانب في تأسيس شركات الأراضي الزراعية ، ويمكننا القول بشكل عام بأن الأجانب قد استطاعوا امتلاك أراض زراعية واسعة مستغلين في ذلك المواقف السياسية العامة خاصة في الفترة قبل عام ١٩٣٧ تاريخ الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر على نحو ما سبق بيانه ، ولقد تفوق الأجانب على المصريين بشأن تركيز الملكية الزراعية ، ففي عام ١٩٤٩ نجد أن متوسط ما يملكه المزارع المصرى كان ١٨٩ر١ فدان ، لم يضع حدا لسيطرة الجاليات والشركات الأجنبيةعلى الثروة الاقتصادية الزراعية الا عندما صدر قانون ١٩٥١ بتحريم ملكية الأراضى الزراعية على الأجانب عن طريق الشراء أو اية طريقة أخرى غير الارث(٢٤) .

والأجانب الذين استثمروا أموالهم فى المجال الزراعى كانوا كثيرين منهم « السير روبرت » و «جوزيف نابيير » و « جون كاميلين » و « هـ . م . أنتونى » و « هـ . ب سميث »(٢٥) و « جورج تريهاكى » و « ادوارد مورتى » الانجليزى(٢٦) و « ماكسيم » الفرنسى و « هنرى موصيرى » الايطالى(٢٧) .

وهناك مجموعة كبيرة من أصحاب المصانع الذين ساهموا فى اقامة الشركات الصناعية وكان منهم البريطانيان « جورج ليونارد ناكر » و « روبرت جاردين » اللذان لعبا دورا كبيرا فى تطوير صناعة السبك بالبلاد(٢٨) ، كما عمل كل من « جاك فوماردلى » و « رينيه بوديه » الفرنسيين على انشاء شركة لاستغلال الملح والبوتاس بمرسى مطروح ، وكذلك « موريسى ماهيو » البلجيكى و « ميشيل سنطاريللى » الايطالى بتطوير الصناعات الكيماوية فى مصر(٢٩) ، هذا فضلا عن أفراد اسرة « سباهى » السورية المكونة من « مصطفى طه

وعبد الحميد وبدرية ولطيفة سباهى » أصــحاب شــركة مبانى الصــناعية لخيوط الغزل والمنســوجات . والجــدير بالملاحظــة أن بعض افراد هذه الأســرة قد حصلوا على الجنســية المصرية مثل « مصطفى وبدرية سباهى »(٣٠) .

وبالاضافة الى ذلك فهناك الكثير من الأجانب الذين أنشأوا الشــركات المســاهمة ، ولم يتركوا مجالا من المجالات الاقتصادية المختلفة الا ونفذوا فى أعماقها ، فقد ظهر أثرهم فى مجال النقل والبناء والخدمات العامة والخاصة ... الخ .

كما أصــبح الأجانب مديرين للشــركات وأعضاء مجالس ادارة أمثـــال « أ . مايدر » مــدير بنك أيونيان ليمتد فــرع الاسكندرية(٣١) ، و « راؤول روسو » مدير مكتبة «هاشيت»(٣٢) و « دنكان روبرت ماكنتوش » مدير شــركة شــل البريطانية(٣٣) و « مسيو يابنج » رئيس شــركة الكروم والكحول المصـــرية و « نيقولا بيراكوس » نائب الرئيس وعضو مجلس ادارة الشركة المنتدب و « مسيو فيليب لاباس » و « مســيو بشـــارة معتوق » و « مسيو شارل روفيه » أعضاء مجلس ادارة الشركة(٣٤) وكل من « ت . ر . كول » و « جاك أ . مارسيلون » و « نيكتور أ . زرماتى » و « أوسكار تاجر ورينيه اسماعيلون » أعضاء مجلس ادارة شــركة أبو قير ليمتد الانجليزية(٣٥) و « جى دافزاك » رئس مجلس الادارة بشــركة الاســكندرية العقارية الفرنسية ، ومن أعضـــاء مجلس ادارة الشــركة الأجانب « مارسيل لينداينين جيرد »(٣٦) .

ليس هذا فحسب ، بل لقد بلغ الأمر أن يكون الأجنبى مديراً وعضــوا فى مجلس ادارة لأكثر من شــركة فى وقت واحد مثل رئيس جماعة المجريين التجاريين فى مصـــر الذى شـــارك فى انشــــاء « شــــركة ج . ب ميتشل آند كومبـــانى .and Co

«J.P. Mitchell وكان مديرا لشركة الاسكندرية للملاحة وعضو مجلس ادارة شـــركة الاســـكندرية للتأمين ، وشـــركة اتوبيس الاســـكندرية والشـــركة المســـاهمة المصرية « جانز Ganz» (٣٧) و « مسيو جورج اليمان » سويسرى الجنســـية كان فى أواخر عام ١٩٥٣ رئيس مجلس ادارة لكل من شـــركة توريد الكهـــرباء والثلج وشركة اسكندرية للتأمين على الحياة ونائب رئيس مجلس ادارة كل من شـــركة اســـكندرية للتأمين وشـــركة مصـــانع النحاس المصـــرية ، وعضـــو مجلس ادارة كل من البنك الأهلى المصـــرى والشـــركة المســـاهمة المصرية (كاريا) ؛ والعجيب أن مصلحة الشـــركات كانت تتساءل عما اذا كان هذا الأجنبى شـــــغل وظيفة عامة فى الدولة من درجة مدير عام فما فوق ســـابقا أو وقت رئاســـة وعضـــوية الشـــركات الســـابقة من عدمه(٣٨) ، وهذا يعنى أن العضـــوية لأكثر من شـــركة حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ كانت مباحة للأجـــانب طبقا لقانون تنظيم الشـــركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشـــرط الا يكون شاغلا لوظيفة حكومية .

وكذلك الأجنبى « الدوفيتالى Al Do Vitale» عضـــــو مجلس ادارة البنك الايطالى المصـــرى ، والقائم على تصـــفية شـــركة الزيوت المصـــرية « ايجولين »(٣٩) ، وأيضا بريطانى مدير شركة الغزل الأهلية المصرية ورئيس مجلس ادارة وعضـــو مجلس ادارة لشـــركة صـــباغة الاقمشـــة القطنية ليمتد وشركة جيمس للمبانى ليمتد والشـــركة المصـــرية لصناعة المنســـوجات وشـــركة ميتشـــر الصـــناعية ليمتد وشـــركة ما وراء البحار الصـــناعية ليمتد وشـــركة نيانزا لصـــناعة المنسوجات ليمتد ، والجدير بالذكر أن هذه الوظائف الكثيرة كانت فى وقت واحد بعد

قيام الثورة ، حيث ان هذا البريطانى كان يشغلها من ١٩٥٣ الى ١٩٥٥(٤٠) .

والجدير بالملاحظة أن الفئات التى ذكرت سـابقا جميعها أصـحاب رؤوس أموال أجنبية فى مصـر ، ويبقى من لا راسمال لديهم أو غير أصـحاب رؤوس الأموال الأجنبية وهم الموظفون وهؤلاء كانوا كثيرين ايضا ، حيث اسـتطاعت الجاليات الأجنبية أن تسـيطر على أغلب الوظائف الاقتصـادية للشـركات ، فلم يقل عدد موظفى الشـركات المسـاهمة من الأجانب فى المناصب الرئيسية عن ٥٠ — ٦٠٪ فى بعض الأحيان ، وكانوا يحصـلون على أجور ومرتبات لا تتناسب مع اجور ومرتبات المصريين(٤١) .

وهناك الكثير من الايطاليين أصـحاب الذوق الايطالى فى الاثاث والبناء والصناعات الزجاجية الذى ظل قائما حتى الحرب العالمية الثانية ، وهناك المديرون الايطـاليون والمسـتشارون البريطانيون والمهنوسـون الفرنسـيون ببراعاتهم يرتدون جميعا الطرابيش ، ويتحـركون تحركا واسـعا فى المجتمعات المصـرية الراقية ، وقد أحكموا علاقاتهم مع البرجوازية المصرية ، وأفادوا من مرتباتهم الكبيرة فى اقامة الحفلات(٤٢) . ومن أمثلة هؤلاء الموظفين الأجانب .. المهندسون .. وهم كثيرون خاصة فى المصـانع ومنهم « مستر ويكندن «Mr. Wrkendon» بريطـانى بمصـنع الطائرات وهو أستاذ تصـميمات ورسـومات بكلية الهندسـة جامعة فؤاد الأول(٤٣) ، وكذلك المهندسون الزراعيون مثل « ايميليو كالزولارى «Emilio Galzolari» مهندس زراعى ايطالى(٤٤) ودكتور « و . لورنس «Dr. W. Lawrence Balls» كبير الفنيين للقطن بوزارة الزراعة(٤٥) ، وهنـاك الكثير من الفنيين البريطانيين بوزارة الزراعة خاصـة فى مجال زراعة

القطن وتحسين أصنافه مثـــل (جيزة ٧)(٤٦) ، وكثير من المهندســـين فى فن الادارة ، ففى عام ١٩٥٣ حضـــر الى مصر عدد كبير من هؤلاء المهندســـين خاصة الامريكيين وعلى راســـهم « مايلز كوبلاند » بهـــدف تنظيم ادارات ومؤســـــسات الدولة المصرية(٤٧) .

والجدير بالذكر أن هؤلاء المهندســـين فى الغالب كانوا من جنســـية صـــاحب المصـــنع ، فمثـــلا مصـــنع بيـــلا ــ مصنع نســـيج الألياف ــ كان المهندســـون فيه من الايطاليين ، ومصـــنع بيار كان فنيوه من الفرنســـيين ، ورغم أن الحكومة كانت قد عقدت اتفاقا مع بعض أصـــحاب المصـــانع لتدريب المصـــريين ليحلوا محل الأجانب ، فان هؤلاء الأجـــانب كانوا يحرصـــون على الا يتركوا فرصـــة لأى مصـــرى ليستفيد منهم شيئا من الناحية الفنية(٤٨) .

وأكثر الوظائف المنتشـــرة فى جميع الشركات « المحامون » فلكل شـــركة محام وهو أجنبى فى الغالب مثل « م . صيدناوى س . باكوس «M. Sednaoui C. Bacos محامى فى بنك باركليز(٤٩) والوكيل المصـــفى لشـــركة الرهن العقارية المصـــرية ليمتد هو « توماس فردريك ســـتفن «Thomas Frederick Stevens ومحامى الشـــركة « البرت م . رومانو «Albert M. Romano (٥٠) ، « ريموند شميل «Raymon Schemeil محامى البنك الايطالى المصـــرى(٥١) ، « والبرت دلندا «Albert Delenda محـــامى الشـــركة الامبراطورية للصـــناعات الكيماوية (مصـــر)(٥٢) ، « ووليم هنرى لوكاس » وكان يعمل وكيل مفوض لشركة بهرند التجارية(٥٣) .

وأيضا من الوظائف الكثيرة فيجميع الشركات المساهمة — الاداريون — وكان على قمتهم دائما المدير العام الذي كان صاحب العمل غالبا وهو أجنبي في الغالب أو متمصر ، وتحت هذا المدير عدد من الموظفين بعضهم أجنبي وبعضهم متمصر ، وكانوا يتولون الأعمال الأساسية من الناحية المالية والإدارية ، وفي بعض المصانع كان يوجد بعض المصريين الذين كانوا يقومون ببعض حسابات المخازن والانتاج والأجور(٥٤) ، ومن هذه الوظائف على سبيل المثال — المحاسبين — وهؤلاء لا تخلو منهم شركة أو مصنع أو بنك أو غير ذلك من المؤسسات المختلفة ، مثل « الاخوة كوبر وشركاهم «Cooper Brothers & Co. المحاسبون القانونيون لشركة أبو قير ليمتد(٥٥) و « ف . ر . و . وودز «F.R.O. Woods محاسب قانوني لشركة أقطان كفرالزيات(٥٦) و « ج. سكوت سميث » و « ر . ف . مرخايت » المحاسبون في بنك موصيري .

وبالاضافة الى ذلك عمل الكثير من الأجانب في وظائف سكرتارية الشركات مثل « شارل مبتيلي » سكرتير بنك موصيري(٥٧) و « ج . ب . سميث «H.B. Smith سكرتير شركة أبو قير ليمتد(٥٨) .

وهناك العديد من الوظائف الأخرى في شركات المساهمة والمصالح المختلفة ، وقد شغلها الأجانب مثل المساعدين والمشرفين الذين كانوا يقومون باصلاح الخيوط وعلاج عيوب الأقمشة ومراقبة انتظام العمال ، وهذه الاعمال كان يقوم بها أجانب من السيدات خاصة في مصانع نسج الحرير ومعهم بعض المصريين ، وكذلك الميكانيكية ومساعدى الميكانيكية وهؤلاء كانوا من خريجي المدارس الصناعية وخريجي الفنون .

التطبيقية (قســـم النســـيج) ، وقد تولى المصريون هذه الاعمال بعد أن تقلص الأجانب عددا ونفوذا ــ بعد معاهدة ١٩٣٦ ومونترو ١٩٣٧ وخلال الحرب العالمية الثانية ــ أما عمال الانتاج فكانوا فى الغالب مصـــريين(٥٩) ، هذا بجانب موظفى مصـــلحة صندوق الدين(٦٠) ومصـــلحة الســـــكك الحديدية وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية(٦١) وشركة قناة السويس(٦٢) .

هذا فضـــلا عن وجود مجموعة العســـكريين البريطانيين فى مصـــر خاصـــة فى منطقة قناة السويس ، وقـــد ســـبقت الاشارة الى ذلك ، وخلاف ذلك فهناك العديد من الفئات الأجنبيـــة التى دخلت كل منها فى أعماق حرفة معينة من الحرف المختلفة فى مصـــر .

اضـــف الى ذلك المرأة الأجنبية وقد دخلت هى الأخرى فى كثير من المجالات الاقتصـــادية المختلفة ، فكانت منهن صـــاحبات رؤوس أموال ومؤسسات لكثير من الشـــركات المســـاهمة مثل « سلفاتور سلامه » حصلت على الجنســـية المصـــرية فى يوليـــو ١٩٣٩ وعملت رئيس مجلس ادارة من ٢٩ يولية ١٩٤٦ الى ٣١ اغسطس ١٩٤٩ ، وكانت عضو مجلس ادارة لكثير من الشركات بلغت حوالى تســـع شركات مساهمة ، وكذلك «ماكسى سلامه» الأخرى عضـــو مجلس ادارة لعديد من الشركات(٦٣) ، و « مدام اســـتر كوهين » عضـــو مجلس ادارة أكثر من شـــــركة منها شركة محلات الملكية الصـــغيرة(٦٤) ، وكذلك كلا من « بدرية ولطيفة ســـباهى « السوريتين شريكتان فى شـــركة ســـباهى الصـــناعية لخيوط الغزل والمنسوجات(٦٥) على نحو ما سبق .

كما عملت المرأة الأجنبية كموظفة فى الشـــركات والاعمال الحكومية والأعمال الحرة وغيرها حيث كانت محامية مثل «مالاتستا

Mes Malatesta محامية فى شــــركة سكونى فاكوم الامريكية(٦٦) « والسيدة كاديمينوس Mes Cademenos» محامية فى بنك ديمترى زوتس(٦٧) ، كما عملت المرأة الأجنبية طبيبة فى مصر ، فقد كانت كبيرة طبيبات وزارة المعارف انجليزية(٦٨) .

ولم يقتصـــر الأمر على هذه الفئات فحسب فقد قدمت الى البلاد أعداد كثيرة من الأجانب التى لا عمل لها وكانت تمثل ٤٤٪ تقريبا عام ١٩٣٧ من مجموع الأجانب(٦٩) انخفض بشـــدة الى ٥٪ تقريبا عام ١٩٤٧(٧٠) ويبدو أن انخفاض الأجانب الذين لا عمل لهم عام ١٩٤٧ كان بسبب الحرب الثانية حيث أن عددا كبيرا منهم غادر البلاد خاصـــة الشـــباب لاشـــتراكهم فى الحرب وبعضهم بسبب اشتداد الأزمة وعدم مقدرتهم على الاستمرار بدون عمل ، ويلاحظ ايضا ان الفئة التى لم يكن لها عمل كانت فقيرة للغاية ، وقد زاد عددها بمرور الوقت ،وأصـــبحوا أيدى عاطلة عالة على غيرهم ، فقد قدموا الى مصر وهم يحســـبون انها تفيض لهم لبنا وعســـلا ، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت سببا فى التخلص من جزء كبير منهم بل معظمهم .

ومما لاشـــك فيه أن كثرة أعداد هذه الفئة كانت سببا فى وجود طبقة اجنبية فقيرة فى مصر ، وقد تزداد بازدياد عددها فى الجالية الواحدة ، فرغم أن الجالية الانجليزية اتســـمت بالقوة والتميز والنفوذ فى مصـــر ، فان قلة قليلة من أفرادها كانت معدمة فقيرة ، ومن امثلة ذلك مطالبة أحدى السيدات الانجليزيات بالقاهرة اعفاءها من غرامة قدرها خمسين قرشا محكوم عليها بها من محكمة المخالفات بمصـــر بســـبب شـــــجارها مع أحد اصحاب الحناطير ، وان هذه السيدة لها ستة أطفال وفى حالة لا تســـمح لها بدفع الغرامة وتتكبد المشـــقة فى سبيل اطعام أطفالها الصـــغار(٧١) .

ومن شـــرائح المجتمع التى لا يمكن اغفالها فى مصـــر الطائفة اليهودية » وهذه الطائفة مكونة من مختلف الجنسيات الموجودة فى مصـــر قدر عددها فى عام ١٩٤٧ بحوالى ٦٥٫٦٣٩ نسمة ، ولم تدخل العائلات اليهودية ـ كطبيعة القوى الراسمالية الأجنبية وكأســـلوب عمل للجاليات الأجانبية والفئات المتمصرة فى منافسة بعضها البعض ، ولكنها كانت مكملة لبعضها مكونة فيما بينها ما يشـــبه (الكارتل) أو الاحتكار(٧٢) .

وبصـــفة عامة فلقد كانت أكثر الجاليات ارتباطا بالاستعمار هى الطائفة اليهودية التى ســـيطرت على منافذ الاستيراد ، وظلت تتحكم فيه بشـــكل يكاد يكون احتكاريا حتى عام ١٩٤٨ ، ولقد كانت النســـبة الأكبر من رأس المال اليهودى تستثمر فى شركات الاستغلال الزراعى والعقارى تليها شركات الحلج والغزل والنسج ثم شـــركات التأمين والبنوك ، كما يلاحظ بصـــفة عامة انتشـــار راس المال اليهودى فى أغلب الأنشـــطة الاقتصـــادية فى مصـــر حينذاك(٧٣) ، وقد ظهرت فى مصـــر عائلات يهودية عديدة كانت تعمل فى مجال المال والتجارة والســـمسرة مثل عائلة قطاوى وعائلة عاداة وعائلة عدس وغيرهم(٧٤) واســـرة سوارس وهذه الاســـرة بعضها يحمل الجنســـية الايطالية وبعضـــها يحمـــل الفرنسية(٧٥) .

وقدظهرت أســـماء يهودية عديدةعملت فى مختلف أوجه النشـــاط الاقتصادى فى مصـــر مثل أصـــلان ورينيه قطاوى وسيلم شالوم وهم متمصرون مســـاهمون فى شـــركة العامرية للأطيـــان الزراعية(٧٦) ، وكذلك اليهوديان « نيومان وكلينر » اصحاب مصنع نسيج وحياكة بالقاهرة(٧٧) ، ومدير مكتب شركة الكروم المصـــرية فرع القـــاهرة يهودى ايطالى له العـــديد من

المسـاويء والمشـاكل مع المصريين العاملين فى المكتب(٧٨) ، وارنسـت هراري وعائلته الذين يملكون ٥٣٪ من راسمال شركة الاسكندرية للغزل والنسـج البالغ ٧٠٠,٠٠٠ ج.م وابنه الدكتور « ابراهيم هرارى » مجام بالقاهرة كان يقوم بنشـاط مريب خاصـة فى العمـلات الأجنبية حيث كان يقوم بحملها وتهريبها للخارج، « وروفائيل ماركو ليفى » احد عملاء الشركة المذكورة غادر البلاد بسـبب العدوان الثلاثى على مصـر وفى ذمته نحو ٢٠,٠٠٠ ج . م للشـركة ، مما أوقع الضـرر بأصحاب الشركة الأجانب وبالاقتصاد المصرى ، وهناك أيضا اليهوديان « جوزيف واخيه موريس ليفى » اللذان ابعدا عن البلاد لنفس السـبب ، واليهوديان (بيجو هنرى » و « دافيد كوهين » من موظفى الشركة المذكورة ، وقد حلوا محل موظفين مصريين بتدبير من « ارنست هرارى » عضـو مجلس الادارة المنتدب للشـركة قبل العدوان الثلاثى(٧٩) .

اما المتمصرون وهم أجانب اصلا فقد استوطن معظمهم بمصر منذ فترة طويلة ، فقد زاد عددهم خلال فترة الدراسـة بسبب قوانين تنظيم الشركات التى صدرت لتفادى هذه القوانين خاصة القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقد كان لهؤلاء المتمصـرين رؤوس أموال ضـخمة فى كثير من الشـركات المسـاهمة مثل « فيكتور ا . عاداة » من أسـرة عاداة اليهودية ؛ مسـاهم فى الشـركة المصرية لصناعة وتصدير المنسوجات(٨٠) ، ومعظم افراد عائلة منشه مثل « موريس س . منشه ، وموريس م . منشه » وهي اسرة يهودية أيضا ، وكذلك « شارل بشيـري حنا وجوزيف س . لينادو » وجميعهم مساهمون فى تأسيس شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة(٨١) :

وهناك أيضا أسـرة قطاوى وهى أيضا يهودية ومنها « رينيه قطاوى » أحد مؤسسى شـركة التقطير المصـرية ، وقد ساهم فى تأسيس هذه الشـركة من المتمصـرين أيضا كل من « موسى ديش ونسيم حاييف وحبيب صوابا » ويبدو أنهم يهود أيضا(٨٢) ، ومن مؤسسى الشركة المصرية للمبانى الحديثة) الشـمس) المتمصـرين كل من « جورج زنانيرى وأندريـه بيطـار »(٨٣) ، وهناك أيضا أسرة مزراحى ومنها « ايزاك وماكسى مزراحى » ، وكذلك أسـرة كوهين ومنها « ريموند ومدام استر كوهين » وهى أسـرات يهودية وهم من مؤسسى محلات الملكة الصغيرة(٨٤) ، هذا فضـلا عن أسـرة شـيكوريل ومنها « سلفاتور وكليمان ورينيه والفيرا شيكوريل » وهى أسرة عريقة فى مصر(٨٥) ، وهناك العديد من الأسرات والأفراد الأجنبية المتمصرة .

هذا بخلاف العديد من الموظفين والعمال الأجانب الحاصلين على الجنسـية المصـرية ، والمتصفح لوثائق مصلحة الشركات يجد العديد والعديد من هؤلاء الأجانب المتمصـرين من مختلف الجنسيات يهودا وغير يهود فى مصر(٨٦) .

***

كانت للأجانب مصـالح اقتصـادية قوية فى البلاد فى شتى المجالات الزراعية والصـناعية والتجارية وكانوا بذلك يملكون ملكيات ، ونظرا لكبر حجم هذه الملكيات فى مختلف الأنشـطة فقد أثر ذلك على المجتمع المصـرى اجتماعيا واقتصاديا حيث أوجد فى الريف طبقة كبيرة محرومة تماما من الملكية عملوا كأجراء زراعيين تعرضـوا لاضـطهاد الأجانب الذين لم يكونوا أكثر من عصـابات لصوص منظمة(٨٧) .

ولم تكن هذه المســاوىء الاجتماعية حديثة أو وليدة هذه الفترة التى نحن بصـــدد دراســتها ، بل لقد ورثتها مصر منذ أمد بعيد ــ منذ بدأ النفوذ الأجنبى يســيطر على الاقتصـــاد المصـــرى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ــ وكان الفلاح أول من تأثر بالظروف الاجتماعية السيئة التى خلقها الوجود الأجنبى ، كما تأثر بذلك أيضا ملاك الأرض الذين أصبحوا مثقلين بالديون(٨٨) .

وقد كان المجتمع الأجنبى فى مصـــر مجتمعا معزولا له ثقافته وتقاليده ولغته بل صحافته وأشــعاره وفنونه واهتماماته الخاصـــة المتميزة عن ثقافة وتقاليد ولغة الشــعب المصـــرى ، وكان الأجانب متعددى الجنســيات ولكن متقاربين فى المستوى الاجتماعى والثقافى ، ومتعالين على الشــعب المصـــرى ، ولا تربطهم بمصـــر ســوى رابطة الاقامة حتى يســهل استغلال مصـــر والمصـــريين(٨٩) ، لهذا ظهرت عند المصـــرى عقدة الخوف من الأجنبى ، وهى العقدة التى أعطت لحياة المصـــرى مظهرا غير كريم(٩٠) ، كما أن الخوف والرهبة من أفراد الطبقات الارســتقراطية والأجانب تأصـــل فى نفوس أفراد الطبقـــات الفقيرة ، وذلك فى ظل الامتيازات الاجتمـــاعية التى كانت تحى الطبقات الارســتقراطية (البكوات)(٩١) ، وقد اســتمر هذا الحال حتى قيام ثورة ١٩٥٢ .

والى جانب ذلك نجد أن للشــركات المتعدة الجنسية داخل الدولة أثرا كبيرا ليس فقط على التنمية ، بل قد يكون أكثر أثرا على القيم الاجتماعية(٩٢) ، فقد نتج عن ذلك انحياز كبار موظفى الدولة المصـــريين الى الأجانب ، حيث رأى معظمهم أنه تجب مساعدة الجمعيات الخيرية الأجنبية بالتبرع لها بينما يوجد فى مصـــر

جمعيات خيرية أخري مصـــرية مثل جمعية رعاية الأطفال المصرية لم تجد من يساعدها(٩٣) .

وكان للأجانب ورؤوس أموالهم أثر كبير على الوضـــــع الإجتماعى فى مصـــر خاصـــة فى فترة ما قبل الثورة ، فقد شهدت فترة الحرب الثانية توســـعا شديدا فى عملية الهجرة من الريف ، فقد نتج عن نمو الأنشـــطة المختلفة المرتبطة بقوات الحلفاء فى مصـــر خلق فرص جديدة العمل فى المحافظاتت الكبرى ، خاصة في معبســكرات الانجليز في مدن القناة حيث تركزت معظم قوابت الحلفاء(٩٣) ، مما أدي الى تجويل اعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين الي فلاحين غير مهره من أجل خدمة وامداد جيش الحلفاء٩٥) .

وكان أكبر أثر للحرب الثانية بالنســـبة للطبقات الفقيرة والمتوســطة ازدياد جدة الغلاء ، حيث أخذت الاسعار في الارتفاع حتي عجزت الموارد المحدودة عن اللحاق بها ، واصــبحت الحياة عبئا يصعب إحتماله إذا استثنينا كبار ملاك الاراضي ، وأصحاب رؤوس الأموال وكبار الموظفين في الدولة ، كما أن الطبقة الوسطى لم تفد شيئا من ظروف الحرب ، اذ كانت الإرباح تنســـاب إلى جيوب الاغنياء وخزائن الأجانب(٩٦) ، مما أدي الى ظهور طبقة جديدة أطلق عليها « طبقة اغنياء الحرب » نتيجة دفع رشــاوى للمسئولين العســكريين الانجليز والامريكيين فى المعســـكرات او عن طريق الســرقة من المعســكرات بمســاعدة الحراس العســكريين الذين يأخذون نصــيبهم من الســـرقة مقــدما ، وأخذت هذه الطبقة تظهر وتتفاخر بعماراتها وخواتمها الذهبيـــة وملابســها الفاخرة بشــكل يستفذ مشاعر الفقراء الشرفاء(٩٧)، ومن اغنياء الحرب « غوبيه » الذى اصـــبح مليونيرا عن طريــق توريد خضـــر وفاكهة مغشوشة وفاســدة لمعســكرات الانجليز

فى التل الكبير(٩٨أ) ، وهذا يدل على ان هؤلاء الأجـانب كانوا لصوصا عاثـوا فى مصر على النصب والسرقة ، ويمكن القول بأن الاختلاط والمصاهرة بين الأجانب والمصريين ساهمت فى دفع الأثرياء نحو الصناعة التى كانوا مبتعدين انفسهم عنها متجهين الى الزراعة فقط .

وقد ارتبط الاقتصاد المصرى والفلاح المصرى ايضا بمحصول القطن ارتباطا وثيقا ، ولكن الرأسمالية الأجنبية سيطرت على هذا المحصول ، وجعلته المحصول الرئيسى فى مصر ، ففى خلال الحرب الثانية عملت انجلترا على خفض اسعار القطن بحجة ان رفع اسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من الباشوات وهذا التبرير آثار قلق هؤلاء الباشوات ، مما ادى الى بذر بذور الشقاق بين طبقات المجتمع المصرى واحداث مشكلة اجتماعية ، واتباع اسلوب المضاربة بالأراضى الزراعية ، فكان استئجار الأراضى الزراعية واعادة تأجيرها اكثر ربحا لكبار الملاك والأجانب معا(٩٩) ، الأمر الذى ادى الى تدهور الأوضاع الاجتماعية وحدوث مشاكل طبقية .

كما أن تدهور اسعار القطن وعدم تصديره خلال فترة الحرب ادى الى تكدس ملايين القناطير من القطن ، فى حين أنه كان يوجد ملايين العرايا فى مصر الذين تعوزهم الملابس المنسوجة من القطن أو غير القطن ، كما وجد الكثير من العمال العاطلين نتيجة لذلك(١٠٠) ، حيث ان فرص العمل التى أتاحتها الحرب فى معسكرات الانجليز لم تستوعب قدرا كبيرا من العمالة المصرية .

وبالرغم من ارتفاع الأسعار خلال فترة الحرب ، فان بعض اصحاب المصانع الأجانب خاصة اصحاب مصانع

النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة وعلى رأسهم الخواجة « بسو » وشركة سيارات ثورنيكروفت وشركة ترام القاهرة رفضوا زيادة غلاء المعيشة ، مما أدى الى اضراب عمال هذه المصانع(١٠١) ، وأدت عمليات اضراب العمال الى قيام كثير من الشركات الأجنبية بفصل أعداد كبيرة من عمالها ، ففى شركة الغزل الأهلية والشركة المصرية لصناعة المنسوجات بلغ عدد المفصولين نحو ٤٧٩ عاملا من مجموع عمال الشركتين البالغ ٧٢٢٣ عاملا ، وقد تدخلت وزارة الشئون الاجتماعية فوافقت كل من الشركتين على اعادتهم وصرف مستحقاتهم(١٠٢) .

وبمجرد انتهاء الحرب سرحت القوات المحاربة عمالها فعادت البطالة وقد اهتمت الحكومة بذلك وعملت على وضع تشريع يلزم الأجانب الذين يزاولون عملا بالبلاد بالحصول على ترخيص بالعمل بشروط وقيود معينة وانشاء مكاتب لتشغيل المتعطلين والعناية بالتدريب المهنى(١٠٣) .

وبالرغم من ذلك فهناك بعض الشركات الأجنبية التى عملت على حماية عمالها من الأمراض ، حيث وفرت لهم العديد من الخدمات الصحية والاجتماعية كتقديم الغذاء وانشاء مقاصف تقدم المأكولات لعمالها بسعر التكلفة ، وأنشأت لهم جمعيات تعاونية ، ومدنا مثل مدينة العمال بالمحلة الكبرى ومدينة العمال بكفر الدوار(١٠٤) ، وان كانت بعض الشركات قامت بمثل هذا العمل على سبيل الدعاية لها لأنها شركات أجنبية تعمل لصالحها قبل صالح العمال ، وعلى سبيل المثال ما انشأته شركة آبار الزيوت الانجليزية بالسويس فى فترة ما قبل الثورة من عيادات طبية ومستشفى للأمراض الصدرية بالسويس(١٠٥) ، كما قامت شركة شل المحدودة ببناء نحو ١١٤٠ مسكنا للعمال و ٧٨٠ للموظفين(١٠٦) .

وقد حاول أصحاب المصانع الأجانب القضاء على العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة فى القطاع الزراعى الى جانب القضاء على الطبقات الاجتماعية التى كانت موجودة وذلك باستخدام قوة الحكومة التى استخدمها رجال الصناعة الأجانب والتى نشأت عنها طبقتان هما طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال ورجال الصناعة الذين أثروا فى الحكومة باصدار قوانين تعمل على حماية مصالحهم دون أن يهتموا باصدار قوانين تعمل على حماية مصالح العمال ، وهذا أدى الى نشوب الخلاف أو الصراع بين العمال والادارة فى المصانع الأجنبية حول الأجور والعمل(١٠٧) ، ومن هذا يتضح أن هناك صراعا دائما بين طبقتين مهمتين فى المجتمع المصرى هما«الطبقتان»العليا والدنيا، وفى هذا نجد أن كبار الملاك مثلا كانوا يتخوفون من تعليم أولاد الفلاحين فهم يرون فى ذلك خطرا اجتماعيا ، فاتصال أولاد الفلاحين بفروع المعرفة المختلفة كفيل بأن ينمى فى أذهانهم حب المعرفة والتزود بها ، ومن ثم يتعرفون على الواقع الاجتماعى الذى يعيشون فيه ، مما يؤدى الى بذر بذور الثورة الاجتماعية فى نفوسهم(١٠٨) .

وهذا أمر طبيعى فاتصال العامة بالتعليموا لمعرفة وزيادة الثقافة فى البلاد خلال فترة الدراسة التى نحن بصددها ساهم فى خلق طبقة عمالية واعية ، ففى شركة ماركونى طالب عمالها عام ١٩٤٨ بتحديد ساعات العمل وتعديل المرتبات والمعاشات حيث هناك فرق شاسع بين مرتبات المصريين والانجليز فى هذه الشركة(١٠٩) ، كما طالب عمال مصنع غزل القطن عام ١٩٤٩ ببدل طبيعة عمل لتعرضهم لبعض الأمراض خاصة بمرض الدرن الرئوى(١١٠) المتسبب من زغب القطن واتربته .

وقد واجهت البلاد ازمة بطالة اخرى عام ١٩٥١ بعد الغاء معاهدة (١٩٣٦) واضطرار آلاف العمال المصريين الى الانسحاب من العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة قناة السويس ، وضعفت الحركة بالموانى ، وجاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فانتاب الذعر أصحاب رؤوس الأموال الأجانب واتجهوا الى تهريب اموالهم الى الخارج ، واضطرت الحكومة الى تقديم تعويضات مالية لأصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة ومساعدة المشردين من العمال ، وأدى ذلك الى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى البلاد(١١١) ، وزادت ساعات العطلات فى الشركات الأجنبية مما أدى الى عدم استقرار العمال فى معيشتهم لكثرة تعطلهم عن العمل ، الأمر الذى ترتب عليه تقدم العمال لمصلحة الشركات للعمل على حل مشاكلهم ، وعلى سبيل المثال حدث ذلك فى شركة الجوت المصرية(١١٢) .

وقد الزمت الحكومة اصحاب الأعمال الأجانب بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل لدى شركات التأمين ، ولما كانت الشركات ملكا لأجانب فى معظمها ، فقد اهتمت الحكومة عام ١٩٥٠ بتعويض العمال عن أمراض المهنة(١١٣) ، وفى عام ١٩٥٢ أهتمت الحكومة بحل منازعات العمال داخل مصانع الأجانب ، كما اهتمت بالنقابات العمالية(١١٤) .

اما عن اهتمامات حكومة الثورة بالعمال فقد انشأت لهم صندوقا للادخار وآخر للتأمين وذلك عام ١٩٥٥ ، وبدأ العمل والتطبيق اولا على عمال المؤسسات التى يوجد مركزها الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية فى أول أبريل ١٩٥٦ ، واعتبارا من أول يناير ١٩٥٧ تم التطبيق على عمال المؤسسات الموجودة بسائر انحاء الجمهورية(١١٥) .

كما أثرت الراسمالية الأجنبية على المرأة فى مصر ، ففى خلال فترة الحرب قامت المرأة بعمليات التوريد للسلطات البريطانية ، فمنهن من تاجرت فى الويسكى وربحت فى عام واحد ما ينوف على ثلاثين الف جنيه ، وأخرى وردت المواد الكاوية وقدر دخلها بحوالى ٢٥٠ جنيها شهريا .

وارتفع عدد العاملات أثناء الحرب وقدر ما استخدمه الحلفاء منهن فى عام ١٩٤٥ حوالى أربعة آلاف عاملة ، ارتفعت نسبة المشتغلات فى الخدمات الشخصية المتضمنة للعمل بالفنادق والبارات والأندية والتزين والتجميل والتسلية وغيرها من المهن التى ترتبط بالحرب خدمة للقوات المحاربة نظرا لهجرة عدد من الأجنبيات فى بداية الحرب ، وكان ذلك لرغبتهن فى الأجر فيتقاضين ثلث ما يحصل عليه العمال ، ولتمييز العاملات الأجنبيات عنهن فبينما يكون الأجر اليومى للعاملة المصرية ٨٨ مليما تحصل العاملة الأجنبية على ١٢٢ مليما يوميا(١١٦) ، وبذلك فان الحرب لم تكن نعمة على مصر كما تصور الكثيرون بالرغم مما عاد عليها من حركة اقتصادية فى كثير من المجالات فقد كانت الحرب سببا مباشرا فى بلورة الصراع الطبقى وذلك لازدياد فوارق الطبقات بين من يملكون ومن لا يملكون سواء بالنسبة للذكور أو الاناث ، علاوة على موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وحدة التضخم وانهاك المصانع وعدم قدرة الارض على الانتاج(١١٧) .

وفى عام ١٩٤٧ ارتفع عدد النساء العاملات فى مختلف الأنشطة حيث بلغ عدد العاملات فى الصناعات التحويلية حوالى ٥٥٧٨٥ عاملة و ٧٣٦٠٨ فى التجارة و ٢٥٣٨٤٧ فى الخدمات الشخصية و ٢٣٢٠٥ فى الخدمات الاجتماعية(١١٨) ،

ويتضح من هذه الأرقام أنه حدث تطور كبير بالنسبة لخروج المرأة المصرية الى العمل عما كانت عليه عام ١٩٣٧ .

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتى كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالأجانب « الأزياء العامة » وخصوصا لدى السيدات والفتيات ، فأصبحت الفتاة المصرية تخرج شبه متبرجة ، ووصل الأمر الى حد ظهورها على الشواطىء وفى الأندية العامة متشبهة بالمرأة الأجنبية فى مظهرها ، ليس هذا فحسب فقد ظهرت المرأة المصرية وهى برفقة جنود وضباط جيش الاحتلال وهى فى حالة منافية للآداب العامة(١١٩) ، وبهذا فقد أساء اختلاط المرأة المصرية وتشبهها بالأجنبية الى سمعتها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها الموروثة منذ زمن بعيد .

واذا كانت المرأة المصرية ظهرت بالمظهر السيىء فى تقليدها بالمرأة الأجنبية على نحو ما سبق ، فان المرأة المصرية أيضا اكتسبت جانبا نافعا لها من هذا الاختلاط ، حيث تشجعت وعملت فى كثير من المهن المختلفة ، فشاع تشغيلها كعاملة وكمستخدمة فى المصانع والمحال التجارية وغيرها .

وأخيرا لا يفوتنا أن ننوه فى ايجاز عن أثر الحرب الثانية على رعايا دول المحور فى مصر اجتماعيا ، فقد أدى وضع أموال الرعايا الايطاليين والالمان تحت الحراسة الى انهم اصبحوا فقراء فى مصر ، ولهذاصدر أمر عسكرى يقضى باعانتهم ، ولم تكن هذه الاعانة مصرية ، انما هى من نفس أموال الرعايا الايطاليين والالمان الموضوعة تحت الحراسة خاصة أموال الأغنياء منهم(١٢٠) ، حيث رأت الحكومة المصرية أن هذه الاعانة بدافع انسانى ، وذلك لعدم كفاية الأموال المرسلة من الحكومة الايطالية للمفوضية السويسرية التى كانت ترعى شئون

الايطاليين لاعانتهم ، ولهذا لم ترالحكومة المصرية مانعا من الصرف عليهم من أموالهم الموضـــوعة تحت الحراسة(١٢١) ، لأن الأوامر العســـكرية لم تكتف بوضـــع الأموال تحت الحراسة بل تعدى الأمر الى فصـــل الموظفين الايطاليين والالمان من وظائفهم(١٢٢) ، واصـــبح هؤلاء الرعايا بدون مرتبات ، ولم يتمتعوا بالحقوق التى كان يتمتع بها الأجانب الآخرين فى مصـــر حيث غياب حكوماتهم خلال فترة الحرب ، واختلاف المعاملة عما كانت عليه قبل الحرب .

هوامش الفصل الأول

(١) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٥٤ جـ ١ ، وثيقة ١١٣ ، ١١٤ فى ١٩٥٦/٦/١٣ .

(٢) د . عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٠ .

(٣) د . على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٨٩ جـ ١ ، وثيقة ٢٩٥ فى ١٩٥٢/١/١٣ .

(٥) محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٦٠ جـ ٢ ، وثيقة ١٤٨ فى ١٩٥٨/١/١٨ .

(٦) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقود تأسيس شركة النيل للتأمين وشركة شمال شرق أفريقيا التجارية .

(٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥/٢٠٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٢ .

(٨) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٧ جـ ١ ، وثيقة ٨٢ .

(٩) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٩٩ جـ ٣ ، وثيقة ١٤ .

(١٠) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شركة الكنتوار المصرى للصناعة والتجارة .

(١١) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٤٥ جـ ١ ، ترجمة الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٦/١/٣ .

(١٢) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/١٧ جـ ١ ، وثيقة ٨١ .

(١٣) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ١ ، وثيقة ٣٢ ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ جـ ١ ص ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٣٤ .

(١٤) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٣ جـ ٣ ، وثيقة ٧٢ .

(١٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد تأسيس بنك التسليف الزراعى المصرى .

(١٦) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ جـ ١ ، وثيقة ١٨٣ فى ١٩٥٥/٥/١٤ .

(١٧) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ جـ ١ ، ترجمة الوثيقة ٢٥٢ فى ١٩٥٦/١/٣ .

(١٨) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ جـ ١ ، وثيقة ٩٠ .

(١٩) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ٣ فى ١٩٤٩/٦/٢٠ عقد شركة سنترلوكومسيون الشرق للتجارة .

(٢٠) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة Bureau Central Assiout 1939 Vol. 1, controle 25011 Quitt 481 Assiout 53 — 18 Jan 1939.

(٢١) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩٦/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٦٢ ، ٨٦ .

(٢٢) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٣ .

(٢٣) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شركة شمال شرق أفريقيا التجارية .

(٢٤) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ٢٢٩ .
Report of the Directors and Balance Sheet for the Year ended 31st March 1939.

(٢٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٩/٦

(٢٦) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٤/٥ جـ ١ ، وثيقة ١١٣ ، ١١٤ فى ١٩٥٩/٦/١٣ .

(٢٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ .

(٢٨) عبد السلام عبد الحليم : الرأسمالية الصناعية ، ص ٣٢١ .

(٢٩) محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد شـــــركة تأسيس مرسى مطروح للملح

والبوتاس فى ١٩٤٦/١٠/٢٩ ، وعقد شـــركة تنمية الصـــناعات الكيماوية فى ١٩٤٦/٣/٢٠ .

(٣٠) محفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٣ جـ ١ ، وثيقة ٢٢٤ فى ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٣١) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937, Inscription, Assiout, , No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 00026 Quitt 1, Assiout 381, Meneh 602, 1 Mai 1937.

(٣٢) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٢٥/٢ جـ ١ ، وثيقة ٩٥ .

(٣٣) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة
1785/945 (Assiout 307 — 24/4/1945).

(٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٦٢ .

(٣٥) نفسه ، ص ١٠٨ .

(٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦١ .

(٣٧) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937. PP. 79 — 80.

(٣٨) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٩٥/٣ جـ ٢ ، وثيقة ٦٢ فى ١٩٥٣/١٢/٣١ ، وثيقة ٨٦ .

(٣٩) محفظة ١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٥/٣ د ١ ، ترجمة الوثيقة ١٢٣ فى ١٩٥٤/١/٢ .

(٤٠) محفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ —٥٨/٣ جـ ٣ ، ترجمة الوثيقة ٢٨ فى ١٩٥٥/١/١٤ .

(٤١) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(٤٢) جاك بيرك ، تعريب وتعليق ، خيرى حماد : العرب تاريخ ومستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٤٣) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، لجنة الموظفين الأجانب رقم ٢٠٣ — ٦٥/٢٨ ، وثيقة ٦ فى ١٩٥٠/١/٢٩ .

(٤٤) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399 Vol. 1. Controle 32530 Quitt 604 Assiout 21 — 16/3/1937.

(٤٥) محفظة ٥/ج محفوظات مجلس الوزراء — الوزارات ، نمرة دوسيه ١٥٠ — ١٧/٨ لجنة الموظفين الأجانب .

(٤٦) F.O. 407/221, J. 58/20/16, No. 29, No. 54. 31/5/1937, P. 98.

(٤٧) مايلز كوبلاند ، تعريب ، مروان خيرى : لعبة الأمم ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ فى ١٢٤ .

(٤٨) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص ٦٥ .

(٤٩) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة
Bureau Central 1937 Inscription Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672 Assiout 355, 20/4/1937.

(٥٠) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة
Controle 26651 Quitt 504 Assiout 61 — 21/5/1937.

(٥١) نفس المصدر ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة
Debet Assiout 48 — 4/1/1945.

(٥٢) نفس المصدر ، والمحفظة ، وثيقة
Debet Assiout 362 — 10/5/1945.

(٥٣) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ ج ١ ، ص ٦٩ فى ١٩٥١/٦/١٢ .

(٥٤) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٥٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31st March 1939.

(٥٦) محفظة ٦١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٥٤/١٢/١٠ ، وترجمة الوثيقة ٣١ فى ١٩٥٤/١٢/١٠ .

(٥٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٣/٥ ج ١ ، ص ٢٥ فى ١٩٥٦/٣/٣١ .

(٥٨) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة
Report of the Directos, Op. Vit.

(٥٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٦٠) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة ليون كبرازيان ، دولاب ٣٦٨ رف ٢ حفظة ٣٦٥٠ ملف ٤٤٠٣٤ ، وثيقة ٧٠ ، ٧١ فى ١٩٣٧/٣/٢٤ .

(٦١) نفس المصدر ، ملف خدمة البرتو كونساليز ، دولاب ٣٨٩ رف ١ حفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ ، وثيقة فى ١٩٤١/٤/٢٧ ، وملف خدمة مسيو كارلو سرى ، دولاب ٣٨٨ رف ٣ حفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وثيقة فى ١٩٤١/٢/١٦ .

(٦١) F.O. 407/222, J. 780/38/16, No. 91, No. 77, 10/3/1938, P. 171.

(٦٣) حفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٦/٣ ج ١ ، ص ٣٤ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٥ فى سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١ .

(٦٤) حفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٦٦ فى ١٩٥٦/٦/٧ .

(٦٥) حفظة ٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٨/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٢٤ فى ١٩٤٩/٨/٢٥ .

(٦٦) الشهر العقارى بأسيوط ، حفظة
Bureau Central, Assiout 1939, Vol, 1, Controle 3308 Quitt 450, Assiout 5 — 4/5/1939.

(٦٧) نفس المصدر ، والحفظة ، وثيقة
Controle 5011 Quitt 481, Assiout 53, 8/5/1939.

(٦٨) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

(٦٩) Poupulation Census of Egypt, 1937, Op. Cit., PP. 215 — 215.

جملة الأجانب عام ١٩٣٧ نحو ١٧٤،٩٣٨ وجملة ذوى الأعمال نحو ٩٨،٢٧٤ وجملة الذين لا عمل لهم ٧٦،٦٦٤ .

(٧٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، جملة الأجانب عام ١٩٤٧ نحو ١٣٧،٦١٠ ، وجملة ذوى الأعمال ١٢٠،٣٩٤ ، وجملة الذين لا عمل لهم ٧،٢١٦ .

(٧١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٧٢) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٧٣) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٧٤)د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٧٥) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢١٢ ، وكذلك : محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ بنك سوارس .

(٧٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٣/١٣ ، وثيقة ٣٤ .

(٧٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٧٨) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

(٧٩) محفظة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٩٥ فى ١٩٥٧/٧/١٣ .

(٨٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ عقد الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات .

(٨١) محفظة ٤٧ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية ، مرسوم ملكى بتأسيس شركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة فى ١٩٤٥/١٢/٣١ .

(٨٢) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤ عقد الشركة فى ١٩٤٩/١/٢٣ .

(٨٣) محفظة ١٠٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٧٨/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٨ ، ١٢٩ تقرير الفحص عن عام ١٩٥١ .

(٨٤) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٦٦ ، ٢٦٧ فى ١٩٥٦/٦/٧ .

(٨٥) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٧/٣ ج ٥ ، وثيقة ٨٣ ، ١٥٥ فى ١٩٥٧/٦/١٩ .

(٨٦) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات أرقام ٥٤ ملف ١٨٢ — ٢٨٤/٣ ج ١ ، وكذلك : محفظة ١٢٣ ملف ١٨٢ — ٥٢/٣ ج ١ ، محفظة ٢٩ ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ ج ٣ ، محفظة ٧٢ ملف ١٨٢ — ٤٠١/٣ ج ١ .

(٨٧) د . كمال المنوفى : المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٨) F.O. 407/223, J. 2044/1/16, No. 27, No. 553, 11/5/1939. P. 31.

(٨٩) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية ، ص ١١٠ ، انظر أيضا :
Thames and Hudson : Op. Cit., P. 170.

(٩٠) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٩١) مايلز كوبلاند : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٩٢) تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٩٣) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٩٤) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٩٥) Richmond : Op. Cit., P. 210.

(٩٦) آمال محمد كامل : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

٩٧) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الثانى ، ص ٧١ .

(٩٨) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ٦٧ .

(٩٩) د . محمد صابر عزب : المتغيرات الاجتماعية فى المجتمع المصرى خلال الحرب العالمية الثانية ، ص ٧٣ ، ٧٤ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٤ لسنة ١٩٨٧ .

(١٠٠) د . رفعت السعيد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

١٠١) الفت محمود فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، وانظر أيضا نوال عبد العزيز مهدى : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .

(١٠٢) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ فى ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٨٠ .

(١٠٣) د . رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢ ،

(١٠٦) د . جمال الدين سعيد : المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١٣١ .

(١٠٧) د . محمد عبد الله أبو على : المرجع السابق ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(١٠٨) د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(١٠٩) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ فى ١٩٤٨/١/٢١ .

(١١٠) محفظة ٢١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٣ فى ١٩٤٩/٣/٣١ .

(١١١) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(١١٢) محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٢٨٤ جـ ١ ، وثيقة ٢٣٤ ، ٢٣٥ فى ١٩٥٤/٨/٣١ .

(١١٣) محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

(١١٤) د . أنور سلامة : الحركة النقابية فى مصر ، ص ٦ .

(١١٥) محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(١١٦) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٦ .

(١١٧) د . محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

(١١٨) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة جـ ٢ ، ص ٣٨٦ .

(١١٩) د . محمد صابر عزب : المرجع السابق ، ص ٩٠ ، ٩٢ .

(١٢٠) محفظة ٥ هـ محفوظات مجلس الوزراء ، الوزارات ، مجموعة/خارجية ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٣/٧/٢٩ ، وانظر أيضا : المقطم ، عدد ١٦٠٥٠ فى ١٩٤١/١/٣ .

(١٢١) محفظة ٥ هـ محفوظات مجلس الوزراء ، وثيقة بدون رقم فى يوليو ١٩٤٣ ، وانظر أيضا : أنور السادات : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٢٢) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة المسيو كارلو سرى فى ١٦/ ١٩٤١/٢ ، دولاب ٣٨٨ رف ٣ محفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وملف خدمة البرتو كونساليز فى ١٩٤٢/٤/٢٧ ، دولاب ٣٨٩ رف ١ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ .

الفصـــل الثـــانى

تدمير الرأسمالية الوطنية (بنك مصر)

يعتبر بنك مصـــر رمز الصـــناعة الوطنية فى مصر منذ انشائه وحتى عام ١٩٣٩ بداية الحرب العالمية الثانية وحـــدوث الأزمة التى تعرض لها البنك ثم بدأت تدخل البنك انعناصـــر الأجنبية والاحتكارية ، وشـــاركت رؤوس الأموال الأجنبيـــة الراسمالية الوطنية داخل البنك(١) .

وقد عمل البنك على تقدم الصـــناعة المصـــرية عن طريق تقديم القروض الصـــناعية(٢) ، وجريا على عادة البنك فى الحرص على تمصـــير الاقتصـــاد القومى نجده خلال ١٩٣٧ حينما قررت شـــركة « صـــباغى برادفورد » بانجلترا اقامة مصـــنع لها فى مصـــر للصـــباغة والتبييض ، وآخر للغزل والنســـج الرفيـــع يتدخل لدى هذه الجماعة ويتفق معها على أن تقوم شـــركة براد فورد بانشـــاء شـــركة تقوم بالصباغة براسمال يبلغ ربع مليون جنيه ، يســـهم بنك مصـــر فيه بنسبة ٢٠٪ ، كما يقوم البنك بانشاء شـــركة مصـــرية للغزل والنســـج الرفيع برأسمال قدره ربع مليون جنيه تســـهم فيه شـــركة صباغى براد فورد بنسبة ٢٠٪ من رأسمال المال(٣) .

وارتفعت الايداعات فى البنك حتى بلغت ١٧ مليونا من الجنيهات عام ١٩٣٨ ، كما تعرض البنك وشركاته خلال فترة تطوره للاحتكارية الأجنبية التى أحاطت به من كل جانب ، ولكن البنك استطاع الصمود(٤) .

كما قام البنك بتعديل أغراضه فأصبح يقدم قروضا واعتمادات زراعية الى جانب الصناعية والتجارية(٥) ، وبذلك أدى خدمات كثيرة فى مجال تقديم القروض للمواطنين مضمونة بتأمينات عقارية الى أصحاب الأراضى فى كل أنحاء مصر(٦) .

وفى الوقت الذى كان الجهاز المصرفى الأجنبى فيه يقصر قروضه على الأجانب وقلة من المصريين ويتحكم فى أسعار القطن يغل يده عن التمويل متى شاء ويبسطها متى أراد متكاتفا فى ذلك مع شركات التصدير الأجنبية(٧) ، فكان يقوم باقراض تجار القطن مقابل فوائد قدرها ٩٪ سنويا ، ومع وطنية هذا البنك فانه لم يستغن عن الوظائف الأجنبية خاصة بعد الأزمة التى حدثت له وتولية حافظ عفيفى(٨) .

وبسبب النشاط الذى قام به البنك حيكت ضده المؤامرات حينما تعرض لأزمة حادة فى سبتمبر ١٩٣٩ بسبب عدم قدرته على الاستجابة لطلبات سحب الودائع ، فعندما كان « على ماهر » رئيسا للحكومة المصرية « وحسين سرى » وزيرا للمالية أوعز الانجليز للحكومة بأن تسحب كل ودائعها لدى بنك مصر ، وأن تسحب كل أموال صندوق التوفير البريدى الحكومى ، وحدث عجز فى السيولة النقدية لدى البنك(٩) ، اذ تبين من مراجعة حساباته أن العجز قدر بمبلغ ٤٨٤ر١٩١ر٤ ج.م(١٠) ، ولمواجهة مسحوبات المودعين لجأ البنك الى خط الدفاع الثانى المتمثل فى الأوراق المالية المملوكة له فحاول الاقتراض

بضـــمانها من البنك الأهلى المصـــرى (الذى كان يزاول بعض اختصاصات البنك المركزى فى ذلك الوقت وكانت له مكانة متميزة فى الســـوق وتحت ادارة انجليزية ((١١) .

وبالفعل تقدم بنك مصر الى البنك الأهلى يطلب قرضـــا فرفض البنك الأهلى رغم أن الضمانات المقدمة (أوراق مالية مختلفة الأنواع من بينها أوراق شركات بنك مصر التى تعد من أقوى ما يمكن تقديمه فى ذلك العهد ، وبذلك خالف البنك الأهلى أبســط مبادىء العرف المصـــرفى ، ولم يكن ذلك يستبعد والاســـتعمار يســـيطر على ســـياسته المالية ، فضـــلا عن تضامن وزير المالية المصـــــرى فى ذلك الوقت مع المحافظ الانجليزى على نحو ما ســـبق(١٢) .

ومن أســـباب هذا الرفض قيام بنك مصـــر بتمصـــير الشركة العقارية المصـــــرية عـــام ١٩٣٨ مساهمة منه فى انقاذ الثروة العقارية المصـــــرية ، كما تدخل لشـــــراء العديد من الملكيات العقارية التى كانت معروضـــة للبيع سدادا للديون(١٣) ، كما أن كثرة انشـــاء بنك مصر للشـــركات ومنافستها للشـــــركات الأجنبية ، وكان آخرها شـــركة مصر للمســــــتحضرات الطبية برأسمال ۰۰۰ر۱۰ جم(١٤) ، كان ذلك ســـببا فى هذا الرفض ، وفى ذلك يوضـــح البنك الأهلى أن بنك مصر أوقع نفسه فى هذه الأزمة بعد أن اتســـعت مشـــاريعه وشركاته فكان من الطبيعى أن تحدث الأزمة(١٥) ، مع أنه ليس من المنطقى ان يتسبب التوسع والازدهار فى أزمة مالية ، بل يجب أن يكون العكس من ذلك ، وبهذا اظهر البنك الأهلى فعلا مدى حقده على ما أبداه بنك مصر من نشـــاط .

كما يجب الا نتجاهل موقف محافظ البنك الأهلى « سير ادوارد كوك Sir Edward Cook» الانجليزى الذى انتهز الفرصة لصالحه للضغط على الحكومة لمد امتياز البنك الأهلى ومنحه سلطات البنك المركزى(١٦) ، وقال فى ذلك « حسين سرى » وزير المالية : ان مطلب البنك الأهلى أن يترك « طلعت حرب » بنك مصر(١٧) ، وبالفعل استدعى « حسين سرى » « طلعت حرب » وحدثه عن مركز البنك وشركاته وواجب الحكومة فى التدخل لمصلحة المساهمين وأصحاب الودائع ، وطلب اليه أن يتنحى عن ادارة البنك .

والواقع أن هذا المطلب كان مفاجأة لطلعت حرب ، فهو مؤسس البنك منذ ٢٠ عاما ، وهو الذى أنشأ شركاته وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعهدها من قبل ، فهو لم يكن يحسب أن الأمر يصل بالحكومة الى ان تعامله هذه المعاملة ، بل أن بعض الرعاية من جانب الحكومة للبنك يعاونه على تخطى محنته ، وبهذا وجد طلعت حرب نفسه بين أمرين ، اما أن يتمسك بمنصبه ، وفى هذه الحالة تقف الحكومة موقف الخصم منه ، خاصة وأن لها ودائع ضخمة ، فاذا فكرت فى نقلها الى بنك غيره عرضت سمعته لخطر ، واما أن يتنازل عن ادارة البنك الذى يعتبر حياة طلعت حرب ، ولكنه آثر التخلى عن ادارة البنك ابقاء على تاريخه وحل محله حافظ عفيفى ، كما تخلى « فؤاد سلطان عن مركزه بصفته عضوا منتدبا عن مجلس الادارة وحل محله « عبد المقصود أحمد »(١٨) .

وعن أزمة البنك يوضح عبد السلام عبد الحليم أن بنك مصر واجه خسارة قدرها ٢٫٧٥٧٫٤٤٣ جنيه ، وان وزارة المالية قدمت له مبلغ ١٫٥٣١٫٩٣٩ جنيه فى ٢ اكتوبر ١٩٣٩ سدد

فى ٣ ديسمبر ١٩٣٩ ـ كما اقترض البنك من البنك الأهلى فى عام ١٩٤٠ قروضـــا بلغت جملتها ١٫٩٤١٫٢٧٥ جنيه بعضــها بضـــمان أوراق مالية مما يملكه بنك مصـــر ، والبعض الآخـــر بضـــمان الحكومة ، وســـدد بنك مصـــر تلك المبالغ قبل ٣ يناير ١٩٤١ .

كما ذكر أن البنك الأهلى رفض اقراض بنك مصـــر لأن ذلك هو ما تمليه عليه مصـــلحته وعدم توفر الضـــــمان ومخاطرته بأمواله ، وعندما توافر الضـــمان الممثل فى الحكومة قـدم البنـك الأهلى القرض(١٩) .

وبهذا أعفى البنك الأهلى من المسئولية وحملها كاملة على بنك مصـــر ، مع أن الأزمة حدثت فى ســــبتمبر ١٩٣٩ فلو أن الحكومة والبنك الأهلى قدما المبالغ السابقة التى بلغ اجماليها ٤٫٤٧٣٫٢١٤ جنيه فى نفس تواريخها المذكورة لانفرجت الأزمة فى وقتها ، خاصـــــة ان هذا المبلغ يزيد على العجز الذى حدث فى بنك مصـــر وقدره ٤٫١٩١٫٤٨٤ جنيه(٢٠) ، كما أن تواريخ تقديم القروض المذكورة سابقة على تاريخ الدعم الذى قدم للبنك، والدليل على ذلك ، أنه فى ٢٣ مارس ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء تأجيل اجتماع الجمعية العمومية لبنك مصـــر حينما عرض وزير المالية ذلك بشأن تدخل الحكومة لدعم البنك حيث ان المسألة كانت أكبر من أن يعالجها قرار من الجمعية المذكورة(٢١) ، وفى ٤ يونية ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء اعلان ضـــمان الحكومة للودائع فى بنك مصـــر حتى توزيع أرباح عام ١٩٤١(٢٢) ، وفى يولية ١٩٤١ صـــدر القانون رقم ٤٠ بشأن دعم بنك مصر(٢٣) ، بمبلغ قدره ٢٫٢٥٧٫٤٤٣ جـم(٢٤) ، فكيف كانت قـــروض الحكومة والبنك الأهلى قبل ذلك التاريخ (٢ أكتوبر ١٩٣٩ و ١٩٤٠) ! وكيف

ســـدد بنك مصـــر هذه المبالغ قبل صدور قانون الدعم وهو مازال يعانى الأزمة ؟

ربما كان البنك الأهلى بنكا أجنبيا (بريطانى) فى رأسماله وادارته(٢٥) فكان لابد من رفضـــه اقراض بنك مصـــر حتى لا تقم له قائمة لأســـباب كثيرة ســـبق ذكرها ، وهى أسباب كافية لأن تجعل البنك الأهلى يرفض دعم بنك مصـــر ، ومن المعروف أن البنك الأهلى كان يحتفظ باحتياط نقدى ثابت وأســـهم وودائع اجبارية للبنوك التجارية(٢٦) فكان لزاما على البنك الأهلى تقديم القروض بضـــمان ما لديه من احتياط وأســـهم وودائع ، كما أن البنك الأهلى وقف بجانب بعض البنوك الأجنبية التى صادفتها أزمات مماثلة بالمســـاعدات التى أخرجتها من أزمتها(٢٧) .

أما عن بنـك مصـــر فـــلا ننكر مسـئوليته فى الأزمة ، اذ كان عليه أن يحتاط لنفســـه ، فقد أفرط فى عملية ســـحب الودائع ، وهذا ما لم يفعله غيره من البنوك الأجنبية ، والدليل على ذلك أنه لم تحدث أزمة لأى منها مثل بنك مصر خاصـــة أن جميع البنوك أجنبية ومصـــرية وقعت تحت تأثير أحداث الحرب التى أدت الى ســـحب الودائع من البنوك(٢٨) ، بما فى ذلك البنك الأهلى الذى تأثر بالحرب العالمية الثانية حينما ســـحبت الحكومتان المصـــرية والسودانية الأموال المودعة باسميهما فى البنك عام ١٩٣٩(٢٩) .

أما عن شـــروط الحكومة التى وضـــعتها لعلاج الأزمة ودعم البنك فقد تمثلت فى أن يحتفظ البنك بجزء مناســـب من موارده كأموال حرة لمواجهة طلبات المودعين وأن تشـــمل محفظة الأوراق المالية أوراقا مالية من الدرجة الأولى (المصرية والأجنبية)(٣٠) ،

وبذلك عملت الحكومة على جعل بنك مصر بنكا مختلطا (مصرى أجنبى) .

وكانت شروط الحكومة قاسية سواء المالية أو الادارية بما فى ذلك تصفية ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات ، وأن يعود البنك الى الأصول المصرفية بشأن الضمان الكافى للعمليات التى يعقدها ، وأقصاء طلعت حرب عن ادارة البنك وعدم القيام بمنشآت جديدة أو التوسع فى المنشآت القديمة(٣١) .

وبموجب قانون الدعم قدمت الحكومة مساعدة مالية للبنك فى مقابل أن ينشىء البنك ألف حصة تأسيس لا تعين لها قيمة وتسلم للحكومة وتكون ملكا خاصا لها ، وتشترك هذه الحصص فى توزيع الارباح(٣٢) ، وبذلك تحكمت الحكومة فى البنك واستفادت من أرباح هذه الحصص ، مع انه لم يحدث ذلك مع أى من البنوك الأجنبية .

وكان من جراء وفرة الأموال فى الحرب أن انتعش النشاط الاقتصادى للبلاد وكان للبنك نصيب وافر ، وأخذ يعمل على تصفية تدريجية للديون القديمة واستلزم ذلك بعض التضحية من جانبه وتصرف فى جزء كبير من الأملاك التى آلت اليه من مدينيه بما يربو على ٧٠٠٫٠٠٠ ج . م حتى عام ١٩٤٣ .

وفى أول سبتمبر ١٩٤٤ استرد البنك من الحكومة الالف حصة تأسيس بأن رد البنك للحكومة مبلغ ٢٫٢٥٧٫٤٤٣ ج . م وأصبحت حصص التأسيس ملكا خاصا للبنك وذلك بشروط منها :

ـ يستولى البنك على ربح هذه الحصص على أن يحبس هذا الربح فى احتياط خاص لاستهلاك قيمة الحصص بأكملها وقدرها ٢٥٧ر٤٤٣ر٢ ج ٠ م ٠

ـ يتعهد البنك بأن يحتفظ بهذه الحصص والا يتصرف فيها الا بعد اتمام استهلاك قيمتها بالطريقة الواردة فى الشرط السابق وبغير أن يستعمل البنك فى هذا الاستهلاك شيئا من احتياطياته الأخرى ٠

ـ تظل أحكام قانون دعم البنك سارية ومعمولا بها ٠

وبذلك استرد البنك مكانته الأدبية بعد ثلاث سنوات من تدخل الحكومة واستمر فى أعماله العادية وحقق لمساهميه أرباحا مجزية(٣٣) ، علما بأن البنك توقف عن سياسة الاستثمار الصناعى أو كاد فلم ينشىء فى السنوات التالية للأزمة وحتى منتصف الخمسينات الا شركة صناعية واحدة هى « شركة الحرير الصناعى » فى كفر الدوار عام ١٩٤٦(٣٤) ٠

ومن الملاحظ أن هذه الشروط كانت تحمل فى طياتها بذور سيطرة الرأسمالية الأجنبية على النشاط الاقتصادى المصرى بدليل استغلال البنك الأهلى لأزمة بنك مصر باعتباره ممثلا للنشاط الأجنبى فى الضغط على بنك مصر للحد من نشاطه المتزايد ، كما لا تعفى الحكومة المصرية من سلبيتها فى تركها صندوق التوفير الحكومى يسحب ودائعه رغم ما للصندوق من ودائع فى بنوك أخرى لم يقدم على سحبها ، وأيضا تدخلها المشروط لانفراج الأزمة ٠

وبذلك نجحت الراسـمالية الأجنبية فى وقف نشـاط بنك مصـر خاصـة فى التوسـع والتمصـير ،و من الطبيعى ان اثر هذا النجاح فى أحوال مصـر الاقتصـادية حيث أصبح الاقتصاد المصرى فى قبضة الأجانب .

وهكذا فان بنك مصـر أصـبح بعد الأزمة كبقية البنوك الأجنبية من حيث الفسـاد والفوضى التى شـملت عضـوية مجالس ادارات البنوك والشـركات قبل الثورة التى قضـت على كل هذا(٣٥) .

هوامش الفصل الثانى

(١) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) Charles Issawi : Egypt, An Economic, Op. Cit., P. 131.

ظهر اول مشروع صناعى لبنك مصر فى عام ١٩٢٢ ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى أنشأ عشر مؤسسات صناعية وتجارية كبيرة : انظر : شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٣) حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : بنك مصر بين الرأسمالية الوطنية والتحول الاشتراكى ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ، مؤسسة الأهرام الاقتصادى ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧ .

(٤) شهدى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٥) Charles Issawi : Op: Cit., P. 132.

(٦) الشهر العقارى بأسيوط ، حنفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، أحكام ورهونات ، مسجل رقم ٣١٣ فى ١٩٤٥/٤/٢٦ من بنك مصر فرع أسيوط الى رئيس محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية ، ووثيقة

Dossier No. 1581/217/B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945).

(٧) محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٨) الشهر العقارى بأسيوط ، حنفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، مسجل رقم ٣١٣ فى ١٩٤٥/٤/١٦ ،

Dossier No. 1581/217/B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945).

(٩) الوفد ، عدد ٢١٧ فى ١٩٨٨/٤/٢٨ ، مقال بقلم لمعى المطيعى بعنوان : هذا الرجل من مصر .

(١٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧٥ .

(١١) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(١٢) محمد رشدى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦ ، وانظر أيضا : الوفد ، العدد السابق ، نفس المقال .

(١٣) الأهرام ، عدد ٣٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/٢٠ ، مقال د . على عبد العزيز سليمان : نموذج للرأسمالية المصرية المحترمة .

(١٤) حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(١٥) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٦) F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 E, 14/8/1940. P. 120.

(١٧) الوفد ، العدد السابق ، نفس المقال .

(١٨) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(١٩) عبد السلام عبد الحليم عامر : المرجع السابق ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٩ .

(٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٧٥ ، وانظر ايضا : د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ٦٩ .

(٢١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ جلسة ٢٣ مارس ، وثيقة ٢ قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٣/٢٥ .

(٢٢) نفس المصدر ، محفظة من ٢ الى ٧ يونية ١٩٤١ ، جلسة ٧ يونية ، قرار مجلس الوزراء ، فى ١٩٤١/٦/٤ .

(٢٣) الاهرام ، عدد ٣٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/٢٠ ، مقال د . على عبد العزيز سليمان ، السابق ، وانظر أيضا : حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٢٤) د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢٥) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣/٢ ج ١ عقد تأسيس البنك الاهلى ، وانظر أيضا : د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٢٦) الاهرام ، عدد ١٨٦٩٥ فى ١٩٣٧/١/١١ ، عدد ١٨٧١٩ فى ٢/٤/ ١٩٣٧ ، وانظر أيضا : د . حسين فهمى ، د . على الجريتلى : البنك المركزى الجديد ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢٧) البنك الأهلى المصرى ١٨١٨ — ١٩٤٨ ، ص ٣٧ .

(٢٨) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٥ .

(٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٣٠) د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ، ص ١٧٤ ، وانظر أيضا : د . محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى خلال الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣١) الأهرام ، عدد ٣٧٠٨٤ فى ١٩٨٨/٦/١٠ ، مقال د . على عبد العزيز سليمان ، المرجع السابق ، وانظر أيضا : د . ابراهيم مختار : المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٢ .

(٣٣) نفســـــه .

(٣٤) الأهرام ، العدد السابق ، نفس المقال ، وانظر ايضا : حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٣٥) محفظة ١٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٧٥/٥ جا ، وثيقة ٢٨ ، ٢٩ .

الفصـــل الثـــالث

المؤثــرات الثقافيــة

تأثر التعليم بالظروف الاجتماعية والاقتصـــادية فى المجتمع المصـــرى ، ومن ثم كان لابد أن يهدف الى خدمة الانسان بمعنى ضرورة ارتباط التعليم بالحياة ، ومما لاشـــك فيه أن التعليم فى مصـــر قبل ثورة ١٩٥٢ كان مقصوراً على فئة قليلة من المجتمع قادرة على دفع تكاليفه ، وبعد الثورة تغيرت الصـــورة وأصبح التعليم مباحا والباب مفتوحا أمام الراغبين فى التعليم(١) ، حيث كان للمؤسســات الاقتصـــادية قاطبة وهى أجنبية فى معظمها أثر كبير فى أن يكون موظفوها من ذوى الثقافات لم يكن كفأ لها سوى فئة قليلة من أغنياء المجتمع والأجانب .

وكان لاتجاه الارســـاليات الأجنبية الى فتح المدارس فى مختلف أنحاء القطر المصـــرى أثر كبير فى حفز المصـــريين على انشـــاء الهيئات والجمعيات التى يكون التعليم من أهم أهدافها ، وبذلك أصـــبح التعليم ميدان معركة بين الاحتلال والقوى الأجنبية من جانب والقومية المصـــرية من جانب آخر ، ومن أمثلة هذه الجمعيات ، جمعية المســـاعى المشـــكورة فى شـــبين الكوم ، والعروة الوثقى بالأسكندرية ، واخوان ويصا بأسيوط ، وميخائيل

فلتس بصنبو ، وبسطا بك بسوهاج ، ورزق الله مشرقى ، وقلينى فهمى بمغاغة وغيرها(٢) .

ولما كانت الارساليات الأجنبية مظهرا من مظاهر الثقافة الأجنبية فى مصر فانها انتشرت انتشارا واسعا فى أماكن كثيرة من القطر المصرى ومنها الارسالية الأمريكية التى كانت أكثر انتشارا ، ففى القاهرة أدار الارسالية سكرتير عام الارساليات بمصر ويدعى « آرل آدجر » وهو دكتور فى اللاهوت والفلسفة ، كما كان للارساليات الامريكية فرع بأسيوط وكانت تتبع له مستشفى الامريكان بأسيوط وكان مدير المستشفى هو الدكتور « فرانك تشالمرز مكلانهن »(٣) .

وفى أسيوط أيضا تأسست ارسالية الاخوة البلموث بموجب تفويض م نمدارس الاخوة البلموث فى ١٤ مايو ١٩٤٧ ومعتمدة من القنصلية المصرية فى ٩ أكتوبر ١٩٤٧ وهى هيئة تابعة لولاية نيوجرسى بالولايات المتحدة الأمريكية(٤) ، وهكذا مارست الارساليات الامريكية أنشطة مختلفة فى مصر ، وكان أبرزها انتشارا مدارس ومستشفيات الارساليات فى مختلف أنحاء مصر .

وقد أثرت الثقافات الأجنبية على البيئة المصرية من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فكانت الشركات الأجنبية تستخدم اللغة الانجليزية أو الفرنسية فى معاملاتها ، وأصبح اتقان هاتين اللغتين مما يؤهل الالتحاق بوظائف هذه الشركات أو البنوك ، ذلك أن المراكز الرئيسية فى هذه المؤسسات كانت فى ايدى الأجانب نتيجة للتغلغل الاقتصادى الأجنبى فى مصر — او المصريين الذين يتقنون هذه اللغات وهؤلاء لا يمكن الا أن يكونوا من خريجى هذه المدارس الأجنبية وأصبحت هذه المراكز

محرمة على خريجى المدارس المصــرية وعلى الذين يتقنون اللغة العربية فقط على الرغم من أنها لغة البلاد القومية(٥) .

ليس هــذا فحسب بل ان الشركات الأجنبيــة أحجمت عن اســتخدام المصــريين فى جميــع ألوظائف وليس فقط المراكز الرئيســية ، ففى أية شــركة لا نجد أكثر من ٢٪ من موظفيها مصــريين ، وقد كان ذلك من اســباب ازمة خــريجى الكليات المصــرية الذين اعتمدوا على الوظائف الحكومية فقط لعدم قبولهم موظفين فى الشــركات الأجنبية بسبب عدم اجادة اللغـــات الأجنبية(٦) .

وقد أعطى ذلك أهمية للمدارس الأجنبية واقبالا من التلاميذ المصــريين عليها ، وقد كان كل ذلك مصــاحبا لتغلغل راس المال الاجنبى فى الاقتصــاد المصــرى وتحكمهم فى الســـوق المصرية وســيطرتهم على نواحى الاقتصــاد المختلفة فى الدولة ، لذلك نجد أن بورصــة العقود مثلا لغتها الرســمية هى اللغة الفرنسية والبنوك الرئيســية فى الدولة لغتها الرســمية هى الانجليزية والفرنســية ومكاتباتها مع الدولة بهاتين اللغتين مع أنها تعيش فى كنف دولة عربية(٧) ، فعلى ســبيل المثال البنك الأهلى المصــرى وهو بمثابة البنك المركزى للدولة كانت معظم وظائفه الرئيسية فى أيدى الانجليز ومحافظه انجليزى يعمل على خدمة اغراض انجلترا فى مصر ، لغة التعامل فيه (مكاتبات ومراسلات) باللغة الانجليزية(٨) .

ولم يكن البنك الأهلى وحده فقط الذى كان يتعامل باللغة الأجنبية فالكثير من البنوك الأخرى أجنبية فى معاملاتها ومكاتباتها ، فهناك الكثير من التعاقدات بين البنك التجارى الايطالى المصرى والعملاء باللغة الفرنسية(٩) .

وبالاضافة الى ذلك فهناك العديد من الشركات المختلفة مثل شركة سكرنى فاكوم للبترول كثير من مكاتباتها باللغة الأجنبية(١٠) . وكذلك شركة الكروم المصرية بأبى المطامير معظم موظفيها أجانب ، اللغة العربية فيها لا تتمتع بأى نصيب بدءا من مدير الشركة ومنتهيا بالقهوجى والبقال والفران جميعهم أجانب يونانيين تسود بينهم اللغة اليونانية وغير اليونانية(١١) .

وحتى التقارير السنوية التى كانت تصدرها الشركات الأجنبية فى مصر لتوضيح ميزانياتها وأرباحها وخسائرها ونتيجة عملها طوال العام كانت تصدر بلغات أجنبية ، وخير دليل على ذلك شركة أبو قير ليمتد شركة انجليزية فى المعاملات والمراسلات والتقارير التى كانت تصدر باللغة الانجليزية(١٢) .

ولم يكن هذا فحسب فلكى تظهر الشركات الانجليزية مدى سيادة اللغة الانجليزية فيها وفى المعاملات الأخرى التى يكون لها فيها بعض المعاملات فحينما كانت الحكومة المصرية تعلن عن انشاء طرق جديدة أو الحاجة الى توريد مهمات وأدوات لازمة كانت الشركات الانجليزية تعمل على نشر الاعلان بأكثر من لغة كالانجليزيةو الفرنسية بجانب اللغة العربية بحجة أن النشر بالعربية فقط يضيع عليها فرصة الدخول فى هذه العمليات(١٣) .

وخلال الفترة من بداية عام ١٩٣٧ الى ٩ يناير بلغ عدد الشركات المساهمة المصرية التى رخص فى انشائها حوالى ٤٧ شركة واغلب المؤسسين لها أجانب وتستعمل اللغات الأجنبية فى أعمالها(١٤) ، وكل ذلك أدلة توضح مدى سيادة اللغات الأجنبية على المؤسسات الاقتصاديةفى مصر ، وتأثير

الثقافات الأجنبية على الثقافة العربية والاقتصاد المصـــرى الذى تمت السيطرة عليه من خلال الثقافات الأجنبية .

والجدير بالذكر ان الأساتذة الأجانب ، وان بلغوا من العلم أســمى مكان ، فانهم كانوا يتخذون من مراكزهم الدائمة ـــ فى وظائفهم ســـواء فى دور العلم أو الجمعيات الثقافية أو المؤسسات الاقتصـــادية ـ وســـيلة لخدمة وطنهـــم وخـدمة بنيه المقيمين بمصـــر ، فقد عمل هؤلاء الأساتذة على الاهتمام بلغاتهم الأجنبية فقط دون أدنى اهتمام باللغة العربيـــة ، ممـــا أدى الى وجـــود تباين كبير فى الوان الثقافة ، الأمر الذى ادى الى اختلاف نظرة الطوائف وكيفية تفاهمها ، وكان لهذا الاختلاف أثره بين المتعلمين فى مـدارس الدولـة والمتعلمـين فى المـدارس الأجنبيـــة المنتشرة فى ارجاء البلاد(١٥) ، ولم يكن هذا فقط فالعملة المصـــرية نفسها ســـواء كانت الورقية أو الفضـــية تكتب باللغتين العـــربية والانجليزية .

وبهذا أصـــبح اتقان اللغات الأجنبية له قيمته فى بلد عربى ضـــاعت فيه اللغة العربية ، وكان ذلك بسبب تشـــجيع انشـــاء المدارس التى لم تندمج فى المحيط المصـــرى ولم تخدمه ، انمـــا نجحت فى خلق طبقة تتســـم بالارســـتقراطية فى ثقافتها الأجنبية ولا تستطيع أن تلتقى مع الشعب فى الثقافة والقيم الموروثة .

وكان ذلك متمشـــيا مع تغلغل النفوذ الســـياسى والثقافى والاقتصـــادى فى مصـــر وضعف حكام وحكومة مصـــر(١٦) ، لدرجة ان المصـــرى اصـــبح مقلدا للأجنبى فى الملابس والادوات والاحتياجات اليومية التى أصـــبحت رمز عبوديته لثقافة أجنبية مســـيطرة يمقتها وتعجبه فى الوقت نفسه(١٧) .

وكان للأجانب العديد من المدارس ودور الثقافة ، ولكل جالية مدارسها الخاصة بها ، فقد انتشرت المدارس الفرنسية والانجليزية والايطالية والامريكية واليونانية والالمانية، وتركزت في هذه المدارس الجنسيات التى تتبعها ، بينما لم يدخل الأجانب المدارس المصرية باستثناء اعداد قليلة منهم التحقت بمدارس التعليم العالى فى ذلك الوقت ، وبينما ابتعد الأجانب عن المدارس المصرية التحقت أعداد كبيرة من المصريين بالمدارس الأجنبية خاصة الفرنسية والانجليزية(١٨) ، وذلك لأن هاتين اللغتين هما لغتا التخاطب والتعامل والمكاتبات والمراسلات فى معظم المؤسسات الاقتصادية فى مصر .

وقد لعب الاستعمار دورا خطيرا فى الثقافة المصرية ، حيث كانت اللغة الأجنبية الزامية حتى فى المدارس الابتدائية ابتداء من الصف الأول الابتدائى ، كما كان يدرس التاريخ والجغرافيا باللغةالا نجليزية ابتداء من الصف الثالث الابتدئى ، وفى المدارس الثانوية كانت جميع العلوم تدرس بالانجليزية عدا اللغة العربية ، وفى ٨ مارس ١٩٣٩ اقترحت وزارة المعارف الغاء تعليم اللغة الأجنبية من المدارس الابتدائية جملة أو على الأقل الغاءها الى السنة الثالثة ، الا أنه شنت حملة ضد هذا الاقتراح من جريدة « الاجيبشيان جازيت » (التى تمثل الرأى الرسمى البريطانى فى مصر) وقد كان لذلك أثره فى اضعاف اللغة العربية عند كثير من الموظفين أنفسهم(١٩) .

ومع أن الحكومة المصرية أصدرت قانونا بفرض استخدام اللغة العربية فى مكاتبات الشركات المساهمة المصرية هو القانون رقم ٦١ لسنة١٩٤٢ فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ ليحتم على هذه المؤسسات أن تكون مراسلاتها ومعاملاتها باللغة العربية(٢٠)، فان العديد من المؤسسات الأجنبية لم تلتزم بذلك ، فعلى سبيل

المثال نجد ان البنك المصـــــرى الايطالى ظل يســـتخدم اللغـــة الفرنســـية فى مراســـــلاته وتعاقداته مع العملاء فى كثير من أنحاء مصـــــر حتى بعد صــــدور هذا القانون(٢١) ، وقد كان للحرب العالمية الثانية أثرها فى ذلك ، فيبدو أن الشـــركات الأجنبية اســـتغلت تلك الحرب كفرصـــة فلم تنفذ القانون الصادر من خلالها بدقة خاصـــة لأن الاســـتعمار كان مايزال مســـيطرا على البلاد والحكومة المصرية ضعيفة .

كما يبدو أن الشركات قد اهملتـه حتى عـام ١٩٤٧ حينما صـــدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المنظم للشـــركات المساهمة فى مصـــر ، وان كان هو الآخر لم ينفذ بدقة ايضا نظرا لتشجيع بعض الوزارات لهذه الشـــركات حيث أصبحوا تابعين لها عن طريق دخولهم اعضـــاء فى مجالس ادارتها دون أن يدفعوا قيمة هذه العضـــوية.

وقد اتســـمت الثقافة الأجنبية فى مصر بالتمسك بالمدرسين الأجانب الذين كانت تمنحهم الحكومة مرتبات مجزية تفوق مرتبات المصـــريين بكثير ، ففى أول أكتوبر ١٩٤٧ تم تجديد عقد الدكتورة « بريجيت شـــيفر » مديرة معهد الموســـيقى لمدة سنتين بمرتب ٣٥ جـ . م شـــهريا(٢٢) ، كما كان يجدد لمن أمضـــوا الســـن القانونية (٦٠ عاما) من الأجانب وبخاصـــة مدرسى اللغـــات الأجنبية(٢٣) وقد وجد الكثير من الأجـــانب فى وظائف مهمة فى التعليم فى مصر كمدرســـين فى الجامعة الامريكية وكلية البنات وغيرها(٢٤) .

وفى كلية الطيران الملكية بمصـــر تم الاتفاق مع « شـــركة برايتافيو . ل . Btitaviey L. على مد الكلية بمدرســـين أجانب لتدريس الطيران بشـــتى أنواعه ومجالاته ، على أن يتم

التعاقد فى موعد غايته ٣١ يناير ١٩٥٠ لمدة سنتين ، مع دفع مرتبات للمدرســـين وعددهم أربعة قدرها ٦٣٠٠ جنيه استراينى و ٦٪ للشـــركة المشـــار اليها من جملة المكافآت كعمولة لها تقدر بنحو (٣٧٨) مضـــافا الى هذا المبلغ مصاريف السـفر والانتقالات وقدرها (٢٠٠) فيكون الاجمالى ٦٨٧٨ شهريا(٢٥) .

ومن الانجليزيات كانت كبيرة طبيبات وزارة المعارف ، ومن الفرنســـيين كان المسيو « ريبون » مستشارا فنيا لمراقبة الفنون الجميلة وغير ذلك كثير(٢٦) .

وكانت نظرة الرأســـمالية الأجنبيـــة فى مصر الى التعـــليم الصــــــناعى على أساس توفير أيد عاملة ذات دراية فنية قبل كل شىء، لذا كان اهمال الجوانب الثقافية فى التعليم الفنى بصفة عامة والتعليم الصـــناعى بصـــفة خاصـــــة ، كما نما التعليم الصـــناعى ومهارات التدريب مع النمو المتنائر للصـــناعة الحديثة فى النظام الرأســمالى وخضـــــوع الخريجين لمطالب العرض والطلب ، خاصة خلال فترة الحرب الثانية وحاجة الأجانب الى هؤلاء الخريجين للعمل بشـركاتهم الصـــناعية بمختلف انواعها ، وكانت المواد التى تدرس فى المدارس الصـــناعية تمثل العديد من الصـــناعات المختلفة مثل التجارة والنقش والســـجاد والكليم والســـمكرة والأحذية والتريكو والفرش والنسيج اليدوى والطباعة والتركيبات الكهربائية وغيرها(٢٧) .

ونظرا لاتســـاع نطاق تعليم صـــناعة التريكـو بمدارس الصـــناعات الأولية ولحاجة تلك المدارس الى من يشـــرف على تعليم هذه المادة التى استأثر بها الأجانب ، رأت وزارة المعارف كى تنمو صـــناعة حديثة بين المصـــريين وباشراف مصـــريين أن تعين مشـــــرفين لمادة التريكو لمدارس الصـــناعات الأوليـــة

والملاجىء(٢٨) ، ويبدو أن بداية الحرب أدت الى اهتمام وزارة المعارف بتخريج صناع مادة التريكو خاصة مع انقطاع الوارد من هذه الصناعة .

وعن الحالة التعليمية للأجانب فى مصر ، فالغالبية العظمى منهم كانوا من المتعلمين رجالا ونساء ، وترتفع نسبة التعليم عند الذكور عن الاناث فى معظم الأحيان ، وحتى بداية فترة الدراسة (١٩٣٧) كانت أعلى نسبة للمتعلمين فى الجالية البلجيكية تليها الايطالية ثم البريطانية فاليونانية فالفرنسية : أما بقية الجاليات فهى الأخرى لم تكن أقل تعلما من سابقاتها وما ينطبق على الرجال من هذه الجاليات ينطبق أيضا على النساء .

ويستمر ارتفاع نسبة التعليم عند الأجانب وانخفاضها عند المصريين ، فى الفترة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧ بلغت نسبة المتعلمين من الأجانب عموما فى مصر من الرجال والنساء ٨٠٩ فى الالف وغير المتعلمين ١٩١ فى الألف وعند المصريين تزداد نسبة انخفاض المتعلمين حتى وصلت الى ٨٢٢ فى الألف أيضا للرجال والنساء(٢٩) .

والأرقام التالية تبين الحالة العلمية للمصريين والأجانب عام ١٩٤٧ فقد بلغت جملة الأميين من المصريين نحو ٢٠٠٥٧ر٨٨٢ر٢ مقابل ١٦٤٠٩ للأجانب ، أما عن المتعلمين فقد كانت : (ملمون بالقراءة والكتابة ٥٦٠ر٠٩٠ر٣ مصريين و ٩٩٢٥٨ أجانب ، شهادات أقل من متوسطة ١٩٥٦٣٧ مصريين و ٣٢٦٠ أجانب ، وشهادات متوسطة ١٠٩٥١٣ مصريين و ٢٩١٧ أجانب وكانت جملة الشهادات العالية سواء فى الدين أو الآداب والحقوق والتجارة أو العلوم والطب والهندسة والزراعة أو العالية الفنية أو الخصوصية أو العالية من الخارج حوالى

٥٤٠٦٤ مصـــريين و ٢٨٦٩٩ أجانب) ، وفى كل الأحوال كانت جملة المتعلمين من الرجال أعلى من جملة المتعلمات من النســـاء ســـواء عند المصـــريين أو الأجانب(٣٠) ، والجدير بالملاحظة فى هذه الحالة أن جملة المتعلمين من المصـــريين تزيد كثيرا على جملة المتعلمين من الأجانب ؛ وان انخفضت نســبة المصـــريين عن نسبة الأجانب ، وذلك لأن الأجـــانب أقلية فى البلاد ، ومع هذا فان الســـيطرة الاقتصـــادية والســـياسية والاجتماعية والثقافية فى مصـــر كانت دائما للأجانب .

وهناك دراسة ميدانية « لمورو بيرجر «Morroe Berger» عام ١٩٥٠ عن المســـتوى العلمى للنســـاء والرجال فى مصـــر بصـــفة عامة تبين أنه من بين الاناث ١٣٪ أميات و ٤١٪ قد اتممن المرحلة الابتدائية و ٣٧٪ قد أكملن المرحلة الثانوية و ٩٪ قد نلن شـــهادة جامعية فأعلى ، والنمو غير عادى فى تعليم الاناث ؛ أما الرجال فقد نالوا حظا أوفر من التعليم عن النســـاء فنسبة ٢٤٪ من الآباء أمية و ٢٣٪ أتموا التعليم الابتدائى و ٢٣٪ أتموا المرحلة الثانوية و ٣٠٪ نالوا تعليما جامعيا(٣١) ، والواقع أن « بيرجر » لم يفصـــل بين المصـــريين والأجانب بالنسبة النســـب المذكورة انما ذكرها جملة واحدة .

وكان لزيادة نســـبة التعليم بين الأجانب على المصـــريين أثره فى شـــعور الأجانب بأنهم يعيشـــون بين قوم يقلون عنهم فى الثقافة والخبرة والتدريب ، ولم يمتزجوا بالمصـــريين ، فبينما امتزج المهاجرون العرب والأفريقيون مع ســـكان البلاد وخاصة المســـلمين منهم عاش الأوربيون بمعزل عن الحياة المصـــرية ، ولم يقبلوا على الاندماج فى المصـــريين أو مصـــاهرتهم الا فى حدود ضـــيقة(٣٢) ، وان هذا يدل على تعالى الأوربيين وتعاظمهم على المصـــريين علما بأنهم يعيشـــون من خيرات بلادهم .

وثمة ملاحظة ان التعليم والثقافة الأجنبية كان لها اثر كبير جدا على المصريين وخاصة السيدات اللاتى التحقن بانواع التعليم المختلفة ، فقد أدى ذلك الى ظهور عادات غير مستحبة فى المجتمع المصرى كالاختلاط والتدخين والرقص الأجنبى واتباع العادات الأوربية مثل ظهور المرأة المثقفة فى الحفلات ، وبالطبع فان ذلك الانتشار الهائل لم يتمسك به الا نساء الطبقات الراقية .

واذا كانت الثقافة الأجنبية قد اثرت على المراة المصرية بالسفور والعادات غير المستحبة ، فانها عادت عليها أيضا بجانب حميد وطيب ، حيث شغلت المراة المصرية الكثير من الوظائف والأعمال المختلفة ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد اتاح التعليم للمراة المصرية أن تحل محل الأجنبية ، وقد ساعد على ذلك انشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، ولما أثبتت المراة المصرية نجاحها فى العمل تقدمت واحتلت بعض مواقع العمل المختلفة ، فحينما حلت ادارة خدمة الدين المصرى مكان صندوق الدين فى أغسطس ١٩٤٠ الحقت المراة المصرية بها وحلت محل أجنبى او اجنبية ، خاصة فى قسم الشطب ، كما عينتها المحاكم الشرعية ناظرة على الوقف ، ووظفت أيضا بالسفارات الاجنبية(٣٣) .

ويبدو مما سبق ان الحالة العلمية فى مصر كانت سيئة فى ظل الوجود الأجنبى واستخدام النفوذ الاحتكارى للثقافة الأجنبية ، وعلى الأخص خلال الفترة من بداية الدراسة ١٩٣٧ الى قيام الثورة عام ١٩٥٢ ، ولكن لا نستطيع أن نجزم بأن الأمر كان هكذا مائة فى المائة ، بل هناك بعض الجوانب التى اثرت على المجتمع المصرى بطريقة ايجابية أفادت المجتمع سواء

بطريقة مباشـــرة أو غير مباشـــرة ، وهناك أدلة عديدة توضـــح ذلك ، فعلى ســـبيل المثال أنه فى بداية عام ١٩٤٤ قدم « المسيو أبرامينوس برشـــيلون » من ذوى الأملاك بمدينة الاسكندرية هبة قدرها ١٠٠٠ ج . م لكلية الآداب جامعـــة فاروق الأول على أن ينفق ريعها كل عامين مكافأة لمن يكتب أحســـن دراســـة لموضوع من موضـــوعات آداب اللغة العربية(٣٤) ، وبهذا يتضـــح مدى تشـــجيع هذا الأجنبى للبحث والدراســـة خاصـــة فى آداب اللغة العربية التى عمل الاســـتعمار على اضعافها كما ســـبقت الاشـــارة .

وفى عام ١٩٤٦ ســـاهم خمســـة بريطانيون مع اثنين من المصـــريين فى انشـــاء المعهد البريطانى للهندســـة الفنية (مصر) فى شـــكل شـــركة مســـاهمة مصرية هدفها انشـــاء المدارس واستثمارها وانشـــاء المكتبات والمطابع ودور النشـــر ومصانع ومحلات لبيع المطبوعات وجميع أنواع الآلات والأجهزة المتصـــلة بذلك ، وانشـــاء المعاهد الثقافية فى مصـــر وخارجها ، وقد تأسس المعهد برأســـمال ١٥٠٠٠ ج . م(٣٥) ، وفى هذا ايضا نجد أن مســـاهمة الأجانب فى انشـــاء المدارس وان كان بهدف المنفعة الخاصـــة فى المقام الأول لما يعود عليهم من أرباح فى هذه المقاولات ، الا ان ذلك ســـاهم فى انشـــاء المدارس وتوسعها وكان هذا من شأنه رفع قدر التعليم فى مصـــر والعناية به وتطوير المبانى الخاصة به .

كما تقدمت بعض الشـــركات المســـاهمة المصـــرية بالتبرع لدور العلم لرفع المســـتوى العلمى ، وعلى ســـبيل المثال تقدمت كل من شـــركة مصـــر للغزل والنســـج بكفر الدوار ، وشـــركة الملح والصـــودا المصـــرية عام ١٩٥٠ بالتبرع لكلية الطب جامعة

فاروق الأول فرع الأشـــعة لفحص الصـــدر الملحق بقسم التغذية بالكلية ، وذلك لتشـــجيع العلم والبحث بالقســـم المذكور ، وكانت قيمة التبرع ٦٠٠ ج . م من الشـــركة الاولى و ٢٠٠ ج . م من الشـــركة الثانية(٣٦) ، وان كانت هذه الشـــركات تبرعت بدافع الدعاية والشـــهرة ، فانه وســـيلة من الوســـائل التى تساهم فى دعم التعليم والعلم .

وفى ١٣ ابريل ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على قبول الهبة المقدمة من شـــركة وادى كوم امبو التى قدرت بســـبعة افدنة لبناء مدرســـة زراعية متوســـطة عليها ومحطـــة كاملة البناء والمعدات لتربية الدواجن والارانب والنحل ودودة القز(٣٧) ، وهى أيضا شـــركة أجنبية احتكارية وســـبق معرفة ذلك خاصـــة فى احتكار قصـــب الســـكر فى كوم امبو واســـتغلال المزارعين فى ذلك ، وهذا يعنى أن الشـــركة لم تتقدم بهذه الهبة بوازع وطنى منها انما هو من قبيل التظاهر والتفاخر والمنفعة الشـــخصية ، كما أنه ســـوف يعود عليها من بناء المدرســـة أضـــعاف ما قدمته من هبة فهى لن تضـــار ، ومع ذلك فلا بأس من ذلك فســـوف يعود ايضا على التعليم فى مصر وهو فائدة للطرفين .

وفى عام ١٩٥٤ أنشىء فى مصـــر مركز الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى كثمرة من ثمار برنامج المعونة الفنية لهيئة العمل الدولية (على أن تقدم مصـــر الموظفين الفنيين والكتابيين للمركز ، ويشـــترك مكتب العمل الدولى والحكومة المصـــرية فى الاشـــراف عليه فى بداية الأمر ، ثم تتولى الحكومة المصـــرية مسئوليته بعد ذلك) ، وتقوم مصـــر بارســـال بعض المصـــريين الى بعثات فى الخارج لرفع مســـتواهم الفنى والعـــلمى(٣٨) . ولم تكن الحكومة فقط التى قامت بارســـال البعثات فهناك ايضا بعض الشـــركات والبنوك التى ارســـلت بعثات الى الخارج مثل البنك

الايطالى المصــــرى الذى ارســـل موظفين مصـــريين فى بعثات تدريبية لايطاليا للتدريب على النظام المصـــرفى الحديث حيث أن هؤلاء الموظفين يشــــغلون مراكز ذات أهمية فى البنك(٣٩) ، ويبدو ان البنك قام بارســـال هذه البعثات عندما اجبر على تمصـــير وظنيه فحتى يســـتطيع المصـــريون مســـايرة اعمال البنك قام بارسال هذه البعثات .

ولم تقض الثورة على التعليم الأجنبى فى مصـــر نهائيا أو تحد منه فقد اســـتمرت المدارس الأجنبية فى مصـــر خلال الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٧ ، انما ما فعلته حكومة الثورة هو زيادة اعداد التلاميذ المصـــريين فى هذه المدارس وان كانوا لم يتساووا مع التلاميذ الأجانب ، والاحصـــائية الآتية تبين عدد المدارس الأجنبية فى مصـــر وعدد التلاميذ المصـــريين والأجانب فيها خلال العام الدراسى ١٩٥٥/١٩٥٦ قبل العدوان الثلاثى على مصر .

الجنسية	عدد المدارس	التلاميذ المصريون	التلاميذ الأجانب	النسبة ٪ مصريون	النسبة ٪ اجانب
مدارس فرنسية	١٥٦	٤٧١١٤	٩٩٠٣	٨٢ر٦	١٧ر٤
مدارس ايطالية	٢٦	٥٦٣٦	٣١٣١	٦٤ر٣	٣٥ر٧
مدارس أمريكية	٢١	٦٦٥١	٢٩٦	٩٥ر٧	٤ر٣
مدارس انجليزية	٢٨	٦٠٣٨	٣٢٠٢	٦٥ر٣	٣٤ر٧
مدارس يونانية	٤٤	١٧٦١	٩٢٥٤	١٦ر٠	٨٤ر٠
مدارس اخرى	٩	٢٣٠٩	٨٢٨	٧٣ر٦	٢٦ر٥
الجمـــلة	٢٨٤	٦٩٥٠٩	٢٦٦١٤	٥٧ر٧	٤٢ر٣

المصدر : جرس سلامة : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

يلاحظ من الجـدول ارتفـاع عدد التلاميـذ المصريين على الأجانب فى جميع المدارس الأجنبية عدا اليونانية منها وهذا يعنى اتاحة الفرصـــة أمام التلاميذ المصـــريين بدخولهم المدارس الأجنبية خلال فترة الثورة ، كما يلاحظ ان عدد المدارس الفرنسية أكثر من عدد المدارس الأجنبية الأخرى ، حيث تصـل نسبتها الى حوالى ٥٤ر٩٪ من اجمالى المدارس الأجنبيـة البالغ نســبتها ١ر٤٥٪ ، وان عدد التلاميذ المصـريين بالمدارس الفرنســية وحدها يفوق جميع التلاميذ الأجانب فى مصـر فتصل نسـبتهم ٨ر٦٣٪ للمصــريين فى المدارس الفرنســية و ٢ر٣٦٪ لجميع الأجانب فى مصـر ، كما يفوق عدد المصـــريين فى المدارس الفرنســية ضـعف عدد التلاميذ المصـريين فى جميع المدارس الأجنبية الأخرى حيث تصـل نسبة المصـــريين فى المدارس الفرنسية ٨ر٦٧٪ مقابل ٢ر٣٢٪ لباقى التلاميذ المصــريين فى باقى المدارس الأجنبية الأخرى .

وفى مجال الثقافة المكتبية وجدت المكتبات التى تقوم باستيراد المؤلفات الأجنبيـــة لبيعها فى مصـــر مثل «مكتبة هاشـــيت Hacheete» وهى على شـــكل شركة فرنسية الجنسية(٤٠) ، كما وجدت « مكتبة كرسويل » البريطانى فى بيته بحى الجمالية ، ولما تم وضـــع أملاك الرعايا البريطانيين والفرنسيين تحت الحراسة عام ١٩٥٦ خشى « كرســويل » على مكتبته ، وكان يعتقد أن الحراســة لا تقدر جهده فى هذه المكتبة فطلب ايداعها فى الجامعة الامريكية فى القاهرة تحت اشــراف الحراســة ، وقد وافق على ذلك الرئيس « جمال عبد الناصر » واصــدر اوامره بذلك الى « الدكتور القيســونى » المشرف على الحراسة وقتذاك(٤١) .

وكانت الصحافة تعمل لخدمة الاقتصاد الأجنبى فى مصر ، ولم تكن تعبر تعبيرا صادقا عن أمانى الشعب(٤٢) ، كما كان أغلبها ملكا للأجانب وتتخذ غالبا شكل شركات مساهمة مصرية مثل « الصحافة المصرية ش.م.م »(٤٣) ، « الاجيبشيان جازيت » التى كانت موالية للانجليز(٤٤) ، وهناك العديد من الصحف الأجنبية التى استمرت طوال فترة الدراسة مثل « لابورص اجيبسيان «La Bourse Egyptienne » ، « والجورنال ديجيبت Le Journal D'Egypt و « الجورنال دى الكساندرى «Le Journal D'Alexandrie» و « الجورنال أوفيشيال Officiel «Journal» و « جريدة الأوبزرفاتير L'Observateur ... الخ .(٤٥).

وهناك بعض الصحف التى قامت بفضح الأجانب ورؤوس أموالهم ، ففى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كلفت الشركة أحد موظفيها الموالين للأجانب لجمع كل ما يصل من نسخ مجلة « الفجر الجديد » الصادرة فى ٧ مايو ١٩٤٦ واشترته الشركة بسعر أعلى مما باع رسميا (بلغ ثمن النسخة خمسة قروش أى بما يعادل ٢٥٠٪ من ثمن النسخة الأساسى) وقامت الشركة باعدام جميع النسخ التى قامت بشرائها حتى لا تصل توجيهات المجلة الى العمال(٤٦) .

وكان للطباعة دور كبير فى الحياة الثقافية فى مصر من خلال طباعة الكتب المدرسية والصحف والمجلات وغير ذلك ، وكانت المطابع التى تقوم بهذه الطباعة ملكا للأجانب غالبا ، فعلى سبيل المثال مطابع محرم بالاسكندرية لصاحبها « هـ . د . توباليان وولتر شارف » التى بدأ العمل فيها عام ١٩٣٨ ، وكذلك مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية التى كانت تحوى آلات

تنفيذ حروف طراز مونوتيب للجمع الافرنجي والحـــروف اللاتينية والعربية ، وكانت تقوم بطبع صـــور ملونة لا تقل دقة عن مثيلتها فى باريس ، ومطبعة « لوســـيان كاســـتليولا » الفرنسى فى عمارة شـــواربى ٢٦ يوليو بالقاهرة ، وقامت هذه المطبعة بطبع عدد كبير من الكتب المدرسية باللغة الفرنســـية ، وهناك أيضـــا مطبعة « الاخوة مورافتلى » بشــــارع عبد الحق السنباطى خلف كازينو أوبرا ، ومطبعة « شـــندلر » بالقاهرة ، ومطبعة « الجورنال ديجيبت » التى كانت تقوم بطباعة جريدة أجنبية بنفس الاســـم ، ومطبعة « الزمان » و « لابترى » و « جرونبرج » و « اللطائف المصـــورة » وغيرها ، وخلال فترة الثورة بدأت المطابع المصرية تنافس الأجنبية فى الطباعة حيث تقدم التعليم المصـــرى والصناعة المصـــرية ولمســـايرة هذا التقدم كان لابد من تقدم المطابع المصرية ومنافستها للأجنبية(٤٧) .

* * *

كان لســـيطرة الأجانب على الاقتصـــاد المصـــرى أثره فى خلق طبقات اجتماعية متعددة فى مصـــر ، أهمها وأفضـــلها طبقة الأجانب الموجودين فى مصـــر ، وأقلها طبقة الكادحين الفقراء عامة الشـــعب ، بالرغم من أنها أســــــاس المجتمع ، فقد كان للأولى جميع المميزات من شـــركات وأموال ورفاهية ... الخ ، وأما الثانية فلا شىء ســـوى العمل الشـــاق المجهد دون مقابل مع ملاحظة أن طبقة الأجانب أيضا انقســـمت الى طبقات فمنها أصـــحاب رؤوس الأموال الأغنياء جدا ومنها الموظفون ، ومنها من لا عمل لهم (فقراء) وهم كثيرون أيضا .

وبذلك فقد غلب على المجتمع فى مصر الطابع الأجنبى حيث حاول الكثير من المصـــريين التشـــبه بالأجانب خاصـــة السيدات سواء فى الحياة العامة أو فى الحياة الوظيفية أو خلافه .

كما استطاع الأجانب وبخاصة البريطانيين أن يفوزوا بكثير من المميزات التى لم تعطها معاهدة ١٩٣٦ لغيرهم من الأجانب فى مصر خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية التى استخدموا فيها جميع ما تمتلك مصر من منشآت ومبان وموانيء وسكك حتى الانسان نفسه ، وجعلوا من المصريين أتباعا لهم لقضاء مطالبهم لدى السلطات المصرية بسهولة مقابل حفنة أسهم فى شركات أو خلافه الى أن قامت ثورة ١٩٥٢ التى قضت على الاستعمار وأعوانه بالقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال المستغل وانصاف المصريين الكادحين خاصة الفلاحين عن طريق قانون الاصلاح الزراعى ، وتوقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ وطرد الانجليز من مصر نهائيا ، والآثار التى ترتبت فيما بعد والتى كان من نتيجتها وقوع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

أما من حيث الثقافة فقد عمل الوجود الأجنبى فى مصر على القضاء على التعليم حتى يسهل له استخدام أكبر قدر من الأجانب فى المؤسسات والمنشآت الموجودة فى مصر سواء أجنبية أو مصرية وابعاد المصريين أصحاب الحق فى ذلك من هذا العمل بحجة عدم الكفاءة بالنسبة للغات الأجنبية أو العمل أو الخبرة أو خلافه ، وانتشرت المدارس الأجنبية فى مصر وان كانت أقل من المصرية فان نتاجها كان مميزا ومفضلا فى الأعمال فى شتى المصالح والهيئات والشركات وكان لذلك أثره فى رفع الأمية وانتشار الجهل بين المصريين .

هوامش الفصل الثانى

(١) د . عبد الهادى الجوهرى ، د. فاروق العادلى ، د . أحمد رأفت عبد الجواد : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٧٨ ، ص ١٣٢ ، ١٣٤ .

(٢) د . سليمان نسيم : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٣) الشهر العقارى بأسيوط ، محفظة ٢٢ لسنة ١٩٥٠ أسيوط ، مسجل رقم ٢١٩٣ فى ١/٤/١٩٥٠ .

(٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، مسجل رقم ٥٢٧٥ فى ٢٠/١١/١٩٤٩ ، وتركز نشاط مدارس الارسالية الامريكية فى أوقات ازدهارها بمدينة أسيوط بالذات حيث أسس هناك عدد كبير من مدارسها وكان لذلك اثره الكبير على الاقباط الذين رأوا فى نشاط الارسالية محاولات تحويل تلاميذها الى المذهب البروتستنتى وحركت هذه العوامل بطريرك الأقباط وقد ساندهم فى ذلك الامتيازات الأجنبية . انظر : د . نبيل عبد الحميد : النشاط التبشيرى الأمريكى فى البلاد العربية حتى ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ، ص ٢٦٧ .

(٥) جرجس سلامه ميخائيل : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٦) المقطم ، عدد ١٥٣٦٠ فى ٦/٢/٩ ١٩٣ .

(٧) جرجس سلامه : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٨) F.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 E, 14/8 1940. P. 120.

وانظر أيضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٥٢ .

(٩) الشهر العقارى بأسيوط ، حنفظة

(١٠) نفس المصدر ، حفظة

Bureau Central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, controle 31481 Quitt 572, (Assiout 188 — 6/3/1937).

(١١) حنفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ جـ ٢ ، وثيقة ١٦٠ — ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ .

Bureau central Assiout 1939, Vol, 1, controle 233 08 Quitt 450, (Assiout 5 — 2/6/1939).

(١٢) حنفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٩/٦ ، وثيقة

(١٣) الأهرام ، عدد ١٨٦٩٥ فى ١٩٣٧/١/١١ .

Report of the Directors and Balance Sheet for the year 31st March, 1939, The Aboukir Conmpany Limited.

(١٤) مجلس النواب ، جلسة ١٦ فى ١٩٣٩/١/٩ ، ص ٥٣٧ .

(١٥) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٦ ، ١١١ .

(١٦) جرجس سلامة ، ص ١١٣ .

(١٧) Thames and Hudson : Op. Cit., P. 170.

(١٨) د . نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للاجانب ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٩) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٨١ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢٠) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٩٢ فى ١٩٤٢/٩/١ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ ، وانظر أيضا : مابرو ، ص ١٧٢ .

(٢١) الشهر العقارى بأسيوط ، حنفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، وثيقة

Debet, Assiout 48 — 4/1/1945.

(٢٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ جلسة ١٩٤٨/١/٤ ، وثيقة ٢٢ .

(٢٣) حنفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٢ لجنة الموظفين الأجانب بوزارة المالية ، ملف م ٧٨ — ٥٧١/٢١ فى فبراير ١٩٥٠ .

(٢٤) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢٥) محفظة ٢٢ عابدين ، وثيقة ٧ لجنة الموظفين الأجانب ، ملف ٢٠٢ ــ ١٥٤/١ .

(٢٦) د . محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٣ .

(٢٧) أميل فهمى حنا شنودة : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من أول أكتوبر حتى ٢١ أكتوبر ١٩٣٩ ،وثيقة ٢٨ فى ١٩٣٩/١٠/٢ .

(٢٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٣٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٥٦ .

(٣١) Morroe Berger : *Op. Cit.*, PP. 46 — 47.

(٣٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٣٣) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية ، ص ١١٤ ، ١١٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣٥) محفظة ٤٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات سلطانية وملكية مرسوم ملكى بتأسيس شركة مساهمة مصرية (المعهد البريطانى للهندسة الفنية (مصر) فى ١٩٤٦/٦/٨ .

(٣٦) محفظة ٣١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المعارف العمومية ، وثيقة ١٨ فى فبراير ١٩٥٠ .

(٣٧) نفس المحفظة ، وثيقة ٢٣ فى ١٩٥٣/٩/١٤ من وزير المعارف الى رئيس مجلس الوزراء .

(٣٨) سعد عبد السلام حبيب : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ — ٦٧٤ .

(٣٩) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٤٦٥/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٨٦ .

(٤٠) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ ــ ٣٢٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٩٥. تقرير فحص مكتبة هاشيت من عام ١٩٥١ .

(٤١) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ٢٣١ — ٢٣٢ — انشاؤها منذ عام ١٩٠٦ .

(٤٢) توفيق على منصور : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٤٣) المقطم ، عدد ١٧٤٠٩ فى ١٩٤٥/٣/١٤ .

(٤٤) د . لطيفة محمد سالم : الصحافة والحركة الوطنية ، ص ٢٨ .

(٤٥) انظر الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (دار الكتب) قسم الدوريات بها العديد من هذه الصحف ، وقد قمنا بالاطلاع على بعضها الوارد فى هذا البحث .

(٤٦) د . رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ، ص ١١٧ .

(٤٧) د . خليل صابات : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ .

الخاتمـــة

ان المتتبع لتاريخ الراسـمالية الأجنبية فى مصـر منذ نهاية القرن التاسـع عشـر وحتى نهاية النصـف الأول من القرن العشرين يجـد أن الاقتصـاد المصـرى عامـة كان قد أصبح فى أيدى قلة أجنبية .

وان الدولة فى ظل هذا النظام الراسـمالى كانت تمثل أصـحاب رؤوس الأموال الممثلة فى أفكارهم ومعتقداتهم الهادفة الى تمكين سـيطرتهم على الطبقة العاملة واستغلالها بكل صنوف الاسـتغلال(1) .

والدراسـة تكشـف لنا عن سوء الوجود الأجنبى فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، كما تكشـف لنا اثر الراسـمالية الأجنبية على النواحى الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسية والثقافية ، حيث أصـبح الاقتصـاد المصـرى جزءا مكملا للاقتصاد الغربى وأصبحت المواصـلات المصـرية لا هدف لها الا نقل الموارد المصـرية وخاصـة القطن الى موانىء البحر المتوسط والمنتجات الغربية الى الأسـواق المصـرية ، لهذا عمل الاستعمار على ابقاء مصـر مزرعـة متخصـصة له فاسـتطاع أن يزرع فى افكـار المصـريين عدم صـلاحية بلادهم لغير الزراعة وبالذات القطن ،

وبهذا تحولت الأيدى العاملة المصرية الى عمالة مأجورة تنتج لحساب الأجانب ٠

ولم تترك الرأسمالية الأجنبية للمصرى ما يمارسه فى مجال الاقتصاد سوى حفنة قليلة كانت تابعة ومستفيدة من الوجود الأجنبى فى مصر ، وأساءت الى سمعة مصر عن طريق العبث فى الأنشطة الاقتصادية مساعدة فى ذلك الأجانب حيث انتشرت الرشوة والعمولات غير المشروعة الضارة بالاقتصاد المصرى ٠

ولقد عرقلت هذه الأعمال غير المشروعة تطبيق حرية المنافسة بين المشتغلين فى المجالات الاقتصادية ، وبالتالى أضرت بمبدأ حتمية التعامل التجارى ، مما أثر فى فقدان الثقة بالدولة وعدم احترام التعهدات والالتزامات الناجمة من الصفقات ، كما أثرت هذه الظاهرة فى الوجود الاحتكارى من قبل الشركات الأجنبية للاقتصاد المصرى(٢) ٠

ومن الأسباب التى أدت الى زيادة نفوذ الرأسمال الأجنبى وسيطرته على الاقتصاد المصرى ، وجود قصور من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة سواء عن قصد منها أو دون قصد عن الاهتمام بالصناعة ، وحتى فى بعض الفترات عندما ظهر بعض الاهتمام والتدخل من جانب الحكومة ، فانها كانت تكتفى ببعض أنواع الحماية والتوجيه دون الاستثمار المباشر فى بعض أوجه النشاط الرئيسية سواء فى القطاع الصناعى أو التجارى أو المالى أو خلافه ،من انتى لا يقبل عليها المستثمر الأجنبى لعدم ربحيتها على الرغم من اهميتها ٠

وأهم ما يميز النشاط الأجنبى فى مصر خلال فترة الدراسة انه نشاط جماعى ، فجميع أوجه النشاط الاقتصادى

والخدمى الذى تمت دراستها مارست عملها فى شكل شركات مساهمة ، سواء كانت شركات مساهمة مصرية أو أجنبية ، وكما رأينا أن كلمة مصرية هنا لم تكن تدل على أن الشركة مصرية ، بل أوضحت الدراسة أن هذه الشركات كانت أجنبية خالصة فى رأسمالها وادارتها واتجاهاتها الأجنبية الاحتكارية ، وان كانت هناك نسبة محدودة من رأس المال المصرى الذى دخل هذه الشركات وبالتالى أصبح مشاركا للرأسمالية الأجنبية فى الادارة مشاركة محدودة أيضا .

وبمتابعة الأنشطة الاقتصادية التى مارسها الأجانب فى مصر نجد انهم شغلوا معظمها ان لم يكن جميعها فى بعض الأحيان ، ففى مجال شركات الاستثمار الزراعى وجدنا أن جميعها شركات أجنبية ولم تكن هناك أية شركة مصرية على الاطلاق ، وان كانت قد اتخذت جميعها شكل الشركة المساهمة المصرية ، وفيها مارس الأجانب نشاطهم فى عمليات شراء وبيع الأراضى الزراعية أو زراعتها أو تقسيمها الى قطع وتأجيرها للمزارعين أو خلاف ذلك ، وقد تكونت هذه الشركات فى أماكن استغلال نشاطها ، ففى الوجه القبلى حيث وجود قصب السكر والعوامل الملائمة لنموه من مناخ وعوامل مساعدة أخرى لزراعة قصب السكر تكونت شركة وادى كوم امبو ، كما تكونت شركة الكروم والكحول المصرية بأبى المطامير ومجاوراتها حيث توافرت زراعة الكروم ، وكذلك شركة أبو قير ليمتد لاستصلاح واستغلال بحيرة « أبو قير » ، وهكذا .

ولم يكن من الممكن لمصر أن تستفيد من رؤوس الأموال الأجنبية الا اذا قامت بتوجيهها بالمنطق والقانون المصرى ومراعاة لاقتصاديات البلاد ، لهذا بذل الأجانب كل ما فى وسعهم

للاســتفادة من النشاط الزراعى فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ؛ وأن لم يمنع صــدور قوانين الاصــلاح الزراعى استمرار هذه الشــركات فى نشاطها .

ويلى شــركات الاستثمار الزراعى أهمية بالنسبة للأجانب شــركات المال والتجارة فمعظم البنوك فى مصــر كانت اما بنوكا أجنبية واما فروعا صــغيرة لبنوك أجنبية كبيرة وتكشف لنا الدراسة أن البنيان الائتمانى الحديث فى اية دولة يتكون من بنك مركزى يقف على قمة الجهاز المصــرفى ، ثم مجموعة من البنوك التجارية التى تســير فى فلكه بجانب عدد من البنوك المتخصصة فى الائتمان العقارى والزراعى والصــناعى ، ومما يؤسف له أن هذا الجهاز كان خاضــعا لســيطرة أجنبية احتكارية يعمل محققا لاهدافها دون النظر الى مصــالح البلاد التى أنشىء فى كنفها ، لأن البنوك بأنواعها عندما تكون فى أيدى الأجانب ، تكون بمثابة وســيلة الاســتعمار الى تعبئة مدخرات المواطنين ووضــعها تحت تصرف الأجــانب ، وكان معظم البنوك منحصــرا فى المراكز الكبرى للتجارة والمال والأعمال بشــكل يقف عقبة أمام انتشار التسهيلات المصــرفية فى أرجاء البلاد ، فلا تســتفيد من الخدمة المصــرفية ســوى الطوائف المثقفة فى المدن الكبرى والعناصــر الأجنبية المســتوطنة ، ولما كانت البنوك فى أيدى الأجانب فكانت بمثابة وسيلة لزيادة سيطرتهم على مصائر الاقتصاد المصرى .

ومن ناحية أخرى كانت هذه البنوك تمثل جنســيات أجنبية كثيرة وتنوعت من بنوك تجارية الى أخرى متخصصة ، وقد لعبت جميعها دورا خطيرا فى تاريخ مصــر المالى والاقتصــادى ، ومارســت ســياسة احتكارية وســاندت مشــاريع الاستثمار الأجنبى وخاصــة التى تنتمى الى جنســيتها والعكس من ذلك

صحيح ، فقد وقفت موقفا سلبيا من مشاريع الاستثمار الوطنى ، فلم تعمل على تنمية الصناعات المصرية الى أن تم انشاء البنك الصناعى برأسمال معظمه مصرى ، ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نذكر انتهاز البنوك العقارية الأزمات المصرية وقيامها بنزع كثير من ملكيات الأراضى الزراعية مقابل القروض برهن التى اقترضها أصحاب هذه الملكيات ، مما أدى الى مشكلة الديون العقارية التى تدخلت الحكومة لحلها فى بداية الثلاثينات ، كما اننا لا نجد بنكا زراعيا اهتم بتمويل الملاك ، واذا كان هناك بنك زراعى فانه يقوم بتمويل كبار الملاك الزراعيين ، وقد كانوا يتعاملون مع الراسماليين الأجانب فيستفيد هؤلاء بالقروض فى استصلاح أراض جديدة لحسابهم ، ثم توسيع ملكياتهم ، مما دعم من نفوذ رأس المال الأجنبى .

والجدير بالذكر أن دور المصريين فى هذا المجال برز فى انشاء بنك مصر الوطنى الذى لم يتركه الأجانب ليواصل مسيرته ومشروعاته الناجحة فدبروا له أكثر من مؤامرة كانت آخرها أزمة ١٩٣٩ التى أودت بقومية البنك ووطنيته وتحويله الى مؤسسة اقتصاد مختلط ، وبذلك أصبحت للأجانب اليد الطولى فى البنك عن طريق ارتباط الراسمالية المصرية بالأجنبية ، والتى أصبحت يدا طيعة للاستعمار الذى اهتم قبل كل شىء بضمان تزويد صناعة النسيج فى بريطانيا بالقطن المصرى فوجه الجزء الأساسى من موارد مصر لخدمة كل ما يتصل بزراعة القطن وتصديره مثل مشروعات الرى وتحسين أصناف القطن وانشاء السكك الحديدية لنقله الى الاسكندرية ، ونظام مصرفى لتمويل المحصول ، وبورصة حديثة فى الاسكندرية ومحالج ومكابس ، وكل ذلك على حساب الاقتصاد المصرى .

كما انتشرت فى مصر هيئات التأمين الأجنبية التى ضربت المثل فى ابتكار شتى الوسائل المختلفة للحصول على الربح الوفير مثل كتابة العقود مع المؤمن عليهم بخطوط صغيرة جدا لا تقرأ حتى لا يعرف المؤمن عليهم مالهم وما عليهم فكانت مثال الاحتكار الاجنبى فى مصر .

كما لعب الأجانب دورا خطيرا فى الاقتصاد المصرى التجارى وانتشرت الشركات التجارية الاجنبية فى مختلف انحاء مصر ، ووجدت شركات عديدة تمثل دعامة قوية من دعامات الاقتصاد المصرى وان كان العائد عاد على الأجانب لا على الاقتصاد المصرى مثل شيكوريل وبنزايون وعدس وريفولى والملكة الصغيرة ... الخ ، كما احتكر الأجانب التجارة الخارجية وانشأوا لذلك شركات الاستيراد والتصدير التى عادت عليهم بأرباح وفيرة ، وأهم ما كان يميز التجارة الخارجية هو تجارة تصدير القطن وبذرته .

ومن الأنشطة الاقتصادية التى كان للأجانب دور كبير النشاط ، والواقع أن الصناعة لم تحظ باقبال كبير من الأجانب كما هو الحال فى الزراعة والبنوك والتجارة وحتى فى مجال الخدمات ، وذلك لأن النشاط فى مجال الصناعة لم يكن مضمونا ويغلب عليه طابع المغامرة برأس المال ، ولما كان هدف المستثمر الأجنبى هو تحقيق الربح ، فكان دائما يبتعد برأسماله عن المجال الصناعى ، ومن ناحية أخرى فان تطوير الصناعة المصرية وتقدمها من شأنه منافسة الصناعات الأجنبية الواردة الى مصر ، وهذا يعنى أن الأجنبى فى مصر يعمل على منافسة بلاده الأصلية ، وفى نفس الوقت فان الأجنبى فى مصر لم يكن يستطيع أن يخرج صناعة اقوى وامتن من صناعة بلاده ذات الشهرة الواسعة ، مما جعل المنافسة مستحيلة .

ومع هذا لم يترك الأجانب المجال الصناعى فى مصر كلما سنحت له الفرصة لتحقيق الربح خاصة عندما تتوافر الحماية للصناعة مثل الحماية الجمركية ١٩٣٠ التى استمرت فترة ليست قليلة ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتفرض الحماية الاجبارية بسبب قلة الوارد من الخارج ، فقد ساعدت الحماية على دخول الأجانب مؤسسين لبعض الصناعات التى اعتمدت غالبا على منتجات وخامات البيئة المحلية واقامتها فى نفس مناطق الانتاج غالبا مثل مصانع السكر بالوجه القبلى حيث انتاج قصب السكر ، وصناعة الغزل والمنسوجات القائمة على خامة القطن المصرى ، وغير ذلك من الصناعات المختلفة أو اقامة مصانعهم قرب مناطق الاستهلاك والتسويق خاصة مصانع الطوب والأسمنت كان معظمها فى المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية ، حيث تعتبر هذه المدن أكبر الأسواق لاستخدام هذه الصناعات ، وكذلك الصناعات الغذائية فهذه المدن الكبيرة تحتاج الى كميات كبيرة من الصناعات الغذائية ، مما ساعد على قيامها فى هاتين المدينتين وغير ذلك من الصناعات التى كان لرأس المال الأجنبى دور فى تنميتها وتطويرها وان كان ذلك بهدف الربح فى المقام الأول وليس للتطوير فى حد ذاته .

ولم يغفل الأجانب مجال المرافق وأعمال التعمير والخدمات العامة كالسياحة والفنادق والأندية والمطاعم وما شابه ذلك ، فقد امتد نشاطهم الى هذا المجال وبكثرة ذلك لأن الربح هنا مضمون غالبا فأنشأ الأجانب السكك الحديدية وزودوها بقطارات فاخرة حديثة ربطت بين المحافظات المصرية خاصة من القاهرة عاصمة البلاد الى الاسكندرية أو الى أسوان حيث الاهتمام بالسياحة ، كما أنشأوا شركات النقل بالسيارات وقاموا بتشغيل خطوط الملاحة البحرية والنهرية والجوية وأنشأوا

لذلك شـــركات مارســـت عملها بين مصر وكثير من دول العام خاصة اوربا .

كما كان للأجانب دور كبير فى تطوير أكبر مدينتين فى مصر (القاهرة والاسكندرية) من حيث البناء والعمارة وتنســيق الميادين والشـــوارع وتجميلها وانشأوا لذلك شـــركات المقاولات والبناء والتشـــييد ، كما أنشأوا الفنادق الضـــخمة فى أماكن وجود الآثار ومدن مصـــر الكبرى لاســـتقبال وفود الأجانب السياح ، وزودوا هذه المدن بفنادقها بالمياه والكهرباء وحققوا من وراء جميع هذه المشـــاريع أرباحا طائلة ، ومن اللافت للنظر أنه لم يكن للمصريين دور كبير فى هذا المجال حيث لم ينتبه المصـــريون لما تحققه هذه المشـــروعات من أرباح طائلة اســـتفاد بها الأجانب دون المصريين باســـتثناء بعض أغنياء مصـــر الذين ســـاهموا فى بعض هذه الشـــركات .

أما شـــركة قناة الســـويس فكانت تعتبر دولة داخل الدولة باحتكاراتها وســـيطرتها الاســـتغلالية وامتصـــاص خيراتها فترة طويلة من الزمن دون أن يعود على مصـــر أى عائد منها حتى موظفيها وعمالها كانوا أجانب فى الغالب وقد ســـاهم فى ذلك ضـــعف الحكومة المصـــرية التى اتضـــح أن مندوب الحكومة لدى الشـــركة لم يكن له أى نشـــاط خلال فترة طويلة ســـوءا بالنسبة لحضـــوره اجتماعات الشـــركة أو تســـوية حساباتها أو خلافه ، وعادت الشـــركة على الأجانب بأموال طائلة ، ولم يكن لمصـــر صاحبة الحق والأرض والقناة الا الفتات القليل ، فكانت الشركة تكســـب ما يزيد على المائة مليون ولا يزيد نصـــيب مصـــر على ثلاثة ملايين من الجنيهات ، الى أن تم تأميمها عام ١٩٥٦ ، وبذلك عاد الحق لأصحابه ، ومن هذا توالت بعد ذلك التأميمات والحراسة

على أموال الاجانب رعايا دول العدوان على مصر وصدور قوانين التمصــير .

وهناك حقيقة مهمة هى أن معظم الشــركات المســاهمة فى مصـــر كانت قادرة على تحقيق أرباح كبيرة وذلك لأن الدول التى منها هذه الشــركات كانت توفر لها عنصـــر الثقة والأمان فى مصـــر خاصـــة فى فترة الامتيازات الأجنبية ، كما توافرت هذه الثقة أيضا بعد الغاء المحاكم المختلطة الغاء نهائيا عام ١٩٤٩ وربما الى قيام ثورة ١٩٥٢ .

ومن الملاحظ من خلال متابعة النشـــاط الأجنبى فى مصـــر أن الأجانب لم يعطوا المصــريين أية فرصـــة لرفع مســـتواهم المعيشى أو العمل فى الشــركات المســاهمة الا بنسبة محدودة جدا ، فقد كانت جميع الأجهزة الادارية معتمدة على الأجـــانب وحدهم ، وعندما حاولت الحكومة ارغامهم على تشـــغيل المصريين واعطائهم بعض الحقوق الأخرى فى راس المال والادارة بجانب الوظائف فأصـــدرت بعض القوانين التى بدأت بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ثم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للعمل على تنظيم الشــركات المســاهمة فى مصـــر ، وقد رأينا من خلال الدراسة أن الشــركات الأجنبية ماطلت فى ذلك ولم تهتم بهذه القوانين وعندما حققت بعض بنودها فانها حققتها لمصــلحتها الخاصـــة ومن ذلك وظائف المصـــريين فى مجالس الادارة حيث قامت بتعيين بعض كبار رجال الدولة والوزراء والباشـــوات وذوى النفوذ ـــ وهى عناصـــر لا ضـــمير لها نحو مجتمعها فقد ســـعت لتحقيق مآربها فقط دون الآخرين ، هذا بالاضـــافة الى وجود وزارات ضـــعيفة ســـيطرت عليها الرأسمالية الأجنبية مقابل فتات تلقى لهم من مكاســـب ضـــخمة حققتها رؤوس الأموال الأجنبيـــة فى

مصر ـــ وبلا شك فان الأجانب استفادوا كثيرا من هؤلاء جميعا مى تصريف كل ما يتعلق بأمور شـــركاتهم لدى الحكومة .

أيضا رأينا أن حكومة الثورة قد عمدت الى تشـجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية فى شـــكل الاستثمار المباشـــــر وذلك بتقديم تســـهيلات واعفاءات وامتيازات متعددة جاءت فى اطار اجراءات تشـــريعية وتنظيمية وغير ذلك من الاجـــراءات التى عملت على تمهيد المناخ المناســـب لكى يأتى الاســـتثمار الأجنبى المباشـــر ويشـــارك فى عملية التنمية الاقتصـــادية المرغوب فيها الا أن واقع التجربة مع رأس المال الأجنبى خلال ٥٣ ـــ ١٩٥٦ قد جاء مخيبا للآمال التى عقدت على دور رؤوس الأموال الأجنبية فى هذا الصدد حيث تراجعت عن الاستثمار فى مصر .

واذ وضـــعنا الراســـمالية الأجنبية فى مصـــر فى الميزان فسنجد أن كفتها قد رجحت بالفوز فى اســـتغلال جميع منابع الربح والمكســـب ســـواء بطرق شـــرعية أو غير شـرعية خاصة فى الفترة ما بين بداية البحث وحتى عام ١٩٥٢ حين قللت الثورة من مضـــار هذه الراسمالية ومكنت للراسمالية الوطنية الانتفاع بما كانت تســـــتغله رؤوس الأموال الأجنبيـــة عن طريق المؤسسة الاقتصـــادية وغيرها من المؤسسات التى عملت على تطـــوير الاقتصاد المصرى وانطلاق الراسمال الأجنبى فى الدولة لاستثماره فى جميع مجالات الأنشـــــطة المختلفة ولكن بحدود معينة وذلك للأســـباب التالية :

ـــ العمل على زيادة المستوى الاقتصادى فى الدولة .

ـــ رفع المستوى المعيشى للأفراد الذين عانوا الكثير فى فترات الاحتلال من سوء المعاملة الأجنبية وانخفاض فى المستوى المعيشى .

ـ العمل على زيادة المشـــروعات الاســـتثمارية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية .

ـ خلق المنافســـة الحرة والجادة بين الرأســـمال الأجنبى والرأسمال المصرى فى جميع المجالات الاقتصادية .

ـ توجيه الربح للاســـتثمارات بغرض اشـــباع حاجيات غالبية المجتمع المصرى وليس لمجرد الربح فقط .

ـ التدخل الحكومى فى أدنى حـــدوده وبالقدر الذى يخدم الدعائم ســـالفة الذكر ، على أن يكون ذلك تحت رعاية الدولة ومراقبتها وعدم التحكم فى الاقتصاد المصرى كما كان سابقا (قبل الثورة) أو المساس بحرية نمو الاقتصاد المصرى .

ـ قيام الدولة بالمســـاهمة فى شـــركات خاصـــة قائمة بالفعل وذلك عن طريق اكتتابها فى زيادة رأســـمالها ، وبالتالى مشـــاركة الحكومة لرأس المال الأجنبى ، ومن ثم تتحـــول هذه الشـــركات الى شـــركات مساهمة مختلطة ، وقد حدث بالفعل حينما قامت حكومة الثورة بالمســـاهمة فى شـــركة مصر للطيران وبنك القاهرة وشـــركة آبار الزيوت .

وبقدر ضـــرر رؤوس الأموال الأجنبية التى توافرت لها كل فرص الاحتكار والاســـتغلال ، فان مصـــر قد اســـتفادت منها حيث دخلت مصـــر وســـائل الحضارة الحديثة أسرع من غيرها من بلدان العالم النامى ، كما امتزج المجتمـــع المصـــرى بتلك الحضـــارة بســـبب اختلاطه بها منذ فترة بعيدة وبالأخص منذ الحملة الفرنسية ومحمد على .

هوامش الخـــاتمة

(١) د . يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) مجلة المحاماه ، السنة ٦٤ ، العددان السابع والثامن ، سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٣٠ - ٣٢ .



الملاحق

ملحق رقم ١ :

مذكرة الى مجلس الوزراء

جرت المفاوضات الخاصة بالغاء صندوق الدين العام فى باريس فى أكتوبر ١٩٣٨ بين ممثلى الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية من جانب وممثل الحكومة المصرية من جانب آخر .

وكانت الحكومات الثلاث صاحبة الشأن قد قبلت مبدأ الغاء صندوق الدين غير أنها كانت تطالب باسم حملة السندات ولمصلحتهم بضمانات تحل محل ما كان لهم فى النظام القائم .

وبعد مناقشة عامة للموضوع رفض الممثل المصرى خلالها الاقتراح الذى يرمى الى ابقاء نظام تخصيص الضريبة العقارية لمصلحة حملة السندات ، تقدم الوفدان البريطانى والفرنسى بمشروع اتفاق وتصريح ، وهذا المشروع ينص على التزام الحكومة المصرية بان تدفع فى حساب خاص بالبنك الأهلى المصرى المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين على أقساط شهرية ، كما ينص المشروع على ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصص للادارة وينقل كلاهما الى البنك الأهلى ، كذلك ينص على اعتبار الدين العام قرضا أول على موارد الدولة كافة .

وتقدم الممثل المصـــرى بمشــــروع آخر نوقش طويلا وهو يقوم على رفض ابقاء المال الاحتياطى والمال المخصـــص للادارة ورفض مبدأ الأقســـاط الشــــهرية ، ويوافق المشــروع على أن يكون الوفاء باستحقاقات الدين العام قرضا أول على موارد الخزانة العامة غير أنه حذف كل اشـــارة الى المهمة التى ســـيعهد بها الى البنك الأهلى من الاتفاق، ويجعل الأمر فيها الى تصــريح يصـــدر من جانب واحد برفق نصه بالاتفاق .

ولم يتم الاتفاق بسبب مسألة الأقســـاط الشــــهرية بوجه خاص فقد اعتبرها الممثل المصـــرى عبأ اضـــــافيا على الدولة بسبب حبس المبالغ اللازمة للوفاء بالاســـتحقاقات مشـــاهرة وهي لا يحل موعدها الا كل ستة أشــــهر فضـــلا عما يدل عليه مثل هذا التكليف من تصــريح عدم الثقة بالحكومة المصـــرية وبمتانة ماليتهـــــا .

ولما كانت المفاوضـــات قد انقطعت بسبب هذا الخلاف فان المســـائل الأخرى وعلى الأخص موضـــوع ابقاء المال الاحتياطى لم تعط حظها من البحث .

استؤنفت المخابرات بعد ذلك فى ديسمبر ١٩٣٩ عن طريــق السفارة البريطانية فى القاهرة وظلت الحكومة البريطانية تتمسك برأيها الأول فى موضـــوعى التقســـيط والمال الاحتياطى .

على أنه فى ابريل ١٩٣٩ بدأت تتقاصـــر مسافة الاختلاف بين وجهتى نظر الحكومتين ، الا أن الحكومة البريطانية قبلت مبدأ الغاء المال الاحتياطى والمبلغ المخصص لادارة أعمال صندوق الدين هو ٥٠٠،٠٠٠ جنيه والزيادة التى اضــــيفت اليه وكانت قد بلغت ٦٥٠،٠٠٠ جنيه .

ولم تعد تتشـــــدد فى شرط التقســـيط الشــهرى ولكنها اشـــترطت أن يتم دفع المبالغ اللازمة للوفاء باستحقاقات الدين العام فى البنك الأهلى قبل موعد كل استحقاق بثلاثة اشهر .

كذلك اقترحت عدة تعديلات تفصيلية ، ان ينص فى المـــادة ٢ على أن يكون المبالغ الخاصـــة بالوفاء باســـتحقاقات الدين العام الأولوية على ما يدفع فى أى وجه وان يشـــار صـــراحة فى المادة ٦ الى أن ســـداد remboursement قيمة الســـندات لن تفرض عليه ضـــريبة ما ، وأخيرا بقى تاريخ العمل بالاتفاق دون تحديد .

ولم تجد الحكومة المصـــرية ــ مع حســـن اســـتعدادها للتفاهم فى المســـائل الأخرى التى أثيرت ــ سبيلا لأن تقبل شرط دفع المبالغ اللازمة لدفع اســـــتحقاقات الدين العام قبل موعد استحقاقها بثلاثة أشـــهر .

وفى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ عرضـــت الســـفارة اقتراحات جديدة قبلت الحكومة البريطانية بها أن يقتصـــر الأمر على دفع نصـــف المبالغ اللازمة لسداد كل استحقاق الى البنك الأهلى قبل الموعد المحدد له بثلاثة اشـــهر أما النصـــف الثانى فدفع اما قبل موعد الاستحقاق بواحد وعشـــرين يوما واما قبله بأجل لا يحدد ولكنه يتسع لاعلان حملة السندات مقدما عن دفع قيمة الكوبونات .

واثبتت الحكومة البريطانية فى مشـــروع الاتفـــاق الجديد الذى اعدته الاشـــارة فى المادة ٢ الى مبدأ الأولوية فى المادة ١٦ الى اعفاء سداد قيمة السندات من الضرائب .

وظل موعد العمل بالاتفاق غير محدد فى ذلك المشروع .

على أنه وردت لأول مرة فى ديباجة الاتفاق اشـــارة الى التصــــريح الملحق ومن شأن مثل هذه الاشارة أن تجعل التصريح المذكور جزءا من الاتفاق وتكســـبه الصـــفة التعاقدية فى حين يجب أن يظل بيانا لنية الحكومة المصرية ومن جانبها وحدها .

وقد بدأت الحكومة المصـــرية موافقتها على معظم التعديلات الثانوية التى اقترحتها الحكومة البريطانية ، غير أنها اعترضـــت على النص المقترح للمادتين ٢ و ٦ وأبدت أنها لا يســـعها قبول الاشارة الجديدة التى ادخلت فى ديباجة الاتفاق .

أما التصـــــريح فقد قبلت الحكومة المصــــرية مبدأ دفع نصـــف الاســـتحقاق قبل موعده بثلاثة أشهر ولكنها فيما يختص بدفع النصــف الثانى طلبت ألا يتضـــمن التصريح أى شـــــرط بشأنه .

كذلك رفضــــت أن يورد فى التصـــريح اشـــارة الى اعلان ســـابق عن الدفع وجه الى حملة الســـندات فان مثل هذا الاجراء ينطوى على معنى الريبة فى مقدرة الحكومة المسئولة عن الدين .

وقد انتهت المذكرات الأخيرة فى هذا الشأن الى مشروعى الاتفاق والتصـــريح المرفقين اللذين رفضتهما الحكومة البريطانية ، وهمـــا يحققان ما طلبته الحكومة المصـــرية فيمـــا يختص بديباجة الاتفاق واغفال أية اشـــارة فى التصـــريح الى تاريخ ســـــداد النصـــف الثانى من المبالغ اللازمة لدفع الاستحقاقات وفضلا عن ذلك حدد الاتفاق يوم توقيعه تاريخا لبدء العمل به .

وقد قبلت الحكومة صـــيغة جديدة عن الأولوية للمادة ٢ من الاتفاق واتفق على أن العبارة الخاصة بأولوية دفع استحقاقات الدين العام انما قصـــد بها حالة قيام الحكومة المصـــرية بعقد

قروض جديدة ولا شك فى أن شـــروط هذه القروض لا يجوز أن تلدق غبنا بحملة السندات الحاليين للدين العام .

كذلك وافقت الحكومة على اضـــافة عبارة « تسديدها » الى صـــيغة المادة ٦ الا أنهـــا حرصـــت فى هذا الصدد على أن تبدى تحفظها بأن الصـــيغة الجديدة انما قبلت باعتبار أنها لا تأتى بجديد وأنها لا تغير فى شـىء الحالة الراهنة المقررة بالمادة ٨ من قانون سنة ١٩٠٤ .

واتفق أخيرا على ان تخبر الحكومة البنك الأهلى بعزمها على دفع النصـــف الثانى من المبالغ اللازمة لســـداد الاســـتحقاقات قبل حلول كل منها بواحد وعشـــرين يوما دون التعرض لذلك فى التصـــريح .

والآن وقد سوى ما قام فى موضـــوع الغاء صـــندوق الدين اختلاف فى الرأى على وجه مرض فان مشروعى الاتفاق والتصريح المرفقين معروضان على مجلس الوزراء لاقرارهما .

ويمكن بعد الحصـــول على موافقة حضـــرة صاحب الجلالة الملك ، توقيع الاتفاق فورا فى القاهرة .

وســـيعرض الاتفاق بعد توقيعه على البرلمان لاعتماده ويقدم معه مشـــــروع قانون ليحل محل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ بشأن الدين العام .

* * *

تابع ملحق رقم ١ :

مشـــــروع اتفـــاق

خاص بالدين المصـــــرى العام

بما أنه أنشىء بمقتضى الأمر العالى الصـــادر فى ٢ مايو ١٨٧٦ قومســـيون خاص وصـــندوق للقيام على شـــئون الدين المصـــرى العام ويســـمى فيما يلى صندوق الدين .

وبما أنه بمقتضى الاتفاق الموقع عليه بلوندره فى ١٨ مارس ١٨٨٥ بين حكومات النمســـا والمجر وفرنســـا وبريطانيا وايطاليا وروســـيا وتركيا تم التراضى على أن يعهد بالقيام على شئون الدين المضـــمون المشـــار اليه فى الاتفاق المذكور الى صـــندوق الدين بذات الشـــروط المقررة للدين الممتاز والدين الموحد اللذين كان يتألف منهما فى ذلك الوقت الدين بالمضـــمون العام كما بينهما الأمر العالى المتقدم ذكره وأن الاتفاق المذكور قد صدر بتنفيذ الأمر العالى الصادرة فى ٢٧ يوليو ١٨٨٥ .

وبما أن القانون رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمـــبر ١٩٠٤ الذى صـــدر بموافقة جميع الدول التى وقعت على اتفاق ١٨ مارس ١٨٨٥ الذى ســـبقت الاشـــارة اليه قد نسخ الأمرين العاليين الصـــادرين فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٩ و ٢٧ يوليو ١٨٨٥ وأن نظـــام صندوق الدين اصبح يجرى على سننه أحكام القانون المذكور .

وبما أن النظام المقرر بالقانونن رقم ١٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ لم يعد له الآن ما يبرره بعد اســـتقرار الحالة المالية فى مصـــــر وان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

الشـــمالية قبلت الغاءه وأن الحكومة المصـــرية من جانب آخر وافقت على اتخاذ تدابير لا يقل فضـــلها عن النظام الماضى فى الوفاء باستحقاقات القروض التى لايزال يتألف منها الدين المصرى العـــام .

قد تم الاتفاق على الأحكام الآتية :

مادة ١ ـــ توافق حكومة المملكة المتحدة على الغاء القانون رقم ١٧ الصـــادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ مع مراعاة الأحكام الواردة فى المواد الآتية :

مادة ٢ ـــ تقوم الحكومة المصرية بالوفاء باستحقاقات الدين المضـــمون والدين الممتاز والدين الموحد (فوائد واســـتهلاكات) باعتبارها قرضا أول على مواردها العامة بالترتيب المذكور وتأخذ الحكومة المصرية على نفسها الا تأتى أى عمل يخل بهذه الأولوية .

مادة ٣ ـــ تكون فائدة الدين المضـــمون ٣٪ سنويا تدفع فى أول مارس وأول سبتمبر .

ويكون الوفاء باســـتحقاقاته بدفع قسط سنوى ثابت مقداره ٣١٥٫٠٠٠ جنيها استرلينيا لقاء الفوائد والاســـتهلاك ويخصص ما يبقى بعد دفع الفوائد لاستهلاك الدين المضمون .

ويظل هذا الدين متمتعـــا بالكفالة المقررة بالاتفاق الدولى بتاريخ ١٨ مارس ١٨٨٥ وتكون فائدة الدين الممتاز ٣½٪ سنويا تدفع فى ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر . وتكون فائدة الدين الموحد ٥٪ سنويا تدفع فى أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٤ ـــ يكون دفع كوبونات قروض الدين العام الثـــلاثة المشـــار اليها فى المادة الثالثة وسداد قيمة ســـنداتها بالعملة الاسترلينية بدون اجراء أى خصم .

ويكون الدفع والسداد فى مصر ولندن وباريس .

مادة ٥ — للحكومة المصرية مطلق الحرية فى أن تقوم فى أى وقت بسداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الاسمية سواء كان ذلك فى وقت واحد أم فى أوقات مختلفة كما أن لها مطلق الحرية كذلك فى استهلاك أى واحد من هذه الديون ، ويكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق اذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الاسمية والا كان الاستهلاك بالقيمة الأسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنيه .

وفى حالة الاستهلاك وفقا لهذه المادة يعلن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين .

ويكون سداد السندات التى تخرج بالقرعة من تاريخ استحقاق الكوبون التالى .

وترعى الحكومة المصرية حقوق حاملى السندات أو الكوبونات التالفة أو الضائعة أو المسروقة رعايتها فى الماضى .

مادة ٦ — لا يجوز أن تفرض على سندات الديون الثلاثة ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لمصلحة الحكومة المصرية .

مادة ٧ — لا يجوز أن يكون من شأن الغاء القانون ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ أن يصبح أى حكم من أحكام القوانين والمراسيم أو العقود التى الغاها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معمولا به .

مادة ٨ — كل نزاع بين الحكومتين المتعاقدتين فى شأن تأويل أو تطبيق هذا الاتفاق لا تتيسر تسويته بطريق المفاوضات السياسية يرفع بناء على طلب أحد المتعاقدين الى محكمة العدل الدولية الدائمة لتقضى فيه .

مادة ٩ — سيعمل بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

وفى تاريخ العمل بهذا الاتفاق ينقل الى الحكومة الملكية المصرية . المال الاحتياطى وقدره ١٨٠٠٠٠٠ر جنيه مصرى والمال المخصص للادارة المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ وقدره ٥٠٠٠٠٠ر جنيه مصرى والزيادة المستديمة على ذلك المال ، المقررة بكتاب وزير المالية المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٠٤ وتبلغ قيمتها الآن ٦٥٠٠٠٠ر جنيها مصريا وكذلك جميع المبالغ المودعة فى صندوق الدين .

وفى التاريخ نفسه تأخذ الحكومة الملكية المصرية على نفسها تبعية جميع ارتباطات صندوق الدين .

واثباتا لما ذكر وقع المندوبون المفوضون المذكورة اسماؤهم فى صدر هذا الاتفاق .

حرر بالقاهرة فى ...... من نسخة واحدة تودع فى محفوظات الحكومة الملكية المصرية وتسلم صورة منها طبق الأصل يصدق عليها الى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

تابع ملحق رقم ١ :

تصـــــريح

يصـــرح المفوض المصـــرى عند التوقيع على الاتفاق المبرم بتاريخ اليوم الخاص بالدين المصرى العام ما يأتى :

١ ـــ تحقيقا لتنفيذ الاتفاق المذكور تنوى الحكومة الملكيـــة المصـــــرية أن تدفع الموانع اللازمة للوفاء باســـتحقاقات الدين المضـــمون والدين الممتاز والدين الموحد فى حســـاب خاص تفتحه بالبنك الأهلى المصـــرى يسمى « الحساب الخاص بالدين » لكى يتسنى للبنك المذكور دفع تلك الاســـتحقاقات ، وسيدفع نصـــفه القســـط الســـنوى الخاص بالدين المضمون وكذلك نصف المبالغ اللازمة لدفع كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد على الحســـاب المذكور قبل موعد الاستحقاق بثلاثة اشهر .

٢ ـــ تنوى الحكومة الملكية المصـــرية أن تستبقى فى القانون الذى تعتزم اصـــداره ، تنفيذا للاتفاق المبرم بتاريخ اليوم ، القواعد المعمول بها الآن فى شأن مواعيد ســـقوط فوائد الديون الثلاثة ورأسمال سنداتها المسحوبة للاستهلاك .

٣ ـــ تبدى الحكومة المصـــرية اســـــتعدادها لأن تبحث بعناية حالة الموظفين الدائنين الحاليين فى ادارة صـــندوق الدين الذين تنتهى وظائفهم بســـبب الغاء هذه الادارة .

٤ ـــ يســـتمر بنك الكريدى ليونيه فى القيام بأعمال الصرفه فيما يتعلق بدفع استحقاقات الديون الثلاثة فى باريس .

٥ ـــ تنوى الحكومة الملكية المصـــرية عند تقرير ســـــعر الصـــرف للدفع فى باريس ابقاء العرف الحالى الذى بمقتضـــاه

يكون الدفع بسعر يقل عشرة بنسات عن متوسط سعر الصرف تحت الطلب فى لندن .

وقد أحاط مفوض بريطانيا العظمى علما بهذه التصريحات وأثبت ما جاء بها . ١٩٤٠/٧/١٠ .

تابع ملحق رقم ١ :

مرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء . رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

— (مادة وحيدة) —

ووفق على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام الموقع عليه بالقاهرة والمرفق نصه بهذا القانون .

صدر بقصر

تابع ملحق رقم ١ :

مرسوم بمشروع قانون

خاص بالدين المضمون والممتاز والموحد

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ بشأن الدين العمومى .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

مادة ١ — تطلق عبارة الدين المصرى العام « فى هذا القانون على الدين المضمون والممتاز والموحد .

مادة ٢ — يكون للدين المضمون الذى تبلغ قيمته الاسمية ٩٫٤٢٤٫٠٠٠ جنيها استرلينيا فائدة سنوية قدرها ثلاثة فى المائة تدفع فى أول مارس وأول سبتمبر ، ويخصص لخدمة هذا الدين قسط سنوى ثابت قدره ٣١٥٠٠٠ جنيه استرلينى ويخصص ما يبقى بعد دفع الكوبونات لاستهلاك الدين .

ويكون للدين الممتاز الذى تبلغ قيمته الاسمية ٣١٫٦٤٨٫٠٠٠ جنيه استرلينى فائدة سنوية قدرها ثلاثة ونصف فى المائة وتدفع فى ١٥ أبريل و ١٥ أكتوبر .

ويكون للدين الموحد الذى تبلغ قيمته الأسمية ٦٠٫٩٥٨٫٢٤٠ جنيه استرلينى فائدة سنوية قدرها أربعة فى المائة تدفع فى أول مايو وأول نوفمبر .

مادة ٣ — قيمة الدين العام صادر بها سندات لحاملها مصحوبة بكوبونات يستحل دفعها كل ستة أشهر .

مادة ٤ — لا يجوز أن تفرض على سندات الدين العام ولا على سداد قيمتها أية ضريبة لمصلحة الحكومة .

مادة ٥ — يكون دفع قيمة الكوبونات وسداد قيمة السندات بالعملة الاسترلينية بدون اجراء أى خصم فى مصروف لندن وفى باريس .

مادة ٦ — يحصل الوفاء باستحقاقات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد (فوائد واستهلاكا) باعتبارها قرضا أول على موارد الخزانة العامة وبالترتيب المذكور .

مادة ٧ — يجوز فى أى وقت سداد جملة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بقيمتها الأسمية سواء أكان ذلك فى وقت واحد أم فى أوقات مختلفة .

مادة ٨ — اذا رغبت الحكومة فى استهلاك أى دين من الديون الثلاثة فيكون الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق اذا كان السعر المذكور أقل من القيمة الأسمية والا كان الاستهلاك بالقيمة الأسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، ويعلن عن كل سحب فى الجريدة الرسمية قبل الموعد بشهرين ألا ما كان خاصا باستهلاك الدين المضمون المشار اليه فى الفقرة الاولى من المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٩ — يكون سداد السندات المسحوبة ابتداء من استحقاق الكوبون الذى يلى السحب .

تابع ملحق رقم ١(*) :

مادة ١٠ — يحدد وزير المالية بقرار يصدره بالعملة الفرنسية سعر الصرف الخاص بالدفع فى باريس .

مادة ١١ — لا تقبل المعارضة فى دفع الكوبونات أو فى سداد السندات على أنه يجوز للمصارف المنوط بها دفع

الكوبونات أو ســـداد الســـندات اذا ثبت لديها ثبوتا كافيا ضياع أو ســـرقة ســـندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتا دفع قيمتها .

مادة ١٢ ـــ يســـتمر تطبيق أحكام المادتين ٢٧٢ و ٢٧٠ من القانون المدنى الخاصـــتين بســـقوط الحق بمضى خمس سنوات على الدين العام ويكون تطبيق المدة الأولى بالنسبة لفوائد سندات الدين المذكور ، والمدة الثانية بالنسبة لقيمة الســـندات التى تكون قد سحبت للاستهلاك .

وتحتســـب مدة الســـقوط وفقا للتقويم الميلادى .

مادة ١٣ ـــ ألغى القانون رقم ١٧ الصـــادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ الخاص بالدين المصـــرى العام .

على أنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الالغاء أن يصـــبح أى حكم من أحكام القوانين والمراســـيم أو العقود التى الغاها ذلك القانون بالذات أو بالواسطة معمولا بها .

ولا يترتب عليه الاخلال بأحكام المعاهدة الدولية المؤرخة ١٨ مارس ١٨٨٥ الخاصة بالكفالة التى تتمتع بها ســـندات الدين المضـــمون .

مادة ١٤ ـــ على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(*) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ يوليو ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة ١ .

ملحق رقم ٢

حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية

مقدمه لمعاليكم مستأجرين قرى سبانة البرقية والملح الحويزة

[illegible]

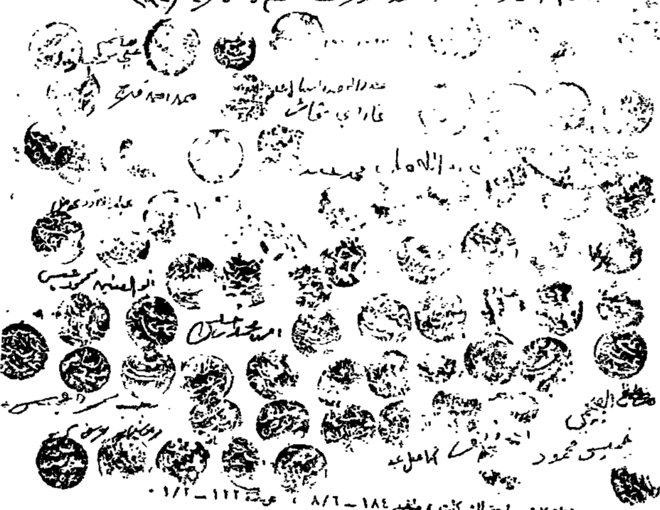
نشكو ظلم مدير ملك البرقية

نحن انا مستأجرين الحيازة من شركة البرقية منذ عام ١٩٣٨ باستلام
المقاطعة جميعه وباعوا ميدفيهم من زراعة الشتوي اخذوا ربع الحاصل
والكيلاوي واخذوا تقدير من البذور والمؤدي حتى اصبح الزارع
خالي من الحبوب والمؤنة واضحى حالة واضح في اسوء الاحوال
في المعيشة وفي عام ١٩٣٩ اخذوا المقاطعة ايضا واخذوا من الشتوي
اعتبارا من كيلوات من الحبوب فقد ادعوا انهم قد وصل
الشتوي في المحيط بعد منهم وحصلوا من المستأجر كيلوات
من الحبوب على حسب تقديرهم ولكن المقاطعة اكبر مما حتى ان الزارع
جميعهم الان هو قدر طلب الشركة والفقدهم لم يحصل على شيء من الزراعة
له بالمقدرة من بيع مواشي وحلي نسائه واخذوا من البذور المثناة
واخذوا من المؤدي من الشتوي وفي هذا العام الحالي اخذ
ثلث الحاصل من ثمن الكيلاوي من محصولات الشتوي وان الشتوي جميعه لم
يسدد هذا الطلب وقد تطلبنا من هذه الطلبات لمدير الشركة فرفض
بان الثلث من الحاصل يحصل من الشتوية واما ثمن الكيلاوي يحصل من
الصيفي حتى المواشي وحيث ان طلبات الشركة هذه ظلم كبير
ويسبب سلب المال والمحصول بالمقدمة لمنفعة المستأجر
لم يبقى عنده شيء لمؤنة ولبذوره فحدوث الزراعة وحتى اخذ ما عنده
سيكون عرضة هو واولاده للهلاك حيث ان المستأجر يزرع المقاطعة
ويكون مسؤول بجميع ويخرج انفاق لسقاية البذور ويحفظه وحيلة للشركة
كل هذا يكون فقط الحبوب الاخرى ولكن الشركة تحصل على
المقاطعة من كل الزراعات وهذا غير العادة في الدوائر الاخرى

وعندما عرف وقته انه يوم يرحل المستأجر بمصاريف اخرى ولما لا ينظر في المصاريف والكمارك فيكون تقريباً من ثمنه فضت المال وهذا منه ظلماً واكبر نكبة للفلاحين المساكين

فبناءً عليه

نلتمس من معاليكم النظر في شكوانا هذه بعين الرأفة والعدالة وصدور امر معاليكم الكريم لمن يلزم للفصل بيننا وبين الشركة المذكورة قبل البدء في وصول الشركة حسماً للنزاع وحفظاً لما فيه الراحة للمستأجرين من هذه الشركة حتى تكون للفلاحين أن يعيشوا هم واولاده حيث اننا نشعر جميعاً أننا في عهد العدالة وندعو لمعاليكم بدوام العز والبقاء وحسن التوفيق افندم ٩ ٥/٤/١٩٤٣



محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ ــ ٨/٦ ، عريضة ١٢٢ ــ ١/٢ ــ ٠١

ملحق رقم ٣(*) :

الشركة الشرقية ((ايسترن كومبانى))

وزارة التجارة والصناعة ــ مراقبة الشركات بالقاهرة .

بعد الاحترام ــ بالاحالة الى كتابكم رقم ١٥٨٢ المؤرخ فى ١٩٤٩/٣/١٩ (بيانات ٤٢٧) نتشــرف بأن نوضــح فيما يلى الشــركات التى تحت الاشراف المباشر للايسترن كومبانى وهى تملك القدر الأكبر من أسـهمها :

ملف/٦٤٥ دخان وسجاير ماتوسيان شركة مساهمة

ملف/٦٤٦ الشركة المساهمة للدخان والسجاير بابابتولوجو

ملف/٥٠٤ اطلانطيق توباكو كومبانى ليمتد

ملف/٦٤٤ أ . جمسر جان ليمتد

ملف/٤٢٨ مسبيرو فرير ليمتد

ملف/٤٢٧ نقولا صوصة ليمتد

ملف/٤٨٤ أمريكان سيجاريت كومبانى ليمتد

ملف/٤٦١ أكسبورت توباكو كومبانى (أوريانت) ليمتد

تعتبر هذه الملفات كأنها ملف واحد وهو ملف شركة الايسترن ويؤشر أمامها جميعا بالرجوع الى ملف ايسترن

توقيع

وعنوان جميع هذه الشركات هو بمصنع ماتوسيان برقم ٤ شارع الاهرام بالجيزة .

وتفضلوا بقبول فائق وعظيم احترامنا

الجيزة فى ٢٢ مارس ١٩٤٩

صورة طبق الأصل المحفوظ

بالملف/١١٥ بيانات ،

توقيع

١٩٤٩/٤/١٨

ايسترن كومبانى

موافق

ويوقف الخطاب الذى أشرت بكتابته للحصول على هذا البيان

توقيع

١٩٤٩/٤/١٨

(*) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ١ (١ ؛) ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ج ٢ ، وثيقة .

ملحق رقم ٤(*) :

مراقبـــــة الشـــركات :

جناب المحترم رئيس شـــركة ايســـترن كومبانى شـــركة مســـاهمة مصـــرية

بالاشـــارة الى كتابكم المؤرخ ٧ أبريل ١٩٤٨ والذى ورد به أن شـــركات أ . جمسر جان ليمتد وأفريكان سيجاريت كومبانى ليمتد وماســـبيرو فرير ليمتد ونقولا صـــوصة ليمتد واكسبورت توماكو كومبانى (أورينت) ليمتد ليســـت شـــركات مساهمة بالاســـهم ولكنها شركات شـــركات خاصة انجليزية واشارتكم الى حكم محكمة استئناف الاسكندرية المختلط الذى يقضى بعدم تشبيه هذه الشـــركات بشـــركات الأموال المساهمة ، نفيد بأن مجلس الدولة قد أفتى بكتابه الينا رقم ٣٠٠ ـ ٦/٩٦ (٢٨٤٢) المؤرخ ١٩٤٨/٧/٢١ « بأن شـــركتى ماســـبيرو ليمتد ونقولا صوصة تعتبران من الشـــركات المحدودة المســـئولية بالأســـــهم وهما بهذا الوصـــف تخضـــعان لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ واذا كانت الأحـــكام الواردة بشأن هذا النوع من الشـــركات فى القانون الانجليزى تحد من تداول الحصـــص الممثلة لراس المـــال بحيث رأت المحكمة عدم خضوعها لرســـم دمغة التداول فان هذا لا يغير شيئا من طبيعة محدودة المســـئولية بالأســـهم أى ذات الطبيعة المميزة لشركات المســـاهمة فى النظم القانونية الأخـــرى ، ولذلك فلا نرى محلا للأخذ بما اشـــارت اليه الشركة الشـــرقية من عدم خضـــوع شـــركتى ماســـبيرو ونقولا صـــوصة لأحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصـــة بالشـــركات المساهمة

كما نفيد بأن رأى مجلس الدولة المشـــار اليه يسرى أيضا على شركات أ . جمسر جان ليمتد وأفريكان سيجاريت كومبانى ليمتد وماسبيرو غرير ليمتد .

لذلك نرجو موافاتنا بالبيانات الخاصة بعدد الموظفين والعمال ومرتباتهم ونسبة المصـــريين منهم فى كل شركة من الشركات المذكورة ،

ومرفق مع هذا صـــورة من الاعلان لاتباع ما جاء به .

وتقبلوا وافر الاحترام ،

١٩٤٨/٨/٣

الجمال | مراقب الشركات والانتاج
توقيع | توقيع

(*) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ا (ا) ، ملف ١٨٢ — ٨١/٣ ح ١ ، وثيقة ٦٩ .

المصـــادر والمراجـــع

الوثائق غير المنشـــورة

(أ) باللغـــــة العـــربية :

١ ــ دار الوثائق القومية بالقلعة :

وهى مقسمة الى أقسام فنية المحافظ وهى : محافظ مصلحة الشـــركات ، ومحافظ عابدين ، ومحافظ مجلس الوزراء (جداول اعمال) ، ومحافظ محفوظات مجلس الوزراء .

اولا ــ محافظ مصلحة الشركات :

وهى تحوى الكثير من المعلومات الخاصة بالشـــركات مثل عقود الالتزام ، واحصاءات أعضـــــاء مجالس الادارة مصريين واجانب ، وكذلك الموظفين والعمـــــال ، والميزانيات والأرباح والخســـائر ، واجتماعات مجالس الأدارة والجمعيات العمومية ، وقيمة رأس المال وتطوره ، وتقارير مفتشى مصلحة الشركات ، ونشـــاط هذه الشـــركات الاقتصادى ، وكل محفظة تشمل أكثر من ملف بكل ملف مجموعة من الوثائق ، وقد رجعنا الى المحافظ والملفات التى تفيد موضوع البحث وهى كالآتى :

رقم المحفظة	الشـــــركات
١	عقود امتيازات شركات قديمة .
٢	عقود الشركات وامتيازات الأجانب ــ شركة

بهرند للتجارة

٣ بنك موصيرى .

٤ البنك العقارى المصرى .

٥ البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى .

٦ البنك الأهلى المصرى .

٧ البنك التجارى المصرى .

٨ بنك سوارس ـ بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات ـ البنك البلجيكى والدولى بمصر .

رقم المحفظة	الشركات
٩	بنك الأراضى المصرية .
١٠	بنك الاستيراد والتصدير المصرى .
١١	بنك التسليف الزراعى المصرى ـ صناعة نسيج الألياف .
١٢	البنك البلجيكى والدولى بمصر .
١٣	بنك مصر .
١٤	بنك زلخة .
١٥	البنك الايطالى المصرى ـ البنك المصرى العربى .

١٦	البنك الشــرقى ــ البنك العقارى العربى ــ المصرف المصرى للواردات والصادرات .
١٧	البنك الايطالى المصرى .
١٨	البنك الصناعى .
١٩	شركة اسكندرية التأمين على الحياة .
٢٠	الشركة المصرية للنقل بالسيارات .
٢١	شركة النيل للتأمين .
٢٢	الشــــركة المالية المصــرية للتجارة والتأمين (مفكا) .
٢٣	شركة التأمين الأهلية المصرية .
٢٤	شركة التأمينات التجارية المصرية .
٢٥	شركة اسكندرية للتأمين .
٢٨	شركة النيل للمنســوجات .
٢٩	اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة ــ شــركة النيل للمنسوجات .
٣٠	الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
٣١	شركة النسيج والحياكة المصرية .
٣٢	شركة الاسكندرية للغزل والنسيج .
٣٣	شركة مصر صباغى البيضا .
٣٦	شركة صباغى البيضا .

٣٨	الشركة العربية للغزل والنسيج .
٤٠	شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات .
٤٥	شركة الغزل الأهلية المصرية .
٤٧	شركة مصر الحرير الصناعى .
٥٠	الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف .
٥٣	شركة صناعة كتان الشرق .
٥٤	شركة الجوت المصرية .

رقم المحفظة	الشـــــركات
٥٦	شركة حليج الوجه القبلى .
٥٨	شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد .
٦١	شركة اقطان كفر الزيات .
٦٢	شركة أقطان مصر المساهمة المصرية .
٦٦	شركة المكابس والمخازن العمومية .
٦٧	شركة مساهمة للمكابس الحرة المصرية .
٦٨	شركة مكابس اسكندرية .
٦٩	شركة الأقطان المتحدة ـ شركة معامل الحليج والزيت المتحدة .
٧٢	بيت الهدايا (ريفولى) ـ شركة الملابس والمنسوجات (رولنى) .

٧٣ محلات الملكة الصغيرة ــ محلات شملا .

٧٤ شركة بيع المنسوجات المصرية .

٧٥ محلات شيكوريل الكبرى .

٧٦ محلات سليم وسمعان صيدناوى وشــــركاهما ليمتد .

٧٩ الشركة التجارية البلجيكية المصرية .

٨١ الشركة التجارية للمملكة المتحدة ــ شــــركة رويتر .

٨٢ شركة الدلتا التجارية .

٨٣ الشركة التجارية المصرية .

٨٩ مكتبة هاشيت ــ شركة شمال شرق أفريقيا التجارية .

٩٠ الشركة الامريكية الشرقية للتجارة والملاحة .

٩٣ شركة المقاولات المتحدة .

٩٤ شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) .

٩٧ شركة أراضى ابو قير .

٩٩ شركة مساهمة البحيرة .

١٠٠ شركة سيدى سالم المساهمة المصرية .

١٠٢ الشركة المصرية للأراضى والمبانى .

١٠٣ شركة الغربية العقارية المساهمة .

رقم الحفظة	الشـــــركات
١٠٤	شركة المباحث والأعمال المصرية .
١٠٦	الشركة المساهمة للعقارات المصرية .
١٠٧	الشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) .
١٠٨	الشـــركة المساهمة العقارية لأراضى الجيزة والروضـــة .
١٠٩	الشركة المساهمة العقارية لتفتيش السيوف ــ شركة اراضى الوردان ــ شركة أراضى كفر الزيات .
١١١	شركة أراضى وادى كوم أمبو .
١١٢	شركة اراضى الدلتا المصرية والانفســتمنت ليمتد .
١١٣	شركة اراضى القبارى .
١١٤	شركة وادى كوم أمبو .
١١٥	الشركة المصرية لانشاء الطرق .
١١٦	شركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية .
١١٧	شركة اسمنت بورتلاند حلوان .
١١٨	شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند .
١٢١	شركة جباسات البلاح .
١٢٢	الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات

١٢٣ شركة الطوب الرملى بالقاهره .

١٢٤ شركة الملح والصودا المصرية ليمتد .

١٢٥ شركة الملح والصودا المصرية ليمتد .

١٢٩ شركة مطاحن المحمودية .

١٣٠ الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال .

١٣١ شركة كراون بريورى لصناعة البيرة .

١٣٢ شركة البيرة المساهمة بومنتى والأهرام .

١٣٣ شركة مصانع بولاناكى المصرية — مصانع سيموندز فارستر ليمتد.

١٣٤ شركة الكروم والكحول المصرية .

١٣٥ الشركة المصرية لتجفيف الخضروات .

١٣٨ شركة هندسة التبريدات وتكييف الهواء (كولدير) — الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) المندرجة فيها شركة مخازن التبريدات النيلية والثلج .

١٣٩ الشركة المساهمة المصرية (كاربا) — الشركة العربية للغزل والنسيج .

١٤٠ شركة التبريدات المصرية .

١٤١ شركة التعبئة المصرية (ابوت) — شركة توريد الكهرباء والثلج بالاسماعلية .

١٤٢ الشركة الشرقية « ايسترن كومبانى » .

١٤٦	الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية
١٤٧	شركة السكر والتقطير المصرية .
١٤٨	الشركة المساهمة لمخازن الادوية المصرية .
١٦٤	شركة الملابس والمهمات المصرية .
١٦٧	شركة باتا .
١٧٤	الشركة الصناعية للشرق الأوسط .
١٧٧	شركة الحديد والصلب بحلوان .
١٨٢	الشركة المصرية لتبغليف .
١٨٧	شركة مياه اسكندرية ليمتد .
١٨٨	شركة مياه القاهرة .
١٨٩	الشركة المصرية لمصايد الاسفنج .
١٩١	شركة الكهرباء المصرية .
١٩٤	شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية .
٢٠٤	شركة النقل والتصدير والتأمين .
٢١٢	شركة بواخر البوستة الخديوية .
٢١٦	شركة ترام الإسكندرية .
٢١٨	شركة ترام الاسكندرية والرمل ليمتد .
٢٢٠	شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس .

٢٢١	شركة سكك حديد الدلتا الضيقة ليمتد .
٢٢٢	شـــركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس .
٢٢٣	شركة عربات النوم الدولية .
٢٢٩	شركة فنادق الوجه القبلى .
٢٣٠	شركة فنادق مصر الكبرى .
٢٣١	شركة الفنادق المصرية ليمتد .
٢٣٤	الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصـــرى ليمتد .

ثانيا ــ محافظ عابدين :

توجد بدار الوثائق وهى كثيرة تخص الوزارات ومـــكاتبات المحافظات والمصـــــالح والهيئات وســـياسة الدولة الداخلية والخارجية كالمعاهدات والاتفاقات ســـواء سياسية أو اقتصادية أو تعليمية ... الخ ، وعلاقة مصـــر بالدول الأجنبية ، وبعض القوانين الصـــادرة فى الدولة ، وقناة الســــويس ، والوجود الانجليزى ، وقد رجعنا الى المحافظ التى تخص فترة الدراســـة وهى كالآتى :

محافظ أرقام :

٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، مجلس الوزراء ــ محاضر جلسات .

و ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية .

و ٢٤ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الاشغال .

و ٢٦ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة .

و ٢٧ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التموين .

و ٢٨ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الزراعة .

و ٣١ مجلس الوزراء .

و ٣٢ مجلس الوزراء ـ المواصلات .

و ٣٣ مجلس الوزراء ـ أوامر الحاكم العسكرى العام .

و ٣٦ مجلس الوزراء ـ مذكرات الشئون البلدية والقروية .

و ٤١ مجلس الوزراء ـ مذكرات وتقارير عن صندوق الدين .

و ٤٧ مجلس الوزراء ـ مراسيم وقرارات سلطانية وملكية .

و ٤٨ مجلس الوزراء ـ قرارات وزارية .

و ٦٤ مجلس الوزراء ـ وزارة الخارجية ، الديوان العام ، معاهدات واتفاقات .

و ٢١٠ جمعيات صناعية .

و ٢٤٣ قناة السويس .

و ٢٤٤ وزارة الداخلية ـ موضوعات مختلفة .

و ٢٦٦ مالية ، منشورات .

و ٢٦٧ مالية ، بنوك وشركات .

و ٢٦٨ مالية ، ادارة الحسابات .

و ٢٩٦ مالية ، ادارة الحسابات .

و ٢٧٠ مالية ، مصلحة عموم الاحصاء .

و ٢٧١ وزارة المالية ، المجلس الاقتصادى .

و ٣٠٥ التماسات فئات اخرى حرفيون .

و ٣٢٤ مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مختلفة .

و ٣٢٥ سكة حديد ، مواصلات .

و ٤٩٦ التماسات عمال حرفيون .

و ٥٠٣ التماسات فئات أخرى حرفيون .

و ٥٣٩ التماسات التجار .

و ٥٨٨ أوراق خاصة لعلى ماهر .

ثالثا ــ محافظ مجلس الوزراء (جداول أعمال):

وهى محافظ كثيرة أيضا وفى فترات زمنية طويلة حتى أن كل عام به العديد من المحافظ وهى غير مرقمة انما تميز بالتواريخ وهى تحوى المكاتبات الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات المختلفة وشئون الدولة السياسية والاقتصادية ، وقد رجعنا الى المحافظ التى تخص فترة الدراسة وهى كالآتى :

٢ يناير ١٩٣٠ .

٢١ يناير ١٩٣٩ .

١٩ فبراير ١٩٣٩ .

٥ مارس ١٩٣٩ .

٥ ، ٦ مارس ١٩٣٩ .

١٢ مارس ١٩٣٩ .

١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩ .

١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٩ .

٢٤ ابريل ١٩٣٩ .

٣ ، ٤ مايو ١٩٣٩ .

٨ ، ١١ ، ١٦ مايو ١٩٣٩ .

٢٩ مايو ، ٦ يونية ١٩٣٩ .

١٣ يونية ١٩٣٩ .

٨ ، ١٥ يولية ١٩٣٩ .

١٦ يولية ١٩٣٩ .

يولية و اغسطس ١٩٣٩ .

١٩ أغسطس ١٩٣٩ .

٢ ، ٣ ، ٧ سبتمبر ١٩٣٩ .

٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ ،

١٤ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٣٩ .

من ١ الى ٢١ اكتوبر ١٩٣٩ .

من ٢٥ اكتوبر الى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ .

٢٠ ديسمبر ١٩٣٩ ، ١ يناير ١٩٤٠ .

١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ يناير ١٩٤٠ .

من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤٠ .

١٥ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير ١٩٤٠ ، ٥ فبراير ١٩٤٠ .

١٣ فبراير ١٩٤٠ .

١٥ ، ٢٠ فبراير ، ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ .

١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ .

١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٤٠ .

من ١ الى ٨ مايو ١٩٤٠ .

٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ مايو ١٩٤٠ .

٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ يونية ١٩٤٠ .

١٩ يونية ١٩٤٠ .

٢٩ يونية ، ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢١ يولية ١٩٤٠ .

٢٩ يولية ١٩٤٠ .

من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ .

من ٢٥ يناير الى ١٠ فبراير ١٩٤١ .

من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ .

من ٢٨ ابريل الى ٥ مايو ١٩٤١ .

من ٨ الى ١٩ مايو ١٩٤١ .

من ٢ الى ٧ يونية ١٩٤١ .

من ٧ الى ١٥ يولية ١٩٤١ .

من ٨ الى ١٦ سبتمبر ١٩٤١ .

من ١١ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٤١ .

من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ .

يناير ١٩٤٢ .

٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ .

٣ مايو ١٩٤٢ .

١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ .

٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ .

٢١ يونية ١٩٤٢ .

٣١ يناير ، ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ .

١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٩٤٥ .

من ٦ الى ٢٣ يناير ١٩٤٦ .

من ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ الى ١ يناير ١٩٤٧ .

من ٤ الى ١١ يناير ١٩٤٨ .

من ٢ الى ٩ يناير ١٩٤٩ .

من ١٦ الى ٢٣ يناير ١٩٤٩ .

٢٥ يناير ١٩٥٠ .

رابعا ـ محفوظات مجلس الوزراء:

ومن هذه الوثائق رجعنا الى المحافظ التالية :

ـ محفظة ١ / أ شركات وجمعيات .

ـ محفظة ٥ ج الوزارات .

ـ محفظة ٥ هـ الوزارات .

٢ ـ دار المحفوظات العمومية بالقلعة :

وهي عبارة عن ملفات خدمة الموظفين الأجانب في مصر ، ومن هذه الوثائق رجعنا الى الملفات الآتية :

ـ ملفخدمة « مستر ليون كيرازيان Leon Kirazian

دولاب ٣٦٨ رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٤٤٠٣٤ .

ـ ملف خدمة « المسيو رؤول فرولى » M. Raoul Froli

دولاب ٨٣٢ رف ٤ محفظة ٩٩٦ ملف ٤٦٠٥٨ .

ـ ملف خدمة « المسيو كارلو سرى » ، دولاب ٣٨٨ رف ٣ محفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ .

ـ ملف خدمة « البرتو كونساليز » ، دولاب ٣٨٩ رف ٩ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ .

٣ ـ الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط :

وهى عبارة عن محافظ تشمل عقود البيع والشراء والرهن والسلفيات مقابل رهن وطلب اختصاص من المحاكم للاستيلاء على الأراضى أو العقارات المرهونة لعدم السداد ، وأحكام المحاكم بذلك ، ومعظمها أجنبى ، وقد رجعنا الى المحافظ الآتية :

(أ) العربى منها :

— محفظة رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

— محفظة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ .

— محفظة رقم ٣٤ لسنة ١٩٥١ .

— محفظة رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ .

(ب) باللغة الأجنبية :

— Bureau Central 1937 Inscription, Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1.

— Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1.

— Bureau Central Assiout 1945, No. 1.

٤ — وثائق الأرشيف الأوربى (الوثائق البريطانية

: (Public Record Office

وهى بمركز وثائق الشرق الاوسط بجامعة عين شمس ، وهى عبارة عن مجموعة أفلام الموجود منها ينتهى عند عام ١٩٤١ ، وقد رجعنا الى ما يخص فترة الدراسة وهى كالآتى :

— F.O. 407/221 Egypt and Sudan 1937.

— F.O. 407/222 Egypt and Sudan 1938.

— F.O. 407/223 Egypt and Sudan 1939.

— F.O. 407/224 Egypt an Sudan 1940.

— F.O. 407/225 Egypt and Sudan 1941.

الوثائق المنشـــورة

اولا ــ باللغة العربية :

(أ) تعدادات واحصاءات :

ــ المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩٣٧ ، جـ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الاميرية ١٩٤٢ .

ــ المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الجزء الأول من كتاب تعداد السـكان عام ١٩٣٧ ، الكراسة رقم ٤ ، مديرية اسيوط ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

ــ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصـاء والتعداد ، الكراسـة رقم ٩ محافظة القاهرة ، تعداد عام ١٩٣٧ ، جـ ١ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

ــ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصـاء والتعداد ، الكراسة رقم ١٠ محافظة اسكندرية ، تعداد عام ١٩٣٧ ، جـ ١ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٩٤٠ .

ــ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الأحصـاء والتعداد ، الكراسة رقم ١١ محافظات القنال والسويس ودمياط ، تعداد عام ١٩٣٧ ، جـ ١ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

ــ جمهورية مصر ، وزارة المالية والاقتصـاد ، مصـلحة الاحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان عام ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى عام ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء الملخص الشهرى للتجارة الخارجية ، ابريل ١٩٤٢ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء ، الملخص الشهرى للتجارة الخارجية ، نوفمبر ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

— الحكومة المصرية ، وزارة الاقتصاد الوطنى ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى عام ١٩٤٧ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٤٤ .

— الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— جمهورية مصر ، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

(ب) معاهدات ومؤتمرات واتفاقات وتقارير ونشـــرات :

ــ المملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

ــ المملكة المصـــرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ أغسطس ١٩٣٦) ، مطبعة بولاق ، مصر ، ١٩٣٦ .

ــ الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصـــر (اتفاقية مونترو ١٩٣٧) منشور فى :

ــ الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ فى ١٩٣٧/٨/١ .

ــ كتاب مجموعة الوثائق السياسية ــ المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جـ ١ ، الدكتور : راشد البراوى .

ــ كتاب الأجانب فى مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية فى مصر فؤاد كرم .

ــ تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : اثر الشـــركات المتعـــددة الجنســـية على التنمية والعلاقات الدولية ، مطابع سجل العرب ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مركز البحوث الادارية ، بدون تاريخ .

ــ مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، ١٩٧٤ .

ــ البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ ــ ١٩٤٨ ، مطبعة البنك الأهلى المصرى ١٩٤٨ .

ــ البنك الأهلى المصرى (ش.م.م) ، النشرة الاقتصادية ،

يصـــدرها قسم البحوث بالبنك ، المجلد الأول ، العدد الرابع ١٩٤٨ ، القاهرة .

ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها قســم البحوث بالبنك ، المجلد الثانى ، العــدد الأول ١٩٤٩ ، القاهرة .

ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها قســم البحوث بالبنك ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ١٩٥٠ ، القاهرة .

ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، يصدرها قسم البحوث بالبنك ، المجلد العاشر والحادي عشر ١٩٥٧ ، القاهرة .

ـ البنك التجارى المصرى (ش٠م٠م) ، السنة المالية ١٩٥٠ ، مطابع شركة النسر المصرية بالاسكندرية ١٩٥١ .

ـ شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ش م ٠ م ، تقارير ميزانية وحساب الأرباح والخسائر ١٩٤٧ ، القاهرة .

ـ شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ش٠م٠م ، تقارير ميزانية وحساب الارباح والخســائر ١٩٥٠ ، القهرة .

ـ شركة المباحث والأعمال المصــرية ، ش٠م٠م ، تقارير مجلس الادارة ومراقبي الحســابات فى ١٩٥١/٣/٢٨ ، الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، دار الجعران للنشر ، الاسكندرية ، ١٩٥١ .

ـ الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية .

ـ الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية الاسبوعية .

ـ الحكومة المصرية ، النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية والاقتصـــادية ، اكتوبر ١٩٥١ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

ـ جمهورية مصر ، وزارة العدل ، فهرس النشرة التشريعية ١٩٥٥ ، صادر عن قسم المجموعة الرسمية ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

ـ الاتحاد العام للغرف التجـارية المصـرية : الاقتصـاد المصرى فى عهد الثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ .

(جـ) مضابط جلسات النواب ومجلس الشيوخ :

وتتمثل فى جلسـات مجلس النواب والشيوخ ، وقد اطلعنا على الكثير منها خاصـــة مجلس النواب حيث اطلعنا على معظم جلساته فى فترة الدراسة وهى مثبتة فى هوامش الرسالة .

ثانيا ـ باللغــة الأجنبيــة :

— Egyptian Government, Ministry of finance, Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, -937, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1942.
— Egyptian Government, Ministry of finanee, Statistical and Census Department, Population Census if Egypt, 1947, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1953.
— Hurewitz, J.C. : Diplomacy in the Near and Middle East a Documentary Record 1914 .. 1956, Vol, 11. London.

بحوث ومذكرات وخطب

ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث ولمناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (القاهرة ٢٣ ـ ٢٥ مارس ١٩٨٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

ـ د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، خـ ١ ، (من ١٩١٢ الى ١٩٣٧) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥١ .

ـ د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢ ، (من ٢٩ يولية ١٩٣٧ الى ٢٦ يولية ١٩٥٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧ .

ـ محمد أنور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .

ـ مذكرات ايدن ـ السويس ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـ مذكرات قلينى فهمى ، حـ ٢ ، طبعة ثنية ، ١٩٥١ ، مطبعة صادق بالمنيا .

ـ مصطفى هيكل : مذكرات معتقل ، مطبعة فؤاد حلمى ، مصر ، بدون تاريخ .

ـ جمال عبد الناصر : بناء المجتمع الجديد ، خطابان للرئيس جمال عبد الناصر فى ٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٨ .

— بيان جمال عبد الناصر للدول العربية بشأن تأميم قناة السويس ، مطبعة الاستعلامات .

الرســـائل العلمية (غير المنشورة)

— ابراهيم سعد عقل : تطور الصناعة المصرية ١٩٥٢ — ١٩٧٣ ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، تجارة الاسـكندرية ، ١٩٧٧ .

— أحمد أبو الفتوح على الناقة : العوامل المحددة للمكون الأجنبى فى التكوين الرأسمالى ودوره فى عملية التنمية الاقتصادية — مع الاشارة الى مصر ،رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٨٥ .

— أحمد الشربينى السيد البسيونى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ — ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراة ، آداب القاهرة ، ١٩٧ .

— ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية فى مصر ١٩٤٢ — ١٩٦١ ، رسالة ماجســتير ، آداب القاهرة ، ١٩٨٥ .

— آمال محمد كامل بيومى : التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ .

— جرجس سلامه ميخائيل : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٦٠ .

— حمدى هان ديك كيو : التنمية الصناعية فى مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ — ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

— خالدة ، محمود السيد شادى : العلاقات بين مصر والدولتين الالمانيتين فى فترة الخمسينات والستينات (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٧، .

— سعيد أحمد عبده : الآثار الاقتصادية للسكك الحديدية فى جمهورية مصر العربية ، دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ .

— شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ — ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

— عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح : الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ — ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراة ، آداب عين شمس .

— عبد العزيز ابراهيم فهمى : العلاقات العامة فى قطاع البترول بالجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة (صحافة) ، ١٩٦٦ .

— فرغلى على تسن هريدى : أسيوط فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨٠٠ — ١٥٨٠ ، رسالة ماجستير ، آداب سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٥ .

— مدحت محمد عبد النعيم : تطور الزراعة فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير ، آداب سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٣ .

— مصطفى ابراهيم جاويش : العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

١٩٤٥ ــ ١٩٥٧ ، رسالة دكتوراة ، آداب سوهاج ، جامعة اسيوط ، ١٩٨٢ .

ــ نوال عبد العزيز مهدى : الحركة العمالية وأثرها فى تطور مصر السياسى ، ١٩٣٥ ــ ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراة ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ .

المراجع العربية

ــ ابراهيم شحاتة (د) : معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

ــ ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ــ المسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

ــ ابراهيم مختار (د): بنوك الاستثمار (دراسة تحليلية للنظرات والأساليب والمشكلات) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢ .

ــ أحمد أبو اسماعيل (د) : بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

ــ أحمد أبو اسماعيل (د) : صناعة النقل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ــ أحمد أبو اسماعيل (د) : هيكل الصناعة التحويلية ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة، ١٩٥٩ .

ــ احمد احمد الحته (د) : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٠ .

— احمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦ .

— أحمد قسمت الجداوى (د) : نظرية الجنسية فى القانون المصرى المقارن ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— أحمد محمود أحمد (د) : مقومات الصناعة ، جـ ١ ، طبعة أولى ، مطبعة الشمس الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— أسماعيل صبرى عبد الله (د) : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا) التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية) ، طبعة أولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ .

— أنبرت غارمان ، ترجمة ، عبد الفتاح عنايت ، مراجعة ، على جمال الدين : مصر وكيف غدر بها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .

— الميثاق ، ٣٠ يونية ١٩٦٢ ، دار ومطابع الشعب .

— أميل فهمى حنا شنوده : تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

— امين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— أمين محمد بدر (د) : الأوراق التجارية فى التشريع المصرى ، المطبعة العالمية مصر ، ١٩٥٣ .

ـــ انور سلامه (د) : الحركة النقابية فى مصـــر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

ـــ انور سلامه (د) : المؤسسات العامة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ـــ باتريك أوبريان ، تعريب ، خيرى حماد : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر (من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

ـــ ب . س . جيرار ، ترجمة ، زهير الشايب : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، من كتاب وصف مصر ، طبعة أولى ، مكتبة الخانجى ، مصر ، ١٩٧٨ .

ـــ بنت هانسن ، كريم نشاشيبى ، ترجمة ، حسن السيد حسن قنديل : أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصـــادية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

ـــ توفيق على منصور : بريطانيا والعرب شرقى السويس، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ .

ـــ جاد لبيب (د) : بناء الاقتصـــاد المصـــرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ .

ـــ جاك بيرك ، تعريب ، خيرى حمـــاد : العـــرب تاريخ ومستقبل ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

ـــ جلال يحيى (د) : عصـــر النهضـــة والعالم الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

ـــ جلال يحيى (د) : فجر التاريخ الحديث ، مطبعة كرموز بالأسكندرية ، ١٩٧٦ .

ـــ جلال يحيى (د) : مصر الحديثة (١٥١٧ ـــ ١٨٠٥) ، منشأة المعارف بالاسكندرية .

ـــ جمال الدين محمد سعيد (د) : البنك المركزى والرقابة على البنوك والائتمان فى مصـــــر ، طبعة أولى ، مطبعة البيان العربى ، ١٩٥٧ .

ـــ جمال الدين محمد سعيد (د) : التطور الاقتصادى فى مصـــر منذ الكســـاد العالمى الكبير ، طبعة اولى ، مطبعة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

ـــ جمال الدين محمد سعيد (د) : دور المؤسسة الاقتصادية العامة فى تكوين منشآت الاستثمار ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

ـــ جميل أحمد توفيق (د) ، صبحى تادرس قريصه (د) : اقتصاديات الأعمال ، دار الجامعات المصرية الاســــكندرية ، ١٩٦٩ .

ـــ حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشـــــر ، ١٩٧٠ .

ـــ حسن الفكهانى : قوانين التأميم ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـــ حسن الفكهانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـــ حسن الفكهانى ، عبد المنعم حسنى : الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها

عام ١٩٢١ ، جـ ٧ ، (الاصـــــدار المدنى) ، الدار العـــربية للموسوعات ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— حسن محمد العزباوى : الأصول العلمية للضـرائب ، طبعة أولى ، مطبعة المليجى بالجيزة ، ١٩٧٤ .

— حسن محمد كمال ، صلاح الدين ابراهيم صالح : الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، مكتبة عين شـــمس ، القاهرة ، ١٩٨١ .

— حسنى خليل محمد ، محمد محمد منصور : بنك مصـــر بين الرأسمالية الوطنية والتحول الاشتراكى ١٩٢٠ — ١٩٧٠ ، مؤسسة الاهرام ، الاهرام الاقتصادى ، ١٩٧٠ .

— حسنين كروم : مستقبل القوى السياسية فى مصر بعد ظهور الوفد ، دار مأمون للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

— حسين خلاف (د) : تطور الايرادات العامة فى مصـــر الحديثة ، دار الرائد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— حسين خلاف (د) صـــفحات من تاريخ مصــــر المـالى (تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة) ، دار الفكر العربى للطبع والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— حسين عمر (د) : اقتصاديات الدخل القومى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

— حسين فهمى (د) : على الجريتلى (د) : البنك المركزى الجديدة ، طبعة اولى ، مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٥١ .

— خليل حسن خليل (د) : دور رؤوس الأموال الاجنبية

فى تنمية الاقتصادية المتخلفة ، مع دراسة خاصة بأقليم مصر ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٦١ .

ـــ خليل صابات (د) : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

ـــ دافيد . س . لاندز ، ترجمة ، عبد العظيم انيس (د) : بنوك وباشوات ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

ـــ راشد البراوى (د) : ثورة البترول فى أفريقيا ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .

ـــ راشد البراوى (د) : مجموعة الوثائق السياسية ـــ المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جـ ١ ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

ـــ راشد البراوى (د) ، محمد حمزة عليش : التطـــــور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، طبعة ثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

ـــ رؤوف عباس حامد (د) : الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـــ ١٩٣٧ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ـــ رؤوس عباس حامد (د) : الحركة العمالية فى مصـــر ١٩٨٨ ـــ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

ـــ رفعت السعيد (د) : الصحافة اليســـارية فى مصـــر ١٩٢٥ ـــ ١٩٤٨ ، طبعة ثانية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧ .

ـ روبرت مابرو ، ترجمة ، صليب بطرس (د) : الاقتصـــاد المصرى ١٩٥٢ ـــ ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

ــ روبرت مابرو ، سمير رضوان ، ترجمة ، صليب بطرس (د) : التصنيع فى مصر ١٩٣٩ ــ ١٩٧٣ ــ السياسة والأداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

ــ زكريا أحمد نصر (د) :التحليل النقدى (دراسة لأصوله وأساليبه فى الرأسمالية) ، طبعة اولى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلى الحلبى ، مصر ، ١٩٥٩ .

ــ زكريا مهران : البنك المركزى فى العصور المختلفة ، مطبعة مصر ش.م. ، ١٩٤٨ .

ــ سعد عبد السلام حبيب : الخدمة الاجتماعية العمالية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ــ سعد ماهر حمزة (د) : المقدمة فى اقتصاديات التبعية والتنمية ، تجارب أفريقية وعربية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

ــ سعيد عبد الماجد (د) : المركز القانونى للشركات المساهمة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٦٩ .

ــ سليمان نسيم صياغة التعليم المصرى الحديث ــ دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

ــ سيرانيان ، ترجمة ، عاطف عبد الهادى علام : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، اكاديمية العلوم السوفيتية ــ معهد الاستشراق ، دار الثقافة الجديدة ، مصر ، ١٩٨٤ .

ــ شريف رمسيس تكلا (د) : نظام الضرائب على الدخل فى مصر ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ .

— شفيق شحاته (د) : تاريخ حـركة التجـديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، دار أحياء الكتب العربية ، ١٩٦١ .

— شمس الدين الوكيل (د) : الموجز فى الجنسية ومركز الاجانب ، طبعة ثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦٨ .

— شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، طبعة اولى ، دار شهدى للطباعة والنشـر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— صبحى تادرس قريصة (د) : التضخم والتنمية الاقتصادية مع الاشارة الى ظروف الاقتصاد المصرى ،مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦٢ .

— صبحى تادرس قريصـة (د) : دراسـة مقارنة للنظام المصرى فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة (المحاضـرات العامة) ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

— صبحى تادرس قريصة (د) : النقود والبنوك ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٢ .

— صبحى وحيده ، أصول المسألة المصرية ، مطبعة مصر ، ١٩٥٠ .

— صلاح الدين نامق (د) : قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨ .

— صلاح الدين نامق (د) : مشكلة السـكان فى مصـر (دراسة اجتماعية اقتصادية) ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

— صلاح الدين نامق (د) ، أمين مصطفى عبد اللاه (د) ،

عبد الحميد لطفى : الاشتراكية العربية ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

ـ صلاح العقاد (د) : العرب فى الحرب العالمية الثانية ، معهد الدراسات العربية العالية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٦ .

ـ صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .

ـ طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الأول ، كفاح عمال النسيج ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ .

ـ طه سعد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، الكتاب الثانى ، العمال والانتخابات البرلمانية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٢ .

ـ عاصم الدسوقى (د) : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، طبعة أولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ـ عاصم الدسوقى (د) : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، مصر ، ١٩٧٦ .

ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ـ ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، طبعة ثالثة ، دار مطابع الشعب ، ١٩٦٩ .

ـ عبد السلام عبد الحليم عامر : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العمة للكتاب ، ١٩٨٧ .

ـ عبد الرازق عبد المجيد (د) : دور القطاع المصرفى فى الخطة القومية ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ .

ـ عبد العزيز الرفاعى (د) : العمال والحركة القومية فى مصـــر الحديثة ١٩٠٠ ـــ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى الطباعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

ـ عبد العزيز مرعى (د) : النظم النقدية والمصرفية ، طبعة ثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

ـ عبد العزيز مرعى (د) ، عيسى عبده ابراهيم : الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة ، دار مطابع الشعب ، القاهرة، ١٩٦٣ .

ـ عبد العزيز مهنا (د) ، حسين فهمى (د) : اقتصاديات السكك الحديدية ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٩ .

ـ عبد القادر حلمى (د) : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

ـ عبد النبى حسن يوســف (د) ، عبد الحميد الحسينى هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، طبعة ثانية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ .

ـ عبد الهادى الجوهرى (د) ، فاروق العادلى (د) ، أحمد رأفت عبد الجواد (د) : دراسات فى التنمية الاجتماعيـــة ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٧٨ .

ـ عز الدين عبد الله (د) : القانون الدولى الخاص المصرى، فى الجنسية والموطن ، جـ ١ ، طبعة ثالثة ، القاهرة ؛ ١٩٥٤ .

ـ عزة النص (د) : أحوال السكان فى الوطن العربى ، معهد الدراست العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ .
ـ على الجريتلى (د) : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ ـــ ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ .

ـ علي الجريتلي (د) : خمسة وعشرون عاما ـ دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، ١٩٧٧ .

ـ علي الدين هلال (د) : التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث (أصول الفكرة الاشتراكية) ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢ ، البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، ١٩٧٥ .

ـ علي بركات (د) : تطور الملكية الزراعية في مصر واثره على الحركة السياسية ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، مصر ، ١٩٧٧ .

ـ علي حسن يونس (د) : الوجيز في القانون التجاري وتطورها ، مواردها ، عملياتها ، الرقابة عليها ، دورها المقبل في التنمية ، طبعة أولى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

ـ علي لطفي (د) : التطور الاقتصادي ، مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٧٩ .

ـ علي لطفي (د) : مشكلات التمويل في الدول النامية ، طبعة أولى ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦٦ .

ـ علي مجاهد شاهين ، مجموعة قوانين ضرائب الدخل في مصر ، القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، مكتبة شاهين ـ طنطا ، ١٩٨٠ .

ـ فؤاد عبد المنعم رياض (د) : الوسيط في الجنسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

ـ فؤاد كرم : الأجانب في مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية في مصر ، مكتبة عبد الله وهبه ، مصر ، بدون تاريخ .

ـــ فؤاد المرسى (د) : العـــلاقات المصـــرية الســوفيتية ١٩٤٣ ـــ ١٩٥٦ ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

ـــ فؤاد مرسى (د) : النقود والبنوك فى البـــلاد العربيـــة ، مصر والسودان ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ .

ـــ فلتس أبادير ، ابراهيم عبد الجواد : مشكلات المجتمع المصرى الحديث ، مطابع دار أخبار اليوم ، ١٩٥٥ .

ـــ قطب ابراهيم محمد : الموازنة العامة للدولة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

ـــ كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥ .

ـــ كمال الدين صدقى : البنوك المصرية ودورها فى الائتمان المصرفى ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

ـــ كمال المنوفى (د) : الفلاح المصـــرى ومبدأ المساواة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

ـــ كولين ليجوم ، ترجمة ، أحمد محمود سليمان : الجامعة الافريقية (دليل سياسى موجز) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ .

ـــ لطيفة محمد ســـالم (د) : الصـــحافة والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

ـــ لطيفة محمد سالم (د) : المرأة المصرية والتعبير الاجتماعى ١٩١٩ ـــ ١٩٤٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

— لطيفة محمد سالم (د) : مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

— لينوار تشا مبرز رايت (د) ، ترجمة ، فاطمة علم الدين عبد الواحد (د) : سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء مصر ١٨٣٩ — ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العمة للكتاب ، ١٩٨٧ .

— مايلز كوبلاند ، تعريب مروان خير : لعبة الأمم ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

— م • بروكس ، تعريب : محمود الشنيطى : البترول والاستعمار فى الشرق ، طبعة أولى ، مكتبةالقاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

— محمد أحمد الرزاز (د) : رؤية لمستقبل دور الضرائب فى تمويل الانفاق العام فى البلاد الآخذة فى النمو ، مع التطبيق على مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

— محمد الجوهرى (د) ، محمد عودة (د) ، السيد الحسينى (د) : علم اجتماع التنمية ، مطابع مجموعة مؤسسات الهلال ، مصر ، ١٩٨٦ .

— محمد المنجى (د) : عقد البيع الابتدائى وجريمة البيع لأكثر من واحد فى مجال الاسكان ، طبعة أولى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٣ .

— محمد جواد العبوسى (د) : البترول فى البلاد العربية ، محاضرات القاها بمعهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٥٦ .

— محمد حسنى عباس (د) : الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .

— محمد حسنين هيكل : بين الصحافة والسياسة ، طبعة خامسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ .

— محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، طبعة ١٣ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ .

— محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، طبعة سادسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .

— محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسى أمام المدعى الاشتراكى ، طبعة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ .

— محمد حمزة عليش : التجارة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

— محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، جـ ١ ، جـ ٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

— محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

— محمد زكى شافعى (د) : مقدمة فى النقود والبنوك ، طبعة تاسعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

— محمد سامى محمد : البنوك التجارية فى مصر ، طبعة أولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— محمد سعيد عبد الفتاح (د) : اقتصاديات المجتمع العربى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

— محمد شفيق عبد الفتاح : اثر السوق الأوربية المشتركة

على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

— محمد عبد البارى :الا متيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ١٩٣٠ .

— محمد عبد العزيز عجمية (د) : دراســـــات فى التطور الاقتصادى ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ .

— محمد عبد العزيز عجمية (د) : دراسة للاستثمارات فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ، مطبعـــة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ .

— محمد عبد الله أبو على (د) : الصناعة والمجتمع ، طبعة أولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ .

— محمد عبد المنعم رشدى : قروض وســـــلفيات البنوك التجارية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦١ .

— محمد على عرفه (د) : شرح قانون الاصلاح الزراعى ، طبعة ثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ .

— محمد فؤاد شكرى (د) : مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : الاقتصـــاد الصـــناعى والبنك المركزى — الصناعى والبنوك فى التوجيه القومى ، شبكش بالأزهر مصر ، بدون تاريخ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : تاريخ مصـــر الاقتصـــادى فى العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

— محمد فهمى لهيطة (د) : النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية ومركز الصناعة المصرية منه ، ج ١ ، شـــركة استاندرد للصناعة ، ١٩٤٨ .

— محمد فيصل عبد المنعم : قناة السويس ، شريان الرخاء للعالم ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— محمد لبيب شقير (د) : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨ .

— محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بازرعة : العلاقات الصناعية فى الشركات والمؤسسات العامة ، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ .

— محمد نصر الدين مهنا (د) : مشكلة فلسطين والصراع والدولى ١٩٤٥ — ١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار غريب للطباعة ، ١٩٧٨ .

— محمود أمين (د) : البترول العربى فى المعـــركة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

— محمود حافظ (د) : استراتيجية الغرب فى الوطن العربى، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .

— محمود صدقى مراد ، فؤاد المرسى (د) : ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، مع دراسة خاصة عن ج٠ع٠م، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

— محمود عبد الفضـــيل (د) : التحولات الاقتصـــادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٠ — دراســـة فى

تطور المسألة الزراعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، ١٩٧٨ .

ـــ محمود متولى (د) : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

ـــ محمود متولى (د) : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ، طبعة أولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ـــ مصطفى احمد وهبى : الموسوعة فى قوانين الاصلاح الزراعى ، جـ ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ .

ـــ مصطفى الحفناوى (د) : قضية قناة السويس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

ـــ مصطفى الحفناوى (د) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، جـ ٤ ، الادارة والاستغلال ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .

ـــ مصطفى الصياد : الموسوعة الضرائبية الدائمة للقوانين، المجموعة الثالثة عن عام ١٩٥٠ ، والمجموعة الرابعة عن عام ١٩٥١ ، والمجموعة السابعة لغاية آخر ديسمبر ١٩٥٤ ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ .

ـــ مصطفى رياض بسيونى ، رؤوال فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية ، مطبعة فوتيادسى وشركاه ، مصر ، بدون تاريخ .

ـــ مصطفى كامل منيب : مجموعة القوانين المصرية ، قوانين الضرائب المنقولة ، ورسم الدمغة والأيلولة على التركات ، جـ ١ ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩ .

ـــ ميشال سليمان : القناة لمصر ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

ـــ نبيل الروبى (د) : التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

ـــ نبيل عبد الحميد سيد احمد (د) : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢١ الى ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .

ـــ نوال قاسم (د) : تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر ، طبعة أولى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٧ .

ـــ هشام صادق (د) : الجنسية والموطن ومركز الأجانب ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

ـــ هيلين آن ريفلين ، ترجمة ، أحمد عبد الرحيم مصطفى (د) : ، مصطفى الحسينى : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مطابع دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ .

ـــ يحيى الجمل (د) : الأنظمة السياسية المعاصرة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ .

ـــ يسرى الجوهر (د) : شمال أفريقيا (دراسة فى الجغرافيا التاريخية والاقليمية) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٦ .

ـــ يسرى على مصطفى (د) : التجارة الخارجية ودور البنوك فيها ، المطبعة العالمية ، مصر ، ١٩٦١ .

— يوسف فخرى ، سعد حنا : شـــرح قانون صـــندوقى التأمين والادخار للعمال ، طبعة اولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

— يوسف مصطفى الحارونى : قصة البترول ، طبعة ثانية ، دار المعارف ، مصر ، بدون تاريخ .

المراجـــــع الأجنبيـــــة

— Al-Barawy, Rashed (Dr.) : Economic Development in the United Arab Republic (Egypt), the Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1972.

— Berger, Morroe : Bureaucracy and Society in Modern Egypt, A Study of the Higher civil service, New Jersey, 1957.

— Braddon, Russell : Suez, Splitting of a Nation, London, 1973.

— Creasy, Edward S. : Histor yof the Ottoman Turks, Beirut, 1968.

— Crouchley, A.E. : The Investment of Foreign Capital in Egyptian campaines and public Debt, Cairo, 1936.

— Darby, Phillip : British Defence Policy East of Suez 1947 .. 1968, London, 1973.

— D'istria, Pierre : De Suez A Akaba, Paris, 1968.

— El-Saaty, Hassan and Hirabayashi, Gordon K. : Insudtrialization in Alexandria, Some Ecological and Social Aspects, Cairo, 1959.

— Hansen, Bent : Egypt, Foreign Trade regimes and Economic Development, Vol, IV, New York, London, 1975.

— Holt, P.M. : Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.

— Tssawi Charles : Egypt an Economic and Social analysis, Oxford university press London, New York, 1947.

— Issawi, Charles : Egypt in Revolution an Economic analysis, London, New York.

— Radwan S. : Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882 .. 1967, London, Oxford, 1974.

— Richond, J.C.B, : Egypt 1798 .. 1952, Her Advance Towards a Modern Identity, London, 1977.

— Schonfield, Hugh J. : The Suez Canal in peace and War 1869 .. 1969, Florida.

— Thames and Hudson : Egypt, Gordon Waterfield, with 71 illustration and 2 maps.

الدوريـــــات

وقد رجعنا الى الكثير منها ، وبالنسبة لأعدادها وتواريخها فهى مثبتة فى هوامش الرسالة :

١ ـ العـــــربية :

ـ الأخبـــــار

ـ الأهـــــرام

- البلاغ
- البصير
- السفير
- المصرى
- المقطم
- المقتطف
- الوفد
- الوقائع المصرية
- ملحق الوقائع المصرية
- بريد الشركات
- التجارة العربية الانكليزية
- التجارة التجارية المصرية
- صحيفة التجارة والصناعة
- المجلة التاريخية المصرية
- المجلة الزراعية المصرية
- المجلة الزراعية الشهرية
- المجلة العلمية لتجارة الازهر
- مجلة ادارة الأعمال
- مجلة أكتوبر
- مجلة المحاماة

٢ ــ الاجنبيـــة :

— Vatikiotis, P.J. : Egypt since, the Revolution, London.

— Journal du commerce et de la Marine.

— Journal Official.

— Journal Official du Gouvernement Egyptien.

— Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne.

— Le Journal d'Egypte.

— L'Observateur.

الفهـــرس

الموضـــــوع الصفحة

البـاب الثالث

الراسمالية الاجنبية فى مصر

١٩٤٧ ـ ١٩٥٢

تنظيم وجود الشركات

الموضـــــوع الصفحة

البـــاب الخـــامس

مؤثرات الراسمالية الأجنبية فى مصـــر

١٩٣٧ – ١٩٥٧

الفصل الأول :

الفصل الثانى :

الفصل الثالث :

صدر فى هذه السلسلة

١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.

٢ - على ماهر،
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.

٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.

٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.

٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى،
د. علية عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.

٦ - هؤلاء الرجال من مصر جـ١ ،
لمعى المطيعى، ١٩٨٧.

٧ - صلاح الدين الأيوبى،
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.

٨ - رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية،
د . على بركات، ١٩٨٧.

٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.

١٠ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،
محمود فوزى، ١٩٨٧.

١١ مائة شخصية مصرية وشخصية،
شكرى القاضى، ١٩٨٧.

١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،
د . نبيل راغب، ١٩٨٨.

١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،
د . عبدالعظيم رمضان، ط ١ ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.

١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.

١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.

١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.

١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨.

١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،
د . على السيد محمود، ١٩٨٨.

١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.

٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى،
د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.

٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى جـ١،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.

٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر،
جمال بدوى، ١٩٨٨

٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى
جـ٢ ، إمام التصوف فى مصر: الشعرانى ،
د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.

٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل، ١٩٨٩ .

٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب،
تأليف: هاملتون جب وهارولد بووين،
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى،
١٩٨٩.

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة،
د . سعيد إسماعيل على، ١٩٨٩ .

٢٧ - فتح العرب لمصر جـ١ ،
تأليف : ألفرود ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٨ - فتح العرب لمصر جـ٢ ،
تأليف : ألفرود ج. بتلر، ترجمة : محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩ .

٢٩ - مصر فى عهد الإخشيديين ،
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩ .

٣٠ - الموظفون فى مصر فى عهد محمد على،
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٠ .

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى، ١٩٨٩ .

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر جـ٢ ،
لمعى المطيعى، ١٩٨٩ .

٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى، ١٩٨٩ .

٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠ .

٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٠ .

٣٦ - المجتمع الإسلامى والغرب جـ ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين، ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ١٩٩٠ .

٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن،
تأليف : د . سليمان صالح، ١٩٩٠ .

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠ .

٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد، ١٩٩٠ .

٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبدالمنعم الدسوقى الجميعى، ١٩٩٠ .

٤١ - محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد، ١٩٩١ .

٤٢ - تكوين مصر عبر العصور،
محمد شفيق غربال، ط ٢، ١٩٩٠ .

٤٣ - رحلة فى عقول مصرية،
إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠ .

٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر، فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى، ١٩٩١ .

٤٥ - الحروب الصليبية جـ ١ ،
تأليف : وليم الصورى، ترجمة وتقديم: د . حسن حبشى، ١٩٩١ .

٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧) ،
ترجمة: د . عبدالرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١ .

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث،

د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى،

د. زبيدة عطا، ١٩٩١.

٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ـ١٩٧٩)،

د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ـ١٩٥٤)،

د. سهير إسكندر، ١٩٩٣.

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية،

(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، فى إبريل ١٩٩١)،

أعدها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر،

د. إلهام محمد على ذهنى، ١٩٩٢.

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،

د. محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢.

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى،

د. محمد عفيفى، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية جـ٢،

تأليف: وليم الصورى ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٢.

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمد على: دراسة عن إقليم المنوفية،

د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٢.

٥٧ ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة،

د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.

٥٨ ـ أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة

د. إبراهيم عبدالله المسلمى، ١٩٩٣.

٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية فى مصر، من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧ـ١٩٦١)،

د. عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣.

٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،

عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٣.

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث،

د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٣،

لمعى المطيعى، ١٩٩٣.

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية،

تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر

د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣.

٦٤ ـ مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة والإفتراء: دراسة وثائقية،

د. محمد نعمان جلال، ١٩٩٣.

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ـ١٩١٧)،

د. سهام نصار، ١٩٩٣.

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى،

د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣.

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الإسرائيلية: الأصول التاريخية،

(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، فى إبريل ١٩٩٣)، أعدها للنشر د. عبدالعظيم رمضان، ١٩٩٣.

٦٨ ـ الحروب الصليبية جـ٣،

تأليف: وليم الصورى

ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٣.

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ـ١٩٥١)،

د. محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤

٧٠ـ أهل الذمة في الإسلام،
تأليف: أ. س. ترتون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ط ٢، ١٩٩٤.

٧١ـ مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤-١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٧٢ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ)،
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.

٧٣ـ تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.

٧٤ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية، جـ١، في العصر الفرعوني،
د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.

٧٥ـ أهل الذمة في مصر، في العصر الفاطمي الأول،
د. سلام شافعي محمود، ١٩٩٥.

٧٦ـ دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال البريطاني)،
د. سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٥.

٧٧ـ الحروب الصليبية جـ٤،
تأليف: وليم الصوري، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

٧٨ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.

٧٩ـ تاريخ الطرق الصوفية في مصر، في القرن التاسع عشر،
تأليف: فريد دي يونج، ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.

٨٠ـ قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي (١٨٨٢-١٩٠٤)،
د. السيد حسين جلال، ١٩٩٥.

٨١ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د. رمزي ميخائيل، ١٩٩٥.

٨٢ـ مصر في فجر الإسلام، من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٣ـ مذكراتي في نصف قرن جـ١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.

٨٤ـ مذكراتي في نصف قرن جـ٢ ـ القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.

٨٥ ـ تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،
د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٥.

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)،
د. أحمد الشربيني، ١٩٩٥.

٨٧ ـ مذكرات اللورد كليرن، جـ ٢، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبدالرؤوف أحمد عمرو ١٩٩٥.

٨٨ ـ التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية،
عبدالحميد توفيق زكي، ١٩٩٥.

٨٩ ـ تاريخ الموانىء المصرية في العصر العثماني،
د. عبدالحميد حامد سليمان، ١٩٩٥.

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية،
د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦.

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحميد فهمي الجمال، ١٩٩٦.

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)،
جـ ٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦.

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى، (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨)،
د. نبيه بيومى عبدالله، ١٩٩٦.

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦.

٩٥ ـ مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)،
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤوف أحمد عمرو.

٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية،
د. محمد سيد محمد.

٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) جـ ٢،
د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار، أ. د. محمد ابراهيم بكر، أ.د. ابراهيم نصحى، أ. د. فاروق القاضى، أصدها للنشر: أ. د. عبدالعظيم رمضان

١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،
اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير، اللواء/ عبدالمجيد كفافى، اللواء/ سعد عبدالحفيظ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢
د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره
د. على بركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديموقراطية ١٨٠٥ ـ ١٩٨٧.
د. أحمد فارس عبدالمنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن).
د. سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الإسلامية.
تأليف: ديليب هيرو: ترجمة: عبدالحميد فهمى الجمال.

١٠٨ ـ مصر للمصريين جـ ٤.
سليم النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين جـ ٥.
سليم النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ١.
د. البيومى اسماعيل الشربيني.

١١١ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) جـ ٢.
د. البيومى إسماعيل الشربيني.

١١٢ ـ إسماعيل باشا صدقى
د. محمد محمد الجوادى.

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى)
د. عز الدين إسماعيل.

١١٤ ـ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى.
تأليف أحمد رشدى صالح

١١٥ ـ مذكراتي في نصف قرن جـ ٣.
أحمد شفيق باشا.
١١٦ ـ أديب اسحق (عاشق الحرية)
علاء الدين وحيد
١١٧ ـ تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)
عبد الرزاق إبراهيم عيسى
١١٨ ـ النظم المالية في مصر والشام
د. البيومي اسماعيل الشربيني
١١٩ ـ النقابات في مصر الرومانية
حسين محمد أحمد يوسف
١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جرجس
١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد الحناوي
١٢٢ ـ مصر للمصريين جـ٦
سليم خليل النقاش
١٢٣ ـ السيد أحمد البدوي
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د. محمد نعمان جلال
١٢٥ ـ مصر للمصريين جـ٧
سليم خليل النقاش
١٢٦ ـ مصر للمصريين جـ ٨
سليم خليل النقاش
١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨).
ابراهيم محمد محمد ابراهيم .
١٢٨ ـ معارك صحفية.
بقلم/ جمال بدوي.
١٢٩ ـ الدين العام (وأثره في تطور الدين المصري) (١٨٧٦-١٩٤٣).
د. وحيي محمد محمود
١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧-١٩٩٧).
سمير فريد.
١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يولية ١٩٥٢م.
ترجمة/ د. عبدالرءوف أحمد عمر.
١٣٢ ـ دار المندوب السامي في مصر جـ١
د. ماجدة محمد حمود.
١٣٣ ـ دار المندوب السامي في مصر جـ٢
د. ماجدة محمد حمود.
١٣٤ ـ الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني الدارندلي.
بقلم/ عزت حسن أفندي الدارندلي
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغني.
١٣٥ ـ اليهود في مصر المملوكية
(في ضوء وثائق الجنيزة)
(٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م) د. محاسن محمد الوقاد
١٣٦ ـ أوراق يوسف صديق
تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان
١٣٧ ـ تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي
د. محمد عبد الغني الأشقر
١٣٨ ـ الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر
السيد يوسف
١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين
بقلم محمد قابيل
١٤٠ ـ سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ ـ ١٢٦٥هـ / ١٨١١ ـ ١٨٤٨م.
طارق عبد العاطي غنيم بيومي
١٤١ ـ وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.
ليلى أحمد نصار
١٤٢ ـ مذكراتي في نصف قرن جـ٣
أحمد شفيق باشا ط٢، ١٩٩٩.

١٦٦ـ مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر)
السيد يوسف

١٦٧ـ الحركة العلمية والأدبية في الفسطاط منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الأخشيدية
د. صفي على محمد عبدالله

١٦٨ـ مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات
يسرى عبد الغنى

١٦٩ـ مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية عصر الفاطميين (٢١ ـ ٥٦٧هـ / ٦٤٢ ـ ١١٧١م)
د. صفي على محمد عبد الله

١٧٠ـ القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)
مجدى عبد الرشيد بحر

١٧١ـ تاريخ الجالية الأرمنية في مصر القرن التاسع عشر
تأليف / محمد رفعت

١٧٢ـ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الأول
تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٣ـ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي) الجزء الثاني
تأليف / فاطمة مصطفى عامر

١٧٤ـ مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م
د. أحمد عبد الحليم دراز

١٧٥ ـ محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية
عادل إبراهيم الطويل

١٧٦ ـ الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م
د. عبدالحميد حامد سليمان

١٧٧ ـ سياسة مصر العسكرية ازاء حروب الشرق الأوسط
لواء دكتور/ صلاح سالم

١٧٨ ـ العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر
د. سحر علي حنفي

١٧٩ ـ دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ ـ ١٦٠٩ م)
د. عفاف مسعد السيد العبد

١٨٠ ـ الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس
بقلم / د. عبدالعظيم رمضان

١٨١ ـ الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد جـ١)
ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي

١٨٢ ـ الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد جـ٢)
ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي

١٨٣ ـ شاهد على العصر
مذكرات محمد لطفي جمعة

١٨٤ ـ المنوفية في القرن الثامن عشر
ياسر عبد المنعم محاريق

١٨٥ ـ تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري
د. احمد احمد سيد احمد

١٩٩ ـ المعبد فى الدولة الحديثة فى مصر الفرعونية
د. بهاء الدين ابراهيم محمود

٢٠٠ ـ تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور
(أعمال الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية من ٢٢ ـ ٢٣ أبريل ١٩٩٨) .
اعداد : د. عبد العظيم رمضان

٢٠١ ـ امارة الحج فى مصر العثمانية
(٩٢٣ـ١٢١٣هـ / ١٥١٧ـ١٧٩٨م)
سميرة فهمى على عمر

٢٠٢ ـ المندوبون الساميون فى مصر
د. ماجدة محمد حمود

٢٠٣ ـ الصراع الدولى على عدن والدور المصرى
فتحى أبو طالب

٢٠٤ ـ العلاقات الاقتصادية بين مصر (١٩٣٥ ـ ١٩٤٥م)
مرفت صبحى غالى

٢٠٥ ـ تاريخ الغربية وأعمالها فى العصر الاسلامى
(٢١ ـ ٥٦٧هـ / ٦٤٢ ـ ١١٧١م)
السيد محمد أحمد عطا

٢٠٦ ـ مصر للمصريين جـ ٩
سليم خليل النقاش

٢٠٧ ـ الظاهر بيبرس
د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢٠٨ ـ الدور المصرى والعربى فى حربتحرير الكويت جـ ١
لواء / د. كمال أحمد عامر

٢٠٩ ـ الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت جـ ٢
لواء / د. كمال أحمد عامر

٢١٠ ـ قبرص والحروب الصليبية
د. سعيد عبد الفتاح عاشور

٢١١ ـ امارة الرها الصليبية
د. علية عبد السميع الجنزورى

٢١٢ ـ العبادة فى مصر فى العصر الأيوبى
(٥٦٧ ـ ٦٤٨هـ / ١١٧١ ـ ١٢٥٠م)
شلبى ابراهيم الجعيدى

٢١٣ ـ الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى (٦٤٨ هـ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ـ١٥١٧م)
عثمان على محمد عطا

٢١٤ ـ الثغور البرية الاسلامية على حدود الدولة البيزنطية فى العصور الوسطى
د٠ علية عبد السميع الجنزورى

٢١٥ ـ الفتح الاسلامى لمدينة كابول (٣١هـ / ٦٥١ م)
د٠ اصلاح عبد الحميد ريحان

٢١٦ ـ الراسمالية الأجنبية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٥٧)
الجزء الأول
د٠ فرغلى تسن هريدى

٢١٧ ـ العيب فى الذات الملكية (١٨٨٢ ـ ١٩٥٢)
د٠ سيد عشماوى

٢١٨ ـ اقليم الغربية فى عصر الايوبيين والمماليك (٥٦٧ ـ ٩٢٣ هـ/١١٧١ ـ ١٥١٧ م)
د٠ السيد محمد احمد عطا

٢١٩ ـ ثورة ١٩١٩ فى ضوء مذكرات سعد زغلول (١٩٥٣ ـ ١٩٦١) ٠
د٠ عبد العظيم رمضان

٢٢٠ ـ التنظيمات السياسية لثورة يوليو
د٠ حمادة حسنى أحمد محمد

٢٢١ ـ درب النهر
ونستون تشرشل ٠ ترجمة عز الدين محمود

٢٢٢ ـ مصر الخالدة (مقدمة فى تاريخ مصر الفرعونية منذ اقدم العصور حتى عام ٣٣٢ ق٠م الجزء الأول
د٠ عبد الحميد زايد

٢٢٣ ـ مصر الخالدة (مقدمة فى فى تاريخ مصر الفرعونية منذ اقدم العصور حتى عام ٣٣٢ ق٠م ، ج ٢
د٠ عبد الحميد زايد

٢٢٤ ـ الدور الوطنى للكنيسة المصرية عبر العصور
(أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة)
اعداد وتقديم ٠د٠ عبد العظيم رمضان

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٨٤٠٧

ISBN — 977 — 01 — 8274 — 5

هذا الكتاب الرأسمالية الأجنبية فى مصر الجزء الثانى، يتحدث عن الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ إدارياً، وضرائبيياً، والاستثمارات الأجنبية فى مجال الإنتاج والتجارة والمصارف والتأمين والخدمات والمرافق. كما يتناول مؤثرات الرأسمالية الأجنبية فى مصر اقتصادياً واجتماعياً، وتحدث أيضاً عن تدمير الرأسمالية الوطنية (بنك مصر).



٦٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب